جامعة الحاج لخضر – باتنة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسة

علاقة التعريب بالتنمية الادارية في الجزائر بعد الاستقلال

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

فرع: التنظيمات السياسية والإدارية

إعداد الطالب:
نور الصباح عكنوش

إشراف الأستاذ:
أ. د. رابح بلعيد

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. مزوي رضا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
أ.د. بلعيد رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د عمر بغزوز	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيزي وزو	ممتحنا
د. شنان مسعود	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	ممتحنا
د. مرابط رابح	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	ممتحنا
د. كريبش نبيل	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2009 - 2010

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطال عمرهما...

إلى الزوجة الفاضلة، واحة الأمان والوفاء والخير...

دولة الفكر والبناء والتغيير

الأبناء أحمد بهاء الدين وملاك الرحمن...

توأم الروح والعقل...

الشقيقة ...مفيدة و كل أفراد عائلة

عكنوش بباتنة و قسنطينة

وكل عائلة بروال بمروانة.

نور الصبا ح

الشكر.....

أتوجه بالشكر والحمد :إلى الله عز وجل

لما منحني من قوة وصبر، وإرادة .....

أشكر الدكتور الأب رابح بلعيد على توجيهاته

القيمة وعنايته الفائقة

وتشجيعاته المستمرة لإتمام المذكرة

في الآجال المحددة

أشكر كل الزملاء... عادل زقاع ,مراد بن سعيد خاصة

وباقي أساتذة قسم العلوم

السياسية بباتنة وبسكرة

على دعمهم

المعنوي وتحفيزاتهم الدائمة.

أشكر كل من

ساعدني من قريب أو من بعيد

على أكمل هذه المذكرة تقنيا،

أخص بالذكر: محمود قانة وعماد بن تواتي .

خطة البحث

مقدمـــــة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: دور المصادر الرمزية و المعرفية في دعم مخرجات النسق الإداري

المطلب الأول: أزمة التراكم المعرفي

المطلب الثاني: أبعاد القطيعة

المطلب الثالث: انثروبولوجيا الإدارة

المطلب الرابع: إشكالية النمذجة

المبحث الثاني: إعادة إنتاج مفهوم الإدارة العامة في الحالة الجزائرية

المطلب الأول: النقاش الفكري لمفهوم الإدارة العامة في الجزائر

المطلب الثاني: تأثير الاستعمار الجديد على تحول معايير التنظيم

الفرع الأول: مأسسة المعايير.

الفرع الثاني: إتيمولوجيا الدولة من المنظور الإداري

المطلب الثالث: المدخل النخبوي في صناعة السياسة العامة للتعريب

المبحث الثالث: معادلة المواطن والإدارة من منظور الاستقلال والمعرفة

المطلب الأول: الفضاء العمومي ودلالات الانتماء

المطلب الثاني: تأثير متغير الانتماء للفضاء العمومي على تنمية الإدارة

الفصل الثاني: دور اللغة العربية في التنمية الإدارية

المبحث الأول: بنية الخطاب الإداري الرسمي

المطلب الأول: فلسفة النص الإداري

المطلب الثاني: أزمة المصطلح العلمي الإداري

المبحث الثاني: مقاربة اللغة والتنمية الإدارية

المطلب الأول: المجال اللغوي لبرامج التنمية الإدارية

المطلب الثاني: المجال البيداغوجي لبرامج التنمية الإدارية

الفرع الأول: أزمة الإطار النظري لتكوين القيادات

الفرع الثاني: البناء الامبريقي للقائد الجيد

المبحث الثالث: أزمة صناعة اللغة وصناعة القرار

المطلب الأول: مقاربة دور البعد اللغوي في مخرجات النسق الإداري

المطلب الثاني: الواقع اللغوي من خلال الوثائق الإدارية للمرفق العام

المبحث الرابع: التغريب في مناهج التنمية الإدارية الجزائرية

المطلب الأول: التناقضات الفكرية لعملية التنمية الإدارية

المطلب الثاني: إشكالية تغريب التنمية الإدارية

الفصل الثالث: البعد التنموي للغة العربية في الإدارة

المبحث الأول: تأثير السياسة اللغوية على علاقات العمل بين الأفراد

المطلب الأول: ردود الفعل اللغوية للأفراد داخل المنظمة العامة من منظور جودة حياة العمل

المطلب الثاني: أداء الفرد المعرب في الواقع التنظيمي

المبحث الثاني: دور اللغة في تفعيل التنمية البشرية

المطلب الأول: تأثير قيم النسق الإداري على التنمية البشرية

المطلب الثاني: علاقة التنمية الذاتية للموظف بالتنمية الإدارية

المبحث الثالث: الأمن اللغوي داخل المنظمة

المطلب الأول: أبعاد الأمن اللغوي في المرفق العام الجزائري

المطلب الثاني: مفهوم التحرش اللغوي في الإدارة

الفرع الأول: الحقوق الإدارية كحق من حقوق الإنسان

الفرع الثاني: هندسة الكيانات الإدارية

الفرع الثالث: البرمجة اللغوية من منظور التنمية البشرية

الفصل الرابع: مستقبل السياسات اللغوية في الجزائر

المبحث الأول: تحدي الفرنكوفونية

المطلب الأول: اللغة والمستقبل

المطلب الثاني: مستقبل الهوية

المبحث الثاني: تأثير العولمة

المطلب الأول: موقع العربية في ميدان تكنولوجيا الاتصالات الجديدة.

الفرع الأول: السياسة اللغوية في البيئة الإلكترونية (e. gouvernance)

الفرع الثاني: التخطيط اللغوي في الجزائر من منظور مستقبلي.

الفرغ الثالث: أهمية التخطيط الاستراتيجي لتطوير الجهاز الحكومي للدولة في منظور 2020 (e. Algeria)

المطلب الثاني: أي إستراتيجية للمستقبل؟

المطلب الثالث: أزمة توطين النظرية الإدارية الغربية في الفضاء الإداري العربي

المبحث الثالث: دور الخصخصة

المطلب الأول: القطاع الخاص و السياسة اللغوية في الجزائر

المطلب الثاني: اللغة العربية والديمقراطية

المطلب الثالث: إعادة التعريب

خـــاتمـة

مقدمة

إن كل المجتمعات البشرية تفرز انطلاقا من بنية لغتها وعلى قدر المستوى الذي بلغته تنميتها تصورات رمزية و إمبريقية لعلاقاتها مع الآخر، فيتشكل تراكم معرفي يؤسس لتراث فكري وفلسفي يساعد على بلورة نظرية للأمة عبر مجموعة عمليات ثقافية، تاريخية وتنظيمية مستمرة.

في هذا الإطار فإن موضوع الهوية كتعبير نسقي ومعياري عن اسم الكيان، الشعب و الأمة كما هي بناءا على مقومات ورموز معينة, مازال لم يصل بنا إلى مستوى إدراك حقيقي لمفهوم الهوية بعينه دون اشتباه مع أمثاله من المفاهيم والقيم السائدة في خطاب العولمة ولعله الأمر الأكثر غموضا بالنسبة للمجتمع الجزائري, حيث يجد الباحث نفسه أمام متغيرات عديدة ما فتئت الهوية تطرحها انطلاقا من طبيعة وبنية المسألة اللغوية الممتدة من النظام التعليمي إلى الإطار الابستمولوجي للدولة عموما والإدارة العمومية خصوصا كإحدى الهياكل الأكثر تأثرا وتأثيرا بأنماط اللغة والثقافة والتنمية والتي تمت محاولة إعادة بنائها بعد الاستقلال في إطار يحاكي المفهوم الوستفالي للدولة-الأمة بفعل محددات تاريخية، إقليمية وحتى سياسية خارجية و داخلية معقدة.

لقد تشكل في هذا السياق موضوع التعريب ضمن مجموعة عمليات بنيوية و إيديولوجية متداخلة ومتناقضة تبنتها السلطة الما بعد كولونيالية في محاولة إعادة التأسيس لدلالات الدولة الوطنية الناشئة، ووفقا لذلك تأسست هذه الدولة بعد استرجاع السيادة الوطنية حول مفاهيم ومشاريع ونخب أثرت في تحديد طبيعة التشريع, قواعد التنظيم وهيكلة الدولة, ضمانا لتلبية الحاجيات المجتمعية المرتبطة بطبيعة المرحلة التاريخية, ولهذا تعتبر الإدارة العامة من أكثر المجالات تأثرا بعملية التأسيس ومن أكثر الأدوات توظيفا في تحديد أهداف التنمية وتوجيه المجتمع.

إنها وحدة تحليل مركزية في ضبط العلاقة المعقدة بين النسق الإداري بأبعاده العقلانية والنموذج التنموي بأبعاده السلطوية ليس على المستويين الهيكلي والوظيفي فقط بل على المستوى القيمي (Axiologique) أيضا بالنظر إلى أن متغير القيم ليس حياديا أو محايدا، فهو بالنسبة للإدارة العمومية محددا لثقافة و للغة معينة ولسياق تاريخي لتطور جماعة بشرية ما في ظل نظام حكم قائم على معايير و نماذج محددة في المكان والزمان.

من هذا المنظور كان تأثير اللغة على الإدارة وهو تأثير متبادل من حيث الأداة، الاتصال والفعالية يمثل في الحالة الجزائرية إطارا معياريا للبحث في صيغة بناء إداري منسجم على أساس المفاهيم والمقاربات التي تحكم برامج ما يعرف بالتنمية الإدارية وذلك في ظل ازدواجية الأفكار وثنائية النخب والتي تعيق كل نمذجة لأساليب الإدارة العامة الجزائرية.

لقد أثرت مرحلة ما بعد 1962 تحديدا - **البعد الزماني في الدراسة -** على تشكل نخب جديدة وطبقات اجتماعية داخل بنية السلطة مما جعل النسق الإداري لا يستجيب لمتغير اللغة العربية بشكل علمي بقدر ما استجاب لمتغير الايديولوجيا كطابع فكري لخطاب الدولة الوطنية, و الذي اعتمد لغة كان من المفروض أن تكون وسيلة تدخل في الفكر والفعل والعلاقات داخل أجهزة الحكم من جهة وبين الحكم و المجتمع من جهة ثانية ، وهو ما لم يحدث في التجربة الإدارية الجزائرية - **عينة الدراسة -** بحكم عدم الحسم في موقع اللغة الوطنية في بنية الخطاب الرسمي بالنظر إلى وجود عناصر عديدة ذات صلة بدور النخب السياسية, العسكرية و الإدارية في توزيع القيم و المعايير داخل مؤسسات الدولة الناشئة والتي تبلورت بدورها داخل مفهوم **"دولة الإدارة"** الدال على سيطرة التنظيم البيروقراطي الموروث عن الظاهرة الاستعمارية على باقي التنظيمات الرسمية والمؤسسات الدستورية المنظمة للدولة الوطنية المستقلة وذلك بشكل سلبي أثر في مخرجات التنمية الإدارية.

الواقع في هذا الشأن أن تعبير"**فرض نفسه**" مثلا الذي يتبع مصطلح التعريب في مختلف التشريعات التي ظهرت بعد الاستقلال، يعبر عن حقيقة الصراع الفكري الذي طبقت في إطاره سياسة أو بالأحرى سياسات التعريب، وهو ليس نوع مباشر من الصراع الطبقي بالمعنى الجدلي بل نوع من الاختلاف الثقافي التاريخي والاجتماعي الذي يصعب تصنيفه داخل تجربة الحركة الوطنية بمختلف تياراتها وأبعادها ونخبها طيلة القرن العشرين.

مدلول ذلك أن قضية اللغة العربية ارتبطت في تلك الفترة التاريخية ببنية المجتمع الريفي التقليدي وعلاقة كل بنية بالمستويات التالية :

1- السلطة الدينية أي الزوايا.

2- السلطة السياسية أي الاستعمار.

3- السلطة الاجتماعية أي القبيلة أو العشيرة .

مما انعكس على هندسة قرارات التعريب بعد الاستقلال, والتي لم تجب علميا على كل التساؤلات التي تثيرها هذه القضية مجتمعيا وإجرائيا منذ 50 سنة, لأن تنظيم المؤسسات المركزية خضع لقيم وهياكل هجينة مارست عنفا بنيويا على:

1- العلاقات الاجتماعية.

2- الأجهزة الإدارية .

3- البيئة الثقافية.

الأصل في ذلك أن الثقافة البرجوازية الغربية المهيمنة على العقل السلطوي كانت تعبر عن قطيعة معرفية مع المجتمع الريفي التقليدي حيث لم تحل كل التناقضات الفكرية والثقافية الموروثة عن الاستعمار حتى تستطيع بلورة تصور لنسق جديد من القيم والمعايير البديلة, وقد تأثرت بناءا على ذلك العلاقة بين النظام السياسي الذي نشأ بعد الاستقلال- **دستور1963-** والنظام البيروقراطي الناشئ قبله - **الحكومة المؤقتة GPRA في سبتمبر 1958**- وأثرت على نموذج التنمية وطبيعة اللغة الوطنية.

إن وضع العربية كنظام رمزي يفرض على الأفراد سلطة معنوية تقليدية في داخل نسق عقلاني دولتي (étatique)غربي، يمارس تأثيرا على الحياة الاجتماعية والسياسية والإدارية العامة تم بشكل غريب خاصة أن هذا النسق عرف تضخما في الأجهزة المركزية و قوى النفوذ على حساب باقي التنظيمات المكونة لظاهرة الدولة في الجزائر المستقلة مما جعله يسيطر على مخرجات النظام السياسي ويقوم بتحويلها حسب التوازنات والمصالح ومراكز القوى داخل السلطة، بدل تفعيلها علميا وعمليا لتستوعب المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتحولات التشريعية والتنظيمية بشكل سلس، وتوظيفها بشكل براغماتي في سياسات التنمية الشاملة ربما لأن طبيعة مسالة التعريب في الجزائر في حد ذاتها ترتبط منهجيا بالإطار المفاهيمي للتعريب نفسه و علاقة ذلك بالعروبة و القومية والدين .

التعريب لغة يعني تعرب أي تخلق بأخلاق العرب أو دخل البادية فأصبح أعرابيا أو كأن يقال تعرب بمعنى أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح أما اصطلاحا فقد يعني **وضع المصطلح الملائم بالعربية لكل كلمة مترجمة عن لغة أجنبية من خلال برنامج شامل لكل مناحي الإدارة، الجامعة، المؤسسات العامة والتكنولوجية** .

ما يكتب إذن اليوم عن التعريب مثلا يعبر عن وجود أزمة في تعريفه ومن ثمة توطينه في البيئة الجزائرية انطلاقا من تعدد المدارس والاتجاهات الفكرية حتى أن هناك من يقول هل أن استعمال كلمة تعريب يعني إننا لم نكن عرب ؟ او لم يقل نابليون الثالث مثلا أنه يحاول تطبيق سياسة تعريب في منطقة القبائل بعد1830 ؟ .

على هذا الأساس يصعب فصل مفهوم التعريب منهجيا عن مفاهيم ذات صلة على غرار **مفهوم الجزأرة** كتعبير عن عربية جزائرية أو **حتى مفهوم التضييد** كتعبير عن لغة الضاد المستمدة من القران و ليس من الإنسان ، مما يصعب من السيطرة تنفيذيا على التعريب في مجال البرمجة و السياسات العامة وموضوعيا في مجال البحث العلمي رغم أن ما نقصده في بحثنا لا أكثر ولا أقل هو التعريب بمعنى السعي الجاد من أجل نشر استعمال العربية على أوسع نطاق خاصة في ميدان التنمية الإدارية أي **تحديد الكيفية والأساليب التي يمكن الاستفادة منها في تطوير القدرة الإدارية للمؤسسات والكيانات الإدارية على نحو يؤمن لها الكفاءة اللازمة في استخدام الإمكانيات المتاحة من جهة والفعالية اللازمة في الإتصال مع البيئة من جهة أخرى.**

الهدف في هذا السياق هو تحديد العلاقة بين اللغة كنسق جزئي أو فرعي **(sous système)** و الإدارة كنسق كلي **(système) من خلال** استيعاب مرن للغة العربية من طرف هياكل تنظيمية ملائمة وتدعيم تلك الهياكل بالمهارات البشرية الضرورية لذلك , من خلال توفير الإمكانيات المادية والتقنية وتأصيل الأنظمة والقوانين.

من هذا المنظور يجب تحديد مفهوم التنمية الإدارية - في حد ذاته - بالنظر لتعدد تعاريفها قياسا بتعريف **الإصلاح الإداري** مثلا والذي يعني مجموعة إجراءات ترمي لإزالة خلل ما في النظام الإداري، أوتعريف **التطوير الإداري** والذي يعني عملية تهتم بتطوير هياكل أساليب وتقنيات النظام الإداري.

إن تعاريف التنمية الإدارية لا تستخدم للدلالة على معنى واحد سواء من حيث الأهداف أو من حيث التسلسل الزمني، وعليه فالباحث مضطر للفرز بين مختلف الدلالات والمستويات لاكتساب القدرة على توظيفها في الواقع على نحو سليم، وهي مهمة صعبة في الحالة الجزائرية و تتطلب استيعاب سلوكيات الأفراد وتتضمن فهم الخبرات والمعارف الاجتماعية

والحاجيات البشرية للتنمية في القرن الواحد وعشرين مما يجعلنا نقول أن المتغيرات النظرية والحضارية هي التي تسيطر في النهاية على مثل هذه الدراسات, فإذا كانت التنمية الإدارية كما اشرنا إليه سابقا تعني تطوير النظم والمهارات الإدارية لمقابلة الاحتياجات الحالية والمتطلبات المستقبلية المتوقعة, فإنه ينبغي أن تجمع في إطار نقاش معرفي متكامل كافة العناصر الأساسية التي تساعد في تحقيق فعالية الكيانات الإدارية ومن بينها عنصر اللغة أو ما يعرف في هذا المستوى بلغة الإدارة , من خلال تحديد الوجهة اللسانية العامة للإدارة الجزائرية الحديثة انطلاقا من الشروط التالية:

1- تيسير المادة اللغوية في مجال النشاط الإداري عبر توظيف الأجهزة الحديثة, تصنيفا, إحصاءا و استرجاعا.

2- المعالجة الآلية للرصيد المعرفي بالعربية عبر المعلوماتية, شبكات الاتصال وغيرها.

3- تجاوز الروتين الذي يمر به المصطلح الإداري العربي في مؤسسات الدولة مقابل استقرار المصطلح الأجنبي أو العامي في أذهان موظفي ومستعملي المرفق العمومي.

إشكالية البحث:

إن العلاقة بين العربية كنظام رمزي يعبر عن دلالات معيارية عديدة و التنمية الإدارية كنسق إصلاحي يعبر عن أبعاد تنظيمية وإستراتيجية مختلفة يضع الباحث للحالة الجزائرية في صلب السؤال المركزي التالي وفحواه:

ما موقع اللغة العربية في عملية التنمية الإدارية في الجزائر بعد الاستقلال ؟

سؤال مركزي يرتبط بأسئلة فرعية:

1- إلى أي مدى إستوعبت مؤسسات الدولة برامج التعريب؟

2- إلى أي مدى أثر التغريب سلبيا على عملية التعريب ؟

3- ما هو مستقبل السياسة اللغوية في الجزائر ؟

فـرضيـا ت الـبـحث:

في هذا السياق تمت عملية بناء الفرضيات التالية:

1- الإرادة السياسية كانت مفصلية في تحديد العلاقة بين العربية والإدارة حيث كلما تدخل المتغير السياسي في توجيه العديد من السياسات اللغوية وتحديد الاتجاهات العامة للتنمية كان في ذلك تأثير على تلك العلاقة بالسلب أو الإيجاب.

2- كلما توسعت مسارات التعريب في مراحل معينة اصطدمت بالإدارة المركزية كنسق متميز ومتناقض ومضاد نظرا للبنية الفكرية المختلفة التي تسود هياكل الظاهرة البيروقراطية بحيث تهيمن على أية عملية تعريب لا تخدم مصالحها ولا تلبي حاجياتها المعنوية والمادية.

3- التعريب **السياسي** أثر على التعريب **العلمي** حيث كلما كان الاتجاه نحو المقولات الإيديولوجية من اجل توظيف اللغة العربية لصالح بقاء السلطة تأثرت برامج التنمية سلبيا واصبحت لا تلبي حاجيات المجتمع .

مبـرر ات الـبـحث:

يصعب تحديد الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا لاختيار موضوع مازال يطرح عدة أفكار قابلة للجدل ومازال تناوله في الكتب العلمية المتخصصة قليلا مقارنة بالمقالات الصحفية أو المداخلات الأكاديمية في الملتقيات أو بعض الرسائل الجامعية لما بعد التدرج لكن هذا لا يمنعنا من إبراز الأسباب **الموضوعية** وراء هذا الإختيار و التي تتمثل في:

1- علاقة الموضوع بالتخصص أي مجال الدراسة في التنظيمات السياسية والإدارية.

2 - شمولية الموضوع لعناصر تحليل عديدة على المستوى القانوني السياسي، والإداري وحتى الحضاري بصفة عامة.

3- ديمومة الموضوع وحيويته فهو يناسب طابع رسائل الدكتوراه خاصة في شكلها البيداغوجي الجديد.

4- أهمية الموضوع في ميدان الدراسات الإدارية الحديثة والتي تعطي أهمية كبيرة لدور المقترب القيمي في التحليل النظري للأنظمة والأنساق.

أما الأسباب **الذاتية** فمصدرها العوامل التالية:

1- الرغبة في إضفاء طابع علمي تخصصي لموضوع إفتقد التعاطي معه في أحيان كثيرة للروح العلمية وطغت عليه الشعبوية كإطار للخطاب السياسي.

2- المساهمة في إضافة لبنة لصرح البحث العلمي في مجال تأهيل المعرفة الإدارية باللغة العربية.

3- الوصول إلى استنتاجات جديدة بعيدا عن القراءات الكلاسيكية للموضوع الذي يثير الفضول والرغبة في إعادة قراءة العديد من الحقائق التاريخية والمستقبلية.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تغطية جوانب القصور في أداء الهيئات الإدارية المكونة لنسق الدولة الجزائرية والناتجة عن علاقاتها ببعضها البعض من جهة وعلاقتها بالبيئة "مجتمع، ثقافة، عادات وقيم من جهة أخرى"، بما أن المقترب البيئي يؤثر بشكل كبير في عمليات الاتصال، اتخاذ القرار ومستويات اللغة.

إن فعالية أي إدارة ترتكز في تحقيق مبدأ الخدمة العمومية على الواقع اللغوي الأصيل بشكل يمكنها من تلبية حاجيات المواطن بطريقة علمية ورصد الرغبات الجديدة بسرعة ومرونة وهو ما اصطلح عليه في الجزائر بالتعريب من حيث تعميم استعمال اللغة العربية في مختلف المصالح والمراسلات الإدارية الرسمية حتى تصبح هذه الهياكل فعالة وتؤثر إيجابيا على خطط التنمية الوطنية.

تهدف دراستنا في هذا السياق إلى توظيف مثل هذه المواضيع في مجال العلوم السياسية والتي لم تستفد كثيرا من دراسات مماثلة مقارنة بالعلوم القانونية والإدارية خاصة وأن الأبحاث الأكاديمية المكتوبة باللغة العربية في هذا المجال لم تعط الموضوع حقه على الأقل من حيث إضفاء الطابع العلمي التخصصي عليه بعيدا عن الأحكام القيمية.

البحوث السابقة :

نشير في هذا الصدد إلى قلة الدراسات الأكاديمية التي ربطت تحديدا بين التعريب ومتغير التنمية الإدارية بالنظر إلى بحوث الدكتورالمرحوم منصور بن لرنب التي تذهب في الاتجاه نفسه بالإضافة إلى مقالات الدكتورعمار بوحوش و الدكاترة صالح بلعيد واحمد بن نعمان وثلة من الباحثين مثل الدكتور محمد العربي ولد خليفة و غيرهم.

في العموم تبقى المقالات الصحفية والدوريات أكثر إنتاجا في هذا الصدد من الكتب الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال وهو ما استدعى التنبيه له لأنه سيكون عاملا مؤثرا في محتوى المذكرة.

معوقات البحث:

يمكن دمج عوائق البحث في هذا الموضوع ضمن حزمة العراقيل والمشاكل التي تواجه منظومة البحث العلمي عموما في بلدان العالم الثالث لكن هذا لا يمنع من القول أن لكل موضوع طبيعته وخصوصياته ومعوقاته أيضا.

بالنسبة لموضوع التعريب والتنمية الإدارية في الجزائر بعد الاستقلال فقد واجهتنا عراقيل على مستوى توفر المادة البيبلوغرافية الأصيلة وخاصة الكتب المتخصصة في الموضوع، فقد نجد كتب قليلة متخصصة في هذا الإطار وقد نجد كتب عن التعريب دون التنمية الإدارية أو العكس مما يفرض على الباحث أعباء ذهنية إضافية لإيجاد آليات الربط بين مختلف المتغيرات التي تتحكم في موضوع يتداخل مع علوم أخرى خارج مجال التخصص كالقانون، علم الاجتماع، اللسانيات وغيرها مما يصعب من السيطرة عليه.

في نفس الإطار هناك عراقيل تمس إخضاع العديد من المفاهيم النظرية للواقع المعقد والمتغير بسبب تداخل الإدارة بالسياسة وتأثير البيئة بكل مستوياتها على الموضوع مما يجعل الباحث يجد صعوبات منهجية في الفصل بين عدة عناصر للتحليل وتقديمها بصورة واضحة، إضافة إلى معوقات أخرى ذات صلة كضغط الوقت وغيرها من التأثيرات السلبية الخاصة والعامة.

منـهجيـة الـبـحث:

يساهم المستوى المنهجي للبحث في عملية السيطرة على وحدات الموضوع و هندسة الخطة بشكل متوازن ومرن، حيث يتدخل بناءا على ذلك **المنهج التاريخي** على مستوى تحليل المادة التاريخية سواء أكانت أحداثا، وقائع، وثائق رسمية أو قرارات يتم تفسيرها بالنظر إلى دورها في استيعاب مختلف الأبعاد التاريخية للظاهرة محل الدراسة من حيث النشأة ،الماهية وحتى الآفاق المختلفة.

أما **منهج تحليل النظم** فيسمح بتلبية حاجيات الدراسة على مستوى واحد وهو تحليل النظام الإداري في علاقاته بوحداته الفرعية وفي علاقاته بالنظام السياسي لما لهذه العلاقة التفاعلية من تأثير على موضوع تتحكم في تطوره البيئة بمختلف أبعادها.

على هذا الأساس تم استعمال **المقترب البيئي** في تحليل دور البيئة الداخلية والخارجية في عمل الإدارة الجزائرية في إطار المبادئ القرارت والضغوطات الداخلية والخارجية التي من المفروض أنها تحكمت في صناعة الموضوع وذلك إلى جانب **المقترب القيمي** ، لوجود عناصر بحثية ذات صلة بقيم وأنماط الثقافة والأخلاق داخل المجتمع وهي عناصر هامة في تحليل السلوك التنظيمي باعتباره سلوك ثقافي وفكري قبل كل شيء ، إضافة **لإستبيان** داخل المدرسة الوطنية للتقنيات النقل البري.

من هذا المنظور تحددت الأدوات الإرشادية لدراسة لقضية نعتبرها إستراتيجية لمستقبل الأمة عبر مناهج ومقتربات تتعامل مع الموضوع على أنه وحدة متكاملة تسمح بإعطاء عمق أكاديمي كونه يتضمن نقاشات معرفية و أبعاد بنائية للسياسات اللغوية و برامج التنمية الادارية من خلال جداول توضيحية, إحصائيات, مؤشرات ومصطلحات محددة يمكن أن تعطي قيمة مضافة للبحث مقارنة ببحوث ودراسات سابقة في هذا الموضوع الحيوي بالنسبة لبلد يواجه تحديات هوياتية و أنماط تدبيرية للشأن العام محل جدل في ظل مفاهيم الحكامة العولمة والتثاقف.

هيكل البحث:

تم تصميم الخطة على أساس **أربعة فصول** بما يناسب مدخلات البحث, بحيث تكون مقسمة إلى **مباحث** و **مطالب** تسمح منهجيا بتغطية أهم جوانب الدراسة العلمية بما يطابق خصائص الموضوع وذلك انطلاقا من **مقدمة** تحدد مختلف أطر التحليل تاريخيا, نظريا, مفاهيميا ومنهجيا وتضع الباحث في صورة تركيبية لمكونات البحث حيث أن ظاهرة التعريب في الجزائر تطورت في بيئة إدارية لم تستوعبها بشكل كاف بل ناقضتها في عدة جوانب ارتبطت بطبيعة الهيكلة البيروقراطية لمؤسسات الدولة بعد استرجاع السيادة الوطنية والتي اعتمدت على النموذج الفرنسي في نقل القيم والمعايير بما يفرض على الباحث أن ينطلق من هذه الحقيقة في بناء **الفصل الأول** الذي يذهب في هذا الاتجاه ولهذا وردت العنونة في الإطار العام للدراسة من خلال عملية تفكيك البعد الابستمولوجي – الإيتمولوجي للقطيعة التي عرفتها الإدارة العامة للدولة الوطنية الفتية مع التاريخ ومع المجتمع التقليدي الطابع, الريفي النمط سواء على المستوى الانثروبولوجي أو البيروقراطي أو النخبوي وهي أبعاد توفر مادة تحليل هامة حيث يتناول **المبحث الأول** أهمية المصادر الرمزية والمعرفية في تدعيم مخرجات النظام الإداري الجزائري الحديث أمام إشكالية كيف نتحكم في أدوات تسيير غربية لا نملكها لتنظيم نسق الإدارة وكيف نكيف واقعنا النفسي والسلوكي مع أدبيات وهويات لا تكون لنا نماذج إرشادية نستطيع أن نبني عليها محددات للدراسة؟.

هناك إذن أزمة تراكم في غياب إطار مرجعي يشمل فرز المفاهيم و الأنساق التي تنطلق من عمليات إعادة بناء نظري تختلف عن السياق التراثي العربي الإسلامي الأصيل بشكل لا يؤسس على مستوى الاستراتيجي لإدارة فعالة تدفع عمليات التنمية من خلال إدارة تعمل بلغتين داخل نفس المخطط الهرمي لتوزيع السلطة أو بإدارتين داخل نفس الأجهزة الحكومية من وزارات ومصالح مركزية و هيئات محلية مما ينتج حالات قطيعة تنعكس سلبيا على الافراد وعلى السياسات العامة بحيث تصبح غير قادرة على إستيعاب مشاكل المجتمع وحاجياته والتي يجب تحديدها انثروبولوجيا من خلال البحث في سبل إدخال أساليب مناجمنات ثقافي في الجزائر تأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير السلبيات التي يخلفها النموذج الإداري الموروث عن الاستعمار على الاستقرار النفسي والسلوك اللغوي والقيمي للأفراد

.للوصول إلى نمذجة أصيلة للإدارة العامة الجزائرية, وهو ما يؤدي الى نقاش فكري حول إعادة إنتاج مفهوم هذه الإدارة العامة **(المبحث الثاني)** من خلال تأثير فلسفة الحكم على بنية ووظيفة المرفق العمومي بعد الاستقلال والتي مارست تأثيرا واضحا على كل مستويات النظام الإداري الناشئ بعد الاستقلال في ظل رؤية غامضة لمفاهيم "**الدولة**" و"**الأمة الجزائرية**" أمام قوة الظاهرة البيروقراطية على حساب الهوية مع غموض آخر لمفاهيم "**اللغة الوطنية**" و"**اللغة العربية**" بين الدستور و المراسيم من جهة و الواقع من جهة ثانية من خلال متغير "**اللغة العامية**" و "**اللهجات المحلية**" وهو ما جعل مستوى التنمية الشاملة متذبذبا ومشوها، مما أثر على انسجام مختلف المؤسسات الإدارية للدولة (**مجلس الوزراء,الحزب, الولاة, رؤساء الدوائر و البلديات**) وعلى العلاقة بينها وبين المجتمع حيث نشأت قيم وأفكار متناقضة وغير أصيلة تعبر في أحيان كثيرة عن أدبيات الاستعمار الجديد و تؤثر على هوية الدولة وحتى على شخصية مواطنيها حكاما ومحكومين في غياب عقد اجتماعي حقيقي يوضح المحددات الهيكلية والفكرية لبناء النسق الإداري العقلاني في الجزائر, وهو ما يتحدد من خلال تحليل ظاهرة النخب ودورها في ترشيد السياسات العامة وتحقيق التنمية.

بالنظر إلى طبيعة النخبة كمفهوم قابل للجدل من حيث البنية والسلوك الرمزي في الجزائر نجد أن تأثير النخب على قيم النسق الإداري كان نسبيا, نتيجة عامل **الازدواجية** أو **الثنائية** الفكرية و غياب وحدة موضوعية و تاريخية لهذه النخب (نكتبها بصيغة الجمع عن قناعة بالطابع التعددي للظاهرة منذ حركة النخبة في بداية القرن العشرين مع الأمير خالد) مما جعلنا ننتقل من حيث الإطار المفاهيمي من مفهوم النخب إلى مفهوم "**الطبقات الإدارية المفرنسة والمعربة**" بما أن لكل طبقة مصالح وعلاقات وحتى شبكات داخل وخارج النسق الإداري - système administratif - تتبلور في شكل مواقع نفوذ تهيمن على الفكر وعلى الفعل الإداري وتوجهه لغويا حسب مشاريعها وبرامجها ومن ثمة تعرضها على الرأي العام بمبررات وأشكال مختلفة تسيطر على أداء الإدارة في الواقع بشكل ثقافي غريب على عكس الفكر العلمي و التطبيقات التقنية التي تسيطر على النخبة الغربية في الإدارات المتقدمة وتمس منظومتها الفكرية مما ينعكس على اللغة إيجابيا في دول كألمانيا و فرنسا و أمريكا

بلغت فيها التنمية معدلات جيدة, وهو ما يجعل دور الانتماء اللغوي للإدارة في التنمية يرتبط بمعادلة أكبر بالنسبة للجزائر, وهي معادلة المواطن و الإدارة من منظور الاستقلال والمعرفة (**المبحث الثالث**) التي تتمظهر في إطار علاقة نفسية و إتصالية خاصة بين الموظف العمومي و المسؤول الأعلى من جهة, والموظف العمومي و مستعملي المرفق العام من جهة ثانية خارج مدلولات التنظيم الرسمي مما يؤثر على طبيعة الخدمة العمومية و يجيبنا على إشكالية اللغة كأداة للتأسيس لمعرفة إدارية أصيلة داخل مستويات الهيكل التنظيمي, والتي يتم توطينها في البيئة التنظيمية على غرار ما هو موجود في نماذج أخرى, و لهذا فإن دراسة الاختلالات السوسيوثقافية في عمل النسق الإداري الجزائري مهمة للغاية على مستوى تفعيل الموارد البشرية كمصدر دائم لإنتاج الثروة و القيم و هي عملية تتعلق في الحالة الجزائرية تحديدا بمعادلة التعريب و التنمية الإدارية.

في هذا الإطار نحاول في **الفصل الثاني** مقاربة حول دور اللغة العربية في التنمية الإدارية من خلال: ...لماذا نعرب ...كيف نعرب؟ و تأثير ذلك التحول على التنمية الإدارية في الجزائر مرتكزين على منطلقات بحثية معينة **فالمبحث الأول** يحاول إعادة ضبط بنية الخطاب الإداري الرسمي في سياق مطالب تبحث في: **من يتصل بمن؟**.

لقد تشكلت فلسفة الخطاب الإداري سابقا في إطار **لماذا؟** **-le pourquoi-** أي في النصوص الرسمية وفي وسائل الإعلام وتتشكل اليوم في إطار **كيف؟-** le comment -أي في فضاءات الإنترنيت الشبكية حول مفاهيم ومصطلحات - terminologie - تطرح عدة إشكاليات من حيث الدلالات الرمزية و السياقات السيميائية , فالمصطلح الإداري الرسمي في الجزائر يعتبر في حد ذاته إشكالية حاولنا تحليلها من حيث الصياغة اللغوية العلمية نفسها ومن حيث العلاقة بين من يحكم أو من يدير ومن يستقبل أو من يتلقى الخدمات وهو مبدأ يرتبط **بالمبحث الثاني** : " مقاربة اللغة و التنمية الإدارية " في إطار وحدة اللغة الإدارية نحويا - syntaxe - وتقنيا, والتي مهما تعددت مضامينها فهي تحدد الإطار اللغوي للتنمية الإدارية, ومن خلال ذلك يتم تحديد المجال البيداغوجي لها على مستوى هوية التكوين (دور المدرسة الوطنية للإدارة), و الذي يحدد بدوره مدى نجاح نموذج قيادة معين ومعه برنامج تنمية أو تخلف المرفق "أ" أو "ب" وهي قضية إستراتيجية لهذا خصصنا فرعين إضافيين

للتحليل, أما **المبحث الثالث,** فيتناول صناعة اللغة وصناعة القرار من حيث تأثير الصياغة اللغوية على القرار الإداري في إطار مقاربة البعد اللغوي و دوره في مخرجات النظام الإداري شكلا ومضمونا, وهو متغير هام في تحليل الوثائق و بالتالي تحديد مدى تكيف النسق الإداري مع البيئة بكل تناقضاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية وهي البيئة التي تتحكم فيها بشكل كبير ظاهرة التغريب -occidentalisation- المرتبطة بالتراكمات الثقافية والسلوكية للمركزية الأوروبية منذ مرحلة الحداثة والتي نتناولها في **المبحث الرابع** من خلال التحليل لمدى تأثيرها سلبيا على ردود فعل الفرد الإداري الجزائري على مستوى اللسان، الأداة وخاصة أسلوب الخدمة العمومية في حد ذاتها والتي مازالت متأثرة بالخلفية الفرنسية أو الفرانكفونية تحديدا وهو ما حاولنا مقاربته في إطار شامل يتصل **بالفصل الثالث،** حيث نبحث البعد التنموي للغة العربية في الإدارة، من خلال تفكيك **3 مباحث** لعناصر تأثير التعريب على تنظيم الموارد البشرية على صعيد العلاقات بين الأفراد المعربين داخل الواقع التنظيمي الذي لا يكون بالضرورة منسجما مع ذهنية وثقافة باقي العاملين في المنظمة.

من المعلوم أن الإدارة الجزائرية مرتبطة من حيث المنطلقات الفقهية و التشريعية بالعقلانية الرومانوجرمانية التي أسست للمدرسة القانونية الفرنسية والتي حددت بدورها الإطار العام للإدارة الجزائرية بعد الاستقلال مما أدى إلى بروز عنصر هام في هذا السياق يمثل موضوع **المبحث الأول** بشأن مدى تأثر علاقات العمل بين الأفراد بلغة و قوانين الإدارة العامة , حيث أن هذه العلاقات لا تزال على مستوى الاتصال العمودي بين الوحدات الاجتماعية نقطة ضعف في المنظمات العمومية المختلفة.

في هذه النقطة تحديدا فإن أداء الفرد المعرب في الواقع التنظيمي المزدوج البنى والألسن والمفاهيم -dichotomie– يصبح نسبيا ومحدودا لأنه يصبح عنصر بسيط في عملية حضارية أكبر منه, وهنا نكون أمام موقع اللغة في معادلة التنمية البشرية وهو ما نوضحه في **المبحث الثاني** أما **المبحث الثالث** فيتناول الأمن اللغوي داخل المرفق العام كمعيار لتقييم أداة الأفراد من منظور علم الاجتماع اللغوي الحديث و كمؤشر لضبط السياسات اللغوية سعيا للتنبؤ لمستقبل حكامة اللغة في الإدارة العامة الجزائرية على ضوء **الفصل الرابع**, وذلك من خلال تحديد السياسات اللغوية في الجزائر و التي تؤثر على الستقبل من منظور حكامة اللغة

الوطنية, بناءا على عدة مباحث محددة حيث يتناول **المبحث الأول** تحدي عامل الفرانكفونية سياسيا وفكريا على الإدارة الجزائرية الحديثة وحاولنا تبعا لذلك تحديد مصطلح "الفرانكوفوبيا" : **(francophobie)** , كإجتهاد بحثي لتعقب إنعكاسات "الفرانكوفونية" كنظام على الصحة النفسية للشعوب العالمثالثية وعلى مستقبلها اللغوي, في حين يتناول **المبحث الثاني** تأثير العولمة بمختلف أبعادها التكنولوجية و الاتصالية على الهوية الوطنية وعلى التراث الإداري الأصيل في غياب إستراتيجية مستقبلية واضحة , مما يحد من فعالية أية محاولة بنائية لتوطين النظرية الإدارية الغربية في واقعنا التنظيمي خاصة مع غياب تنظير أصيل يتكيف موضوعيا ومنهجيا مع العولمة.

في نفس المنظور يحاول **المبحث الثالث** مقاربة الخصخصة من حيث دورها الجديد في بناء القوانين، الأنساق, الفضاءات العمومية والهويات في مختلف دول العالم تحت تأثير مبادئ النيوليبرالية ومختلف مدارسها على غرار مدرسة شيكاغو، وبما أن الجزائر جزء من سوق اللغات فإنه من الضروري وضع قطاعها الخاص في صورة هذا الواقع التنموي الجديد الذي أصبح يحكم أدبيات التنظير في مجال العلوم الإدارية الحديثة كم هو من الضروري تحديد موقع الجزائر في منظور الديموقراطية كإطار بنيوي لإستيعاب التعريب أو "إعادة التعريب" إذا تتطلب الأمر ذلك .

في ختام هذا الإطار التحليلي الشامل تشكلت مجموعة قناعات في ضوء نتائج عبرنا عنها في نقاط قدرنا أنها هامة في البحث على غرار ضرورة الفصل بين السياسة و المتطلبات التنموية للتعريب، إضافة إلى مجموع توصيات تبدو ضرورية كتفعيل هيئات التنمية الإدارية وتحديثها.

إن طبيعة الموضوع الإستراتيجية , تدعو أهل الاختصاص لتفعيله بحثيا و تقنيا أكثر مادام يتميز بطابع ديناميكي ومفتوح أمام المقاربات العلمية من جهة والرهانات العملية من جهة ثانية في مسارات مركبة وصعبة تفرضها ظواهر العولمة وما بعد الحداثة على هويات وسياسات الدول الانتقالية كالجزائر في مراحل تحولها الدائم كأمة لها جذور, كما لها أفاق نحو المستقبل .

1 الفصل الأول

الإطـــــار العـــام للدراســـــــة

تمهيد:

ظهرت البوادر الأولى للإدارة العامة في الجزائر قبل أن تظهر معالم الدولة بمدلولاتها البيروقراطية والنخبوية ، وهو الظهور الذي طرح عبر التاريخ إشكاليات عديدة تشكلت حولها عدة أبعاد معرفية ولسانية أثرت على بنيتها الهيكلية وفي مكوناتها الحضارية , والتي مازالت لم تتبلور بشكل واضح بعد 50 سنة من الاستقلال, مما يستدعي الكثير من البحث الجاد لتحديد إطار تحليلي للقطيعة الإبستمولوجية-الإيتمولوجية التي عرفتها الإدارة العامة في غياب نموذج له مرجعيات رمزية و أهداف تنموية تؤثر سلوكيا على أداء الموظف داخل شبكة أو مجموعة العلاقات الاجتماعية التي ينتمي إليها , نتيجة تدخل المناهج والبرامج الغربية في مأسسة المعايير, إدارة الموارد البشرية وتنفيذ السياسة العامة.

انطلاقا من هذه التداعيات , كان تصميم الفصل الأول فى إطار المباحث التالية:

المبحث الأول :دور المصادر الرمزية و المعرفية في دعم مخرجات النسق الإداري.
المبحث الثاني :إعادة إنتاج مفهوم الإدارة العامة في الحالة الجزائرية.
المبحث الثالث :معادلة المواطن و الإدارة من منظور الإستقلال و المعرفة.

المبحث الأول: دور المصادر الرمزية و المعرفية في دعم مخرجات النسق الإداري.

ورد على لسان "**ابن منظور**" في مقدمة معجمه (**لسان العرب**) قوله منذ قرون:
"... وصار النطق بالعربية من المعايب معدودا, وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية وتفاصحوا في غير العربية " .

كما جاء على لسان "**فرديناند سوسور**" أب اللسانيات الحديثة في تعريفه لعناصر اللغة أن:
"...تعريف اللغة يفترض إبعاد كل ما هو غريب" .

بين القولين القديم و الحديث , العربي والغربي , تتمظهر إشكالية اللغة العربية والتي تمتد في سياق تاريخي لا يمكن فك الارتباط به, بل تدعونا لأن نضع أنفسنا في صورته بكل مستوياتها اللسانية، السلوكية والفكرية رغم فارق الزمان والمكان, بحيث أننا نتحدث هنا عن غياب تراكم معرفي في إطار تراث أصيل يمكن إعادة البناء عليه , لكي يجد الموظف أو العامل في الإدارة العامة شخصيته وهويته بشكل طبيعي بدل حالة الاغتراب الراهنة التي يمر بها .

المطلب الأول: **أزمة التراكم المعرفي**

بالنسبة للإدارة العامة الجزائرية , مازال السؤال المركزي حول النمذجة والمعايير يطرح نفسه بقوة ضمن النسق الإداري ككل على عكس تجارب إدارية عريقة ذات طابع تراكمي.

لقد انتبه الفرنسيون للمشكل ذاته منذ عشريات خلت ، ليجدوا إن علوما بكاملها تدرس في معاهد فرنسية عديدة باللسان الإنجليزي، وأن الإعلاميين والإداريين والنخب المختلفة يستعملون لغة متأثرة بالمصطلحات الأمريكية ومليئة بالأنماط الانجلوساكسونية إلى حد أنها لم تعد تخضع لقوانين النحو (**syntaxe**) الفرنسي المعهودة , وفي التجربة الصينية دليلا أخر, فلقد دخلت الصين في عهدها الحديث بوعي كبير لضرورة الإصلاح اللغوي بناءا على برنامج حدده مصلحو القرن 19، حيث طبقت مبادئه تحت الحكم الجمهوري وعممت نتائجه تحت الحكم الشيوعي بعد 1949 دون قطيعة معرفية، ورغم ذلك لا يعتبر الصينيون إن الإصلاح قد تم ويعتقدون أن القرن العشرين بكامله لم يكفهم لإتمامه, أما في التجربة الإدارية الجزائرية, فيبدو أنه لم تتوفر بعد نفس شروط النجاح حضاريا وتنمويا لعوامل عديدة قابلة للنقاش الفكري.

لقد أدت منهجية الأجهزة الحكومية في إعداد السياسة العامة وفي ظل رأسمالية الدولة إلى بروز طبقة تكنو- بيروقراطية في البلاد[1]، أثرت على عملية التحول البنيوي الذي حصل بعد استرجاع السيادة الوطنية و الذي لم يتم في إطار مرجعي يمثل قاعدة إجماع مقبولة لبلورة نماذج إدارية بناءة وْأنماط خدمة عمومية إيجابية, فإذا كانت الإدارة العامة هي المخططة والموجهة والمنفذة والمرافقة للعملية التنموية فلزاما عليها أن تولي أهمية معتبرة لمقومات شخصية الإنسان لأن تجاهلها أو إهمالها من الأمور التي أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الأساسي للنجاح.[2]

من وجهة نظر إبستمولوجية تعتبر التنظيمات كيانات اصطناعية تقام لتحقيق أهداف محددة, و هذا ما يجعلها تتميز بثقافتها التنظيمية الخاصة التي يجب أن يتلاءم معها العاملون لتحقيق أهداف التنظيم في ضوء نمط محدد من السلطة , لكن في التجربة الجزائرية نستطيع القول أن الاستعمار لم يمر دون أن:

1- يحدث قطيعة معرفية مزمنة.

2- يترك أثرا على آليات تنظيم وكيفية تسييرعمل التنظيمات الإدارية فيها.

حيث أنها استلهمت مقاربتها التنموية من التأثيرات السياسية و الفكرية السابقة للاستقلال, ولم يقتصر دورها على القيام بمهام الإدارة الاعتيادية بل أصبح لها دور سلطوي أكبر من ذلك, وهو التدخل في عمل وإدارة الخدمات العمومية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مفهوم "**فلسفات التدخل**"[3]، لكن طرح مثل هذه المقولات للنقاش حول دور الاستعمار في القطيعة يضعنا في صورة عدة أبعاد للتحليل في بلد كالجزائر أين ما زال الجدل قائما حول ماهية التراث الفكري الذي يؤسس لنمط حكم وإدارة معين بعد 50 سنة من الاستقلال.

---

[1]-.عبد العالي دبلة، ***الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة***، (القاهرة- مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004)، ص 155.

[2]- مالك ابن نبي، ***المسلم في عالم الاقتصاد***، (بيروت-لبنان: دار الشروق، 1970)، ص 72.

[3]- ميسوم صبيح، ترجمة أمين سعيد عبد العزيز مسعود، ***المؤسسات الإدارية في المغرب العربي، حكومات الجزائر المغرب وتونس***، (عمان- الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1985)، ص02.

***المطلب الثاني*: أبعاد القطيعة**

إن القطيعة التاريخية بين هذا التراث سواء أكان أمازيغيا كتأصيل تاريخي للثقافة الوطنية أو عربيا إسلاميا كبعد عام للهوية, والواقع التنظيمي والمؤسساتي, يجعل خبرات وتجارب الحركة الوطنية ثم الدولة الوطنية لا تستطيعان تلبية كل حاجيات بناء الدولة – الأمة.

إذا انطلقنا من دور الحزب في السبعينات والثمانينات مثلا, نجد أنه حتى لو حددت له وسائل المراقبة والتوجيه في إطار سلطة الدولة-الحزب (**état-parti**), فهو لم تتوفر له الكفاءات البشرية الفعالة على مستوى التنظيم والإدارة، وإذا حللنا دور باقي المؤسسات التنفيذية والهياكل التنظيمية, نلاحظ أنها كانت ضعيفة وفاشلة في إدارة الدولة الناشئة حيث لم تفرز إيجابيا المصادر الرمزية والمعرفية لتطوير أداء النسق الإداري, حتى وإن اختلفت من الدساتير (1989.1976.1963) والمواثيق الوطنية (1986.1976.1964) كمرجعيات هامة خلال مرحلة الأحادية إلى لجان إصلاح الدولة ومقاربات الحكم الراشد كمرجعيات خلال مرحلة التعددية لكنها إمبريقيا لم تؤثر في إنتاج نموذج جديد - **modelisation**- للإدارة تتم إعادة بناءه على أساس المواطنة، الخدمة العمومية، التنمية المستدامة و الرشادة.

لقد كان السؤال في بدايات الاستقلال هو, حول مدى إمكانية الإدارة العامة الاضطلاع بمهام التنمية الوطنية، نظرا للطبيعة الفكرية والهيكلية للنسق الإداري الفرنسي ذا الطابع المتروبوليتاني, المركزي و الذي ساد البلاد مدة 132 سنة.

بالنسبة للمشرع الجزائري , فهو لم يحاول تقديم إجابات بقدر ما حاول إعادة تنظيم الإقليم[*] من خلال هياكل محلية ومركزية جديدة لكن دون دراسة عملية للمعطيات السكانية والتنموية في تلك المرحلة، حيث بقي النسق القيمي الفرنسي من الناحية البشرية والسياسية مهيمنا على القرار الإداري المركزي رغم مرسوم 62-503 لـ 1962/07/19 على سبيل المثال لا الحصر، والذي حاول تسهيل توظيف الجزائريين في المرافق العمومية والتحاقهم بالوظيفة العمومية[1]، ولو بطريقة شعبوية لإدارة الأزمة في تلك المرحلة دون تقديم نموذج جديد للتنظيم حتى لا نقول بديل جديد.

[*] – مرسوم 63 – 189، ل 1963/05/16 حول إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات.

[1] – Messaoud Mentri,***l administration en question***.(alger:opu).p60

لقد بقيت النزعة المركزية قوية وتجسدت في إعطاء الولاة صلاحيات كبيرة وفي عدم إجراء انتخابات بلدية كدلالة عن اللامركزية والديمقراطية المحلية حتى عام 1967، كما بقيت العديد من النصوص التنظيمية باللغة الفرنسية وحدها.

إن مجموع المبادئ والأحكام التي نظمت المجال الإداري في الجزائر خلال تلك الفترة التاريخية كانت محاكاة للإدارة اليوغسلافية وبدرجة كبيرة للإدارة الفرنسية تحت تأثير القانون الإداري الفرنسي البحت الذي يعرفه "**جين ريفيرو**" في هذا الإطار[1], بأنه :

"القواعد القانونية المتميزة عن قواعد القانون الخاص والتي تحكم وتنظم النشاط الإداري للأشخاص العموميين", وعلى الرغم من أهمية القانون الإداري موضوعيا على مستوى النص من خلال ما ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية من أحكام و ترتيبات في هذا الاتجاه حيث لا يوجد عدد منها إلا ويحتوي على نص يتعلق بالقانون الإداري، فإن الموضوع بقى قابلا للجدل في بعض عناصره الإجرائية, حيث أنه يمكن أن نؤكد عدم وقوع المشرع الجزائري تحت تأثير روح القانون الإداري - **esprit de la loi**– بل تؤثره بالقانون وحده **-la loi-** من خلال محاكاة مصادر لاتينية في إعادة بناء مفهوم و وظيفة القانون الإداري تشريعيا وهيكليا.

استجلاء المركزية مثلا في القانون الإداري الجزائري يجعلها تماثل المركزية في القانون الإداري الفرنسي بحيث لا تعني مطلقا شكل من أشكال الاستقلالية أو الذاتية **-autonomie** - لسبب بسيط , وهو أن الإداريين المركزيين الجزائريين يستلهمون مبادئ تنظيمهم من نفس الإطار النظري والوجداني الفرنسي حتى في الغيرة على صلاحيتهم الكبيرة ورفض توزيعها خارج العاصمة, وفي هذا استجابة من النسق الإداري لحاجيات خارجية بعيدا عن المتطلبات الوطنية للتنمية لتكون المخرجات في شكل قرارات وسياسات بعيدة عن البيئة الداخلية، وهو تحدي للإدارة العامة الجزائرية يهدد وجودها ويضعف أدائها في الحاضروالمستقبل القريب,بالنظر إلى تأثير مقترب الدولة الفاشلة أو العاجزة في الحالة الجزائرية **failed state,** والذي يشير إلى العجز عن أداء الوظائف الإدارية والسياسية والتنموية لصالح المواطنين, فانطلاقا من محاولة إعادة بناء الدولة الوطنية الجديدة في إطار تلبية الحاجيات المشتركة بين

[1]- ناصر لباد, ***الوجيز في القانون الإداري*** , (سطيف,الجزائر, مخبر الدراسات لباد, ط2)،2008 , ص 14.

الدولة والمجتمع, اعترضت العملية صعوبات جمة تتصل بمتغيرات البيئة وأدت إلى اختلالات بنيوية وفكرية في تنظيم أركان الدولة الحديثة وبالتالي فشلها لأنها لم تتطابق مع الواقع الاجتماعي المحلي والتقليدي الأصيل.

يمكن اعتبار دور القطيعة في هذا المجال عاملا معطلا للقيم والاتجاهات المستنيرة التي يمكن أن تحقق التواصل الحضاري، ونرى على هذا الأساس أن القطيعة في الجزائر كانت في الواقع حالة عجز عن فهم طبيعة المراحل التاريخية, السياسية, الإدارية والفكرية للدولة والالتزام بتفعيلها عمليا تجاه المجتمع في صورة نموذج إداري أصيل خاصة مع تأخر علم الاجتماع في الجزائر على مستوى الدراسات البحثية في تحليل مختلف الظواهر ذات الصلة بالموضوع, فأصبحنا ندور في حلقة غير متناهية من الإشكاليات... **هل هناك مجتمع جزائري ؟ هل هناك إدارة جزائرية ؟.**

بالنسبة لمفهوم المجتمع مثلا, فمن الصعب مقاربته في إطار الحداثة الغربية لـ **"دوركايم"** وغيره لأن مفهوم الجماعة هو الأقرب للتحليل بالنسبة للفكر العربي الإسلامي عموما والتاريخ الجزائري خصوصا في صورة "التجماعت" أو "العرش", وغيرها من المظاهر التنظيمية العرفية, التي لم تبني عليها الدولة الوطنية مقومات انسجامها وديمومتها, فلا يمكن فهم السلوك الفردي للإنسان الجزائري ولا التنبؤ لردود فعله الإدارية والحياتية خارج أبعاد القرابة والعصبية والعرف والذاكرة الشفاهية وغيرها من القيم السلبية بمفهوم الإدارة الحديثة لكنها ايجابية بمدلولات البناء الاجتماعي التقليدي الذي لم يتراكم في منظور بنائي مؤسس لنسق إداري **"وطني"** مما أثر سلبيا على الصحة النفسية والفكرية لهذا الإنسان مما جعله لا يثق في نفسه وفي ثقافته وفي إدارته ولا يستجيب للبيئة.

لقد طرح عالم الاجتماع التركي **"علي كازانجكييل** " سؤالا آخر ذا صلة لكنه أكثر أهمية عندما قال : " لماذا تسعى التكوينات الغير أوروبية التي لا تمر بظروف إجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوربية إلى خلق الدولة الحديثة بدلا أن تبحث عن أنماط خاصة للدولة مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة ؟".[1]

[1]- عبد العالي دبلة, ***الدولة رؤية سوسيولوجية***،(القاهرة- مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص 17.

إن كتلة القيم المحلية هي التي تؤثر في عمليات إعادة بناء دولة جديدة وفي الحالة الجزائرية لم نأخذ بعين الاعتبار أن مسألة الدولة تتطلب أولا بناء الأمة بالمعنى الهوياتي، التنظيمي والمعنوي، فكانت النتيجة أننا نجحنا في تكوين سلطة بينما بقيت أنساق الدولة والأمة والمجتمع غير واضحة في الخطاب السياسي وحتى في الممارسة وفي الضمير الجمعي للأفراد مما جعل عملية التنمية تصبح مستعصية في الواقع الإداري, وهو ما يمكن تشخيصه مركزيا أو محليا من خلال عدة محددات تمثل في حد ذاتها "**قطيعات" – ruptures-** :

1. عدم تصميم مناهج التنمية الإدارية بالشراكة مع المجتمع.
2. عدم تغيير النماذج بالشراكة مع الجامعة و المعاهد المختصة.
3. غياب إعادة تنظيم مؤسساتي للمرفق العام.
4. عدم الإهتمام بالتحولات الهيكلية الضرورية.

المطلب الثالث : أنثروبولوجيا الإدارة

إن ثقافة المنظمة تمثل مجموع السلوكيات التي تحدد دلالة الهوية , وفي هذا الإطار أمكن القول أن طبيعة السلوك تلعب دورا كبيرا في تحفيز الأفراد أو إحباطهم من حيث كونها مرتبطة بالواقع الإنساني للمنظمة.

واقع يمكن التعامل معه بالنظر إلى الحياة التنظيمية بصفة عامة ليس على مستوى السلوكيات فقط بل على مستوى الهياكل أيضا، والتي تعتبر نتاج فلسفة ذات بعد عقلاني وهوياتي بحت، وذلك من خلال قيم, رموز و أنظمة مشتركة في التفكير تحدث مجموعة عمليات وتغييرات ودلالات محددة تقودنا إلى تحقيق أهداف واضحة.

انطلاقا من هذا التحليل, نتساءل عن المنظمة العامة الجزائرية من حيث مدى إمكانية وضعها في سياق هذه الأبعاد بحيث تصبح قادرة على تلبية حاجيات البيئة الخارجية بشكل واضح؟

في الحقيقة يقودنا هذا التساؤل إلى السياقات الأنثروبولوجية المكونة في الجزائر لمعنى الإنسان, الموظف، السلطة وغيرها من الفواعل المؤثرة في عمليات الإصلاح التربوية، الإدارية، والهيكلية، لكنها عمليا لم تؤدي إلى تغيير نمط عمل مرافق الدولة العمومية على مستوى طبيعتها وبنيتها ودورها في التنمية الشاملة.

لقد حاول عالم الاجتماع الفرنسي **" روجيه باستيد "** الإشارة إلى أهمية الأنثروبولوجيا في تحليل العوامل التنموية وضرورة تغييرها بشكل يحدث تغييرات في الأبنية الاجتماعية الأخرى، لكن الأمر في الحالة الجزائرية لا يرتبط فقط بصعوبة مرحلة التغيير السريعة التي تمر بها المستويات الريفية والبدوية للمجتمع التقليدي منذ السبعينات لأسباب تاريخية وذهنية بل بحاجة هذا المجتمع في حد ذاته للدراسة الاجتماعية و الأنثروبولوجية الأصيلة قبل الإقدام على تنفيذ برامج التنمية الإدارية المتماشية مع تركيبته النفسية وشخصيته وبيئته.

في نفس السياق يرى الباحث "**ريجز**" في تحليله لأثر البناء الاجتماعي على الإدارة العامة أن نوع التنظيمات الاجتماعية السائدة يحدد نمط السلوكيات والممارسات الفعلية للمنظمات، فالتنظيمات الأولية (المجتمعات التقليدية) تتسم بطابع العروشية والقرابة وهي أقوى في مجال فهم عمل أجهزة الإدارة العامة في دولة كالجزائر من التنظيمات الثانوية (المجتمعات العصرية المتقدمة) التي تبقى مجرد هياكل بيروقراطية تعرقل عمليات التنمية.[1]

تعاني الجزائر تبعا لذلك من اضطرابات التجربة التنموية، بحيث عجزت نظريات التنمية في بناء ذلك النموذج الاجتماعي الموعود، مما طرح للنقاش المسألة الإنسانية لفهم حركة المجتمع من جهة وتأثيرها على سلوك الإنسان والجماعة من جهة ثانية في سياق يؤثر على الأداء إيجابيا[2] فالمتغير الإنساني في الإدارة العامة الجزائرية لم يصل بعد إلى هذا المستوى من التأثير، مما يستوجب إعادة النظر في دور الفرد داخل المنظمة لأن الثقافة التنظيمية تلعب دورا بارزا في التنمية الإدارية، حيث تتأثر هذه الأخيرة بالمستوى المعرفي و السوسيولوجي السائد في المجتمع إيجابا أو سلبا.[3]

يعتبر المنظور السلوكي الرمزي للموظفين مدخلا هاما في دراسة المنظمات، فهو يذهب إلى أن أهمية الأحداث في المنظمة " أ " أو " ب " تكمن فيما تعنيه وترمز إليه بالنسبة للفرد أكثر مما تحدثه في الواقع, ونفس الأحداث قد تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين في أعلى أو

---

[1]- إبراهيم عبد الهادي، محمد المليجي، ***الإدارة مفاهيمها وأنواعها وعملياتها***، (الاسكندرية – مصر: دار المعرفة الجامعية،) ص 255.

[2]-. فريد النجار، ***تكنولوجيا الإدارة المعاصرة في ظل العولمة***، (الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2007)، ص 407.

[3]- موسى اللوزي، ***التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس والتطبيقات***، (عمان – الأردن: وائل للنشر والتوزيع، 2000)، ص 92.

أدنى الهرم التنظيمي، خاصة وأن أكثر الأحداث الرئيسية في أي منظمة ذات ميزة غامضة[1]، ولهذا يلجأ الناس إلى استعمال مصطلحات متعارف عليها تسهل مزاولة المهنة[2]، وهو ما يحدد مقدرة المنظمات العامة على توظيف كلمات متعارف عليها مع محيطها الداخلي والخارجي بحيث يساعدها ذلك على:

- تسيير العلاقات الاجتماعية.
- توضيح الصلاحيات بين الإداريين والفنيين.
- بناء القيم وتحديد أهداف المنظمة.

إن حسن إيصال المعلومات الرئيسية يساعد على خلق الفعالية وتنظيم الروح الجماعية من الناحية النظرية، لكن عمليا نظام الإدارة العامة الجزائرية يعيق هذا التحول الإيجابي لأنه تهيمن عليه قيم المركزية، الانغلاق وغيرها من العناصر السلبية التي لا تفهم من وظيفة الإدارة العامة سوى أنها أداة للتحكم و إخضاع الناس لرغبات أصحاب النفوذ.[3]

في هذا الإطار يصبح المفهوم الأكثر تعبيرا عن الحياة التنظيمية هو **الغربة الثقافية** (**CULTURAL ESTRANGEMENT**) حسب تصنيف الباحث "**سيمان**", والذي حدده في سياق مفهوم أشمل وهو **الاغتراب** (**aliénation**)، وهو نفس ما يشير إليه الباحث "**كاهن وكاتر**" عندما يرى أن المنظمات تجعل من الصعب على الأفراد العاديين فيها المشاركة في التسيير وفي عمليات اتخاذ القرار.[4]

ما نلمسه في الأبعاد الاجتماعية والسلوكية والثقافية للمجتمع الإداري الجزائري إن صح التعبير أنها تشكلت وتفاعلت تاريخيا وبنيويا في إطار كيانات تنظيمية تحولت من حيث الشكل إلى "إقطاعيات" تعيش في تناقضات بين ما هو ثابت ومتحول، وبين ما هو أصيل وما هو دخيل بل وتحتاج إلى إعادة تأسيس, رغم أن التراث الإداري والثقافي يسمح نظريا بفرز العديد من عناصر التحليل في هذا المجال الحساس في اتجاه بناء تجربة خاصة لو توفرت الإرادتين السياسية والعلمية معا على أساس الخبرات الذاتية للأمة الجزائرية في

---

[1]-. حسين محمود حريم، ***تصميم المنظمة ، الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل***،(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط3، 2006)، ص 27.

[2]-. عمار بوحوش، ***أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة***,(دار المغرب الإسلامي, ط1، 2007), ص 280.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 295.

[4]-. صبحي جبر العتيبي، ***تطور الفكر والأساليب في الإدارة***, (الأردن, دار الحامد للنشر والتوزيع, ط1،2005), ص 18.

التنظيم وفي إطار المنطلقات الموضوعية لما وصل إليه الفكر الإداري العالمي على غرار منطلق "المناجمنت الثقافي", وهو منطلق أصبح ضروريا في تفعيل الإدارة المعاصرة (أنظر الجدول), ونعود هنا إلى بدايات مفهوم المناجمنت (**management**) أي إلى نظرية الإدارة العلمية، حيث ارتبط اسم هذه النظرية برائدها "**فريديريك تايلور**" والذي ربط العلاقة داخل المنشأة بين الكفاية الإنتاجية والإدارة العلمية من حيث مبدأ التخصص في أداء الأعمال[1]، و من خلال ذلك تطور هذا المفهوم ليشمل مختلف جوانب التسيير إنسانيا وتنظيميا وثقافيا.

الممارسات الإدارية المتأثرة بالقيود الثقافية

وسائل وأدوات التخطيط . وقت التخطيط درجة ميكنة المنظمة . أنواع وأنماط الأداء ومعايير الرقابة المستخدمة . درجة التخصيص . درجة المركزية واللامركزية . نطاق الإشراف . * مدى استخدام الأساليب والطرق العلمية في التعامل مع المشاكل سواء على أساس فهمها أو معرفة الأسباب واتخاذ القرار .	تجميع الأنشطة . مدى ، واستخدام اللجان . معايير الاختيار والترقية . طبيعة ومجال البرامج التدريبية . الدرجة المستخدمة بين المشاركة أو التسلط . هيكل الاتصال وأساليبه الفنية . أساليب تحفيز الأفراد . * درجة المرونة التنظيمية أى تبنيها لشروط التغيير . * درجة الوقت غير المنتج والمستغرق في المجادلة السفسطائية .	* طبيعة ومدى المنافع والتسهيلات . * سهولة وصعوبة الحصول على الأفراد .بالمهارات والقدرات المطلوبة . * سهولة وصعوبة تحفيز ، كل من الإدارة والأفراد . * درجة تماثل الفرد مع منظمته . * درجة تحديث المعلومات والاتصال غير الفعال بالمنظمة . * درجة التعاون والصراع بين العاملين . * درجة سهولة أو صعوبة تقديم التغيير.

(*المصدر: كتاب إدارة الموارد البشرية بـ راوية محمد حسن*).

مما أدى إلى إعادة النظر في العديد من النماذج ليس على مستوى التشريعات والهياكل بل على صعيد الثقافة والمعايير, فمثلا على مستوى مفهوم الثقافة في حد ذاتها, يمكن تعريف الثقافة حسب القاموس العالمي الشهير (COLLINS ENGLISH) بأنها مجموعة من الأفكار والمعتقدات والقيم والمعرفة الموروثة التي تشكل القواعد المشتركة للعمل الجماعي أما على مستوى ثقافة المنظمة - وهو ما يهمنا تحديدا - فيمكن تعريفها كالآتي:

[1]- بشير علاق، ***مبادئ الإدارة*** ، (عمان – الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 1998)، ص 49.

"عبارة عن معتقدات وقيم وأنماط سلوك مميزة توجد داخل المنظمة ويتبناها العاملون فيها بالوعي واللاوعي أي تلقائيا".[1]

نسجل بالنسبة للحالة الجزائرية نقصا كبيرا في مثل نوعية هذه التصنيفات الما بعد حداثية لمفهوم التنظيم العمومي, والتي يمكن أن تساعد صانع القرارعلى تحويل و تفعيل مخرجات مؤسساته بما يتلاءم و متطلبات البيئة, ما يعني الوعي التنظيمي بالحقائق الإنسانية للمجتمع والاستيعاب الإيجابي للعولمة بمختلف معطياتها عبر فهم معاصر له جذور تاريخية وامتداد في الماضي يعيد تعريف مختلف الفواعل الإدارية المشكلة لنظام الحكم والتي تعيش في قطعية سلوكية وذهنية مع الثقافة ومع الإنسان بفعل التأثير الكولونيالي.

لقد كان الاستعمار الفرنسي ثقافيا من المنظور الأنثروبولوجي بالأساس, وتمثل موضوعيا كما تجسد فكريا في نفوذ وصل إلى درجة هائلة من التبعية التي يصفها أحد الكتاب الجزائريين قائلا:**" إن المستعمر الفرنسي الحقيقي كان موليير (الشاعر الفرنسي الساخر) مثله مثل بورجو (المستوطن الفرنسي الشهير)"**[2], وهو ما يدل على صعوبة فك الارتباط منهجيا مع العقلانية الفرنسية داخل الإدارة العامة الجزائرية إذا لم نجد نموذجا ثقافيا يحقق لنا مشروع تنمية أصيلة.

***المطلب الرابع:* إشكالية النمذجة**

التنمية يقول عالم الاجتماع الفرنسي **"جبريال لويرا"** ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفة، وإنما هي مجموعة ظواهر سوسيولوجية، ونفسية، وبيولوجية، وهي ظواهر غائبة عن أدوات التسيير العمومي في الجزائر, ويمكن مقاربة هذه الحقيقة في أبسط أشكال الاتصال الاجتماعي بالإشارة إلى حادثة الطفلين الذين يتكلمان بالفرنسية وهما ذاهبان للمدرسة ولما سئلا: **"لماذا لا تتكلمان باللغة العربية؟"** فسكت أحدهما, وأجاب الثاني قائلا: **"إننا نتكلم باللغة التي نصعد بها القمر".**[3]

---

[1]- صبحي جبر العتيبي، **المرجع السابق** ، ص 75.

[2]- أحمد نازلي معوض ،***التعريب و القومية في المغرب العربي***,(بيروت ,لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية , 1986)، ص 184.

[3]- عبد الله شريط، ***المشكلة الإيديولوجية و قضايا التنمية في الجزائر***,(الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية ,1980) ، ص 28.

جواب هذا الطفل الجزائري يعبر بصدق وعمق عن الشعور العام الذي يتحكم في كل تصرفاتنا الفردية والاجتماعية والوطنية، بل ويتحكم في بيئتنا التنظيمية والإدارية وتنشئتنا النفسية.

إن النظام الاستعماري لم يكون في هذه البلاد، بل هو لم يترك حتى المجال ممكنا لتكوين ثقافة وطنية ذات مستوى عال تنتج جيلا من رجال الفكر القادرين اليوم أو قبل اليوم على السيطرة على مختلف الميادين[1]، والأمر هنا لا يتعلق بنظرية المؤامرة بقدر ما يرتبط بعملية منهجية تاريخية.

لقد حاولت بعض المقاربات تسجيل ملاحظات في هذا المجال , والقيام بمحاولات لفهم الحياة السياسية والثقافية للمجتمع الجزائري الفلاحي[2] في تفكيره وبنيته على غرار سعي المفكر **"فرانز فانون"** لتحليل وضع الفلاحين الجزائريين في إطار الديناميكية الثورية , وهو تحليل اصطدم ببعض التحفظات نتيجة عدم انفصال الشريحة الفلاحية عن التراث العرفي والتقاليد الدينية الغيبية , ويصطدم به أي تحليل آخر يحاول وضع المجتمع الجزائري ذي الخلفية الإقطاعية الزراعية المرتبطة بالدلائل اللامادية للحياة المعرفية في إطار المفاهيم العقلانية الغربية على غرار **البيروقراطية والرسمية** (**FORMALITE**) وغيرها من الأشكال الحداثية للتنظيم.

أشكال يصعب توطينها في بيئة ثقافية مختلفة موضوعيا، بل يجب تسييرها على ضوء الشروط المحلية للتنمية وللتنظيم, وذلك بالنظرإلى واقع "التصادم الثقافي" الذي يميز المنظمة الجزائرية نتيجة التقاء ثقافتين في فضاء عمومي واحد، الثقافة الأولى ممثلة في **النظام الصناعي الغربي** والثقافة الثانية مرتبطة **بالنظام الاجتماعي التقليدي المحلي,** وغياب آليات لتهذيب تلك "التصادمات الفكرية" داخل المجتمع الإداري عبر الإتصال الفعال لتوصيل موضوعي وبناء للرسائل بين الموظفين وتحويل مضمونها إلى المحيط الخارجي مما يؤدي عمليا لزيادة فهم المهارات السلوكية على مستوى:

- اجتماعات العمل.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 30.

[2]- عمرأزراج ، « *ماذا يريد فرانزفانون منا ؟* »، **الخبر** ,العدد 5682، 2009/06/29 ، ص 21.

- المحادثات مع المواطن.
- جلسات التدريب.
- اللقاءات العامة.

وكل ذلك في إطار الأبعاد التالية:

- اختيار المفردات الملائمة.
- استعمال المصطلحات التي تتوافق والمشاكل المطروحة.
- مراقبة نبرة الصوت في التعامل مع الآخر من حيث أسلوب الخدمة العمومية، طريقة التفاعل مع حاجيات المجتمع ومحتوى الاتصال مع البيئة.

لكن في نظام العملية الاجتماعية لمسألة التوظيف وتسيير المستخدمين لا تتحدد ولا تخضع هذه العملية لعوامل الموضوعية والنزاهة في اختيار الأفراد مثل **الجدارة، مستوى التكوين،** وإنما تتدخل عوامل وقيم ثقافية محلية مثل **المحاباة، الجهوية، واللغة.**[1]

إن التشخيص المهني الحديث يقتضي تقدير المجالات الثقافية الخاصة بالعمل الذي يندمج فيه الفرد من خلال التدريب والتكيف، وهي العناصر الغائبة عن التنظيم الإداري في الجزائر بالنظر إلى مجموع التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الاستعمار بصفة عامة، والمتمثلة في إعادة هيكلة مختلف الأنظمة الاقتصادية، الإدارية والثقافية والتي مست مختلف العلاقات والنشاطات الاجتماعية مما أثر سلبيا على مستويات التنمية والتحديث.[2]

من خلال التحليل النظري لأداء المنظمات الإدارية العامة ، نجد أنها تعني مجموعة نظم أبنية ناتجة عن المركبات الثقافية المتعددة في المجتمع حيث تستطيع كل منظمة أن تبني ثقافة تنظيمية خاصة بها إذا توفرت لديها العناصر التالية:

- إدراك القيادات لوجود المنظمات.(**Raison d'être**)
- التنبؤ باتجاهات وخيارات العمل.
- مدى توفر عنصر المثقف العضوي بمعيار التأثير ايجابيا في المنظمة.

---

[1]- بشاشنية سعد، «*التصادم الثقافي في العمل الصناعي*»، **مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة منتوري** ,قسنطينة , الجزائر (العدد 11، 1993) ص 115.

[2]- محمد السويدي، ***مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري***،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص 130.

وهي عناصر ضعيفة في المنظمة الجزائرية التي لا تهتم بالنسيج الثقافي المحدد للعلاقة بين الزبون و المرفق و تبنيها على أسس ربحية تجارية فقط دون مرجعية واضحة في حين تبني عليها الإدارة الغربية مفهوم أخلاقيات المرفق العمومي **ethique du service public** الذي ينظر للمنظمة كثقافة.

لمقاربة هده الحقيقة يمكن العودة للخطاب الرسمي للسلطة في الجزائر من خلال خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 54 للجمعية العامة للأمم المتحدة عندما قال:

"لا اعتقد أن هناك بلدا من بلداننا لا يرغب في الوصول إلى المستوى الثقافي والمدني الذي بلغته بريطانيا أو السويد.."

في هذا الإطار تبدو الإدارة الجزائرية غير مهيأة ثقافيا لإنتاج قيم مجتمعية أصيلة وغير محضرة فلسفيا لاستيعاب بنى التغيير وسنن التجديد التي تبنى عليها الحضارات والمؤسسات فالترابط بين اللغة والثقافة والحضارة هو الذي ينتج العلم والتكنولوجيا[1]، وتبدو التعاريف الألمانية في علاقة اللغة بالحضارة من التعاريف القوية التي يمكن تبنيها في مقاربة الحالة الجزائرية.

إن المثقف الجزائري من حيث انتمائه الاجتماعي إلى الطبقة المتوسطة هو الأكثر تذبذبا وقلقا وحيرة حين يتعلق الأمر بتحالفاته وتموقعاته بين السياسي والأيديولوجي ، لكن الأصح هو أن الشخص الإداري ينتمي إلى نفس الطبقة ويعيش نفس المتغيرات , وهو ما يجعل في نهاية الأمر العلاقة بين المثقف خاصة "العضوي" **-intellectuel organique**- حسب المفكر الإيطالي "**أنطونيو غرامشي**" والرجل العقلاني البيروقراطي حسب العالم الاجتماعي الألماني "**ماكس فيبر**" علاقة شك وصراع وهو ما يحدث في واقعنا التنظيمي , مما يؤثر في بنية العلاقة بين الثقافة والإدارة ويمنع نمذجة أصيلة للدولة الجزائرية وركيزتها الأولى الإدارة العامة.

[1]-. أحمد بن نعمان، ***مستقبل اللغة العربية بين محاربة الأعداء وإرادة السماء***،(الجزائر: دار الأمة، 2007)، ص 111.

المبحث الثاني: إعادة إنتاج مفهوم الإدارة العامة في الحالة الجزائرية.

تقوم فكرة الإدارة على فلسفة للحكم تستوعب قيم المجتمع و تحدد منطلقاته الفكرية والتنموية في ضوء دستور ينظم العلاقات بين الحاكم والمحكوم وتشريعات تضبط الشخصية الإعتبارية للمنظمات الحكومية ودورها في تنفيذ السياسة العامة.

من هذا المنظور نجد أنها تعني من حيث الدلالة اللغوية والنسقية في الفقه القانوني اللاتيني الفرنسي تحديدا "الإدارة العامة" (**administration publique**) , وكلمة عامة (**publique**) توظف منهجيا في مجال القانون الإداري لتمييزها عن إدارة الأعمال وإدارة المنظمات الدولية حيث تعني النشاط الذي يتعلق بالدولة والمؤسسات التي تعتبر امتدادا لها مثل المجموعات المحلية والمرافق العمومية .

يعرف هذا المعنى أزمة حقيقية بالنظر إلى تحول العقلانيات في الفكر الإداري ما بعد الدولتي نحو القطاع الخاص والتسيير مما اضعف النموذج الفرنسي الذي تطور في إطاره النسق الإداري الجزائري أمام النماذج الأوروبية الجديدة – أستراليا و كندا- وسنرى كيف أن تعريف الإدارة العامة من حيت كونها هيمنة فئة في داخل المنظمات على فئة أخرى من خلال مجموعة وظائف تحقق الأهداف العامة للدولة قد أخد أبعادا غير عقلانية في البناء البيروقراطي, وهو المتغير الذي مازال في الجزائر يطرح عدة إشكاليات تستدعي إعادة النظر في مفاهيم الأمة, الدولة والإدارة العامة لكونها لم تحقق الإجماع المعرفي عبر مختلف التجارب التاريخية التي مرت بها البلاد, والتي لم تعطي للنخب وللمجتمع فرصا حقيقية نحو بناء عقيدة وطنية أصيلة نتيجة لتأثير الاستعمار الخارجي أو لتأثير المعايير الداخلية أو لمؤثرات أخرى تعتبر من فلسفة التاريخ في حد ذاتها والتي تجعل التجربة الإدارية الجزائرية من منظور تحليلي صعبة و معقدة.

نقصد هنا بالتحديد ماهية الدولة (**essence**) التي أصبحت تعبيرا رمزيا وبنيويا عن الإدارة العامة و ليس عن الإرادة العامة لأن فكرة الإنسان أصلا لم تكن مقوما للتنمية الوطنية والتي لم تستثمر في الفرد وفي النمذجة الأصيلة للإدارة و المجتمع معا مما ولد طبائع السلبية, عدم الثقة في المركز الإداري والسياسي الذي لا يتفاعل ايجابيا مع معايير المجتمع الريفي وتراثه القيمي والذهني, بل يعيد بناء النسق الحداثي الغربي داخل الشخصية والبيئة المحلية المقاومة

له والمستعصية عليه طبيعيا مما يشوه برامج التنمية ولا يوصلها إلى بلوغ أهدافها الإستراتيجية.

المطلب الأول: **النقاش الفكري لمفهوم الإدارة العامة في الجزائر**

منذ مدة ليست بالقصيرة تركزت النقاشات الفكرية في الإدارة العامة أساسا حول هيكلة الدولة الحديثة حسب نموذج القيم و الأنساق, أو ما يعرف بتوطين الدولة (**indigenization state**) خارج المركزية الغربية حيث تطورت نظريات ومقاربات في محاولة لتشكيل حقل جديد للمعرفة الإدارية على ضوء الاستقطابات الفكرية بين مختلف النماذج المعرفية التي تتناول مفهوم الدولة كتعبير مركزي عن الحداثة, حيث أن معايير التصنيف الغربية في بناء مفهوم الدولة تعبر عن أزمة حقيقية تؤثر في نسق التحليل العلمي، حيث وصل الأمر إلى حد بلورة خطاب جديد يتحدث عن عالم ما بعد الدولة في وقت ما زالت -نسبيا- تعتبر فاعلا مركزيا في إنتاج القيم والثروات, مما يدل على بداية شبه تحول في المسلمات أو العقلانيات في مواضيع ذات صلة كالإدارة العامة والسلطة السياسية والتنمية الشاملة .

تعتبر الدولة مند أرسطو تمثل حالة قصوى من التطور والتقدم الذي بلغته المجتمعات الحديثة من حيث سيادة القوانين وتنظيم العلاقات الرسمية بين الأفراد، لكن من خلال تحليل واقع المؤسسات الإدارية في الجزائر ذات الصلة بالشأن العام وممارسات أفرادها يمكن القول انه لا يمكن الفهم أو التنبؤ لردود أفعالهم في الإطار البيروقراطي للدولة الحديثة بل من خلال أطر أخرى تحدد معالم البيئة الإدارية الجزائرية حيث يحل مثلا مفهوم "المزية" محل مفهوم "الخدمة العمومية" ويحل مفهوم "الزبونية" مفهوم "الفعالية", وعليه يجب إعادة تحديد مجال استعمال واضح لمفهوم العمومي -**le publique**- في الجزائر لأن الكيانية المركزية بالمعنى العقلاني لم تكن حالة دائمة في التجربة الدولتية الجزائرية, مما جعل الفرد عبر التاريخ لا يعي نفسه عضوا أو جزءا من الكل التنظيمي الذي هو رمزيا "الدولة" بل يعي نفسه مركزا لهذا الكل أو على الأقل يعمل على أن يكون مركزا لهذا الكل إلى درجة أن كل فرد حتى لا نقول مواطن (هذا المعنى يحمل دلالات سياسية قابلة للنقاش) يحمل داخله فكرة أو مشروع دولة معينة في ظل تشكل نوع من الوعي خارج الفضاء العمومي الذي لم يستوعب المجتمع داخل مؤسساته في إطار عقد اجتماعي.

إن القيم الاجتماعية والثقافية قبل الموحدين و إلى ما بعد العثمانيين تشكلت بدافع دموي، ثقافي أو اجتماعي عصبي يتناقض تماما وقيم الدولة الوستفالية الحديثة والمؤسسات البيروقراطية الغربية التي تمثل نسقا خاصا ومستقلا يصعب البناء عليه في الجزائر, ولهذا لأن عمليات " **الدولنة** " -**étatisation**- في هدا الصدد و التي تمت عبر التاريخ كانت في أغلبيتها بشكل عنيف أي عبر القوة أو عبر الضرائب أو عبر التجنيد وغيرها من الوسائط القهرية التي حلت محل العقد و القانون, و التي حكمت العلاقة العضوية بين المركز والأفراد، مما اثر ولا يزال سلبيا على العلاقة بينهما , فالعلاقة بين الإدارة و المجتمع تجسدت في منظور واحد أي الدولة .

كون الإدارة مثلت تاريخيا السيادة والحفاظ على الأمن العام و غيرها من المفاهيم التي وجب على الفرد أن يتعامل معها ويخضع لها و يقبل بها طواعية , ففي مراحل تاريخية عديدة كان الخطاب السياسي للحركة الوطنية ثم للسلطة قائما في إطار أولوية الشعب على الفرد والجماهير على المجتمع لهذا كانت مكانة المواطن ضعيفة في النظام الإداري والسياسي الوطني وفي فلسفة الحكم فكانت العلاقة بين المواطن والإدارة علاقة بيروقراطية بحتة تتم في مجملها لصالح الإدارة مما نتج عنه لا مساواة لغوية، ثقافية واجتماعية يزكيها الفقه الإداري الغربي الذي يبرر هيمنة السلطة بنيويا على الفضاءات العمومية في مسعى يستمد فلسفته من العقلانية الفرنسية والتي تشكل مومياء تحنط الفكر الإداري[1].

الدلالات التنظيمية المركزية في هذا السياق لا تستطيع استيعاب وتنمية الحاجيات اللسانية و الاستهلاكية للمجتمع لأنها تعمل ولو بطريقة غير مباشرة على خصخصة الجهاز الحكومي لصالح جماعة أو فئة وهو الحاصل في الحالة الجزائرية حتى قبل الاستقلال.

في هذا المستوى كانت تتبلور ديناميكيا أزمة مرجعيات في داخل العملية المؤسسة لمشروع الدولة الوطنية بين الأمير عبد القادر وأحمد باي في القرن التاسع عشر أو بين قيادات الثورة بين 1954 و1962 نتيجة غياب إجماع حول الإدراك والتصور البنائي للدولة و الإدارة مثلما حدث في قضية مؤتمر النمامشة السري المضاد لمؤتمر الصومام في 1956 (انظر الوثائق المرفقة) أو ما حدث في مؤتمر طرابلس عام 1961 من اختلالات و صراعات , ثم

[1] Bugnicourt .j *: le mimétisme administratif en Afrique* ,(paris ,R.F.S.P,1973) p1239

ما حدث دراماتيكيا حول قضية التعريب بين العقيد محمد شبعاني وقيادة الأركان للجيش سنة 1964, وهو ما أثر سلبيا على نمط حكم الدولة المستقلة عموما وعلى نمط الإدارة خصوصا.

يمكن في هدا المنظور اعتبار مقولة الرئيس الراحل هواري بومدين المتمثلة في ..."بناء دولة لا تزول بزوال الرجال و الحكومات.." في خطابه الأول يوم 19 جوان 1965, تاريخ اعتلائه السلطة مؤشرا على رغبة كبيرة في تأسيس الدولة الجزائرية نتيجة وجود عجز تاريخي في تأسيس أصيل ودائم دون قطيعة لمقومات "الدولة" في الواقع الإداري والمجتمعي الجزائري.

يجب أن نفهم أن التعريب في الجزائر من هذا المنطلق ليس هو التعريب في الإمارات العربية المتحدة أو في سوريا مثلا لطبيعة الدلالات التاريخية و المعرفية التي تميز الجزائر وتجعلها نسق متميز نسبيا وهي الحقيقة التي لم تهتم بها النخب الحاكمة بعد الاستقلال بحسن أو بسوء نية مند حديث الرئيس احمد بن بلة عن حتمية التعريب و إلى حديث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن فكرة "**العوربة**".

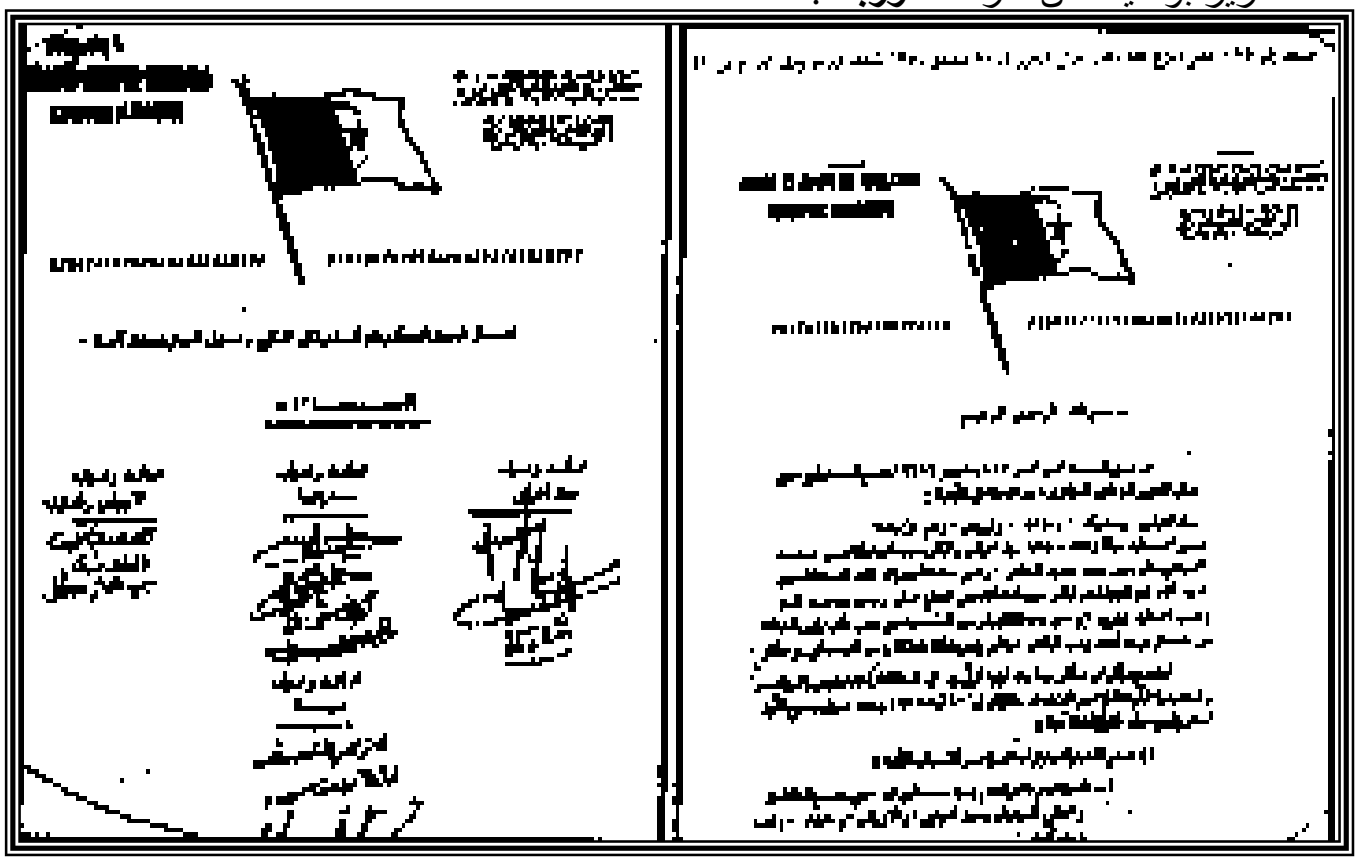

بيان مؤتمر النمامشة السري ضد مؤتمر الصومام عام 1956 (المصدر- أسبوعية رسالة الأطلس)

المطلب الثاني: تأثير الإستعمار الجديد على تحول معايير التنظيم

ارتبطت بنية الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بفاعلين أساسين هما: الجيش والإدارة واللذان أثرا في أداء النظام السياسي لمدة طويلة.

لقد تشكل الجيش في إطار بنية نظامية وعقائدية جديدة بعد هيكلته في إطار الجيش الوطني الشعبي حيث أن تنظيمه كان حركيا في إطار جيش التحرير الوطني تلبية لمهام عسكرية أملتها طبيعة حرب العصابات خلال الثورة أما بالنسبة للإدارة العامة فقد تكونت في ظل بنى فكرية وتنظيمية موروثة عن النظام الاستعماري, وقد كان هذا تطورا طبيعيا ناتجا عن عملية تكوين نخبة ذات مرجعيات غربية على مستوى دفعة "لاكوست" عام 1956.

إن تعيين "لاكوست" وزيرا للجزائر عام 1956 مثل مرحلة جديدة في إطار سياسة استيعاب الجزائريين المسلمين داخل الفكرة الفرنسية القائمة حول توظيف الأهالي المؤهلين فنيا وفكريا في مختلف المستويات السياسية، الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية والقضائية, وما يهمنا في هذا السياق هو المستوى الإداري تحديدا.

لقد تم إنشاء 15 مقاطعة جديدة (مرسوم 17 مارس 1958) و1525 بلدية (مرسوم 7 أوت 1957) وتبعا لذلك تم السماح للمسلمين من العمل في الوظيف العمومي بشكل سلس (مرسوم 5 نوفمبر 1958).

تمت العملية بشكل منهجي سمح بتكوين نخب إدارية بلغ عددها نحو 300.000 عون للحفاظ على المصالح الفرنسية بعد الاستقلال[1], حيث أن محاولة تأطير هذا الكم تمت في إطار السعي لإنشاء قوة ثالثة تكون نواة الدولة الجزائرية غداة الاستقلال لإفراغ هياكل وبني النسق السياسي الناشئ من أي محتوى سيادي، ثقافي، تنظيمي وحضاري يمكن أن يمثل تاريخيا نهاية مرحلة الاستعمار القديم, والهدف هو بداية تكوين طبقة اجتماعية وبيروقراطية متفرنسة لتلبية حاجيات الاستعمار الجديد في إطار مفهوم "رسالة التمدن" والتي دعا إليها تاريخيا المبشر "**دي لاسكاس بارثولومي**" منذ القرن الخامس عشر[2].

---

[1] -Claude collot,. ***les institutions de l'Algérie durant la période coloniale*** ,(Alger ,cnrs –opu,1987),p 17

2 -. رابح بلعيد، « ***200 ضابط إلتحقوا بجيش التحرير*** » **جريدة السفير** ,الجزائر ,(العدد 107 جوان 2002)، ص 6.

انطلاقا من هذه الخلفية تشكلت المدرسة الوطنية للإدارة بناء على هياكل بيداغوجية وفكرية فرنسية قديمة كالمدرسة الفرنكو مسلمة والمدرسة العادية « **école normale** » في سياق تحولات مجتمعية عامة مست المستويات التالية:

1- تشكل عائلات برجوازية خاصة في الحواضر الكبرى كالعاصمة وهي تمثل عقلية متغربة متفرغة لنشاط سياسي محدد يهدف لتغريب المجتمع وعرقلة نموه الحضاري لارتباطها بمصالح اقتصادية ومكاسب موروثة عن الاستعمار.

2- نفوذ واسع للتيار التغريبي وتحالفه مع بعض مستويات السلطة الجديدة من خلال على سبيل المثال لا الحصر مؤتمر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في: 09-09-1962 **و** حضور 30 عنصر معرب في وسط 300 مفرنس ".

3- تشكل طبقة معربة ظهرت في المشرق العربي من أبناء لاجئين وفئات اجتماعية محرومة لم تندمج بعد الاستقلال في بنية الحكم الناشئة بشكل كبير بل اتجهت للعمل في قطاعات بعيدة عن مراكز القرار على غرار توجيه المتكونين في مصر للعمل في وزارة الداخلية كمحافظين للشرطة بعيدا عن وزارة الدفاع الوطني.

انعكست هذه التحولات من حيث طبيعتها على تركيبة الإدارة الجزائرية الناشئة وبالتالي علاقتها بالمجتمع التقليدي الذي ينتمي إليه أغلبية فئات الشعب بعد الاستقلال من حيث نوعية الاتصال لغة الخدمة العمومية والعلاقات بين الحكام والمحكومين بصفة عامة.

من هذا المنظور كان النظام الإداري يعبر عن عدة بنى وقوى داخل أجهزة الحكم، ففي مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة "62-1965" نشأت وزارة الداخلية في عهد الوزير الراحل أحمد مدغري مع مديرية الوظيف العمومي في إطار معايير فرنكوفيلية كتعبير عن إرادة سياسية لعزل النخب المتكونة في المشرق العربي عن النشاطات السلطوية الفاعلة فكانت النتيجة عدم تأثير الطبقة المعربة في هيكلة مؤسسات الدولة الحديثة رغم مواد ميثاق الجزائر 1964, وقرارات مؤتمر جبهة التحرير الوطني في نفس السنة التي تمحورت على مستوى التربية والثقافة في 3 مبادئ تخص أساسا , ديموقراطية التعليم , التعريب, الاتجاه العلمي و التقني, في إطار عام "تصفية الاستعمار" وإطار خاص "تعميم استعمال اللغة العربية" وذلك بسبب:

1- عدم تفرغ المعربين بقوة للنشاط السياسي وقبولهم شبه التام بالأمر الواقع خاصة بعد اندماج كوادر جمعية العلماء المسلمين في أجهزة الحكم وحل جمعية القيم ذات التوجه المحافظ نهاية الستينيات.

2- انفصال تام للنخب الحاكمة عن القيم المعنوية للمجتمع من باب أن هناك تناقض بين الأيمان والتطور.

3- اعتبار اللغة العربية لغة تقليدية غير علمية وبالتالي فهي لغة الشعوذة والتخلف في حين الفرنسية لغة التكنولوجية والعمل مثلما حدث في عهد وزير التربية مصطفى الاشرف.

4- عدم مراعاة الحقوق اللغوية للمواطن والتي تعتبر جزء من منظومة الحقوق السياسية والتي لم يكن معترف له بها باعتباره مناضلا في إطار إيديولوجية وليس مواطنا.

في هذا الاتجاه العام لمرحلة 1962-1965 شهدت البلاد مظاهر قوية للفرنسة على غرار احتفال كبير بمقر وزارة العدل , قدم خلاله يوم 28 جوان 1963 وزير القطاع السيد عمار بن تومي, ختم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والذي أنجزه الفنان المرحوم بوزيد حيث صرح باللغة الفرنسية :

*"**permettez-moi de vous offrir un exemplaire du sceau. ce sceau de notre république démocratique et populaire a pour nous une signification sacrée** "* [*]

يعتبر هذا الختم أول رمز للدولة الجديدة (انظر الوثيقة المرفقة) حيث يحتوي على رسوم وأشكال ذات دلالة تاريخية تعكس هوية الجمهورية مع كتابة الشعار الأول للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باللغة الفرنسية وهو :

[*] "...اسمحوا لي ان اقدم لكم نسخة من الختم وهذا ختم الذي لدينا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وله بالنسبة لنا أهمية مقدس "

1- مؤشر على طبيعة النماذج السلطوية الما بعد كولونيالية.

2- دليل على تناقض سلوك السلطة الوطنية الجديدة التي تدعي العروبة في ظل التأثير المصري لجمال عبد الناصر في تلك المرحلة من جهة , و تتبنى الفرانكوفونية تحت ضغط بعض بنود اتفاقيات ايفيان من جهة ثانية.

في مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين "65-1978" طرح مبدأ التعريب لحل إشكالية سلطوية تضمن توازن المصالح في هرم الحكم وهو طرح سياسي بحت حيث تم تطبيق نموذج للتعريب يعكس هذا الخيار فكانت المحصلة تنمية إدارية هشة بنيويا و ضعيفة وظيفيا.

الختم الرسمي الأول للدولة الجزائرية (المصدر أسبوعية أطلس الجزائر – 1963)

لقد كان إضراب الطلبة المعربين في عام 1970 محطة هامة في مسيرة التعريب[1]، خاصة وأنه تبلور في إطار الجامعة مما جعل الرئيس يحاول الحسم في مسألة التعريب كلغة وطنية على المستوى الإداري والتعليمي من خلال استقدام هيئات تعليمية من المشرق العربي لم تستطيع التأثير في بنية المجتمع الجزائري بل تأثرت لمعاملة الإدارة لها والتي كانت قاسية[2] , وكان هذا التعريب الإجباري مبررا لضرب العربية نفسها لأنه جاء في إطار صراع قوي بين فواعل مختلفة وغير منسجمة داخل مختلف مستويات الحكم، وكمثال نجد

[1]– عبد العالي رزاقي،« ***تعريب مالا يعرب***»، **الشروق اليومي**، الجزائر (العدد 2337، 26 جوان 2008)، ص 15.

[2]– شريبط أحمد شريبط،،« ***اللغة والهوية*** » ، **صوت الأحرار الثقافي** ,الجزائر(العدد 12 أفريل، ماي 2006)، ص 18.

ظاهرة حزب جبهة التحرير الوطني الذي عانى من هذه الظاهرة السلبية رغم وجود لجنة شكلية للتعريب يقودها السيد: عبد القادر حجار لكنها لم تصل إلى تحقيق أهدافها نتيجة لعبة المصالح والأطماع والتي تغلبت على المبادرات الفوقية وجعلتها مجرد قرارات بدون محتوى، وهو معطى لا يُمكن استيعابه إلا بالعودة إلى الماضي لفهم طبيعة العملية التاريخية التي تطور في إطارها مفهوم التعريب, ومن خلال تحليل التركيبة والخلفية الثقافية للإدارة الجزائرية الحديثة التي مثلت نواة الدولة الجزائرية ابتداءا من تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958، والتي شكلت تكتلا بيروقراطيا داخل هيكلة الدولة الجديدة مما أثر على نص اتفاقيات إيفيان والذي صدر باللغة الفرنسية فقط حيث وجب التنبيه أن اتفاقيات استقلال الدولة الوطنية الجزائرية وقعت بالنص الفرنسي[1] دون العربي لتتكون منطقيا بنية فوقية تسلطية بعد الاستقلال تعتبر نتيجة منهجية لعملية توسيع دفعة لاكوست منتصف الخمسينات في مراكز إدارية فرنسية ليخلفوا النخب الفرنسية بالإدارات المركزية والمحلية المختلفة, وبالعودة إلى اتفاقيات أيفيان كإطار تنظيمي للعلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا نفهم حقيقة هذه المعادلة التاريخية حيث نجد أن مبدأ التعريب لم يطرح على طاولة المفاوضات و أن مبادئ التعاون الثقافي الفرنسي مع الجزائر تشكلت في إطار الأحكام التالية[2]:

1 - تتعهد فرنسا بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر وذلك لمساعدتها في تطوير التعليم والإعداد المهني والبحث العلمي وسير المرافق الإدارية وهيئة للتدريس.

2- تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

3- يسهل كل من البلدين دخول وانتشار ونشر جميع الوسائل التعبير عن الرأي الخاصة بالبلد الآخر في أراضيه.

1- عثمان سعدي،« ***اللوبي الفرنكوفوني يشن حملة على اللغة العربية وعلى ابن باديس***»، **الشروق اليومي** ,الجزائر, العدد 2414، 2000/09/24، ص 19.

2- احمد نازلي معوض ، ***العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات افيان إلى تأميم البترول***، (القاهرة: مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986)ص 205.

4- تقدم فرنسا للجزائر مساعداتها لتنظيم وسائل التقدم الفني وتكفل للجزائر توصيل المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث والتجارب.

لقد طبقت بالفعل هذه الأحكام بعد الاستقلال بأسابيع معدودة , ففي 11 أوت1962 أصدرت وزارة شؤون الجزائر قائمة لإنشاء 28 مكتب جامعي وثقافي بالجزائر لإدارة نحو 60 منشئة ثقافية منها 4 ثانويات استقبلت حتى 1967 ... 13600 تلميذ جزائري.

من هنا نفهم كيف أصبحت الإدارة غربية الروح في إطار عام تبنته نخب حاكمة عززت من النفوذ الفرنسي خاصة داخل الإدارة المركزية خدمة لمصالح مالية واقتصادية بحتة أدت إلى إضعاف هوية الدولة والتي مازالت عبارة عن سلطة بيد مجموعات تمارس عنفا بنيويا ضد المجتمع من خلال تدريس العربية لعامة الشعب و الفرنسية لأبناء فئة معينة (تعريب العامة وفرنسة الخاصة من الشعب), وتفرض هيمنة مالية وفكرية على الإدارة العامة بشكل أقوى من المؤسسات القانونية والظواهر الحزبية[1] والفضاءات العامة بتعبير الباحث **هابرماس،** فهي مجموعات متحالفة مع بعضها البعض ومع مراكز القرار في إطار منفعي أعقب تحرير الأرض لكنه عرقل عملية تحرير الذات وأدى إلى نموذج مزدوج من البناء الاجتماعي والثقافي والقيمي أثر على التحولات التي مرت بها البلاد ولا تزال, ما دامت البيروقراطية الجزائرية تواصل نفوذها المعياري على حساب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي يصنف على أساسها النظام السياسي.

ورغم وعود القيادة السياسية التي كانت شكليا "معربة" في عام 1968 ثم 1971 من خلال المرسوم الرئاسي حول إجبارية تعلم العربية* في الإدارة فإن البيروقراطية المتخلفة أعادت هيكلة البعد اللساني للنخب والمجتمع على ضوء متطلبات الاشتراكية لأنها رأت انه يستحيل بناء هدا النموذج السوفياتي باللغة العربية لهدا سعى كبار الموظفين المتفرنسين لحماية وجودهم ومصالحهم في إطار الهيكل الإداري الحكومي المتمركز في العاصمة بعيدا عن الشعب.

[1]- بومدين بوزيد، «**هل نحن مقبلون على أزمات وانقسامات؟**»، **الخبر**,الجزائر,العدد 8901، 2008/05/21 ، ص 17.

*- قرار مجلس الوزراء حول وقف أي موظف جديد بداية من سنة 1971 لا يتقن اللغة العربية.

لقد اختلفت إنجازات التعريب في هذه المرحلة من وزارة لأخرى بشكل متباين جدا وإن برزت بقوة في وزارة الشؤون الدينية مثلا وفي أقسام ببعض الوزارات كالخارجية والتعليم والإعلام والشباب والرياضة والعدل فإنها غابت في مستويات وزارية سيادية مما يدل على وجود خلل في بنية وهوية النظام الإداري في تلك الفترة بشكل أثر على نجاح التعريب وأبقى على نفوذ الفرنسية في الإدارة في إطار موازين قوى حسمت الصراع.

في مرحلة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1992) حاول حزب جبهة التحرير الوطني صاحب الدور الفعال في هذه الفترة بعد أن كان مجرد جهاز, أن يضع الإدارة على مستوى شخصيات معربة خاصة في إطار وزارة الداخلية لإعطاء عمليات التعريب بعد عمليا أكبر تمس الوثائق والملفات التي يتعامل بها المواطن مباشرة مما يؤدي لتوظيف جيد للغة العربية في ميدان يتعلق بالحياة اليومية للأفراد, وفي نفس المقاربة شملت مجالات التعريب قطاعات المنظومة التربوية من خلال خيار المدرسة الأساسية وهو ما أضفى على عملية التعريب شرعية شعبية كونت قاعدة سياسية للنظام في مواجهة معارضة التيار اليساري لكن حدود تأثير هذه القاعدة لم تتجاوز هياكل وأجهزة معينة أي أنها لم تؤثر في هوية الإدارة العامة بشكل جذري داخل نظام سياسي لا تتوفر فيه جميع شروط إعادة بناء حقيقة للقيم حول المؤسسات والنخب التي تديره لعوامل تاريخية وبنيوية منعت تطوير أدائه حتى في مرحلة التعددية الشكلية التي مرت بها البلاد (**كان من المفروض البدء بالعمل بقانون استعمال العربية في 05 جويلية 1992**).

وهي المرحلة التي لم تنعكس إيجابيا على مسارات التعريب مقارنة بمرحلة الأحادية حيث تعثرت العديد من القرارات والإرادات في غياب رؤية إستراتيجية لمسألة الهوية، التي تعتبر البعد الحقيقي للاستقلال والخلفية الحضارية له[1]، ولكنها عمليا في الواقع بقيت تعبر عن تناقضات اجتماعية وعن علاقات صدامية بين قطاعات ومصالح وفئات مختلفة, بحيث لم يستطع قانون التعريب الصادر أواسط التسعينات في فترة الرئيس اليامين زروال (1994_1999) التعاطي معها بالشكل السليم مادام مصدر هذا القانون أي السلطة أصدرت في نفس الحقبة دستور 1996 باللغة الفرنسية قبل أن تتم عملية ترجمته من طرف نفس السلطة التي حافظت على نفس تناقضاتها منذ الاستقلال رغم تغير البيئة المحيطة بها داخليا

وخارجيا فجعلت التعريب في أطر معينة ومحدودة جدا بينما استثنته من قطاعات أخرى اقتصادية حتى لا تمس بمصالح قوى وجماعات ولو أدى ذلك إلى قطيعة بين الإدارة والواقع الاجتماعي وإلى أزمة حقيقية تشوه مستقبل الأمة.

إن التأسيس البيروقراطي للدولة في للجزائر ركز على الجانب المادي مستبعدا ديناميكية الصراع الحضاري بين الشرق والغرب ومتجاهلا عامل الإنسان كشرط أساسي لنجاح أي نموذج إداري, ومن هذا المنظور نجد إهمال الإدارة الجزائرية لمقومات الشخصية الوطنية وعدم توظيفها بشكل براغماتي فعال في عملية تنمية إدارية حقيقية ونشير هنا إلى غموض هذا المفهوم نفسه في البنية الإدارية الجزائرية , فالظاهرة البيروقراطية في الجزائر عندما نمت وتقوت عملت بذلك على تقويض أسس النظام السياسي للأسباب التالية:[1]

1- نمو البيروقراطية بسرعة وبسهولة أكبر من التنظيم السياسي فيصعب تغييرها في مرحلة قصيرة.

2- نشوء البيروقراطية قبل التكوين السياسي نسبة للحكم الاستعماري حيث نجد أن قوانين البيروقراطية التي وضعها الأجانب لا تخضع للسياسة، ويصعب تغييرها، فتبقى البيروقراطية أقوى من السياسة.

3- السعي لإقتباس اللوائح والأنظمة الغربية.

4- الساسة لا يخضعون للتدريب على عكس البيروقراطيين .

إن هذه العلاقة بين البيروقراطية الجزائرية والنظام السياسي سرعان ما أصبحت مؤثرة على مستوى:

1- السياسات العامة.

2- السلطة التشريعية.

3- الأجهزة الحكومية..

4- الرأي العام.

لقد كانت النتيجة، هيكل بيروقراطي يؤثر في الإطار العام لتنظيم الدولة والمجتمع بشكل مطلق جدا, وقد توصل الباحث **"هنري جودناو"** في هذا المنظور إلى نتيجة عامة مماثلة بعد

1.حسن أبشر الطيب, ***التنمية الإدارية بين النظرية ومكونات التجربة العلمية***, (بيروت : دار الجيل, ط1, 1984),ص18

دراسة الخدمة المدنية في الباكستان, وهذه النتيجة يمكن إسقاطها على الحالة الجزائرية حيث مفادها أن أولئك الذين يحتلون المراكز العليا يجعلون المناخ غير مناسب لنمو المؤسسات الإدارية وأرجع ذلك إلى أن هؤلاء جاؤوا إلى السلطة بعد الإداريين الاستعمارين , وهذا ما جعل السلطة تنتقل من البيروقراطيين الاستعماريين إلى البيروقراطيين الوطنيين حيث كانت تحت تصرفهم الوسائل للإجبار والدعاية، والمكافأة والحد من الحريات.

من جهته سار "**لوسيان باي**" على نفس المنهج في مناقشته للمناخ السياسي للتنمية الإدارية[1]، ونفس المسار اتبعه الباحث "**فردجز**" في كتاباته الأخيرة عن البيروقراطيات السياسية.

نستنتج أن الجزائر اتجهت في هذا المسار حيث أبدت رغبة وإرادة في الإبقاء موضوعيا على نموذج الإدارة العامة الاستعمارية، وهنا نذكر في هذا الشأن: قانون **31. 12. 1962(62-175)** الذي قضى بالعمل بالقوانين السياسية المعمول بها قبل الاستقلال ما لم تكن تتنافى ومبادئ السيادة الوطنية[2] ,وتم تمديد التشريع الفرنسي المعمول به إلى أجل غير محدد (انظر الملحق1) أي حتى تاريخ صدور أمر(73-29) في 5 جويلية 1973 الذي ينص على إعادة النظر في النصوص القانونية القديمة بمساعدة لجنة وطنية للتشريع بعد11سنة من الاستقلال.

الفرع الأول: مأسسة المعايير

مصدر هذه الوضعية الممنهجة سلطويا ومركزيا يعود تاريخيا للتحولات التي اقتبستها الجزائر المستقلة , والتي عرفتها ظاهرة الحكم في فرنسا لصالح الملك بداية من القرن 15 ثم توسعت في إطار التركيز خلال القرن 16 تحت تأثير فكرة السيادة على حساب السلطات المحلية (les seigneurs), قبل أن تتطور في صورة النموذج اليعقوبي* للإدارة الفرنسية بعد الثورة الفرنسية سنة 1789 وحتى الآن[3], و هو التطور الذي حدد ظاهرة الدولة في الجزائر

[1]: Ferel Heady، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ***الإدارة العامة منظور مقارن***، (الجزائر، OPU، 1985)، ص:148.

[2]: عبد الحميد قرفي، ***الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية***،(القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 1، 2008)، ص 71.

* – اليعقوبية مذهب سياسي تأسس بعد الثورة الفرنسية عام 1789 ويدعو إلى الديمقراطية، المواطنة والمركزية في الحكم.

[3]– ناصرلباد، ***المرجع السابق***, ص 13.

من حيث أبنيتها الاجتماعية، السياسية والثقافية ومدى قدرتها في التأثير على برامج وأهداف التنمية, رغم أن هناك تراثا تنظيميا وفكريا أصيلا تشكل على نحو يمكن تطويره لو توفرت الأطر السياسية لدى صناع القرار والأطر البحثية لدى المختصين لتجاوز الظاهرة الاستعمارية الجديدة, و التي تجد نفسها أمام تحديات جديدة مطروحة على الساحة الفكرية في القرن الجديد, وبشكل خاص فيما يتعلق بالحكم الراشد والديموقراطية ومأسسة الأنظمة السياسية والإدارية وهي مداخل يمكن أن تؤسس لمرحلة إيجابية في تنظيم الدول المتخلفة لو توفرت الإرادة السياسية.

تنظيم يمثل إشكالية في حد ذاته بالنظر لتغير دور الدولة في مجتمعاتنا الحديثة بالقدر الذي جعلها المهيمنة و المنسقة لكافة الأجهزة الفنية و الكيانات التنظيمية و الموزعة للقوة و الثروة لكن الوصول لتحديدها كإطار معياري لتحليل الإدارة العامة ما زالت مطروحة.

لقد تم تحديد ثلاث حالات للاستقلال[1] بناءا على معيار الجنسية والهوية:

1. دول مستقلة جنسية وهوية مثل الصين واليابان.

2. دول مستقلة من حيث الهوية دون الجنسية كالشعب الفلسطيني في إسرائيل حاليا.

3. دول مستقلة من حيث الجنسية دون الهوية مثل بعض البلدان التابعة لغويا وثقافيا لمستعمرها القديم.

في هذا المنظور تأتي الجزائر في التصنيف الثالث مما يستدعي إعادة بناء معرفي لمسالة الدولة في ظل العولمة والتثاقف والجدل الفكري القائم في الغرب حول مفاهيم إعادة اختراع الدولة الحديثة (**reinvention de l etat**) أو إعادة بناء الدولة (**rebuilding state**) في اطر معيارية معينة.

نعلم أن دور الدولة الوستفالية في القرن 19 كان محصورا في توطيد الأمن، إرساء العدل وغيرها من المهام التي لا تميز بين الخاص و العام ولكن الدولة الليبيرالية في القرن 20 اضطرت وفق الأطروحات الفيبرية في التنظيم و الأفكار الكنزية في برمجة الاقتصاد (**programming**) في كثير من الميادين وبأساليب متنوعة أثبتت في نهاية السبعينات فشلها لأسباب هيكلية وسياسية مما أدى بالعديد من النخب النيوليبيرالية في الثمانينات (سياسات

[1]: محمد لعقاب، «**الثقافة وحرب الهويات البديلة**»، **صوت الأحرار الثقافي** الجزائر ,(العدد 12، أفريل 2006) ، ص 2.

مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية) لتبني مبادئ مستمدة من القطاع الخاص والاقتصاد السياسي الجديد[1].

في هذا السياق تجد الدول الانتقالية كالجزائرنفسها أمام سؤال كبير فحواه , مدى قدرة النسق الإداري فيها على التكيف معرفيا وهيكليا في ظل عدم توفر الشروط التاريخية والموضوعية لتحقيق ذلك؟

الفرع الثاني: إيتيمولوجيا الدولة من منظور إداري

عندما نحاول مقاربة مدلول الدولة في الغرب نجده يستند لغويا إلى محددات إيتيمولوجية -**étymologique** - ترمزفيه الدولة إلى حالة ثبات أو استقرار (**état**)-(**state**) , في حين نجد مفهوم الدولة في ثراث العالم الثالث عموما والثقافة السياسية والاجتماعية العربية خصوصا يدل أو يوحي بمعنى التداول من دال، يدول، دولة أي من حيث الدلالة اللغوية فهو يرمز للتغير والتحول، ومرد ذلك من الناحية المعرفية عدم وجود نظرية للدولة في الفكر السياسي العربي مند حادثة صفين بين الصحابة علي و معاوية في مسالة خلافة عثمان(ض) بل قطيعة إبستمولوجية كان لها إرتدادات على بناء الدول في العالم العربي و تكوين فضاءات عمومية حقيقية حتى لا نقول نظرية في شأن التنظيم العام .

بموجب ذلك نجد أن البناء الدولتي العربي الإسلامي عادة ما ينسب تاريخيا للأفراد أو الجماعات و ليس للمؤسسات أو الرموز على غرار مفهوم الدولة الفاطمية أو العباسية أو الدولة الأموية وغيرها, لأن مدلول العصبية هنا يحل محل مدلول العقد الاجتماعي في الغرب ولهذا بقي مفهوم القبيلة أقوى من مفهوم الدولة العمومي الذي يصعب توطينه في البيئة البدوية الطابع والتي تعود فيها الفرد على الرحيل و عدم الاستقرار والرعي على عكس البيئة المدنية الغربية التي أسست للدولة الحديثة من خلال البرجوازية و الصناعة, وحتى إذا رجعنا في ذلك للقران الكريم نجد مصطلح الدولة لم يذكر بشكل محدد فمن بين 77473 كلمة في كتاب الله وردت كلمة دولة مرتين فقط, الأولى في (**سورة الحشر -السورة 59 في**

[1]: أنطوان الناشف، **الخصخصة مفهوم جديد لفكرة الدولة**، (بيروت- لبنان :منشورات الحلبي ، 2000) ص 12.

القران -الآية السابعة) وقد وردت مرة واحدة بالضمة وليس بالفتحة ومعناها في هده المقام المداولة و الاختصاص, كما وردت مرة ثانية في **(سورة آل عمران-الاية140)**.

و لكن بالمقابل فإن فكرة الأمة كما يذهب إليه المفكر **"مارسيل بوازار"** أي (**oumma**) خاصة بالإسلام[1], لكن ليس بالمعنى الغربي العرقي أو القومي أي (**nation**) ولهذا فقد وردت بصيغة الفرد أو الجماعة أكثر من مرة و في بعض الأحيان بشكل كثيف و مركزي.

إن هذه المعطيات التحليلية تصعب إذا عقائديا و تراثيا وهيكليا من وضع مفهوم الدولة ضمن انساق لغوية وفكرية أصيلة, أو بتعبير آخر يصعب تأصيل هذا المفهوم العقلاني والمركزي الغربي في بيئة تقليدية وعرفية تعتمد على الاتصال الشفوي أكثر من اعتمادها على النمط المكتوب والقواعد الرسمية في التفاعل الاجتماعي كما يصعب إمبريقيا مقاربة مبدأ الحاكمية في الإسلام بفكرة الحكامة الغربية أو مفهوم الرشادة بنموذج الخلافة الراشدة في ظل أزمة مفاهيم معقدة من الناحية المعرفية و من الناحية الثيولوجية أيضا .

وهو ما يمثل تحديا نظريا يوظفه الإستعمار الجديد لصالحه حتى يستوعب الدول المستقلة حديثا كالجزائر داخله والتي يبدو أنها عجزت وظيفيا ونخبويا في استيعاب مفهوم الدولة وبناء إطار عام أصيل للإدارة مما جعل المواطن ينظر إليها ككيان غير دائم شعوريا لأنه خارج عن إرادته و غير قادر على تلبية حاجياته و حقوقه على عكس نخب أخرى في دول نجحت في توظيف تراكمها التاريخي وتكييفه مع الشروط الموضوعية لمفهوم الحداثة الغربية كالفيتنام مثلا بعد الانسحاب الفرنسي بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1954، حيث نجحت في بناء أمة و بالتالي تحقيق تنمية سياسية و إدارية لمواطنيها جعلتها في سنة 2006 تصدر مواد فلاحية وصناعية خارج المحروقات بقيمة 26 مليار دولار بينما صدرت الجزائر في نفس الفترة ما قيمته 100 مليون دولار فقط خارج البترول[2].

هذه المعادلة الحضارية تكشف مدى أهمية الاستقلال اللغوي و التراكم المعرفي عن معايير الاستعمار الجديد, في تنمية الموارد البشرية والإدارية و تأصيلها على غرار ما حدث أيضا اندونيسيا عندما قررت الحركة الوطنية في هذا البلد الأسيوي عام 1928 بزعامة "جايا

[1]: محمد الهادي الحسيني، «*الحروب الدائمة*»، ، **الشروق اليومي**، الجزائر, ع: 2644، 2009/07/16، ص:15.

[2]: عثمان سعدي،**هل استقلت الجزائر بعد 47 سنة**، **الخبر**, الجزائر ,العدد 5688، 2009/07/05، ص 21.

دانجرات" اعتماد لغة "البهايااندنوسيا" المستمدة من المالوية لتحل محل الهولندية واستطاعت في هذا الإطار تقديم نمذجة جيدة للتنمية، في حين أن نيجيريا بعد استقلالها في 1963 احتفظت بالانجليزية بدل اعتماد اللغة الهاوسية لكنها فشلت في تفعيل نموذجها الإداري الفيدرالي و بالتالي تطوير نسيج اجتماعي يخلق الثروة.[1]

المطلب الثالث: المـدخل النخبـــوي في صناعة السياسة العامة للتعريب

لقد وجد منظرو السياسة العامة منذ المفكرالأمريكي"هارولد لازويل"في الخمسينات صعوبات في تعريفها موضوعيا, حيث عرفها الدكتور "أحمد مصطفى الحسين" بالنشاطات التي تقوم بها الحكومة و تشمل تقديم الخدمة للأمة كالتعليم , الرعاية الصحية, والتحكم في الأنشطة السياسية , الإجتماعية و الإقتصادية كما عرفها "شارلز كوشران" و"لويس مالون" بأنها تشمل على قرارات سياسية لتنفيذ برامج عامة بغرض تحقيق أهداف عامة, أما "ثوماس داي", فقال أنها إختيار الحكومة للقيام بعمل ما أو الإمتناع عن القيام به, وفي ظل تعدد مقاربات الموضوع الذي يخص الشأن العام من أول تخطيط المدن والتعليم و الصحة وإلى القرارات الكبرى الإستراتيجية, يصبح بالتالي من الضروري التساؤل حول موقع السياسة العامة للتعريب في مقاربة النخبة الجزائرية , والتي عادة ما تعتمد تقنيات "غربية" للتعامل مع المسائل اللغوية والتنموية الوطنية ؟

قبل ذلك يجب القيام بتأصيل نظري لمفهوم النخبة **(intellegensia-elite)** القابل للنقاش الفكري من خلال الإستبصارات التالية :

1- لقد تعرضت نظرية النخبة إلى حركة نقد واسعة شككت في كونها نموذج معرفي لتحليل الأنساق والمعايير، ورغم ذلك يمكن استعمالها كمدخل في تحديد الفواعل المؤثرة في صناعة السياسة العامة وتنفيذ أهداف الإدارة الجزائرية.

2- إن المدخل النخبوي حين يبحث في علاقات القوى، فإنه يقدم منظورا نظريا يتعارض مع النظريات الطبقية ويعد كلا من **"غيتانو موسكا وفيليريدو باريتو" (Moska – V. Pareto Guetano)** أهم المؤيدين المعاصرين لهذا المنهج. ففي حين يقيم **"باريتو"** النخبة على أساس تمايز أفراد بصفات معينة عن باقي أفراد المجتمع، وأن أهم هذه الوصفات الكفاءة الشخصية

[1]: عثمان سعدي،**قضية اللغة ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الخبر**, الجزائر , العدد 5700، 2009/07/17، ص 21.

والقدرة على التأثير ويتركز الحكم بيد هذه المجموعة القليلة العدد والتي تباشر دورها في الحكم، مؤهلاتها المميزة، يركز **"موسكا"** على التمايز بين فئة الحكم والمحكومين في المجتمع، ويطلق اصطلاح الطبقة الحاكمة على الفئة الأولى وقال بتميزها بقلة العدد وتملكها لتقاليد السلطة بحكم قدراتها التنظيمية وأن الفئة الثانية كثيرة العدد لكنها تفتقد التنظيم والقوة. في حين أن دراسات المفكرين الأكثر حداثة **"كروبرت مايكلز"، و "تشارلزرات ميلز" (Charles R. Mills)** تضع أطرا بحثية محددة لهذا المنهج حيث يرى مثلا **"روبرت مايكلز"** بأن الطبقة الحاكمة هي الظاهرة الدائمة في حياة الجماعة، وأن القيادة عبارة عن أقلية تفرض إرادتها على الأغلبية سواء بالطرق الديمقراطية كالانتخابات والتصويت أو غيرها... وأن القادة يسعون باستمرار لتدعيم نفوذهم ومجال اختصاصاتهم، وتنشد الغالبية أن تساق بواسطة القلة لتحقيق أهدافها, أما **"رايت ميلز" (R. Mills)** فيربط مفهوم النخبة بالقوة ويحددها بأنهم أولئك الذين يتحكمون بالقوة داخل المجتمع سواء كانت تلك القوة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، ويرتبط مفهوم النخبة في نظر ميلز بعملية صنع القرارات، وأشار ميلز إلى وجود ترابط بين أفراد نخبة القوة بغض النظر عن خلفية القوة التي يستندون إليها، ولكنه لم يستطيع حسم مسألة تجانس هذه العلاقة في طبقة اجتماعية معينة لتعبر عن القوى داخل المجتمع.[1]

3- في النظام السياسي الجزائري لا توجد أية وحدة في بناء النخبة , بل أن بعض المجموعات التي تمظهرت كنمونكلاتورا – **nomenklature**- في رأس النسق الإداري العام بعد الاستقلال وتلك الواقعة خارجه , والتي يفترض أن لها تأثيرا على صنع السياسة أو السياسات العامة, قد تداخلت لكي تشكل كياناً نخبوياً واحداً ويعني هذا أن ممارسة السلطة لم تعد تعكس عمليات تنافس مجموعات النخبة، بل أصبحت تعكس تركيزاً للسلطة داخل مجموعة أنتلجنسيا واحدة أثرت سلبيا على مخرجات السياسة العامة للتعريب خاصة , وهو ما يهمنا في هذا المقام تحديدا, فإذا كان من الناحية النظرية، يمكن توقع نجاح تنفيذ أية سياسة عامة بعد المرور بمرحلتين ضروريتين[2]: تخص الأولى طبيعة إعداد تلك السياسة، بينما

---

[1]-.الطاهر بن خرف الله، ***النخبة الحاكمة في الجزائر 1962- 1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية***، (الجزائر:دار هومة، ج1، 2007)، ص 25.

[2]: بولرباح عسالي،« ***تقييم أثر تنفيذ السياسة العامة لتعريب الإدارة في الجزائر 1996-2010***»، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ,(ع: 387، ماي 2011)، ص,160.

تشمل الثانية خطوات إعداد تلك السياسة, فإنه عمليا، يترجم نجاح تنفيذ السياسة العامة من عدمه بممارسات الإدارة العامة، إذ لا تعتبر هذه الأخيرة مجرد جهاز لتنفيذ سياسة عامة فحسب بل إنها هي المستهدفة في الأساس من محتوى تلك السياسة، لذلك ينصب التركيز في الأخير على قياس الكفاءة والفعالية التي يمكن لتعريب الإدارة أن يحققهما على مستوى أداء الإدارة، وتأثير هذه الأخيرة في كفاءة وفعالية وتنفيذ تلك السياسة, وحيث يرى البعض،انطلاقا من أهدافه، أن التقييم هو جمع البيانات والمعلومات التي تمكن النخب أي صناع السياسة من القيام بأدوارهم بفعالية أكبر، ويعرفه آخرون بأنه «محاولة أو دراسة يكشف فيها مستوى كفاءة ما، وتحدد مواطن القوة والضعف، والاجراءات الوقائية والعلاجية لإزالة المعوقات، لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة»[1].

4 - إن أغلب المشروعات الإدارية والإقتصادية الجديدة تعرف عراقيل مختلفة تعيق تنفيذها، لاسيما إذا كانت تلك المشروعات تستهدف التغيير و التنمية, ورغم أن الواجهة السياسية للسلطة هي التي تبنت السياسة العامة لتعريب الإدارة، فإن البعض يعتقد أن القطبية الثنائية التي خلفها الاستعمار وتعززت بعد رحيله بشكل أوثق هي التي أثرت في سيرورة تلك السياسة.

هذه الثنائية اللغوية تتمظهر نظريا على مستويين حيث يعتبرها من جهة الباحث "**فانرايش**" حالة[2] فردية أما الباحث "**شارل فرجسون**" فيعتبرها ظاهرة اجتماعية, وذلك عندما طرح مفهوم الثنائية في مقال له سنة 1959، ويعني بها: " تعايش شكلين لغوين في صلب جملة واحدة "، لكن معرفيا يبقى السؤال ما هي الثنائية اللغوية؟.

يبدو قبل ذلك من الأهمية التمييز بين الثنائية اللغوية (**Bilinguisme**) والثنائية (**Diglessie**) المشتقة من (**diglossia**) أي الازدواجية.

إن مصطلح (**Bilinguisme**) غالبا ما يستعمل للدلالة على الأوضاع اللغوية التي يستعمل فيها الناطقون لغتين مختلفتين حسب المقامات التي يستدعيها حال الخطاب، أما مصطلح (**Diglessie**) فقد يكون أحيانا مرادفا لكلمة (**Bilinguisme**) ولكن في كثير من الأحيان يدل على

---

[1]: ***نفس المرجع***، ص,165

[2]: محمد العربي ولد خليفة« ***التعددية اللسانية ومستويات الخطاب***»، ، **صوت الأحرار الثقافي**، الجزائر ,(العدد: 12، ماي 2006)، ص:9.

الأوضاع اللغوية التي تستعمل فيها لغتان سواءا من نفس الفصيلة (عامية وفصحى) أو مختلفتين لكن بشرط أن يكون لكل واحدة فيها وظيفة غير وظيفة اللغة الأخرى, وبالنسبة للجزائر فإذا كانت العامية ولهجاتها الكثيرة نسخا من الفصحى المعيارية فإن اقتحام الفرنسية للساحة الجزائرية منذ منتصف القرن 19 أدى إلى ظهور الثنائية اللغوية وأكثر من ذلك أدى إلى تغلب الفرنسية في واقع الحال[1]، وهو ما تأصل في البناء الهرمي للإدارة الجزائرية ونتج عنه من هذا المنظور تبلور, ظاهرتين سلبيتين:

- ظهور شكل عشوائي من إدارة الموارد البشرية خاصة على مستوى المركزي للإدارة بسبب أزمة أو ندرة القيادات الإدارية الجيدة (وهو ما سنتناوله لاحقا بالتفصيل) والقادرة على إعادة بناء النسق الإداري وفق معايير محلية.

- تشكل نظم معلومات ذات بعد لغوي مزدوج أو ثنائي وبالتالي بعد حضاري هجين جعل مسارات التنفيذ غير فعالة وغير رشيدة من طرف صنفين من القيادات الإدارية تعبر عن هذه الثنائية أو الازدواجية.

في هذا الإطار الذي تعمل فيه الإدارة العامة فإن مفاهيم كالثنائية أو الازدواجية يدخلان في سياق مدلولات إصطلاحية شائعة الاستعمال في الواقع لكنها:

1- متعددة السياقات من حيث الإطار النظري.

2- تؤدي إلى حالات صراعية غير متكافئة من حيث الإطار العملي، مبررة أحيانا وغير مفسرة أحيانا أخرى بين مختلف:

أ - مستوياتها الفكرية .

ب - عصبها المالية .

ج – فواعلها الاقتصادية.

فواعل متصادمة من خلال ميزان قوى لم تحسن النخب المعربة إدارته, بل ذهبت في كثير من الأحيان ضحية له بحسن أو بسوء نية بالنظر إلى غياب سياسة لغوية واضحة وغياب مفهوم واضح للتنمية الإدارية في الجزائر بعد الاستقلال.

[1]: لويس جان كالفي، ترجمة محمد حياتن، ***علم الاجتماع اللغوي***، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004)، ص 46.

إن النخبة المهيمنة على مراكز النفوذ، لا سيما منه الاقتصادي والإداري، هي التي تستأثر بمواقع القرار حفاظا على مكاسبها وامتيازاتها, ورغم وصول بعض النخب المعربة إلى مواقع متقدمة في قطاعات التعليم أو القضاء أو الثقافة، فإنها لم تتمكن من دعم أواصر تلك السياسة التي أصيبت بأشكال عديدة من الانتكاس.

وهو ما كرس في أغلب الإدارات وضعا لغويا معقدا أفرز طبقتين لغويتين (أنظر الشكل)، وأدى إلى انعدام التكيف والانسجام بين الأجهزة الإدارية والواقع الاجتماعي، وتضاؤل في استفادة الجمهور من خدمات الإدارة العامة.

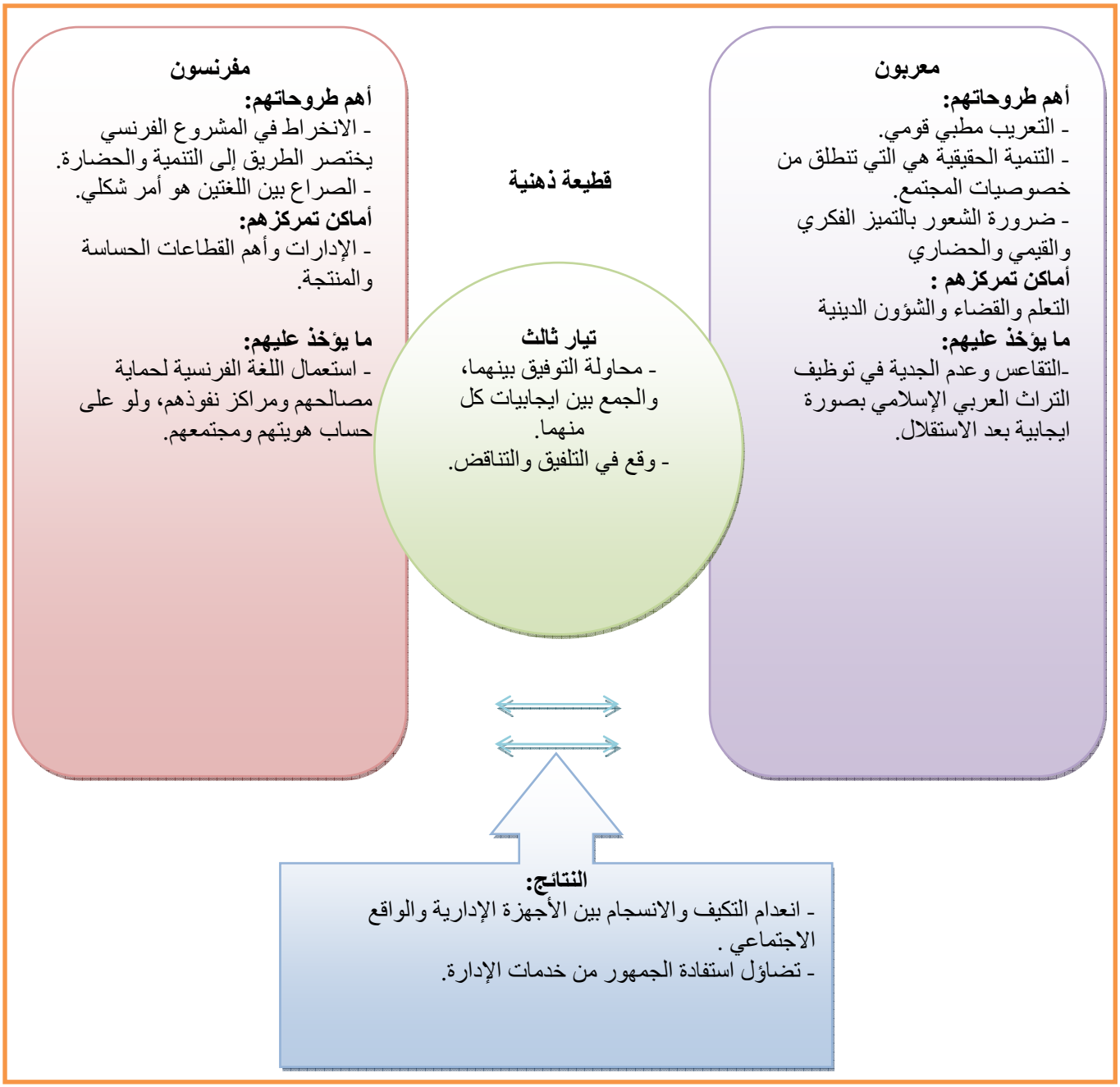

هندسة صراع القوى داخل تصنيفات النخبة الجزائرية (المصدر: المستقبل العربي –عدد ماي 2011)

وضع حدد تصنيف -tyoplogie- النخبة أو دورها، فالنخبة الجزائرية نجحت في الاستمرار في مركزها القيادي بسبب:

- ثنائيتها الغوية الغريبة.
- سلبيتها الإيديولوجية.
- طبيعتها البيروقراطية[1].

وهو العامل الذي أثر سلبيا على السياسة العامة التعريب مما كان يتطلب التدخل الفوقي الحاسم الذي :

- تعيد أجهزة الدولة الرسمية بواسطته سياسة تعميم إستعمال اللغة العربية في كل مرة إلى نصابه وفق أجندة كرونولوجية محددة (أنظر سلسلة الجداول الثلاثة المرفقة المأخوذة كاملة و بدون تصرف عن دورية المستقبل العربي- عدد شهر ماي 2011).
- تتم بموجبه عملية استرجاع هيبة الأحكام التي يفرضها التعريب -على غرار ما حدث في منتصف التسعينات -عن طريق الإجراء الذي اتخذه رئيس الجمهورية في نهاية عام 1996 المتمثل في إصدار الأمر 96 – 30 الذي ألغى بموجبه أحكام المرسوم التشريعي رقم 96 – 02، المتضمن تأجيل تطبيق أحكام القانون رقم 91 – 05، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.

[1]: الطاهر بن خرف الله، ***المرجع السابق***، ص 29.

كرونولوجيا القرارات المشكلة للسياسة العامة لتعريب الإدارة، وشكلها القانوني، وملخص محتوياتها

المرحلة	التاريخ	الشكل القانوني للقرارات	محتوى القرارات	
المرحلة الأولى 1967-1990	22 كانون الثاني/ يناير 1964	المرسوم الرقم 64- 145 المتضمن إنشاء المدرسة العليا للترجمة	• التحضير لعملية التعريب المستقبلية	رافقه تعريب بعض الفروع الأدبية في 1965
	26 نيسان / أبريل 1968	الأمر الرقم 68 - 92 المتضمن إجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم.	• اشتراط معرفة كافية في اللغة العربية في أية عملية توظيف ابتداء من 1971. • فرض تكوين في اللغة العربية على الموظفين قبل ذلك التاريخ. • اشتراط مستوى معين في اللغة العربية في عمليات الترقية والترفيع.	
	8 شباط / فبراير 1969	المرسوم رقم 69 -9 المتضمن إحداث مكاتب وزارية للترجمة.	• الترجمة الكتابية والشفهية إلى اللغة العربية، كل الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية ومشروعات النصوص ذات الصبغة التشريعية والتنظيمية.	
	12 شباط / فبراير 1970	القرار الوزاري المشترك المتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية. المنشور الصادر عن وزارة الداخلية يلزم الموظفين الملتحقين بالخدمة قبل 1/ كانون الثاني / يناير 1970 باكتساب اللغة العربية.	• إدراج برنامج تعليم يضم ثلاث مستويات لمعرفة اللغة العربية من طرف الموظفين، يعقب كل منها امتحان كتابي وشفوي. • اشتراط اكتساب اللغة العربية للحصول على أية ترقية أو ترفيع. • تنظيم كيفيات التدريس، وحدود الأماكن المعدة على مستوى كل وزارة، والمواقيت (من ساعتين إلى ثلاث ساعات أسبوعيا). • حث الإدارات على بذل التسهيلات كافة لموظفيها لحضور تلك الدروس.	
	20 كانون الثاني / يناير 1971	الأمر رقم 71 – 2. المتضمن تمديد أحكام الأمر الرقم 68 – 92.	• تأكيد الأحكام السابقة، وذلك بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، لتمدد وتطبق أحكامه على جمع مستخدمي المؤسسات العمومية الجزائريين.	
	27 كانون الثاني / يناير 1971	المرسوم رقم 71 – 41. المتضمن تعديل المرسوم رقم 66 – 302 المتعلق بسير المدرسة الوطنية للإدارة.	• اعتماد اللغة العربية كلغة امتحان في أحد امتحانات الدخول، ليصبح من الممكن للطلبة الحاصلين على الباكالوريا باللغة العربية المشاركة، مع إجراء مسابقة للدخول تتضمن من بين ما تتضمن اختبارا إجباريا باللغة الفرنسية.	

المرحلة الثانية 1991 / 1995	1 تشرين الأول / أكتوبر 1973	الأمر الرقم 73 – 55 المتضمن تعريب الأختام الوطنية.	• اشتراط اللغة العربية وحدها في جمع الأختام والدمغات والعلامات الأخرى الخاصة بالسلطات الإدارية والقضائية، وإعطاء مهلة 6 أشهر للإدارات التي تستعمل أختاما محفورة باللغة الأجنبية لاستبدالها بأخرى محفورة باللغة العربية. • اشتراط اجتياز امتحانات الدخول إلى المدرسة الوطنية للإدارة باللغة العربية.	
	24 أيار / مايو 1980	المرسوم الرقم 80 – 146 المتضمن تعديل المرسوم الرقم 66 – 306 المؤرخ في 4 تشرين الأول / أكتوبر 1966 والمتعلق بسير المدرسة الوطنية للإدارة.		
	19 آب / أغسطس 1986	القانون الرقم 86 – 10 المتضمن إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية.	• تعزز من مكانة اللغة العربية، وتمكنها من استعادة دورها العلمي والحضاري، محليا وعالميا.	
	28 تشرين الثاني / نوفمبر 1989	المرسوم الرئاسي 89 – 18 المتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 شباط / فبراير 1989.	• إلزام الحكومة بإعداد تقرير سنوي حول سير عملية التعريب، ضمن تقريره السنوي الذي يعرض بواسطته أنشطة سنة كاملة على نواب المجلس الشعبي الوطني لمناقشة عملها. • تحميل كل مواطن مسؤولية حماية اللغة العربية، باعتبارها جزءا من استقلال وطنه وسيادته.	رغم تراجعه عن الفقرة التي تنص: «تعمل الدولة على استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي» يعتبر النص الأكثر قوة من سابقية كونه نتاج عمل سيادي لممثلي الشعب مباشرة. لكنه جمد بواسطة المرسوم التشريعي 92 – 2 القاضي بتأجيل تطبيقه.
	16 كانون الثاني / يناير 1991	القانون الرقم 91 – 05 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية	• قدم القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف الميادين الوطنية وترقيتها وحمايتها. • ألزم جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات، على اختلاف أنواعها، باستعمال اللغة العربية وحدها في أعمالها كافة: اتصال، تسيير إداري، تقني، مالي، ... • ركز على تفصيلات العمل الإداري اليومي. • اشترط اللغة العربية في جميع المسابقات والامتحانات المتعلقة بالتعيين في الخدمة في شتى القطاعات. • اشترط استخدام اللغة العربية في الدورات التدريبية والملتقيات كافة. • استحدث هيئة وطنية تنفيذية تتبع رئاسة الحكومة تتولى المتابعة والمراقبة. • عزز صلاحيات المجمع الجزائري للغة العربية. • تضمن إنشاء مركز وطني يضطلع بتعميم استعمال اللغة العربية بكامل الوسائل الحديثة، وترجمة البحوث النظرية لمجمع اللغة في الحياة العملية.	

المرحلة الثالثة 1996 إلى اليوم	4 تموز / يوليو 1992	المرسوم التشريعي 92 – 303 المتعلق بكيفيات تطبيق القانون الرقم 91 – 05.	• تأكيد سريان مفعول القانون 91 – 05. • إلزام جميع المصالح العامة مع جميع قطاعات النشاط الوطني الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي السياسي والدبلوماسي بتوظيف الإمكانيات كافة من أجل تطبيق التارتيبات الواردة في القانون الرقم 91 – 05.	يتجاهله المناوئون للتعريب رغم صدوره في اليوم نفسه مع 92 – 02.
	21 كانون الأول / ديسمبر 1996	الأمر الرقم 96 – 30 المعدل والمتمم للقانون رقم 91 – 05.	• إلغاء جميع أحكام التأجيل الواردة في المرسوم التشريعي 92 – 02. • تأكيد المبادئ	
	11 تموز / يوليو 1998	المرسوم الرقم 98 – 226 المتضمن تحديد صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله.	•	

- إن تأثير النخب الفاعلة وأصحاب المصالح في تنفيذ السياسة العامة للتعريب كان مفصليا على نفاذ قرارات التعريب على غرار أيضا إرجاء تاريخ دخول قانون استعمال اللغة العربية في الإدارة والحياة العامة والمؤسسات حيز التنفيذ إلى غاية 5 تموز/ يوليو 1999 – وهو التاريخ الذي يحمل دلالة تاريخية وحضارية تنم عن سيادة واستقلال الجزائر – وتمديد أجل تعريب الجامعة تعريبا شاملا إلى 5 تموز / يوليو 2000، بمقتضى أحكام الأمر المشار إليه أعلاه، مما اثر على سير المجلس الأعلى للغة العربية وصلاحياته , فالمجلس الأعلى للغة العربية الذي يقع تحت إشراف رئيس الجمهورية مباشرة والمنوط به متابعة تطبيق أحكام هذا القانون وجميع القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها، لاسيما في الإدارات والمرافق العمومية، وحرصه على سلامتها، وإبداء ملاحظاته، وتبليغ معاينته إلى الجهات المعنية إذا لاحظ تأخرا في تطبيق البرامج المحددة، أو تقصيرا في تنفيذ القوانين أو الأعمال المقررة، يقوم برفع تقريرا بذلك إلى رئيس الجمهورية[1]، وهو ما جعل منه أداة عملية لتنفيذ سياسة تعريب الإدارة، وأداة تنظيمية هامة تترجم بواسطتها تلك الأحكام إلى واقع ملموس، بحيث يمكن مراقبة تقدمها وتقييم سيرها، بما يضمن تنفيذها على مستوى الموارد البشرية والوثائق الإدارية، وكل ما يتعلق بالمحيط الإداري.,إلا أن المجلس– ورغم إتمام مراسيم تنصيبه– لم يعرف انطلاقة جدية في هذا الخصوص، نتيجة للعراقيل التي اعترضته، وهو ما جعله لا يعدو أن يكون إطارا بيروقراطيا مضافا إلى القائمة العريضة من الإدارات، التي لا يرى من آثارها إلا الهياكل والبنايات، ومزيدا من الروتين التنظيمي، ورغم آلاف الحالات المسجلة لخرق القانون لدى المجلس الأعلى للغة العربية، فإنه لم يثبت وقوف أي مخالف للقانون أمام العدالة، ولم يصدر عن أية جهة قضائية حكم أو قرار تعاقب بموجبه أي مخالف من القطاع العام أو الخاص رغم وضوح سلسلة المواد من 29 إلى 35 المنظمة لهذا الشأن .

6 - نحتاج في الإطار العام للمشكلات المتعلقة بتطبيق السياسات العامة إلى اتفاق عام حولها من حيث قياس مخرجات وآثار السياسة العامة وبلورة نتائج محددة لتفعيل الأداء, وإعطاء سياسة تعريب الإدارة هذا البعد الإستراتيجي بالموازاة مع إصلاح التعليم والبحث العلمي

[1] بولرباح عسالي ,*المرجع السابق*, ص 169

مما يضمن فعالية في الخدمات وتشجيعا للكفاءات المنتشرة بقوة في سوق العمل وتنمية شاملة, لأنه في الواقع لم تخضع آليات الدخول إلى أجهزة الدولة العمومية في الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال لعملية التنافس أو التعبئة بين الجماعات المختلفة على مستوى صناعة السياسة العامة نظرا إلى أن أفراد النخبة يصلون إلى مناصبهم العمومية بفضل اختيار رئيس الدولة لهم ولهذا فإن ولاءهم يكون لهذا الرئيس شخصيا ومسؤوليتهم تكون تجاهه فقط، كما أنه يصبح من المتوقع أن تكون هذه النخبة خاضعة لرئيس الجمهورية وليست شريكة له في عملية صنع السياسات العامة، وبناء عليه، يصبح بقاء النخبة واستمرارها مرهون هنا بعدد من العوامل:

- ولاءها لرئيس الدولة ومنصبه.

- قدرتها على تنفيذ سياساته على خير وجه.

إن دراسة حالة السياسة العامة للتعريب لا يمكن أن تتم من خلال دراسة تنظيم الجماعات الرسمية وتوزيع القوة والنفوذ بينها ذلك أن المبادئ الأساسية لتنظيم الجماعات الرسمية والتعددية السياسية هي مبادئ غائبة عن المشهد السياسي المعاصر في الجزائر، فإلى غاية صدور دستور 1989 على الأقل كانت العلاقات والجماعات غير الرسمية المتمثلة في المجموعة (مجموعة وجدة، مجموعة القبائل الخ..) وعلاقات المنفعة المتبادلة هي التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة .

لقد حصل وأن عين وزير للتعليم العالي مثلا، وهو مقرب إلى الاتجاه الإسلامي عمداء جامعات ينتمون للتيار اليساري والتيار الليبرالي مما يعني، أن التغيرات الفردية التي تحدث داخل النخبة بسبب التغيرات الوزارية المتعاقبة والانتخابات التشريعية الدورية، ليست في الحقيقة سوى إعادة توزيع أعضاء النخبة في أجهزة الدولة المختلفة، فمن والي وأمين عام للوزارة إلى وزير إلى سفير وهكذا، حيث يظل هؤلاء داخل الدائرة النخبوية الأوسع بالرغم من تقلدهم مناصب سياسية مختلفة، أو عودتهم إلى المصادر الأصلية لتجنيد أفراد النخبة التي تعود لكي تمد النخبة من جديد بالعناصر اللازمة, وبفضل علاقات المنفعة المتبادلة التي يقيمها أعضاء النخبة داخل النظام السياسي مع الشخصيات الهامة والبارزة التي تقيم بدورها

علاقات منفعة وثيقة مع رئيس الدولة نفسه يضمن هؤلاء بقاءهم في الدائرة النخبوية الأوسع عن طريق تنقلهم بين مختلف المناصب القيادية .

نجد مثلا أن المسئولين المعينين أو كبار البيروقراطيين الذين استطاعوا من خلال شبكات العلاقات غير الرسمية أن يتقلدوا مناصب الولاة، عادة ما ينقلون كما أشرنا من هذه المناصب إلى الوزارة، ثم منها إلى البرلمان، ومنه إلى جهاز رئاسة الجمهورية، وربما يعودون مرة أخرى إلى الوزارة ولنا أمثلة على ذلك كثيرة:

-السيد رابح بيطاط رحمه الله وزير الدولة ثم رئيس المجلس الشعبي الوطني(1990-1976).

-السيد أحمد غزالي مدير عام المؤسسة الوطنية للمحروقات (سوناطراك)، وزيرخارجية ثم وزيرا أول أو بالتحديد رئيسا للحكومة (1992-1991) .

-السيد مولود قاسم رحمه الله كان وزيرا للتعليم الأصلي والشؤون الدينية ثم مستشارا بالرئاسة.

وبغض النظر عن طريقة الانضمام إلى صفوف النخبة، فإنه من الملاحظ أن المناصب البيروقراطية العليا في الدولة تمثل أكبر مستقر لهم بعد تركهم وظائفهم التنفيذية.[1]

في هذا البناء النخبوي يمكن تحديد موقع اللغة العربية في مقاربات السياسة العامة الجزائرية على مستوى فكرتين:

1. فكرة فحواها إذ تأصلت الإدارة أي بمعنى آخر تعربت فذلك يعني العودة إلى لغة الشعب وبتعبير ديمقراطي لغة الأغلبية، وهو ما يهدد مصالح تيارات وقوى داخل بنية السلطة.

2. فكرة ترى بضرورة إفتعال صدام بين اللغة العربية والإدارة العامة من منطلق أن مفهوم التعريب مرتبط بالدين الإسلامي.

لقد تدخل عنصر التعريب في سياق حاجيات سلطوية محددة وتوازنات معينة لمراحل تاريخية مرت بها عملية إعادة بناء النسق البيروقراطي الموروث عن الحقبة الاستعمارية وليس في سياق سياسة عامة إستراتيجية, ورغم توسيع مجالات التعريب في حقبة الثمانينات إلا أنها بقيت محدودة ولم تمس قطاعات حيوية تخص ميدان البنوك، الاقتصاد، الأموال،

[1]– الطاهر بن خرف الله، ***المرجع السابق***، ص 131.

الإنتاج والتي تحدد نمط التنمية ويمكن أن توفر للتعريب إمكانيات عملية ملموسة للنجاح في الواقع الهيكلي للاقتصاد والهوياتي المجتمع، وبالتالي إحداث التحول الديموقراطي المطلوب, وهو تحول مرهون –كما أسلفنا الذكر- بطبيعة الإدارة الجزائرية المشكلة من فئتين إحداهما تتقن الفرنسية فقط وهي على الأساس محسوبة على فرنسا وفئة ثانية تمتلك اللغة العربية وبحكم وجودها في المنظومة التربوية فهي تتمتع بعامل الشعبية والمصداقية الجماهيرية لكنها لا تملك السلطة.

7-السلطة هنا هي معيار النفوذ والسيطرة على مقدرات وإمكانيات وحتى خيارات الأمة، وهو ما كانت النخب الفرنكفونية[1] تستحوذ عليه مما مكنها من توجيه الحكم فهي فئة متجانسة ومتضامنة أكثر من الفئة المعربة، بحيث تتشكل من أساتذة وكتاب وأطباء صحفيين ومدراء شركات ومدراء تنفيذيين ومسؤوليين كبار ووزراء وفواعل أخرى .

هذا ما أكدته آليات الحكم وكرسته صناعة السياسة العامة للتعريب منذ المراحل الأولى الاستقلال رغم وجود هياكل وفواعل تنتمي شرعيا لمرحلة الثورة, وهو ما لاحظناه على أداء جبهة التحرير الوطني مثلا ونخبها المختلفة حتى المنتمية سابقا إلى جمعية العلماء المسلمين والتي دعمت خيارات تربوية فرنكوفونية على غرار موقف وزير التربية والتعليم الأسبق الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في السبعينات[2] رغم أنه عقب على الأمر بإعترافه أنه كان واقعا بين تيارين, أحدهما يرى أنه تباطأ في عملية التعريب نظرا لتكوينه الفرانكوفوني, و الأخر يرى أنه كان متحمسا للتعريب أكثر من اللزوم.

لقد بقي النظام السياسي الجزائري محددا لهوية ولغة السلطة ولطبيعة النخب الحاكمة وعليه لم تنجح بعض الإدارات في تطوير القوانين التي تعبر عن واقع إداري ناجح ينسجم موضوعيا مع أدبيات اللغة العربية، فهذه التشريعات مصدرها سلطة سياسية، هي نفسها نتيجة هذا النظام المزدوج اللسان و الأداء.

إن الآليات السلطوية احتوت في مواقع عديدة وعلى مراحل كثيرة السياسة العامة بل استطاعت ضبطه في إطار تبعية الفاعل الإداري[3] للبناء السلطوي بشكل سلبي حيث تصبح

---

[1]- عبد العالي رزاقي، ***المرجع السابق***، ص 15.

[2]: زينب الميلي، «*الإبراهيمي شجع الفرنسة*»، **الشروق اليومي**، (ع: 2423 أكتوبر 2008)، ص:18.

[3]: حسن أبشر الطيب، ***المرجع السابق***، ص 88.

الظاهرة السلطوية ذات النزعة التسلطية أقوى من المؤسسات التنفيذية والتشريعية و المنظمات الرسمية مما يمنع أي عملية تنمية إدارية , رغم أن تحليل بنية الخطاب السياسي الرسمي للنخب في هرم الحكم يعطي أهمية مركزية لمقولات التنمية الإدارية والحكم الراشد واللامركزية, لكن بقاء نفس اللغة والخلفية الفكرية لدعاة هذا الخطاب في غياب مشروع مجتمع يعبر عن مفهوم حقيقي للأمة و بشكل ديمقراطي يجعل هذه النخب الحاكمة عاجزة عن تحديد سياسة عامة للتعريب كما هي عاجزة في السيطرة على النظام الإداري أو على الأقل تنميته و من ثمة إصلاح علاقته بالمجتمع فعليا في إطار إستراتيجية حكم شاملة وليس مجرد عمليات إجرائية وسياسية محدودة وغير فعالة , والتي تتمظهر في شكل قرارات خاصة بالتعريب, و التي امتدت من مطلع السبعينات حتى 1998 بالتحديد ومرت عبر قنوات لا تنفذ هذه القرارات نتيجة عدم وجود إرادة حقيقية من طرف النخب الحاكمة في دعم قضية اللغة العربية كأداة تنمية في الإدارة العامة لتصبح بنية الإدارة, ووظيفتها فاشلة مما يعرقل أداءها وعلاقتها مع المجتمع المعرب في شكل إشكالية تنموية معقدة وخطيرة يصعب التعامل معها في المدى المنظور, لأن الإدارة العامة الجزائرية تشكلت بدون مرجعيات أصلية مستمدة من قيم المجتمع أو من مبادئ الحركة الوطنية التاريخية (بيانات نجم شمال إفريقيا - انظر الملحق 2), فهذه الإدارة هي التي كونت الدولة وليس العكس لأسباب غير موضوعية في غالبيتها.

اللغة الفرنسية استغلت هذا الموقع، فاستبدت بالحكم من خلال إستراتيجية محددة, وذلك بفضل نخب برجوازية صغيرة ظهرت في المدن الكبرى كوريثة شرعية للثقافة الغربية في التفكير والتسيير وتحولت إلى إقطاعيات متنفذة ومدبرة للسياسات العامة والبرامج التنموية نتيجة تقصيرالدولة، مؤسساتا وأفرادا في كتابة التاريخ الوطني والتعريف به عبر شتى قنوات التبليغ والتكوين، مما أنتج سلوكات غير حضارية للنخب الحاكمة شوه صورة النموذج الوطني في مرحلة ما بعد الاستقلال, والتي شهدت إدارة مفلسة وتسييرا ذا طابع شعبوي من حيث الإيديولوجية و نمط بونابرتي -**bonapartisme**- من حيث التنمية مما غطى

على خصوصيات الإدارة العامة الجزائرية[1]، التي يصعب تصنيفها في مستويات فكرية وهيكلية موضوعية بعيدا عن المعطى السياسي والسلطوي.

8 -إن الظاهرة السلطوية لم تسمح بدمج العربية في برامج التنمية الإدارية وبالتالي تنمية اللغة نفسها، ولم تسمح للإدارة بالتطور فكانت النتيجة ضعف اللغة والإدارة والتنمية معا (رغم ورود هذا المصطلح 20 مرة في خطاب واحد للرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال مؤتمر قمة المنظمات الغير حكومية عام 2002 -انظر الملحق 3).

لقد بقيت العلاقة بين اللغة العربية والإدارة والتنمية علاقة معقدة تحكمها آليات غير منهجية تعبر عن مصالح نخب سياسية فاشلة وليس عن قيم بناءة مما شوه وأضعف النظام السياسي الذي أصبح غير فعال بالنظر إلى العلاقة الغير طبيعية التي تربط نخبه من جهة وهي من حيث النفوذ " فرنكفونية" ولغته من جهة أخرى وهي من حيث القانون "عربية".

علاقة تعبر عن أزمة تعيد إنتاج نفس الدلالات التاريخية التي تشكلت في إطارها الدولة الجزائرية الحديثة والتي ستستمر هيكليا لمراحل قادمة، بحيث أن النموذج الإداري المركزي الوطني يمثل امتداد للنموذج الفرنسي، والذي يمثل الروح الرومانوجرمانية والتي لا تعطي دلالات عرفية وتقليدية للتنظيم بل تقدم معايير عقلانية قانونية سرعان ما تصبح تعبر عن مصالح فئوية داخل الإدارة العامة بدل أن تمثل الإرادة العامة.[2]

المبحث الثالث: معادلة المواطن والإدارة من منظور الاستقلال و المعرفة.

من الناحية النظرية تمثل العلاقة الجدلية بين المواطن و الإدارة تحصيلا لمستوى الوفاء والولاء للمرفق العام, لكن من الناحية الإمبريقية فإن التجربة الإدارية الجزائرية لا تستجيب لهذه المسلمات حيث أن تعريب الإدارة في الجزائر كان و لا يزال يعتبر عملية صعبة نسبيا لأن نسبة كبيرة من الموظفين تعلموا وتخرجوا من مدارس كانت الدراسة فيها باللغة الفرنسية فقط, فكان الاتجاه الغالب هو اعتبار قرار وزارة الداخلية بتعريب التعليم في

1. إبراهيم رماني، ***مرايا وشظايا، مقالات في الفكر والسياسة والأدب***، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002)ص 41.

2 : بلعيد مويسي، «***حقيقة إقرار قانون تمجيد الاستعمار بين التعميم والتجريم***»، **يوم دراسي**، مارس 2006، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.

المدرسة الوطنية للإدارة -ENA- (المستحدثة بموجب مرسوم 64-40 لـ 1964.01.28 معدل في تاريخ: 1971.01.28 لتكوين موظفين ساميين للإدارات المحلية والتمثيل الدبلوماسي), و في مراكز التكوين الإداري -CFA - (المنشأة بموجب مرسوم 75-27 لـ 1975.01.22 لتكوين إطارات في مختلف الوزارات) بالإضافة إلى تعريب العلوم الاجتماعية بالجامعات الجزائرية, سوف يحل مشكلة استخدام اللغة العربية في الإدارات الحكومية, وفي نهاية المطاف سيتم تعميم استعمال العربية في جميع الإدارات والمرافق العمومية لكن هذا الاعتبار أدى إلى النتائج المحدودة التي نلمسها اليوم و التي يعتبر تقييمها سلبيا حتى لا نقول ضعيفا بسبب متغير الانتماء الذي لا يجد له موقعا في الواقع.

إن "المواطنة" citoyenneté مفهوم ديمقراطي ودستوري يتصل بمنظومة حقوق ووظائف لأفراد المجتمع تتمظهر داخل نظام سياسي وإداري مستقر من خلال معادلة بمتغيرات بيئية، أخلاقية وثقافية متداخلة. لكنها في الحالة الجزائرية لا تنتج لنا سوى أزمات ومخرجات تصادمية على مستوى الإدارة المركزية، الهيئات التنفيذية وحتى المجالس المنتخبة.

في ذلك أمكن القول بتأثير طبقة إدارية تحول النظام بالنسبة إليها إلى أداة إقطاعية بدل أن تكون أداة اجتماعية لخدمة الصالح العام وهذه الطبقة تنقل الصراع إلى مختلف مستويات ووحدات المجتمع دون أن تتدخل كطرف إيجابي في هذه المعادلة الحضارية.

في ظل هذه الثقافة استطاعت الإدارة احتكار القوة والسلطة والثروة دون أساس معياري أو معرفي في غياب مشروع وطني تأسيسي لعلاقة تعاقدية وليس إكراهية بين المواطن والإدارة العامة (أنظر الشكل التالي).

"الماغنا كارتا" (الوثيقة الأساسية للحقوق في بريطانيا التي صدرت عن نبلاء المملكة في 1215) مثلا كانت الإطار التاريخي لتنظيم العلاقة بين المواطن و الملكية بشكل عرفي أسس لدمقرطة الإدارة الانجلوساكسونية في أنساق برلمانية و قضائية مرنة (common low) لكننا في الدول الانتقالية نفتقد لمثل هذه المعايير في علاقة الحاكم والمحكوم حيث تسود القطيعة المعرفية التي تمنع أي بناء مؤسسي للإدارة العامة, وبالتالي أي انتماء سوسيولوجي لها على

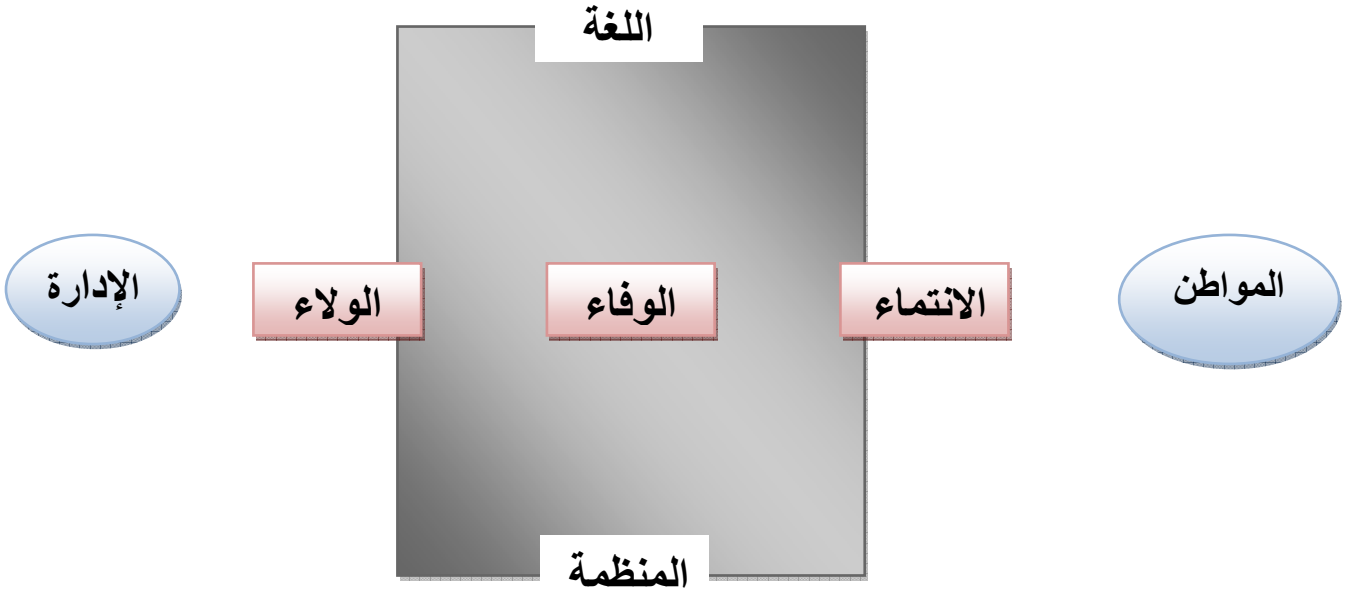

(الشكل1: العلاقة بين اللغة والمنظمة من خلال الانتماء)

عكس ما حدث كما قلنا في الغرب عبر التاريخ حيث أن دلالات المواطنة أثرت في قيم الإدارة الرشيدة.

***المطلب الأول*: الفضاء العمومي و دلالات الانتماء**

لقد بذلت الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة في تقوية استعمال اللغة العربية الإدارية منذ 1980 رغم نقص الإمكانيات المادية والمعنوية لإنجاح العملية,[1] ولعل محدودية إدراك الرؤساء والمنفذين لأهمية التدريب والتطوير في تنمية المهارات وزيادة كفاءة المنظمة أثرت على نجاح هذا النوع من العمليات[2] وعلى فعالية الكوادر الإدارية الجديدة , وذلك في غياب هيئة تتكفل بالرسكلة الدائمة, وفي الحقيقة لم يكن تأطير المؤسسات الإدارية بمختلف أصنافها موحدا في قواعده ولا منظما في سلوكه فأصبحت الإدارات العامة تعمل بعشوائية وتلقائية أكثر مما تعتمد على القواعد والقوانين والتنظيمات.[3]

على هذا الأساس لم يكن هنالك حالة انتماء لدى الموظف أو العامل للفضاء العمومي لأسباب نفسية وسوسيولوجية بحتة, ولم يعد هناك بحث عن عوامل النجاح في العمل الإداري أو تعزيز لوضع الإداريين بل أن التنظيم الإداري في حد ذاته لم يكن في كثير من الأحيان

[1]- عمار بوحوش، ***المرجع السابق***، ص 800.

[2]- أحمد سيد مصطفى، ***المهارات المعاصرة في إدارة الموارد البشرية***,(القاهرة: مصر,الدار الجامعية)، ص 275.

[3]- عبد الحميد قرفي، ***المرجع السابق***، ص 84.

متوافقا مع متطلبات عمل مرفق معين[1] مما صعب من عملية إرضاء الفرد الموظف, فهولا يستفيد عمليا من مراحل جديدة في التعلم والتدريب على لغة الاتصال ليتحقق له ما يعرف عند اللساني **"تشومسكي"** بالكفاءة اللغوية[2] في إطار نظام ثابت يسمح للفرد بأن ينتج في المجال اللغوي مجموعة من الجمل ذات معنى.

حيث نجد ندرة المعلومة وصعوبة في استعمال الألفاظ الملائمة لموقف معين وسوء استخدام المصطلحات المناسبة والتي إذا حاولنا تحليلها نجدها لا تعبر عن مدلولات حقيقية لدى الجمهور, وهوما يتجسد مثلا على مستوى عمليات التسويق لبعض المنظمات كشركات الهاتف النقال في الجزائر, حيث أنها توظف لغة تسويقية **"دارجة"** بعيدا عن أصول اللغة العربية وكأن لا انتماء لغوي لهذا المجتمع أو لهذه الشركات نفسها مستغلة في ذلك الفراغات القانونية في هذا المجال, رغم أنها شركات تمثل الرأسمال العربي المنتمي إلى دائرة المشرق بأبعاده الحضارية أو كأن اقتصاد السوق في الجزائر ضد اللغة العربية التي لا يراد لها أن توجد في سوق اللغات (انظر العينة المرفقة في الصفحة التالية) على عكس نماذج أخرى .

في كوريا الجنوبية مثلا تتجه الشركات نحو استعمال الإنجليزية في مجال التسويق لكن دون تشويه اللغة الكورية الأم لأن المسألة ترتبط بمدى الالتزام نحو الزبون لكن في الجزائر تبدو القضية غير واضحة تماما.

إن لغة العلاقات العامة في مختلف المنظمات تعطي أبعادا تنموية للاتصال الفعال بين المنظمة والمجتمع, وعليه يجب على المنظمة أن تساهم في الجماعة التي هي عضو فيها[3]، أي أن تكون منتمية لنفس الأفكار والرموز و العادات التي يتشكل منها التراث الاجتماعي و الفكري وتمكن من إظهار هذه المعطيات في سلوكيات العاملين فيها تجاه البيئة الخارجية بإعتبارهم ينتمون لها حيث يقدمون خدمات و ينقلون رسائل إلى المواطن في ذلك البلد بلغته التي يتعلمه في المدرسة, فقيم المنظمة لا يجب أن تنفصل عن قيم المجتمع الذي تعمل فيه وإذا سعى القائمون على إدارتها العمومية على خلق قيم جديدة فليس المقابل هو إنتاج لغة جديدة.

---

[1]- بنكاج جيماوات، ترجمة سعاد الطنبولي، ***الإلتزام واستراتيجية اتخاذ القرار الإداري***، (القاهرة- مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع)، ص 18.

[2]- فاطمة الزهراء بوكرمة، ***الكفاءة مفاهيم ونظريات***، (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص 140.

[3]- ج. شوميلي ود. هوسيمان، ترجمة فريد أنطونيوس، ***العلاقات العامة***،(بيروت – لبنان: مكتبة الفكر الاجتماعي، ط1، 1980)، ص 16.

المطلب الثاني: **تأثير متغير الإنتماء للفضاء العمومي على تنمية الإدارة**

في منظور الاستقلال و المعرفة فإن معادلة المواطن والإدارة لم تكن عاملا مفصليا في بناء التنمية وشرطا موضوعيا من شروط نجاحها بل كانت المتغير المجهول عن الفضاء العمومي بحكم متغيرات البيئة اللسانية والسلوكية التي تؤثرسلبيا على توازن الموظف و المواطن معا النفسي و الاجتماعي في إطار المنظمة العامة أو في إطار المؤسسات الدولتية الأخرى التي لم يساهم في تكوينها أو اختيارها , ولم تستشره هي في برامجها التنفيذية وفي خياراتها التنموية ولا أدل على ذلك من مصطلح **"البايلك"** الذي يطلقه المواطن على أجهزة الدولة البعيدة على نمط شخصيته وطموحاته ولسانه أو مصطلح **"السيستام"** الوارث لأساليب عمل وردود فعل الهياكل الإدارية الاستعمارية.

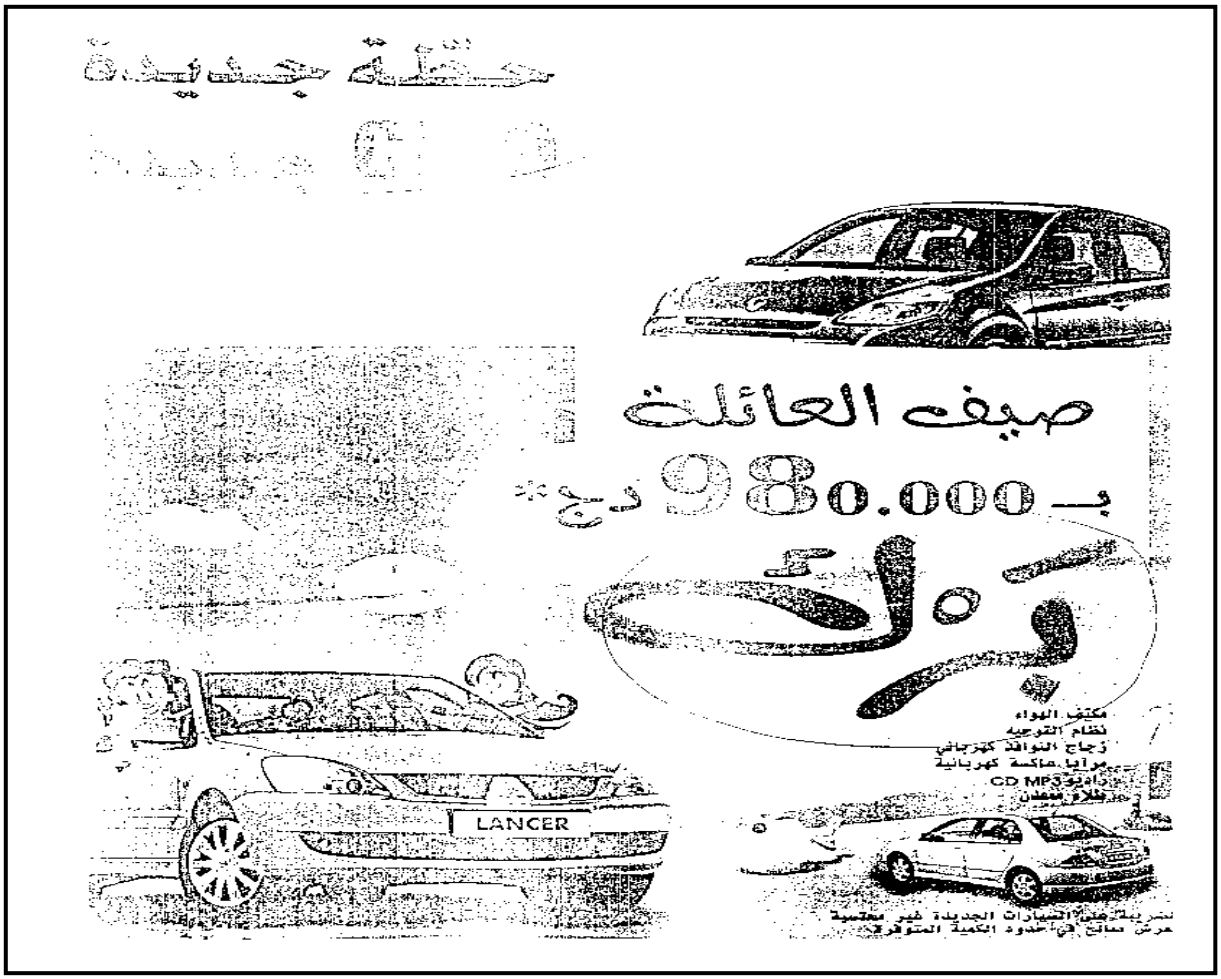

إشهار بالعامية بدل العربية دالة على غياب التوظيف النفعي للغة العربي(المصدر :جريدةالخبر)

يصبح هنا انتماء الفرد أقوى للوحدات الاجتماعية أو السياسية أو الجهوية الصغيرة ما دون الدولتية -**infra.etatique**- وفي أسوأ الأحوال لعالمه الخاص كعزلة شبه تامة أو قد نصل إلى مستوى وجودي من "اللاإنتماء" حسب الفيلسوف الوجودي"**كولن ولسن"** بعيدا عن الإنتماء الوطني للمرفق أو للإدارة أو للتنظيم, وهوما يجعل الفرد سلبيا في التأثير على بيئته والانسجام مع مختلف مكوناتها كما هو الشأن في الواقع الإنساني الجزائري بحكم القطيعة بين الدولة والفرد في الشارع، في المقهى وفي مؤسسات العمل, على عكس الفرد في دولة كبريطانيا مثلا حيث انتهجت مؤسسات القطاع العام سياسة عرفت باسم ميثاق المواطن[1] تدمج أفراد المجتمع في الإستراتيجية الإدارية بشكل سلس وتقوم على:

1- التشاور مع الزبون حول مقاييس الخدمات.

2- توفير المعلومات عن إنجازات الأداء ليتم الإعلان عنها للعامة في الوقت المناسب.

3- الانفتاح في الإدارة على مستوى عمليات اتخاذ القرار.

4- سهولة توفير الخدمات والحصول عليها من طرف المواطن.

مثل هذه العناصر تجعل الفرد يحس بإنتماءه لمحيط عمله ولبيئة وطنه فيكون مردوده أكثر فعالية ومرونة، وهنا نحتاج إلى مقاربة جديدة لمفهوم "الموظف" أو "العامل" في حد ذاته انطلاق من ميولاته، رغباته وثقافته داخل إدارته ودولته بصفة عامة في إطار مفهوم الحكامة -**gouvernance**- بدل المفهوم الكلاسيكي للإدارة العامة الذي لم يعد يلبي كل حاجيات البحث العلمي في هذا الاختصاص خاصة أمام منافسة مفاهيم حديثة كالتسيير العمومي الجديد والتي تُدخل الجوانب الإيجابية للفرد في إستراتجيتها العامة.لقد ابتلي الإنسان الجزائري، على اختلاف مستويات فكره بأنكى أنواع الاستعمار لتجريده من إنسانيته الحضارية وروحانيته الإسلامية وشخصيته العربية[2]، فتجرد من معاني الانتماء الحضاري وأصبح يعاني الاستلاب والاغتراب الفكري لأن السلطة السياسية لم تهتم بعملية الاستثمار في الفرد وبناء ذاته مما يكسبه ثقة في النفس ويخرجه من جدلية الغالب والمغلوب، والتي بقي رهينة لها منذ مرحلة

[1]- زهير عبد الكريم الكايد، ***الحكمانية قضايا وتطبيقات***، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص 97.

[2]- عبد الرزاق قسوم، ***تأملات في معاناة الذات***،(الجزائر: دار هومة، ط1، 2006)، ص 201.

ما بعد الموحدين، حيث لم يعد فعالا وقادرا على استيعاب أدوات التغيير والبناء، ولم نعد نسمع منه إلا جعجعة بدون طحين.

يحتاج المواطن إلى قراءة جديدة أو بالأحرى أدوات قراءة جديدة للنصوص القانونية للإدارة الجزائرية التي يعود تكوين بعض أحكامها لعصور خلت، سوءا في دولة الأمير عبد القادر أو قبله في العهد العثماني، أوالحقبة الموحدية بدل الجمود في نمط الدولة التقليدية الموروثة هيكليا عن الظاهرة الاستعمارية, وذلك حتى يستوعب هذا المواطن دوره كفاعل في تنمية الإدارة.

إن الثورة الجزائرية شكلت بناءا جديدا للعنصر الإنساني والحضاري في معناه الأصيل, ولم تكن مجرد بداية لتشكل العنف في التاريخ الجزائري بالمعنى الأنثروبولوجي البحت لكن الإشكالية كانت في مدى القدرة على تجديد المعرفة التاريخية لإعادة إحياء الانتماء في أشكال جديدة وعبر وسائط معرفية أكثر علمية وإيجابية[1] مما يدفع بعملية التنمية بأبعادها المختلفة.

نستطيع اعتبار الوعي بالخلل ذاتي[2] الذي يجب أن يمس التصور التاريخي للمجتمع منطلقا للتحليل, لكن الأدبيات السلطوية الجزائرية الحديثة رغم قوتها في مرحلة الحركة الوطنية تعيق ذلك لأنها تميعت بعد الاستقلال في أشكال إجرائية غامضة وغير منهجية بشكل علمي دقيق، فلم يلمس المواطن ذلك إيجابيا في المنظومة التربوية أو في الحياة الإدارية أو في تنظيم المجتمع في حد ذاته.

إن الإرادة السياسية نفسها - كما رأينا في المبحث الأول- لم تكن واضحة في الذهاب إلى أبعد حد في قضية الإصلاح و اعتباره كمدخل للبناء المؤسساتي الأصيل بحسن أو بسوء نية كذلك واكتفت بجلب عناصر هذا "البناء" في أحسن الأحوال من الغرب بدل ربطه بقيم ومعايير البيئة المحلية- في إطار ثنائيات **-dichotomie-** ومتناقضات أثرت على وعيه الحضاري كا**لأصالة- المعاصرة، المادة- الروح، التقدم- التأخر** أو **الرجعية، الإشتراكية- إقتصاد السوق**, والتي تحولت إلى حتميات منعت تحرره النفسي والفكري داخل المنظمة

[1]- بومدين بوزيد، « ***الإستقلال الجديد والمعرفة المنتظرة*** »,ا **لخبر** ، الجزائر: العدد5680, 2009/07/05، ص 21.

[2]- علي أومليل، ***الإصلاحية العربية والدولة الوطنية***، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط2، 2005)، ص 20.

الاجتماعية، الإدارية والدولتية والتي لا يحس مطلقا بالانتماء لها عضويا ووجوديا، فكيف يقوم بتنميتها أصلا؟

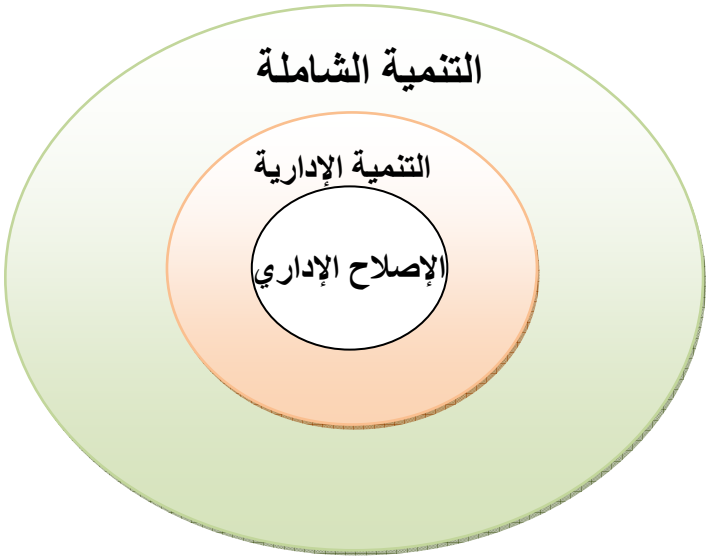

الشكل 2:
العلاقة بين مستويات التنمية
في الإدارة العامة

من هذا المنظور يمكن القول أن معادلة المواطن والإدارة في الجزائر قد تأثرت أيضا بالعمران وبالمدينة, حيث أن المواطن في الجزائر العاصمة لا يرى أمامه مند الاستقلال سوى دلالات غربية في محيطه الخارجي, وفي البنايات الإدارية الحكومية التي يتعامل معها لا شعوريا على أساس أنها تتمتع بطابع السيادة والسلطة, لكنها في الأصل بنايات استعمارية قديمة على مستوى البرلمان، قصر الحكومة، وزارة الدفاع، دور البلديات وغيرها في غياب عاصمة جديدة تحدث منهجيا القطيعة الفكرية والهندسية مع فكرة المتروبول وتنتج حول المواطن فضاءات وقيم جديدة تشعره بالتنمية الحقيقية .

2 الفصل الثاني.

دور اللغة العربية في التنمية الإدارية بالجزائر

تمهيد:

لقد كان نموذج التعريب في بعض منطلقاته وأبعاده واقعا تحت تأثير فواعل إجرائية ونصوص تنظيمية حدت من فعاليته لأنها لم تستطع أن تكون إطارا نظريا لهندسة التنمية في الإدارة الجزائرية مما يستدعي تفكيك العلاقة –من منظور مابعد حداثي- بين أدوات التعريب و أنظمة الإدارة في مستويات عقلانية تنقل التحليل النظري من : "لماذا" إلى "كيف".. أي من ..."النسق" إلى "الفضاء" , خطابيا ومعرفيا .

وهو ما نحاوله توزيعه منهجيا من خلال:

المبحث الأول: بنية الخطاب الإداري الرسمي

المبحث الثاني: مقاربة اللغة و التنمية الإدارية

المبحث الثالث: أزمة صناعة اللغة وصناعة القرار

المبحث الرابع: التغريب في مناهج التنمية الإدارية الجزائرية

المبحث الأول: بنية الخطاب الإداري الرسمي.

تشتق كلمة بنية (structure) في اللغات الأوروبية من الأصل اللاتيني (stuere) وتعني البناء والطريقة التي يقام بها مبنى ما.[1]

يعرف **"لالاند"** البنية بقوله:" نستعمل البنية من أجل تعيين كل مكون من ظواهر مختلفة متضامنة، بحيث يكون كل عنصر فيها متعلقا بالعناصر الأخرى، ولا يستطيع أن يكون ذا دلالة أخرى إلا في نطاق هذا الكل".

تتألف البنية من ثلاث مستويات الجملة، التحولات والضبط الذاتي وقد نشأ جدل حول مفهوم البنية بإعتبارها تصورا ذهنيا مجردا وليس مجموعة علاقات حية في هياكل مادية تمكن أن يطولها الإدراك المباشر، فهي ذات طبيعة ذهنية مجردة تخص لغة العلم.

إن البنية لا محتوى خارجي لها وإنما تشكل داخل منطق أو تنظيم منطقي يخاطب العقل مباشرة, ومن منظور تاريخي تشكلت البنية أو البنيوية في إطار علم اللغة والذي كان الغطاء النظري لها، وقد انتبه اللغويون العرب القدامى وأدركوا مفهوم "بنية الكلام" من خلال معالجتهم للقضايا اللغوية وقد عبروا عنها بمصطلحات منها النظم، التأليف، الترتيب، البناء، والتعليق[2].

المطلب الأول: **فلسفة النص الإداري**

إن استعمال المنهج البنيوي في تحليل النصوص الإدارية يوصلنا إلى معرفة:

1- ما هو علمي ومنطقي .

2- ما هي خصائص ومستويات كل نص .

وهذا ما يهمنا في مجال الدراسة التفكيكية لمناظير أسلوب النص في الإدارة العامة الجزائرية بعيدا عن الأبعاد الفلسفية للموضوع.

إن الخطاب النقدي يتجه إلى النص بصفته عالما شاملا لأبعاد فردية وجماعية، جزئية وكلية، تراثية وعصرية، فالنص حياة جامحة ولكنها فريدة التنظيم.

في إطار هذا التنظيم يبدو أن هناك مجموعة من القواعد الثابتة تعتبر أحكاما نحوية تحيل القارئ إلى دلالات هامة في فقه المعنى العربي، الهدف منها تقويم العقل واللسان وتصحيح

---

[1]- صلاح فضل، ***نظرية البنائية في النقد الأدبي***، (مصر: دار الشروق، ط1، 1998) ص 175.

[2]- بلقاسم دفة، «*بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية*»، **مخبر الأبحاث في اللغة العربية والأدب العربي**، جامعة محمد خيضر،(بسكرة 2008)، ص 7.

المنطق والبيان لكنها إذا أخضعت للواقع التنظيمي للغة العربية "الإدارية" في الجزائر تكشف لنا عن أنواع من الإعاقة[1]، حيث أن المواطن يحس أن المسؤول الإداري يمارس نوعا من الاستعلاء عليه أو الاحتقار لذاته، وذلك إذا تحدث الإداري بلغة أجنبية لا يجيدها المواطن العادي.

في هذا المنظور البنيوي تعني لغة الإدارة، اللغة التي تستعمل في مختلف مستويات النسق الإداري والذي يستقبلها أصناف عديدة من فئات المجتمع حيث تعمل على تلبية مطالبهم بلغة يستعملونها ويوظفونها في الحصول على خدمات، وقد يجانبنا الصواب إذا قلنا إن اللغة العربية في الحالة الإدارية الجزائرية قد نالت حظها في هذا المجال, لقد كان عليها أن تلعب دورا مركزيا في المكتوب الإداري الرسمي بحيث تصبح لغة إدارة تخاطب وتكاتب الجمهور بلغته مما ينجر عنه استئناس المتلقي بالإداري الذي يكلمه بلغته التي يتعامل بها.[2]

إن اللغة نسق قيمي، دلالي ومرجعي، ذات وظيفة اجتماعية بحيث تعبر عن واقع يعيشه الإنسان في مختلف السياقات الكلامية والأحوال الخطابية[3] التي يرتبط بها لكن عملية تجسيد ذلك في الواقع الإداري الجزائري يعتبر تحديا حقيقيا.

لقد عانت الإدارة الجزائرية حتى لا نقول الدولة الجزائرية نتيجة ذلك من مظاهر القطيعة الذهنية بين المواطن والمرفق العمومي بحيث انعدام التكيف ما بين الأجهزة الإدارية والواقع الاجتماعي[4], وتضاءلت بالتالي مستويات استفادة الجمهور من خدمات الإدارة العمومية ويتجلى الأمر في إطار الأخطاء الإدارية في وثائق الحالة المدنية من خلال قضية تعريب الأسماء المكتوبة بالفرنسية في السجلات الرسمية حيث يعطي القانون للعون الإداري التقدير في تعريب الأسماء و هو ما يخلق مشاكل وصعوبات جمة في التنفيذ نتيجة أخطاء في التقدير تقود إلى المحاكم على مستوى وكيل الجمهورية مباشرة على اعتبار أنه ضابط الحالة المدنية على مستوى اختصاصه الإقليمي.

---

[1]-.عبد الرزاق قسوم، «*العربية: الحرف السجين في وطنه*»**الشروق اليومي**, الجزائر ,العدد 2621، 27.08.2005 ، ص 20.

[2]-. صالح بلعيد، ***اللغة العربية العلمية***، (الجزائر: دار هومة، 2003), ص 141.

[3]- علي القاسمي، ***وظيفة اللغة الاجتماعية***، (الرباط: معهد الدراسات وأبحاث التعريب، 1998)، ص 91.

[4]- – احمد نازلي معوض ، **التعريب والقومية في المغرب العربي**، (بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة اليومية، الفصل 3، 1986) ص 121.

إن الترجمة من الكتابة اللاتينية إلى العربية تؤدي إلى أخطاء في أسماء العائلة أو العرش الواحد, فهناك حالات تنتهي بحرف **S** و أثناء الترجمة يكتب تارة بحرف (**س**) و تارة أخرى بحرف(**ص**), ونفس الإشكال يتكرر مع مع عينة أخرى من الحروف كما هو الحال بالنسبة للحرف **H** حيث يترجم أحيانا إلى (**هاء**) و احيانا أخرى إلى حرف (**الحاء**).

إسم مثل "عبد القادر" يتحول أحيانا إلى "عبد القدير" بعد الترجمة بسبب توظيف حرف **I** بدل حرف **E**, ونفس الأمر بالنسبة لعبد الوهاب حيث يكتب بحرفي **OU** و**W**.

مثل هذه الأخطاء الإدارية في توثيق الحالة المدنية تعود إلى معجم الأسماء و الأرقام الصادر في 1981 في إطار تعريب الحالة المدنية خلال مرحلة إستوزار السيد بوعلام بن حمودة على رأس الداخلية.

معجم يحمل أسماء لا تتماشى و الكتابة القديمة للحالة المدنية, مما خلق حالات يصعب على المواطن تقبلها لأنها وثائقيا تؤدي تعطل مصالحه و إضطراب علاقته بالإدارة عموما , لأنه يصبح أمام تقدير العون الإداري في تحرير إسمه أو شخصيته, فإسم أو لقب "بوركيكة" بالفرنسية .bourkika. هل يكتب "بورقيقية" بالعربية؟

سؤال مركزي يجعل الإدارة لا تعبر عن مشكلات المواطن ولا تتكلم لغته، وأصبح هو غير قادرعلى استيعاب وثائقها , نصوصها و بتعبير عامي " أوراقها "على نحو يضعه كمجتمع في صورة الأهداف التنموية للإدارة بشكل فعال ومع إدخال اساليب بيوميترية حديثة زاد الوضع تعقيدا مع توظيف اللغة الفرنسية وحدها في إصدار جواز السفر للمواطن بمعنى العودة لجواز السفر القديم بدايات الإستقلال لكن بأدوات تكنولوجية جديدة.

إن الوثائق التي تكتب باللغة العربية عموما غير متوافقة مع أنماط قواعد العربية السليمة ولا تعبر عن عربية جيدة، واضحة، ومفهومة من حيث الاستعمال وتلبية الحاجيات, فهي عبارة عن ترجمة رديئة لخطاب إداري مركزي على غرار كما رأينا مصالح الحالة المدنية , حيث نجد أخطاء في تسجيل المواليد الجدد، وتضاربا بين أسماء المذكر والمؤنثة [1] أو في المراسلات الإدارية أين ترد أخطاء بالعربية مصدرها عيوب شكلية تخص مثلا , كتابة الطلب نتيجة الحشو أو غياب أسلوب إداري في الكتابة.

[1]- علي القاسمي، ، **المرجع السابق**، ص 143.

في هذا الإطار نجد توظيف مصطلحات هشة من الناحية اللغوية في المكاتب وحتى في الوثائق الإدارية كاستعمال مصطلح "**المصادقة**" على الوثائق في حين الأصح هو "**التصديق**" فنقول "**صدق**" على القانون , وليس "**صادق**" كما يجري عليه لسان المسؤولين الإداريين, و على غرار كتابة: **إمضاء المعني مصادق عليه من طرف رئيس الدائرة** ,والحقيقة هي: **إمضاء المعني مصدق عليه**,وعلة ذلك أن المصادقة على وزن مفاعلة من الصداقة بينما التصديق أكثر صحة لأنه يدل على الموافقة، أما في المصالح النفعية المختلفة فتقل تماما عملية اعتماد العربية كلغة تواصل ونفس المعطى في المؤسسات المالية الكبرى.

إن المشتغلين في أمر ترقية اللغة العربية يعترفون أنها تعيش عدة إشكاليات لعل من أهمها: إشكالية تلقي العربية من خلال ما يعرف بمنهج التلقين.[1]

***المطلب الثاني*: أزمة المصطلح العلمي الإداري**

يجب ضبط النماذج الإرشادية للنقاش في هذا الصدد حول قضية المصطلح العلمي الإداري بالعربية، والذي يؤثر على دورها في مواكبة تحديات ورهانات العولمة لكنه ليس مبررا لتشويه مسارات التعريب أو عدم تفعيل الدراسات اللغوية العربية الناجحة في مجال إنتاج المصطلح وضبطه في إطار نظري سليم, انطلاقا من أنه لا يوجد شيء ينقص العربية كلغة، والشيء الوحيد الذي ينقص الدول العربية في هذا الإطار هو وجود أناس منتجين ومخططين في ميدان اللغة ليساهموا في عصرنة بنية العربية.[2]

على مستوى المغرب العربي أمكن نمذجة الأمر في إطار مبادرات علمية على غرار مبادرة "**أحمد لخضر غزال**" في الخمسينات بالمغرب، حيث بعد بحث دام 7 سنوات أعاد هيكلة بنية اللغة وتوصل إلى تصميم خط عربي خال من الزخرفة ويحتوي على 50 رمز فقط، ومباشرة بعد ذلك أي في 1958 اتخذت الحكومة المغربية قرارا مهما بتبني هذا النظام الجديد في الإدارة العامة , بما يتوافق مع متطلبات العصر دون المساس بروح الكتابة العربية الأصيلة.

---

[1]- صالح بلعيد، ***المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية***،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب.س.ط)، ص 1.

[2]- عبد المالك بوحجرة،« *العربية هي لغة الكمبيوتر*،» **منشورات جامعة جيجل**، (2002), ص 41.

المشكلة في الجزائر أنه من حيث الوثائق التي تكتب باللغة العربية يمكن القول أن التعريب قد نجح نسبيا – رغم رداءة اللغة - لكن من حيث صنع أنماط قواعد اللغة العربية فإن التعريب لم يطور من الجانب البنيوي نموذجا واضحا على الأقل في :

- حل مسألة الحشو.
- غياب أسلوب التحرير الإداري.
- رداءة الخط.

إضافة إلى الإختلالات الفنية والبنائية التي تساهم في تحليل طبيعة النص الإداري في إطار الهوية رغم أنه يمكن وضع التحرير الإداري كمادة بيداغوجية حسب ما اضطلعت به المدرسة الوطنية للإدارة وحدها منذ 1964[1] (انظر الملحق 4) في هذا الإطار انطلاقا من برنامج تربوي يضمن إدخال أساليب جديدة في بنية اللغة لدى المتصرف الإداري -administrateur- لتكون أكثر فعالية وليس النظر لمسألة التحرير في صورة ترجمة أو نقل للفرنسية فقط.

إن التحرير الإداري يحتاج إلى لغة عربية إدارية وليس إلى عربية مفرنسة في نمط الكتابة وقواعد الإنشاء وإجراءات التوثيق وبناء النص, وما يهمنا في هذا السياق هو مسألة وضع العربية في صميم مصطلحات أجهزة الدولة الجزائرية الرسمية من خلال الاشتقاق والترجمة وغيرها من المناهج تحت إشراف مؤسسات متخصصة تعبر عن إرادة سياسية حقيقية.

تعتبر بنية الخطاب الإداري "المعرب" ضعيفة وتحتاج لإعادة هيكلة من خلال تفكيك المدلولات وضبط المصطلحات على نحو يرتقي باللغة العربية الإدارية ولا يشوه المعنى والمبنى معا، ويحترم الفصحى بقواعدها النحوية والصرفية السليمة بما يحقق الانسجام بين المجتمع والإدارة من جهة وبين المستويات المركزية والفرعية للإدارة الواحدة من جهة ثانية، وفي كلتا الحالتين فإن الأمر مرتبط بمدى:

- التزام النخب الإدارية بمخاطبة مرؤوسيهم داخل النسق الإداري بالعربية .
- التزام معدي الملفات الإدارية التقنية بتخصيص حيز للعربية وذلك لمرحلة انتقالية.
- التزام السلطة بمنهجية علمية للتعريب الإداري.

[1]– مبروك حسين، ***تحرير النصوص القانونية***،(الجزائر، دار هومة، 2007)، ص 03.

المبحث الثاني: مقاربة اللغة والتنمية الإدارية.

إن تفكيك النص التنظيمي يترتب عنه سلوك إداري معين في حدود بنية وروح النص المنظم للعلاقات الرسمية والمواقف السلوكية بين أفراد المنظمة من جهة وبين هؤلاء ومرتفقي المصالح العمومية من جهة ثانية، وذلك في إطار سيطرة مفردات معينة تعبر عن إرادات وانتماءات وقدرات تؤثر في استقرار الإدارة.

إن السلوك الإداري للفرد أو للنخب هو مركز الاختبار الحقيقي للقدرات النفسية والثقافية والتنظيمية معا من خلال أسلوب النص الذي ينظم الحياة الإدارية ليس فقط حول أهداف ومصالح بل حول قيم لامتلاك المكانة والنفوذ قد تؤدي إلى صراع حول لغة الوثائق والبيانات التي تصدر أحيانا في مستويات مركزية بالفرنسية ثم يتم نقلها إلى العربية أو العكس أيضا من طرف هياكل لا مركزية تابعة لنفس القطاع مما يؤثر على أداء المرفق العام مثلما هو الحال في قطاعات التربية أو التعليم العالي.

***المطلب الأول*: المجال اللغوي لبرامج التنمية الإدارية**

إن غياب لغة نصية واحدة داخل الهرم الإداري الواحد كما تناولناه سابقا يؤدي إلى اضطراب في عمل الأفراد ومصالح المواطن من حيث الوقت والأهداف لأن الأمر يرتبط بتوفير الشروط الموضوعية اللازمة لإعادة تكوين الإنسان الجزائري الأصيل.[1]

في هذا السياق يبرز غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة لغوية مقبولة لبلورة نماذج التطوير وأنماط التنمية الإدارية ووحدة العلاقات التنظيمية.

لعل الإشكالية في مقاربة اللغة والتنمية الإدارية تعود عموما لكون مجهودات التنمية الإدارية في العالم العربي بدأت متأخرة (1961) وذلك من خلال إنشاء معاهد وطنية الإدارة العليا التي تهتم بتدريب القيادات الإدارية , ومراكز تأهيل في البنوك و الشركات و المقاولات لكن التنمية الإدارية رغم ذلك بقيت تراوح مكانها و هو ما تأثرت به الجزائر.

إن التنمية الإدارية من الناحية اللغوية تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم لإصلاح الأجهزة الإدارية وتطويرها اتصاليا، وذلك لغايات تحقيق أهداف إدارة التنمية وتنفيذها على الوجه المطلوب فالتنمية الإدارية تقوم بوظائفها من عمليات تطوير وتحديث وإصلاح في

[1]- محمد العربي زبيري، «نكسة التعريب في الجزائر»، **الشروق اليومي**, الجزائر:العدد 1827، 21 ديسمبر 2006، ص 11.

الأجهزة الحكومية فهي تسبق خطط التنمية, وتعتبر عملية تتناول تدريب القوى العاملة وتطوير أساليب وإجراءات العمل وتبسيطها من حيث اللغة و الوسائط الإتصالية الأخرى لغاية زيادة كفاءة أداء الأجهزة والأفراد, وبالتالي فهي تمثل القاعدة العملية التي تقف عليها مشروعات إدارة التنمية وخططها وأهدافها , تلك الأهداف التي تعتمد أساسا على مقدار التقدم الإداري الحاصل في الأجهزة والمؤسسات الإدارية و في النصوص الإدارية من خلال عمليات واعية وهادفة تتجلى في القدرة المتجددة على بناء وتطوير المفاهيم ,الاتجاهات والأطر والوسائل الإدارية وبلورة الأهداف في مختلف مجالات الحياة والربط العضوي للمؤسسات الحكومية بالفضاءات الاجتماعية في إطار المناخ الملائم للتعاون والتنسيق بينهما لرفع كفاءة ومردودية النسق الإداري ككل لمواجهة متطلبات التنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

لذا تعتبر اللغة في التنمية الإدارية عملية تدخل هادفة ومنظمة تسعى إلى جعل عمليات الاتصال وطرقها ووسائلها تتلاءم مع مرحلة التطور وتقنياتها تتلاءم مع الأهداف التنموية الشاملة وبالتالي فهي إستراتيجية تدخل شاملة تعتمد على جهد منظم يهدف إلى أحداث التغيير الاجتماعي الإيجابي بغية تحسين كفاءة وفاعلية الجهات الإدارية وتطوير مقدرتها على التجدد والتطور والتلاؤم مع المتغيرات السياسية، الاقتصادية، الثقافية وهي نقطة الضعف في التجربة الجزائرية من خلال عدم إتباع سياسات لغوية واضحة تسيطر عليها الأجهزة الإدارية و تمس مجالات بعينها تتمثل في: [1]

أ/ تطوير القوانين والأنظمة: هذا شرط أساسي لأحداث التنمية الإدارية، إذ لا بد من دراسة ومراجعة الأنظمة والقوانين تحيين النصوص المعمول بها والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق الأهداف كما يجب تحديث وتطوير ما هو بحاجة للتحديث ووضع أنظمة اتصال جديدة تتناسب والأوضاع والمتغيرات الجديدة حتى لا تكون عائقا أمام التنمية الإدارية الناجحة.

[1]- صالح بلعيد، ***مرجع سابق***، ص *11*.

ب/ تطوير الموارد البشرية: ترتكز التنمية الإدارية بصفة أساسية على كفاءة وترشيد الموارد البشرية باعتبارها واحدة من عناصر الإنتاج ويذهب غالبية الباحثين في هذا المجال إلى وضعها في خانة الوسائل الرئيسية.

إن تعريب التنمية الإدارية يتوقف على ما يتوفر لديها من كفاءات بشرية وما يتحمله الأفراد من مؤهلات علمية ومهارات وقدرات لذلك لابد من انتهاج سياسات لغوية موضوعية، كما أن العناصر البشرية الجيدة تحتاج إلى هيكل مستوعب لإمكانياتها وتدريب مستمر لصقل المهارات ومواكبة السياقات اللغوية الحديثة ، وتحتاج أيضا إلى تطبيق أنظمة حوافز جيدة وتحقيق العدالة والاستقرار الوظيفي وهو ما يرتبط بمستويين للتحليل: [1]

1- تطوير الهياكل التنظيمية:

إن النمو وتطوير المنظمة الإدارية يعني الزيادة في *حجمها* وعملياتها الإدارية كذلك والزيادة في عدد الأفراد العاملين بها، الأمر الذي يتطلب ضرورة مراعاة حجم الهيكل التنظيمي حتى يتلاءم مع هذه المعطيات وحتى لا يصبح عائقا أمام تنمية المنظمات وتطويرها، إذ لابد من إجراء الدراسات العلمية المستمرة للتأكد من ملائمة الهيكل التنظيمي أو تحديثه إذا دعت الضرورة ويجب مراعاة عدد المستويات الإدارية الناتجة عن زيادة حجم المنظمة الإدارية حتى لا تقف عائقا أمام التنمية، إضافة إلى العمل على توضيح اللغة , تبسيط الإجراءات ومراعاة عنصر السرعة في الإنجاز حتى لا يترتب عليه زيادة التكاليف.

2- التدريب:

لقد تعددت مفاهيم التدريب حسب نماذج النقاش الإرشادية، حيث يعرف التدريب على أنه عملية سلوكية يقصد بها تغيير الفرد قدراته ورفع كفايته التنظيمية ,وهو نوع من أنواع التعليم المتخصص أو نوع من التمرين على ناحية فنية متخصصة، فالتدريب يتهم أساسا بنقل الفرد من مستوى معين إلى مستوى أفضل ليس فقط فيما يتعلق بالكفاءة وإنما أيضا فيما يتعلق بالفاعلية ونقصد بالكفاءة تنفيذ العمل في أسرع وقت وبأقل جهد وتكلفة وبأعلى كيفية, كما يعرف التدريب على أنه عملية تهدف إلى معاونة الأفراد على تحسين وتطوير وتنمية خبراتهم اللغوية ومهاراتهم اللسانية وقدراتهم وزيادة معلوماتهم، بهدف تغيير أو تعديل

[1]- حسان محمد أحمد، **نظم المعلومات الإدارية**، (الاسكندرية ، مصر، الدار الجامعية) ، ص 117.

سلوكهم أو اتجاهاتهم للتأكيد على النواحي الإيجابية في العمل , و يقصد بالتدريب أيضا كافة الجهود المخططة والمنفذة لقدرات ومعارف ومهارات المنظمة على اختلاف مستوياتها وتخصصاتها, إذ يعتبر التدريب بأنه الجهود الإدارية والتنظيمية التي تهدف إلى تحسين جهود الفرد في أداء عمل معين , وبالتالي نصل في الأخير إلى أن التدريب هو تثقيف منهجي لكافة مستويات العاملين على مواقف أو مهارات جديدة أو هو نمط من التعليم المستمر أو التعليم بموقع العمل كما يسعى التدريب إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

- زيادة معلومات الموظف المتدرب على المواضيع المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة مثل اندماج الموظفين.

- تحسين مهارات الموظف في مجالات اللغة حتى يستطيع أن يؤدي عمله بشكل أكثر فاعلية.

- تغيير اتجاهات الموظف المتدرب كي تصبح اتجاهاته أكثر إيجابية.

- تزويد الأفراد بالمعلومات المستجدة عن طبيعة أعمالهم الإدارية والأساليب المتطورة لأداء تلك الأعمال.

- تمكين الأفراد من ممارسة تلك الأساليب المتطورة وإيجاد تطبيقها على أساس تجريبي أولا قبل الانتقال بها إلى مرحلة التطبيق الفعلي.

- خلق الثقة في نفوس الموظفين إحساسهم بتمكنهم من عملهم ما يرفع الروح المعنوية لديهم.

- زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء على مستوى المنظمة سيما وأن المهارات التي يحققها التدريب تساهم بشكل فعال في تحسين الأداء الفردي للعاملين من خلال تطوير مهاراتهم واكتسابهم للمعارف الفكرية والتطبيقية مما ينعكس أثره إيجابيا على زيادة وتحسين الإنتاجية من الناحيتين الكمية و النوعية.

الملاحظ أنه في غياب هذه العناصر النظرية في واقع المنظمة أو المنشاة الجزائرية أصبحت التنمية الإدارية عبارة عن نمط عشوائي من حيث اللغة , الأداء والفعالية خاصة في فترة الأزمات لأنها لا تتمتع بمجال حيوي طبيعي تتواصل معه هيكليا ولغويا ويصبح توطين التنمية الإدارية

بالتالي معادلة صعبة على عكس الإدارة في دولة كالسنغال مثلا والتي قررت مؤخرا إعتماد المقاربة الكندية في الإدارة العامة , والتخلي عن نمط الإدارة المركزية الفرنسية و المعروف أن السنغال يعرف انتقالا ديمقراطيا سلسا مما يؤكد على علاقة السياسة اللغوية السليمة بمسألة التنمية والحرية.

نلاحظ هذا النمط الفاشل في الحالة الجزائرية على مستوى(**وثيقة العطلة.titre de congé**) التي تسلم للموظفين العموميين (أنظر الوثائق أ و ب المرفقة) , والتي تفتقد لوحدة اللغة رغم أنها تصدر بالعربية فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد مؤسسة تسمي تلك الوثيقة: "**سند عطلة**" على غرار المدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات النقل البري , ومؤسسة أخرى تسميها: "**رخصة إجازة** "على غرار جامعة محمد خيضر ببسكرة أو جامعات أخرى.

نستنتج بالتالي عدم وجود إجماع حول لغة إدارية واحدة داخل النسق الإداري رغم الاتفاق على ضرورة استعمال العربية كلغة إدارة. [1]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة النقل
المدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات النقل البري – باتنة –

رقم.....06/10.....

سند عطلة

تمنح للسيدة :

الإسم :..... اللقب : .....
معاون إداري رئيسي
الوظيفة :.....
* عطلة : – سنوية لسنة 2010 لمدة (30) يوم
– عطلة إستثنائية لمدة .....
إبتداء من تاريخ : 2010/07/11 إلى غاية تاريخ 2010/08/09
العنوان خلال العطلة : المدينة الجديدة حملة
/
الهاتف :.....
الملاحظات:.....

باتنة في

*شطب إحدى الخانتين

[1]– جبر العتيبي صبحي، **تطور الفكر والأساليب في الإدارة**، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005)، ص 103.

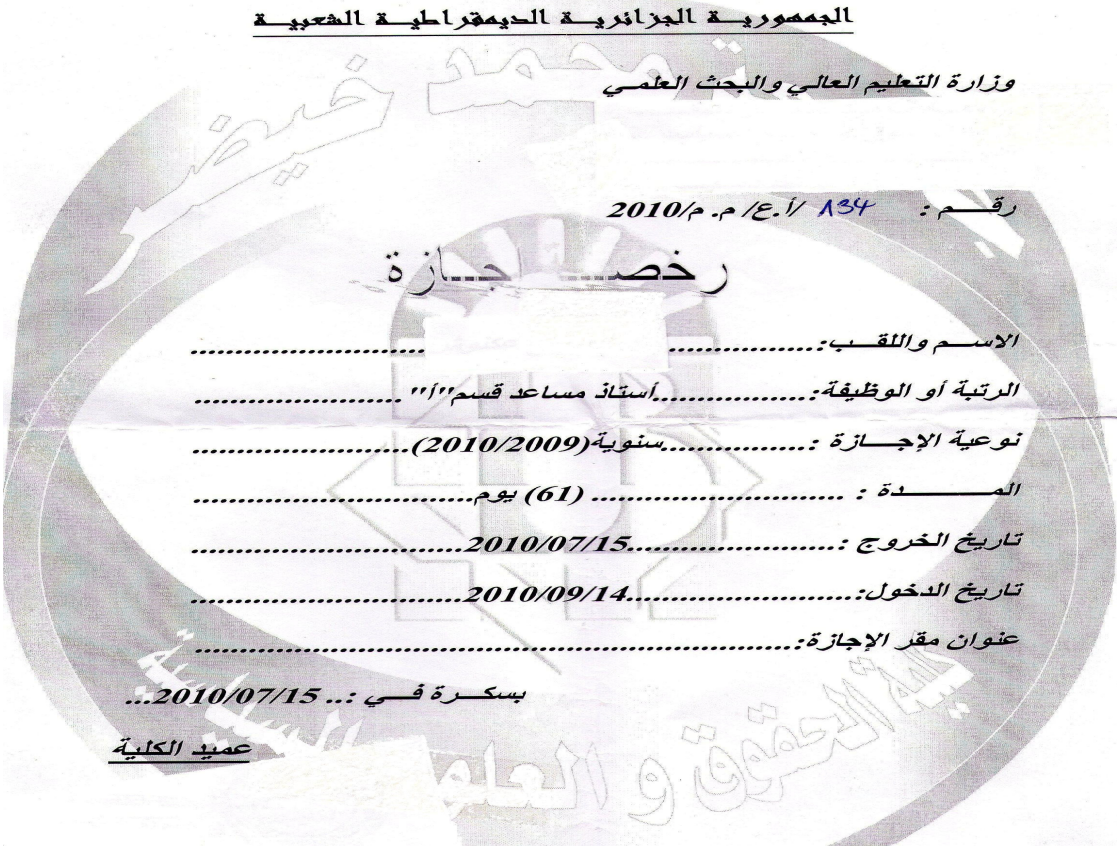

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رقم : 134 /أ.ع/ م. م/2010

رخصة إجازة

الاسم واللقب:.....

الرتبة أو الوظيفة:.....أستاذ مساعد قسم"أ".....

نوعية الإجازة :.....سنوية(2010/2009).....

المدة : ..... (61) يوم.....

تاريخ الخروج :.....2010/07/15.....

تاريخ الدخول:.....2010/09/14.....

عنوان مقر الإجازة:.....

بسكرة في :.. 2010/07/15...

عميد الكلية

وثيقة إدارية واحدة بمضامين مختلفة .

يبدو أن الإشكال ذا صلة بمدى توظيف العربية بشكل سليم ومدى توفر علاقات جيدة بين مجامع اللغة العربية والمنظمات الإدارية العامة لتوحيد مصطلحات اللغة الإدارية العربية بشكل يؤثر إيجابيا على تنمية أداء المرفق العام.

إن الحاجة لمختصين لغويين على مستوى الإدارات العامة أصبح ضروريا لجعل هاته الأخيرة تكتسب أدوات تنفيذ السياسة العامة بما يتلاءم وحاجيات البيئة من خلال خطاب سلس موحد وواضح من حيث الأهداف و الرؤى.

العديد من النصوص والمراسلات الإدارية الرسمية المكتوبة بالعربية تعاني من هذه الازدواجية في اللغة العربية, وهي في أغلبها في الأصل ترجمة عن الفرنسية وبطريقة أسلوبية رديئة نحويا تعيد تركيب الكلمات وترتيب المصطلحات بشكل يعطي معاني جديدة قد تؤثر على نوعية الرسالة التي يتلقاها المجتمع.

إن الفكرة الإدارية المنقولة إلى اللغة العربية تكون عموما بصورة مشوهة[1] وغامضة لا تحقق رضا العاملين ولا تحسن أدائهم ومستوى كفاءاتهم مما ينعكس على ولاءهم للمنظمة وعلى جودة الإدارة , لكنها بالمقابل تحمي مصالح كبار الموظفين داخل ما يعرف بامتيازات الهيكل الإداري الحكومي والذي يمثل بنية المؤسسات الرسمية التي تعتبر من المجالات التي فيها استعمال الفرنسية منتشرا ومتسعا منذ عهد الاحتلال الفرنسي، وهي في المقابل من الفضاءات العمومية التي حظيت بأعلى نسبة من التشريعات الصادرة في حق التعريب باعتبارها مراكز استقطاب لنسب هامة من المتعلمين في المجتمع، وذات التأثير الفعال على مختلف المجالات التنموية[2].

لهذا نجد اختلاف بين مختلف مستويات هذه المؤسسات في مسألة التعريب وتنفيذه، نتيجة التناقضات الفكرية و الاجتماعية التي تتحكم في سلم قيمها وأداء أفرادها وأهداف سياساتها ومن خلال ذلك في فعالية التنظيم في حد ذاته.

التنظيم الذي رغم أن نظرياته لم تتكون في إطار علوم التنظيم الحديث -sciences d organisation- إلا منذ عشريات فقط, إلا أن القضايا الأساسية التي تتناولها هذه النظريات أصبحت شاملة للقيم والأخلاقيات و اللغة وهو ما تحتاج إليه التجربة الإدارية الجزائرية خاصة على المستوى البيداغوجي.

***المطلب الثاني*:المجال البيداغوجي لبرامج التنمية الإدارية**

إن كل المنظمات العامة وفي كل بيئة إدارية لابد لها لتقوم وتجسد عملية التسيير الجيدة من تنمية طبقة من المسيرين ذوي كفاءة عالية يساعدون على تفعيل مختلف المناهج التسييرية والنماذج الإرشادية المعرفية، فما هو وضع هذا المجال البيداغوجي في الإدارة الجزائرية؟

- هناك مقتربان أساسيان في تكوين المسيرين العموميين يعتبران مصدرا التحول في مستويات النقاش:

– مقترب الإدارة العامة:الذي تعتمد عليه مدارس الإدارة العامة الأوربية ...لماذا؟**why**

– مقترب المناجمنت العمومي:الذي تقوم عليه مدارس الأعمال الأمريكية...كيف؟ **how**

[1]– سليمان عميرات،« *التعريب في الجزائر*»، **العربي** الكويت (العدد 495، نوفمبر 1999)، ص 10.

[2]– أحمد بن نعمان، ***التعريب بين المبدأ والتطبيق***، (الجزائر: الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، ط1، 1981)، ص 471.

المعلوم في هذا المجال أن نظرية التكوين الإداري تستمد أصولها النظرية من "أدم سميث" وترتبط بأعمال "هنري فايول " و" جليليك", والذين ركزوا على الأسس العلمية والعملية داخل التنظيمات إنطلاقا من :

- تقسيم العمل .
- الإشراف.
- التحكم .
- السلطة.

في الجزائر تكوين المسيرين العموميين يتجلى في:

1- تكوين جامعي: يضم العلوم السياسية والاقتصادية والقانونية إلى جانب مبادرات في مجال علوم التسيير وإدارة الأعمال وذلك في إطار مقترب الإدارة العامة.
2- إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة لتكوين الإطارات العليا للإدارة العامة في مختلف المجالات.
3- إنشاء مراكز التكوين المهني لتكوين الإطارات المتوسطة.

إن هيمنة المدرسة الوطنية للإدارة في هذا الصدد على تكوين المسيرين العموميين ذا دلالة حيث انه يتم في إطار المقترب الأوربي لمدارس الإدارة العامة التي تعتمد مطلقا على القانون بوصفه أداة عامة تناقض أداة التسيير ولهذا بقيت إشكالية بناء عقلانية تسييرية في المنظمات العامة عن طريق إصلاح برامج المسيرين العموميين مطروحة في نموذج المدرسة الوطنية للإدارة, حيث تمجد العلوم القانونية في الإدارة محاكاة للمدرسة الفرنسية للإدارة والتي تم إنشاؤها بواسطة الجنرال "شارل ديغول" عام 1945 مع المستشار "ميشال دوبري"، من أجل "دمقرطة" نطاق الوصول إلى أعلى مستويات الخدمة الحكومية و توفير التدريب المهني لكبار موظفي الخدمة المدنية لكن النتيجة كانت تشكيل "**أوليغارشيا**" وفية للنظام أكثر من وفاءها للصالح العام-**Ecole de système** -.

من هذا المنظور فان التسيير في الجزائر لا زال ظاهرة جديدة فلا يوجد إلا مراكز قليلة من أهمها[1]:

معهد وطني للتسيير.

معهد وطني للمالية.

معهد وطني للتجارة.

مدرسة وطنية للتجارة.

الإدارة الفعالة من حيث التأصيل المفاهيمي تعني القدر على تنمية النظم والمهارات الإدارية من حيث التسيير، التنبؤ، واتخاذ القرار لمواجهة الحاجيات الأنفة والمستقبلية بأقل التكاليف وهو ما يمكن تحديده من خلال أطر تنظيمية تسمح بتجديد إمكانيات النخب وتطوير أساليب الحكم والاتصال بالمجتمع وهي المحددات النظرية الغائبة عن بؤرة التحليل بالنسبة للباحث في التجربة الإدارية الجزائرية، والتي لم يتم فيها تطوير مفهوم التنمية الإدارية .

هذا ما يظهر في التسيير العمومي في الجزائر في مجال تنظيم القطاع العام الذي يتميز خاصة بمبدأ الوحدة العضوية L'unité Organique حيث نجد أن هياكل التسيير تبدو وكأنها مجموع مترابط ومتلاحم، ويكون هناك ضم لمجموع أجزاء الإدارة العامة في إطار شكلي متصل بالدولة عن طريق:

1- خضوع المصالح والإدارات العمومية والمؤسسات العامة لنفس القواعد القانونية التابعة للقانون الإداري والمخالفة للقانون المشترك.

2- ربط الإدارات العمومية بفكرتي المصلحة العامة والخدمة العمومية.

3- اعتبار القطاعات الكبرى "الوزارات" قطاعات رقابة وتوحيد لعمل الإدارات العمومية.

قد نسمع أحيانا عن إعادة تنظيم للهياكل وعلاقات السلطة ولكن ما نستشفه هو أن هناك سيطرة للمستوى المركزي على حساب المستوى المحلي من خلال حصر لمهام هذه الوحدات المحلية، لعل ذلك هو ما يترجم تأثير العقلانية البيروقراطية عن طريق المفهوم الصلب لمبدأ التدرج La hiérarchie.

[1] : Mohamed lamine bousamah**, «*essai sur la notion juridique du service publique*« .revue algérienne de sci. Juridiques et politiques**.(Alger , N3, ,1999) p104

هذا النوع من التنظيم الذي لا يساعد على الإبداع حيث الوحدة الإدارية أو المرفق العام هو بصدد البحث عن طريق تطبيق أوامر الجهات الإدارية الوصية وانتظار توجيهاتها قبل البدء في أي عمل.

ما يلاحظ هو أن العقلانية البيروقراطية قد وجدت في عملية التسيير العمومي في المنظمات العامة قي الإدارة الجزائرية مجالا لها عن طريق مبدأ القانونية الكاملة بطريقة هذا التسيير والتي أنيطت بجملة من اللوائح والنصوص على شاكلة:

1- توزيع المهام لتفصيل، تنسيق الوظائف وتدرج المسؤوليات.

2- الموظفين محميين بقانون يحدد حقوقهم وواجباتهم.

3- شروط التوظيف والتنقيط والجزاءات التي يمكن أن تلحق بالموظفين.

4- الحماية من أي خطر تعسفي وضمان الحرية المهنية.

5- تسيير الأموال العمومية وتسيير الموارد واستخدامها واتخاذ القرار، كلها محاطة بقواعد وإجراءات قانونية موجهة أساسا لضمان انتظام وانسجام الأعمال.

إن النموذج الإداري الذي تقوم عليه الإدارة العامة في الجزائر، ومنظماتها يقوم عموما على المبادئ التالية:

1- التخصص وتنظيم العمل أساس التنظيم.

2- المركزية والاعتماد على العمل الفردي.

3- الانعزالية وتركيز السلطة في المستويات الأعلى وربطها بالمستوى التنظيمي والوظيفي.

4-انغلاق معلوماتي، وانحصار في إنتاج وتحليل معلومات باعتبارها إضافات خارجة عن تصميمي التنظيم والوظائف.

5- الضبط والرقابة الخارجية بأعمال أساليب التفتيش اللاحق للأداء أو المراجعات والتحقيق السابق على الأداء بواسطة وحدات خارجية ليست في تصميم عمليات الأداء

6- الوقت قصد التزام التتابعية، في الأداء والعمل في الزمن اللاحق في اغلب الأحيان.

7- الأهداف الثابتة والتخطيط الساكن ومقاومة التغيير.

8- الارتباط والتقيد بظروف الحاضر والتكيف مع الظروف وتعديل الأهداف بما يوافقها.

إن الفعالية البيداغوجية لهذه المؤسسات محدودة في مجال التكوين والتسيير, ورغم أن الخطاب الرسمي أشار مؤخرا إلى ضرورة إنشاء المدرسة الوطنية للتسيير إلا أن الواقع يبقى بعيدا عن هذه التصورات, في هذا الإطار لا تعبر العديد من مؤسسات التكوين الإداري الكلاسيكي عن بيئتها كالمدرسة الوطنية للإدارية (ENA) * خاصة قبل سبتمبر 1980, لقد كانت تساهم فقط في تكوين الإطارات بالفرنسية قبل تعريبها كلية بقرار من اللجنة المركزية للحزب في إطار سياسة وزارة الداخلية آنذاك ونفس المقاربة تصلح بالنسبة لمراكز التكوين الإداري (CFA) سابقا, أما بالنسبة لباقي المؤسسات الرسمية كالجامعة والغير رسمية كالمجتمع المدني فهي لا تتواصل مع الهيئات ذات الصلة بالمادة اللغوية كالمجلس الأعلى للغة العربية على سبيل المثال لا الحصر المعزول في لا إستراتيجية واضحة.

على هذا الأساس لم تتمكن الجزائر كإدارة من تأهيل بيداغوجي جديدة من حيث :

-إعداد جيل إداري جديد.

-تطبيق أليات إدارة الجودة الشاملة بكفاءة.

-إختيار المورد البشري المميز.

-تحديث أساليب التكوين منهجيا و معرفيا.

لقد تم الاكتفاء ببرامج تدريبية تمس الكوادر المتوسطة في الجهاز الحكومي مما أدى إلى ندرة في الإطارات العليا التي تؤدي وظائف قيادية متصلة بمواضيع التنمية المستدامة وبالتالي إلى عجز إداري وتنظيمي في تسيير الموارد البشرية واللغوية المتاحة.

في هذا المنظور فإن الأمر يتطلب هوية جديدة للتكوين الإداري من خلال تدعيم المؤسسات المتخصصة في الميدان بمعاهد فرعية تسندها في الاضطلاع بعملية إعادة بناء الكادر الإداري الجيد ليس من الناحية البيداغوجية فقط كما تفعل أو تحاول أن تفعل المدرسة الوطنية للإدارة حاليا من خلال برامج التكوين , ولكن من الناحية الاجتماعية أيضا وهو التحدي المهم في ضبط مسار التنمية الإدارية هوياتيا وحضاريا.

* – المدرسة الوطنية للإدارة أنشأت بعد الاستقلال، تتكفل بتكوين الإطارات في مجال الإدارة المركزية، الدبلوماسية القانون الاقتصاد لمدة 4 سنوات.

إن التعريب يجب أن ينطلق من **3** تاءات :

- **ت** ..التكوين .
- **ت**.. التنظيم .
- **ت** ..التنمية .

لكن الملاحظ أن قيم النسق الإداري لم تستوعب هذه التاءات الثلاث, وجعلت عمليات: التكوين, التنظيم والتنمية تؤسس معا وفق معايير غربية بحتة تلبي حاجيات الاستعمار الجديد من حيث بناء مشروع إنسان متغرب يخدم المصالح الأجنبية ولا يساهم ايجابيا في تحقيق تنمية أصيلة.

الفرع الأول :أزمة الإطار النظري لتكوين القيادات

في هذا الإطار تبرز إشكالية بناء القيادة الإدارية الأصيلة فمن المعلوم من الناحية المعرفية إن التطور والتقدم زاد في اتساع دور الدولة، الأمر الذي فرض على الإدارة في الدولة الحديثة أن تكون قوية قادرة على مواجهة التحديات، حيث أظهرت هذه التحديات حاجة الحكومات إلى إدارات جديدة ديناميكية مرنة، وأفراد قادرين على إدارة الجهاز الإداري، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإقبال على طلب الكفاءات القادرة على قيادة عملية التنمية ودفع التنظيمات إلى تحقيق درجات عالية من الكفاءة والإنتاجية.

إن الحاجة إلى قيادات إدارية ناجحة يعتبر مطلبا إجباريا لتحقيق التنمية الإدارية، حيث أصبحت الحاجة ملحة للحصول على قادة أكفاء قادرين على تنمية مهارات العاملين واستغلالها من خلال أنماط إدارية حديثة تسمح وتساعد على مشاركة العاملين في كل الأنشطة الإدارية.

إن الإدارة هي تنظيم النشاط الجماعي للأفراد لتحقيق أهداف معينة، بينما يشير مفهوم القيادة إلى عمليات التأثير في نشاطات الأفراد وسلوكهم لتحقيق الأهداف المرسومة، وقد تكون

عمليات التأثير منصبة على النشاط الإداري أو غيره من الأنشطة الأخرى، فالقيادة تختلف عن القيادة الإدارية في إن محور نشاطها يتم في إطار التنظيم الإداري.

ولأهمية القيادة الإدارية فقد تصدى لها الباحثون والدارسون للوصول إلى معنى ومفهوم واضح لها، من خلال تعريف القيادة بأنها : "القدرة التي يؤثر بها المدير على مرؤوسيه وتوجيههم بطريقة يتسنى بها كسب طاعتهم واحترامهم وولائهم وشحن هممهم وخلق التعاون بينهم في سبيل تحقيق هدف ذاته".

إلى ذلك يتضح إن هناك عناصر جوهرية لازمة لوجود القيادة الإدارية، وهذه العناصر هي:

1- عملية التأثير التي يمارسها المدير على موظفيه.
2- ما يترتب على القيام بعمليات التأثر والمرؤوسين.
3- الأهداف الإدارية المرغوب في تحقيقها.

وكنتيجة لأهمية ودور القيادة في العمليات التنموية، ظهرت هناك عدة نقاشات إستفسارية أسفرت عن مقاربات لعلماء النفس والاجتماع في محاولاتهم لوضع معايير ثابتة يمكن على أساسها اختيار الأفراد والقادة الأكفاء، وهذه المعايير أو النظريات أطلق عليها اسم القيادة (Théories of leadership)، وهي تتضمن مايلي من حيث الأهمية[1]:

أولا: نظرية السمات Traits Theory.

ثانيا: نظرية الموقف Situational Theory.

ثالثا: النظرية التفاعلية Interactionnel Theory.

<u>أولا: نظرية السمات</u>

حددت هذه النظرية خصائص القيادة الناجحة وحددت مجموعة من الصفات إذا توفرت في فرد، فمعنى ذلك أن لديه القدرة على ممارسة العملية القيادية وترى هذه النظرية أن القيادة سمة مميزة للفرد وأن عددا قليلا من الأفراد لديهم من السمات الشخصية والقدرات ما يمكنهم من أن يكونوا قادة، وقد حددت هذه النظرية ست سمات تميز القادة عن غيرهم، وهذه السمات هي: الطموح، الرغبة في القيادة، النشاط، النزاهة والأمانة، الثقة بالنفس، الذكاء والمعرفة المتعلقة

[1] عبد الكريم درويش ، ليلى تكلا .*أصول الإدارة العامة* (القاهرة : ط1 .1972)، ص376

بالعمل، إضافة إلى ما أشارت إليه الأبحاث العلمية، من أن الأشخاص الذين تتوفر لديهم الرقابة الذاتية، يتوفر لديهم الاستعداد لان يصبحوا قادة أكثر من غيرهم.

وقد حدد الباحثون ورواد الإدارة في هذا المجال السمات اللازمة للقيادة، حيث أشار هؤلاء إلى السمات التالية: المقدرة، مهارة الانجاز، تحمل المسؤولية، روح المشاركة، المكانة الاجتماعية والقدرة على فهم ومعرفة الموقف[1].

ويحدد " **Sesell**" في أبحاثه أن السمات الواجب توفرها في القادة تتمثل في أن يكون معدل ذكاء القائد اكبر من معدل ذكاء مرؤوسيه، وان يكون لديه إلمام بأمور العمل، وان يكون لديه القدرة على التعبير عن أفكاره وان يكون ناضجا عقليا وعاطفيا، وان يكون لديه حافز داخلي للعمل وان يكون اعتماده على مهاراته الإدارية أكثر من اعتماده على مهاراته الفنية.

إن توافر هذه السمات يتفاوت بتفاوت صفات وخصائص المجتمعات وكذلك باختلاف قواعد السلوك والاتجاهات والتطورات المختلفة التي تواجهها، وبناءا على ذلك فقد قسمت هذه السمات والمهارات إلى أربع مجموعات هي:

1- المهارات الذاتية، وتتمثل في السمات الجسمية والقدرات العقلية والمبادرة والابتكار والقدرة على ضبط النفس.

2- المهارات الفنية، وتتمثل في القدرة على تحمل المسؤولية والفهم العميق والشامل للأمور، والحزم، والإيمان بالهدف وإمكانية تحقيقه.

3- المهارات الإنسانية، وتتمثل في قدرة القائد على التعامل مع مرؤوسيه وتنسيق جهودهم، وخلق روح العمل الجماعي بينهم والاستقامة وتكامل الشخصية والأمانة والإخلاص والخلق الطيب.

4- المهارات الذهنية وتتمثل في:

أ-قدرة القائد على رؤية التنظيم.

ب- المهارة السياسية.

ج- المهارة الإدارية.

---

[1] نواف كنعان .**القيادة الادارية** (عمان الاردن: مكتبة دار الثقافة ، ط5 1995) ص 76

ثانيا: نظرية الموقف

تقوم هذه النظرية على الربط بين السمات الشخصية والموقف الإداري، حيث لابد أن تؤخذ المواقف الإدارية التي تواجه القيادة، لتحديد السمات القيادية المطلوب توافرها في القادة، فنظرية الموقف تقدم مفهوما ديناميكيا للقيادة لأنها لا تربط القيادة بالسمات الشخصية فقط وإنما تربطها بالمواقف الإدارية على أساس أن هذه المواقف هي التي تحدد السمات التي تعمل على تقوية شخصية ومركز القائد، إضافة إلى ذلك تقدم هذه النظرية منهجا ديمقراطيا من خلال عدم حصر القيادة بالسمات الشخصية، وإنما تراعي دور المواقف الإدارية وتأثيرها على القيادة.

ثالثا: النظرية التفاعلية

تركز هذه النظرية في مفهومها للقيادة على الجمع بين النظرية الموقفية ونظرية السمات، حيث ترى أن القيادة هي عبارة عن عملية تفاعل اجتماعي لا تتوقف على تفاعل السمات الشخصية، وإنما يجب أن تتعدى ذلك إلى التفاعل بين شخصية القائد والمتغيرات المحيطة بالموقف، حيث تتحدد خصائص القيادة على أساس أبعاد ثلاثة هي:

1- السمات الشخصية.
2- عناصر الموقف.
3- خصائص المرؤوسين.

القيادة هي تفاعل بين الرئيس ومرؤوسيه، والقائد هو ذلك الشخص القادر على التفاعل مع المجموعة وإحداث التكامل في سلوك أعضائها أو سلوك معظمهم مراعيا اتجاهاتهم وقيمهم وتطلعاتهم.

لقد ساهمت هذه النظرية مساهمة فعالة في تحديد خصائص القيادة الإدارية وكان لها دور ايجابي في رسم منهج سلوكي إداري جيد يساعد على تحقيق الأهداف، وعلى الرغم من ذلك فان التطورات الحديثة التي تمت في مجال الإدارة أشارت إلى عدم كفاية هذه النظريات منفردة لتحديد خصائص القيادة الناجحة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تكاثف الجهود من

طرف الباحثين والدارسين للبحث عن الخصائص والسمات اللازمة الواجب توافرها في القادة لتتلاءم مع متطلبات الإدارة الحديثة وتساعد على تحقيق الفاعلية الإدارية.

إن الملاحظ أن عدم شمول النظريات السابقة لخصائص القيادة الناجحة، أدى إلى ضرورة البحث عن فكر قيادي جديد يفسر هذه الظاهرة ويؤدي إلى تحديد الخصائص الملائمة لمواجهة متطلبات الإدارة الحديثة وتحقيق الفاعلة الإدارية، كالكفاءة والفاعلية و هما عنصران يجب توفرهما في القيادة، حيث تعني الكفاءة تحقيق معدلات إنتاجية عالية بأقل تكلفة مادية ممكنة، وهذا ما استخدمه تايلور**taylor** لقياس كفاءة العامل عن طريق قياس نسبة الوحدات التي أنجزها فعلا، أي المعدل الحقيقي إلى الوحدات التي ينبغي انجازها، أي المعدل المثالي.

أما مفهوم الفعالية، فيشير إلى القدرة على تحقيق أقصى إنتاج ممكن باستخدام الموارد المتوفرة أفضل استخدام، أي قدرة القيادة على تحقيق أقصى قدر ممكن من الإنتاجية والخدمات من خلال إتباع المنهجية العلمية في استخدام الموارد المتوفرة.

يتضح من خلال ما ذكر أن هناك متطلبات للفاعلية الإدارية يجب توافرها في القائد، وهذه المتطلبات هي:

1- الفاعلية في اتخاذ القرارات.
2- الفاعلية في الاتصالات.
3- إدارة الوقت.
4- الإدارة بالأهداف.
5- إدارة التغيير.

الفرع الثاني : البناء الإمبريقي للقائد الجيد [1]

لقد تركزت جهود التطوير على تحقيق التنمية الإدارية الناجحة من خلال توفير البناء القيادي الجيد ومن خلال دور القيادة الإدارية بتحقيق الأهداف بيسر وسهولة وتكاليف قليلة، إضافة إلى تطبيق واستخدام المفاهيم الحديثة بالإدارة لمواجهة التغيرات والتحديات، فالقيادة الإدارية

[1]- نواف كنعان، **مرجع سابق**، ص 32.

الناجحة عليها الإلمام بهذه المفاهيم لضمان البقاء والاستمرار، فتطبيق الهندرة الإدارية من خلال تبني القائد لمفهومها في العمليات التنظيمية، يعني أن التنظيم يسير في الاتجاه الصحيح، فالبدا باستخدام مفاهيم الهندرة يتضح من خلال رغبة القيادة بالتخلي التام عن إجراءات العمل وأساليبه القديمة واستبدالها بما هو جديد والإقدام على المبادرة والابتكار في الأداء أو تقديم الخدمات والعمل على إحداث طفرة في الأداء خلال فترة زمنية قصيرة، إضافة إلى إعادة تصميم العمليات الإدارية بصورة جذرية بهدف تحقيق تعديلات وتحسينات جوهرية فائقة في معايير الأداء، مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة.

إن دور القيادة في تطبيق مفهوم التنمية الإدارية يظهر من خلال الجهات التي تتولى القيام بذلك، وهذه الجهات تتمثل فيمايلي:

1- *قائد العملية*: وهو احد كبار الأفراد التنفيذيين الذين يتطلب منهم الموقف ضرورة تشجيع وتقديم الدعة الكامل للجهود الكلية للتنمية الإدارية.
2- *صاحب العملية*: وهو المدير أو المديرون والذين يقومون بوظائف قيادية ويكونون مسؤولين عن تطبيق هذا المفهوم في الإدارة.
3- *فريق التنمية*: وهم الأشخاص المختصين بتنمية العمليات الإدارية داخل التنظيم، خاصة أن هؤلاء الأفراد يتمتعون بمهارات إدارية عالية.
4- *اللجنة الموجهة*: وهي لجنة تشكل من كبار المديرين الذين يختصون بتطوير سياسة وإستراتيجية التنمية الكلية ومراقبة تطبيقاتها.
5- *منسق التنمية*: وهو الشخص المسؤول عن تطوير أساليب التنمية في التنظيمات الإدارية.

إن القائد في عملية التنمية الإدارية، هو بمثابة الشخص المؤسس الذي يتولى القيام بالمبادرة باعتباره من المسؤولين الذين يقع على عاتقهم تحقيق هذا الدور، والعمل على إحداث التغيرات المطلوبة، فالقائد هنا يقوم بدور رئيسي من خلال ما تم دراسته وإعداده في الإدارة، ثم ترجمة ذلك إلى واقع ملموس يترك الأثر الأكبر في العمليات التنموية وكذلك الإسراع في تحقيق التنمية الإدارية. [1]

[1] نواف كنعان، المرجع السابق، ص 80.

إن تطبيق هذه المفاهيم هو عبارة عن مبادرة، ودور ذاتي يقوم به أي مسؤول تنفيذي لديه الصلاحيات لتنفيذ تلك المهمة شريطة أن تتوافر لديه الرغبة الحماس لتطوير وتجديد العمل للوصول إلى الأهداف المرسومة.

القائد يساهم إذا في تحفيز الأفراد على تطبيق التنمية الإدارية في عمليات التنظيم، فهو يقوم ببلورة وتصور نوع التنظيم الذي يطمح إلى تحقيقه من خلال العمل على استثمار قدرات كافة أعضاء المنظمة ودفعهم إلى العمل كفريق واحد، فالتنمية الإدارية تتطلب جهدا وتقييما جديا، يعمل به القائد الناجح من خلال ممارسته الإدارية لتقوية الشعور لدى العاملين بأهمية العمل، وضرورة التعاون والتنسيق، وعليه أن يقدم الدعم المادي والمعنوي لكل الأفراد العاملين لدفعهم وتشجيعهم على تحقيق ما هو مطلوب.

وحتى تنجح المسيرة التنموية لابد من توافر خصائص معينة في إداريي التنمية، الذين يتسلمون الوظائف القيادية الإدارية، وهذه الخصائص تمثل حصيلة قدرات تتمثل فيما يلي[1]:

القدرة على استيعاب التنمية وتحدياتها:

يتوجب على إداريي التنمية الإدارية لكي تنجح الجهود المبذولة أن يكون لديهم الإلمام الكامل بمفهوم التنمية، مع ضرورة ربط الطموحات بالواقع والقدرات المحلية، حتى تكون الأهداف المرسومة قابلة للتنفيذ والتطبيق بأريحية وشفافية تعود بالنفع على كل قطاعات المجتمع، وهذا الاستيعاب يعني الاستعداد والتوجه الذهني لدى هؤلاء نحو أبعاد التنمية وتحدياتها، لكي يكون هذا التوجه والاستعداد مرتكزا على قناعة ذاتية ناتجة عن إدارة جادة وصادقة تسهل الوصول إلى مستويات تنموية معقولة .

القدرة على تحديد الأهداف وتحديد السياسات والإجراءات:

إن نجاح العمليات التنموية يتوقف على قدرة الإدارة والمنفذين في تحديد الأهداف بوضوح، ودراستها دراسة جيدة تعتمد على التحليل والمقارنة، حتى تكون أهدافا قابلة للتحقيق دون أن

---

[1] محمد أمين الخزا بشة ، ***القيادة و التنمية الإدارية*** (ب د ن ، 1999) ص62

يترتب عليها استنزاف القدرات والطاقات المحلية في مجالات عديمة الفائدة، فوضوح الأهداف يساعد على توجيه الجمهور والطاقات والإمكانيات المتوفرة.

القدرة على الحركة والمبادرة والابتكار:

يجب أن تتوافر المهارات والقدرات والدافعية للإبداع والابتكار لدى الأفراد القائمين على تنفيذ التنمية، وهذه الخصائص يجب أن يتم توفيرها في البرامج التعليمية والصحية والاجتماعية لكي يتم الحصول على كوادر إدارية قادرة على قيادة عملية التنمية في المستقبل.

القدرة على مواجهة المواقف المتغيرة:

وهذا يتطلب توافر مهارات عالية لدى الأفراد العاملين خاصة في الإدارة العليا للعمل بقوة وحزم بما يتماشى مع المتغيرات التنظيمية و التكنولوجية أو البشرية وكذلك القدرة على مواجهة الأزمات.

القدرة على إحداث التغير:

يجب أن يتوافر لدى القيادة الرغبة على إحداث التغيير، فالتغيير والتطوير والتحديث، كل ذلك يعتبر جوهر التنمية الإدارية، ويجب أن يكون التغيير جذريا وليس شكليا، لان التنمية نقلة حضارية في نسق متلاحق من وضع إلى وضع، ولهذا فان القدرة على إحداث التغيير قد يكون أكثر القدرات أهمية.

القدر ة على التنمية الإدارية:

لابد للنجاح في تحقيق التنمية الإدارية، أن يكون هناك توجه ورغبة واستعداد لدى الإدارة العليا بضرورة إحداث التطوير في المنظمات الإدارية وهياكلها وأنماط سلوكها، فهذه الإجراءات هي أساسية لإحداث التغيير الهادف إلى تحقيق التنمية الإدارية.

القدرة على اتخاذ القرارات الموضوعية:

إن مساهمات إداريي التنمية تكون كبيرة في تحقيق التنمية الإدارية، وذلك من خلال انتهاج المعرفة العلمية في اتخاذ القرارات، والابتعاد عن اللاموضوعية والعشوائية، فالقرار الرشيد قادر على وصف واقع الحال، والعمل في حدود قدرات التنظيم البشرية والتنظيمية والمادية.

القدرة على التنفيذ بكفاءة وفعالية:

إن الإدارة العليا يتوفر لديها القدرة والمهارة على بلورة السياسات وتحديد الأهداف ضمن القدرات المتوفرة، الأمر الذي يسهل على الإدارة العليا القيام بترجمة هذه السياسات، إلى واقع عملي، ثم حشد كل الطاقات والقدرات لها مما يسهل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

القدرة على المتابعة والتقييم الذاتي:

وهنا يجب توافر أنظمة تقييم مؤسسية وفردية، حتى يتم تحديد أو تعديل الأهداف أو تصحيح الأخطاء والانحرافات، فتوفر هذه الأنظمة مع الأفراد أصحاب المهارات العالية يؤدي إلى الارتقاء بالتنظيم إلى وضعية أفضل وأداء أحسن.

القدرة على التنظيم والإبداع والتفويض:

يجب أن يتمتع التنظيم الناجح بدرجة عالية من المرونة، وهذا يعتمد على قناعة وفلسفة الإدارة العليا، فالسعي لتحقيق التنمية الإدارية يتطلب توافر قواعد تنظيمية جيدة، وعمليات تنظيمية، فتفويض الصلاحيات يلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية نتيجة لمحدودية قدرات الإنسان، فعلى الإدارة العليا والمديرين السعي نحو تفويض الصلاحيات وذلك للإسراع في تحقيق التنمية وتقليل التكاليف.

إن القيادة – كما عرفها الرواد في هذا المجال- هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، إذ أن هذه القدرة التأثيرية -**le charisme**– تتطلب ضرورة توافر مهارات معينة تساعد القادة في التأثير والاستمرار في توجيه سلوك الآخرين، وقد اتفقت الدراسات والأبحاث التي كتبت بهذا المجال على أن المهارات الواجب توفرها في القادة يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1- <u>المهارات الفنية:</u>

وهي مقدار ما يتمتع به القادة والإدارة العليا في التنظيمات من إلمام وفهم لجوانب العمل الإداري وكل ما يتعلق بالأنظمة والقوانين والإجراءات واللوائح، إضافة إلى ضرورة الإلمام بكل تفاصيل العمل الذي يقوم به المرؤوسون.

[1] ناصر العديلي ، ***إدارة السلوك التنظيمي*** (الرياض.السعودية 1993) ص228

2- المهارات الإنسانية:

وهذه المهارات تعني ضرورة إلمام القادة بالجوانب السلوكية للأفراد العاملين ومحاولة فهم هذا السلوك وتفسيره وتوجيهه وتقديم الحلول المرضية، وعلى الإدارة العليا أن تكون قادرة على فهم ومعرفة العلاقة بين إشباع الحاجات، حاجات العاملين وتعديل أنماط السلوك، وضرورة العمل على خلق ما يعرف بالتوازن السلوكي داخل التنظيم.

3 -المهارات الفكرية:

وهي ضرورة توافر مهارات علمية وخبرات واسعة لدى الأفراد القائمين على تحقيق التنمية، مثل إعداد الدراسات، وإجراء البحوث العلمية، والقيام بالتحليل الكمي والنوعي والقدرة على الاستنتاج والمقارنة، كما يتطلب من الإدارة العليا التمتع بقدر عال من المرونة وطرح الأفكار وتقبل الأفكار المقابلة واحترام الآخرين.

4 -المهارات التنظيمية:

وتتضمن ضرورة معرفة النظريات التنظيمية، والتطوير التنظيمي، والاستعانة بهذه المفاهيم والنظريات لتفسير الظواهر الإدارية والتنبؤ باحتياجات التنظيم المستقبلي.

وتظهر أهمية توافر هذه المهارات لدى القائد الإداري من خلال القدرة على بلوغ الأهداف وزيادة الإنتاجية، وإشباع حاجات الأفراد العاملين وزيادة الرضا الوظيفي مما يؤدي إلى الاستمرارية في العمل ، وتحقيق الفعالية الإدارية والتنظيمية.

إن فعالية التنمية الإدارية ترتبط بفعالية القيادة الإدارية وهذه الأخيرة تكمن في كونها نتيجة للتفاعل بين عوامل وعناصر متعددة، حيث تشتمل هذه العناصر كل من شخصية القائد والسمات المتوفرة فيه، مثل: الذكاء، والفطنة، ومستوى الطموح، والواقعية، والقدرة على انجاز المهام، والقدرة على مواجهة المواقف المختلفة في البيئة المحيطة، كذلك القدرة على المناورة والعمل على إشباع حاجات المرؤوسين وفهم الظروف والمواقف التي يمر بها التنظيم، إضافة إلى مدى توافر هذه الصفات في المرؤوسين من خلال القدرة والطموح، فتوافر هذه السمات في المرؤوسين لا يقل أهمية عن توافرها في القائد, وهنا يتطور الحديث إلى الأنماط القيادية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية.

لقد توصلت البحوث المتزايدة في هذا المجال إلى أن هناك أنماطا قيادية على الإدارة الواعية والمدركة والراغبة في تحقيق التنمية الإدارية الناجحة أن تستأنس بها، لأنها تستند إلى قواعد علمية تؤدي إلى تسهيل العملية الإدارية، وهذه الأنماط التي توصل إليها كل من بالك وموتون **Black& Moton** من خلال مفهوم الشبكية الإدارية، تتضمن نمط القيادة الضعيفة الموجود في الظاهرة الإدارية العربية عموما و الجزائرية خصوصا وهنا ترتكز القيادة داخل التنظيم على متغيري الإنتاجية والأفراد كعناصر إنتاجية، ولكن الاهتمام بالفرد يكاد يكون ضعيفا، ويتبع القائد هنا سلوكا قياديا غير مبال، حيث لا يتدخل القائد بعناصر الإنتاج ولا يعمل على توجيه المرؤوسين، ويميل القائد هنا إلى خلق بيئة عمل ساكنة غير متفاعلة، وغير منتجة، ولا يعطي أي اعتبار إلى الجوانب السلوكية والنفسية للأفراد العاملين، فهو قائد لا يشارك وإنما يحاول تنفيذ ما هو موجود في الأنظمة والقوانين, وعلى الرغم مما تقدمه هذه الأنماط السلوكية من صور واضحة للنهج التنموي في الإدارة، إلا أن تطبيق إحداها في البيئة الجزائرية لا يعني بناء السلوك القيادي الناجح، فالقائد وبالرغم من وجود هذه الأنماط يبقى فاعلا هشا بل نادرا في الواقع ، فهو يتوجب عليه أن يراعي بعض الاعتبارات أثناء ممارسة القيادة، وهذه الاعتبارات تشير إلى أن هناك اختلافا في القيم والمشاعر والاتجاهات، وأيضا من الصعب تقديم نمط قيادي واحد، كما يجب مراعاة أن الأنماط الشخصية يصعب تغييرها، فالقائد يجب عليه أن يقوم بتحليل المشكلات، وتقديم الحلول، وان يقوم بتشخيص التنظيم للتعرف على مواطن الخلل في كل عمليات التنظيم، ومن ثم تعديل هذه العيوب أو تغييرها إذا لزم الأمر وهذا الصنف من القادة يأتون نتيجة عمليات تاريخية ترتبط بسنن الكون و حركة الحضارة أكثر مما يرتبطون بالنظريات وبالمعاهد.

هنا مكمن الأزمة القيادية أو أزمة القدوة- **le modele**- في برامج التنمية الإدارية الجزائرية حيث نجد القائد في مكان آخر خارج التنظيم بينما نجد في داخل التنظيم أشباه قادة مما أدى إلى فساد إداري.

المبحث الثالث: أزمة صناعة اللغة وصناعة القرار

في نطاق علم الإدارة العامة يعتبر القرار الإداري هو الاختيار الأمثل لمجموعة بدائل نحو حل مشكلة أو إنجاز هدف معين.

إن دراسة عملية اتخاذ القرارات الإدارية جزء لا يتجزأ من دراسة نظرية القرارات في الإدارة، ولهذا كان للقرارات الإدارية أهمية من الناحية العلمية ومن ناحية الفاعلية الإدارية.[1]

من هذا المنظور فنظم دعم القرار التي تقوم على تقنية المعلومات ليست تحديا تكنولوجيا، ولكنها تحدي ثقافي، سياسي، اقتصادي، تربوي ولغوي أيضا,[2]حيث تعتبر من أهم الأبعاد التحليلية في دراسة التنظيمات الحديثة ، ومن هنا أكد كل من "مارش" و" سيمون" على أن مبدأ تقسيم العمل و مبدأ التخصص يعتبران عاملان أساسيان في عملية إتخاذ القرار **taking decision.** *خاصة على مستوى* الهيئات العليا بينما الهيئات الدنيا فتساهم في إعداد ورسم السياسات التنظيمية, عموما التأسيس النظري لعملية إتخاذ القرار يذهب في إتجاه إختيار الأفعال السليمة ذات الطابع العقلاني في سلوك الأفراد.

***المطلب الأول*: مقاربة دور البعد اللغوي في تحديد مخرجات النسق الإداري**

في هذا الإطار نعود لفكرة سابقة مفادها آن إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة يهدف لتعليم الموظفين الجزائريين اللغة العربية وهم الذين يعملون بنظام الفترتين صباحا ومساءا على الأسلوب الفرنسي , واستيعاب المصطلحات الفنية الإدارية باللغة العربية[3] وتوظيفها في بناء القرار الإداري المستقل لكن الذي حدث في واقع الأمر أن المدرسة المذكورة كرست لمدة طويلة النموذج الفرنسي في الإدارة لأن المستويات التنفيذية العليا للقرار أثرت على طبيعة اللغة الإدارية المستعملة وليس العكس.

لقد ألزمت مواد قانون تعميم استعمال اللغة العربية لعام 1991 والمعدل والمتمم بالأمر 96-30 بتاريخ 1996/12/21[4] الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات باستعمال

---

[1]- عمار عوابدي، ***نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري***، (الجزائر: دار هومة، 2005) ص 16.

[2]- محمد ماجد خشبة، ***نظم دعم القرار***،(مصر: المنظمة العربية للتنمية، إدارة البحوث والدراسات، 1995)، ص 06.

[3]-احمد نازلي معوض ، ***التعريب والقومية العربية في المغرب العربي***، (بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 122.

[4]- بشير كاشة، «*وجوب تعميم استعمال اللغة العربية في قوانين الجمهورية الجزائرية*» **مجلة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية** ، الجزائر, (العدد 04، 2001،) ص 233 .

اللغة العربية في كل أعمالها ذات الصلة بالتسيير الإداري، التحرير الرسمي للوثائق، المداولات وغيرها من العمليات المتعلقة بالتنظيم والإدارة.

في نفس الوقت لم تكن هناك نية حسنة في إدخال اللغة العربية مجالات التطبيق التي تخص التسيير، كما أن إدخال اللغة العربية في الإدارة لتحتل مكانتها الطبيعية لم يكن مرغوبا فيه، وبدون مبرر من طرف جهات مختلفة[1]عرقلت تنمية الإدارة بالعربية وأبقت استعمالها في المستويات الدنيا للهرم الإداري مما أثر على بنية اللغة الإدارية، وعلى نقل المعلومات عموديا وأفقيا لاتخاذ القرار العقلاني المناسب.

في العديد من المؤسسات والمرافق الدولتية لم تعرب إلا وثائق قليلة، وبقيت معظم المراسلات والمداولات والعقود تحرر باللغة الأجنبية أي اللغة الفرنسية ونفس الشيء يقال عن القطاع الخاص وحتى المجتمع المدني .

يحدث هذا رغم أن معظم خرجي الجامعة في ميدان الإدارة والعلوم القانونية هم من الدفعات المعربة التي وظفت للعمل في المؤسسات بلغة لا تحسنها.[2]

من هذا المنظور تصبح هذه النخب الإدارية الجديدة أمام أزمة مفاهيم في صياغة لغة قرار إداري تستجيب لطبيعة التكوين العلمي الذي تلقونه بالعربية، ويصبح عليهم التعامل بمستويات تعبير مزدوجة لاستيعاب الواقع التنظيمي.

إن إشكالية لغة القرار الإداري تعتبر أهم تحدي في مجال صياغة اللغة الإدارية العربية، حيث يجب تحرير العديد من المصطلحات العربية من تأثير المفاهيم الفرنسية التي تثقل كاهلها وتعيق تنمية الإدارة والتنظيم على المستوى الهيكلي وعلى المستوى البشري.

حيث نجد على سبيل المثال لا الحصر عند استعمال مصطلح "قانون" يفهم منه في الفرنسية خلال عملية الترجمة 4 مترادفات **-Synonymes-** :

- **Loi : قانون .**
- **Code : قانون.**
- **Règlement : قانون.**

[1]– محمد كشود، «*العربية بين الواقع والطموح*»، **مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية** الجزائر ,(لعدد 5، 1999)، ص 202.

[2]– سعيد كني، «*تعريب العلوم ودوره في التنمية في الوطن العربي*»، **مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية**، الجزائر: (العدد 03، 2000،) ص 62.

- **statut** : **قانون.**

أو خلال محاولة استعمال مصطلح "شهادة سوابق العدلية" كترجمة لمصطلح(casier judicaire) [1] أوعند استعمال مصطلح "القانون العضوي" مقابل المفهوم الفرنسي(loi organique), رغم أن السليم في المعنى هي عبارة "القانون التنظيمي "وأيضا عبارة خطأ مادي عند ترجمتها إلى (erreur material) بدل (faute material) لأن (erreur) تدل على الغلط وليس الخطأ وتدخل هذه المصطلحات في إطار اللغو وليس اللغة نتيجة حالات "اللاتعريب" أو (non.arabisation) كما تتدخل في صميم العمل الإداري دون أن تؤسس بنية أساسية لغوية واحدة تؤهل الموظفين للتفاعل والاتصال[2] وبالتالي لاتخاذ القرار الرشيد والذي يبقى بيد كبار البيروقراطيين وبعيدا عن أي دور مباشر للغوي المتخصص في اللغة واللسانيات.

إن الشروع في ضبط القاموس الإداري بالاعتماد على مخزن المعلومات المتوفرة لدى الأمانة العامة للحكومة، وتوظيف رصيد المؤلفين باللسان العربي له دور في تصحيح وتوحيد المصطلحات وتعميم استعمالها على نحو ضروري لتفعيل التنظيم الإداري.

في هذا السياق يصبح توحيد المصطلح الإداري من خلال إصدار دليل المصطلح الإداري من طرف المجلس الأعلى للغة العربية مهم جدا لكن شرط تغيير المواقف، القناعات والاتجاهات.

إنها عملية تنصب على تغيير السلوك اليومي[3] وذلك وفق ضوابط علمية غير ارتجالية، لأن هناك مرجعيات حضارية يجب مراعاتها واحترامها وتطويرها نحو توسيع مجال تأثيرها في مخرجات النظام الإداري.

نصل بالتالي إلى أن نظام اللغة الذي يتيح استخدام كافة الوسائل بغرض الاتصال السهل مع المستخدم، يعتبر مكونا رئيسيا لدعم القرار[4] واللغة العربية في هذا الإطار أداة ربط لمجموعة نماذج تُمكن من السيطرة المباشرة على مهام الموظفين من جهة وتنمية ماهية الحلول المختلفة

---

[1]- سعيد مقدم، «*إشكالية المصطلح الإداري*»: **مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية**، الجزائر(العدد 2، 1999)، ص 293.

[2]- محسن نضر، ، ص 4 www.Almanraljadied. Com

[3]- سعيد مقدم، ***المرجع السابق***، ص 227.

[4]- محمد أحمد حسان، ***نظم المعلومات الإدارية***، (مصر: الدار الجامعية ، 2008)، ص 200.

لمختلف المشاكل من جهة ثانية,[1] ويمكن الحديث في هذا السياق عن مبادرة المستشرق "**روبرت هام**" في كتابه : "**من أجل حروف مطبعية عربية** ".

لقد اقترح منهجية علمية في تصميم الخط العربي، ورغم أنه لم يصل إلى نتائج مرضية لكن جهده كان بمثابة بحث جيد ,ويبقى الأمر في الجزائر مرتبط بالأدوات البحثية في إطار : أي عربية نريد لأي إدارة ؟.

الاشتقاق اللغوي أمر مهم في هذا الاتجاه لأنه الهيكل العظمي للعربية وأي برنامج دراسي يجب أن لا بهمل هذه النقطة الحساسة لكن المسؤولية تبقى على الوزارات المعنية لتطبيق هذه الأدوات في الواقع التنظيمي.

للعربية إمكانيات نظرية مميزة في مجال استعمالها في الكمبيوتر داخل المرافق الإدارية، وبشكل فعال من خلال إخضاع اللغة للتحليل بواسطة برامج الحاسوب رغم وجود بعض الإشكاليات التقنية فيما يخص العربية وترميزها, لكن يمكن من منطلقات رياضية تحليل العربية عبر الحاسوب لتصبح عمليا لغة القرار الإداري.

لغة تعبر عن نظام البيانات والمعلومات كقاعدة لبناء الاختيارات العقلانية داخل المنظمة وتوفير البدائل لحل المشكلات الإدارية بأقل التكاليف.[2]

لقد دلت التجارب العلمية في هذا السياق على أن للعربية قدرات مميزة في ميدان التوظيف بواسطة الكومبيوتر على عكس الفرنسية أو الإنجليزية لو توفرت لها الإدارة الرشيدة ونقول الإدارة الرشيدة بالنظر إلى بعض الوثائق التي تتعامل بها مؤسسات وطنية بعينها مع المواطن أو الزبون بمنظور علوم التسيير الحديثة.

المطلب الثاني: **الواقع اللغوي من خلال الوثائق الإدارية للمرفق العام**

نتحدث هنا على سبيل المثال لا الحصر عن فواتير الجزائرية للمياه التي ترسل للزبائن لتسوية حقوق استهلاك الماء على فترات ثلاثية.

الملاحظ في هذا السياق (**أنظر الملحق رقم 5**) أن :

[1]- ***نفس المرجع*** ، ص 202.

[2]-. سعيد بن هاني القحطاني، **التعريب ونظرية التخطيط اللغوي**، (بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 54.

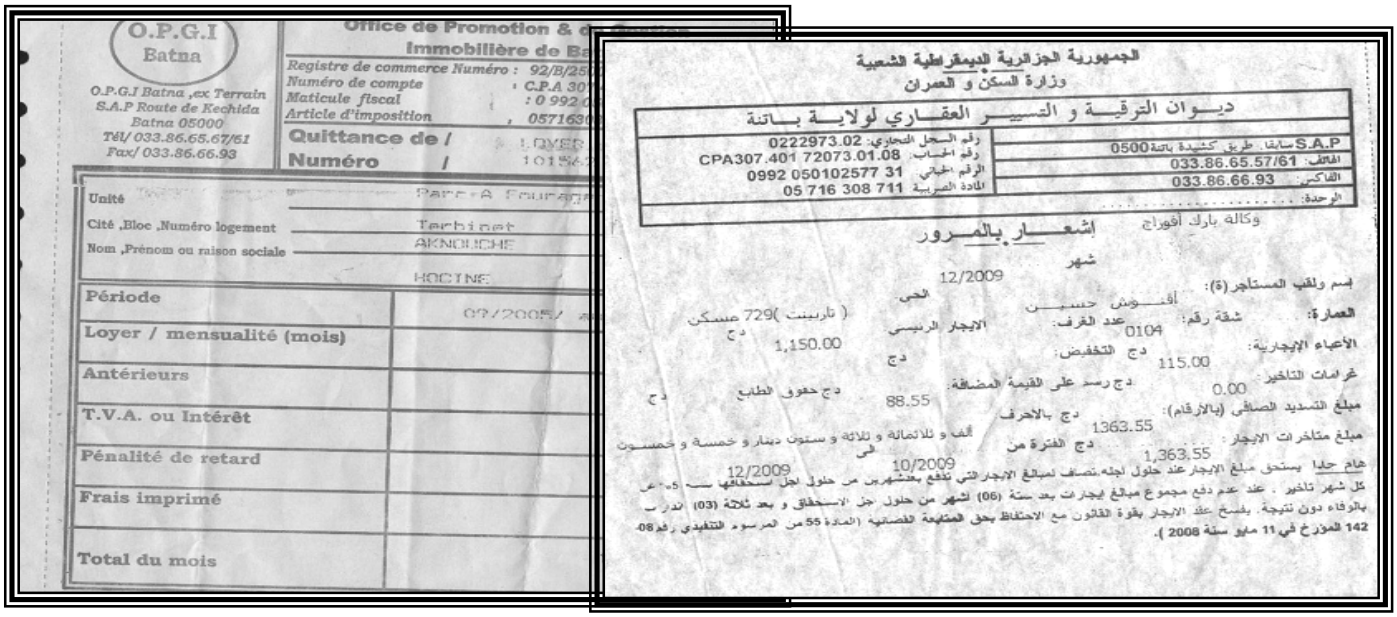

O.P.G.I Batna

O.P.G.I Batna ,ex Terrain S.A.P Route de Kechida Batna 05000 Tél/ 033.86.65.67/51 Fax/ 033.86.66.93

Office de Promotion & de Gestion Immobilière de Ba

Registre de commerce Numéro : 92/B/25
Numéro de compte : C.P.A 30
Maticule fiscal : 0 992
Article d'imposition : 0571630

Quittance de / LOYER
Numéro / 10156

Unité Parc-A Faurag
Cité ,Bloc ,Numéro logement Terbinet
Nom ,Prénom ou raison sociale AKNOUCHE HOCINE

Période	03/2005
Loyer / mensualité (mois)	
Antérieurs	
T.V.A. ou Intérêt	
Pénalité de retard	
Frais imprimé	
Total du mois	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة السكن و العمران
ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية باتنة

S.A.P سابقا: طريق كشيدة باتنة 0500
الهاتف: 033.86.65.57/61
الفاكس: 033.86.66.93
الوحدة: .....

رقم السجل التجاري: 0222973.02
رقم الحساب: CPA307.401 72073.01.08
الرقم الجبائي: 31 0992 050102577
المادة الضريبية: 711 308 716 05

وكالة باركاوراج

إشعار بالمرور

شهر 12/2009

إسم ولقب المستأجر(ة): أقدوش حسين
العمارة: شقة رقم: 0104 عدد الغرف: 3 الحي: (تاريبنت)729 مسكن
الأعباء الإيجارية: 115.00 دج التخفيض: دج الإيجار الرئيسي 1,150.00 دج
غرامات التأخير: 0.00 دج رسم على القيمة المضافة: 88.55 دج حقوق الطابع دج
مبلغ التسديد الصافي (بالأرقام): 1363.55 دج بالأحرف ألف و ثلاثمائة و ثلاثة و ستون دينار و خمسة و خمسون سنتيم
مبلغ متأخرات الإيجار: 1,363.55 دج الفترة من 10/2009 إلى 12/2009

هام جدا يستحق مبلغ الإيجار عند حلول أجله.تضاف لمبالغ الإيجار التي تدفع بعدشهرين من حلول أجل استحقاقها نسبة 5% عن كل شهر تأخير . عند عدم دفع مجموع مبالغ إيجارات بعد ستة (06) أشهر من حلول أجل الاستحقاق و بعد ثلاثة (03) إنذارات بالوفاء دون نتيجة. يفسخ عقد الإيجار بقوة القانون مع الاحتفاظ بحق المتابعة القضائية (المادة 55 من المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 مايو سنة 2008).

(إشعار بالمرور بالفرنسية عام 2005 و إشعار جديد عام 2009 بالعربية لنفس زبون الديوان الترقوي بنفس المدينة) .

1-المؤشرات المطبوعة أصليا على الورقة والتي تخص بعض العناصر كالوحدة، القطاع، رقم الفاتورة، الدليل وغيرها تكون مكتوبة بالعربية.

2-التفاصيل المرفقة كطبيعة الوحدة وهوية الزبون وتاريخ الفاتورة تكون بالفرنسية لأنها مبنية على أساس معطيات ذاكرة الكومبيوتر التي تخزن تفاصيل الفاتورة "أ" أو "ب".

إن العربية كلغة توفر للكمبيوتر إمكانيات توظيفها بشكل علمي في إصدار مثلا هذه الفواتير الموجهة لجمهور متكون في الغالبية من معربين ومن حقهم الدستوري الحصول على المعلومات بلغتهم الوطنية مادامت الشركة مصدر هذه المعلومات شركة وطنية أيضا، ويمكن للمجتمع المدني في هذا الإطار أن يلعب دورا مهما في إطار مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية بصفة عامة .

نفس الملاحظة يمكن توجيهها إلى وثائق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على غرار ورقة كشف حساب التعويضات (**انظر الملحق 6**) ,وفي هذا الإطار نجد :

1- النسخة المطبوعة بإمكانيات الصندوق مصممة باللغة العربية من حيث الشكل وتحديد الصفات والأرقام .

2- ماهية الزبون المؤمن من حيث الهوية والمعطيات الفنية المرفقة مكتوبة بالفرنسية .

هنا دلالات واضحة عن أزمة اللغة في الوثائق الإدارية التي تنظم عمل المرفق العام في الجزائر رغم أن إمكانيات تعريب تلك المعطيات متوفرة , و الدليل قيام ديوان الترقية والتسيير العقاري (أنظر الوثائق المرفقة) على مستوى وكالة مدينة باتنة بداية من 2009 بطباعة

إشعار مرور يتضمن كل التفاصيل بالعربية وحدها بعد أن كانت تصدر بالفرنسية عام 2005, وفي منظور معاكس تصدر وثائق الشركة الوطنية للكهرباء والغاز(**sonelgaz**) , تعبيرا عن تأثير الأشكال الوثائقية الفرانكوفونية في المنظمة العامة (**انظر الملحق7**) , فمن خلال قراءة الفاتورة الصادرة بالفرنسية شكلا ومضمونا نجد فيها مخالفة لروح الدستور ولحقوق المواطنة وتعبيرا عن ديناميكية التغريب في بنية الإدارة العامة .

إن تحديد هوية المؤسسات الوطنية عملية معقدة على مستوى تصميم هويتها أو تشخيصها ككيانات معنوية ذات أهلية قانونية و ذمة مالية على غرار الشركة الوطنية للتامين ,وفي هذا السياق نجد أن :

1- مفردات هذه الشركة (أنظر الوثيقة أدناه) في الوثائق و في اللوحات الإشهارية تكتب اختصارا باللغة الفرنسية(**s.a.a**)

2- الترجمة الحرفية لاسم الشركة بالفرنسية يجعل من حرف الـ **a** الدال على "الجزائرية" في غير محله لأنه من المفروض أن يكتب على شكل حرف الـ **n** الدال على "الوطنية" لتصبح (**s.n.a**) لتكون الترجمة صحيحة لغويا وتقنيا.

في نفس الاتجاه نجد اختصار تسمية مؤسسة ترقية السكن العائلي في (**e.p.l.f**) بالفرنسية على مستوى اللسان الشعبي والرسمي رغم إمكانية اختصار حروفها الأولى بالعربية لتصبح مثلا..(**موسع**) كدليل على السعة في الدار والدنيا , ومن خلال ذلك تعويد المجتمع على استعمال الفصحى سليمة قوية. قد يبدو الأمر شكليا لكنه من الناحية الموضوعية دال على صعوبة ضبط إطار تعريفي دقيق لماهية المؤسسة العامة في الجزائر بعد الاستقلال رغم أنه في مرحلة الثورة 1954-1962 كانت عملية الاتصال والتعريف بمؤسسات الثورة تتم بوضوح لدى العامة (أنظر العينة المرفقة في الأسفل) باللغة العربية دونما تشويه أو غموض مما يدل على الخلل الكبير الذي عرفته عملية التأسيس لبنى ووحدات الإدارة العمومية في الدولة الوطنية الحديثة.

الجمهورية الجزائرية
جبهة التحرير الوطني الولاية السادسة
المنطقة الرابعة الناحية الرابعة.
إلى الأخ سي العيد رقم سبعة (07) بعد السلام الوطني أبعث إليكم هذه التعليمات ويجب أن تعيروها اهتمامكم وهي أن تأمروا كافة المواطنين بأن يقوموا بمظاهرات شعبية يوم 27 فبراير 1962 عند الساعة الثامنة صباحا ليعبروا فيها على أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري ويهتفون بأن الصحراء جزائرية ويرفعون العلم الوطني، وأن هذا الوقت مناسبا والكيفية تكون كما يلي:
تجمعون الشباب وتأمروهم بأن يقوموا بالمبادرة ويأتي من ورائهم كافة المواطنين نساء ورجالا إذ الأمة كلها تنتظر المبادرة وإنكم بتضحياتكم ترفعون رأس بلدكم عاليا وتزيلون عنها غبار جميع الشكوك وتفضحون المناورات

ن/المصدر: كتاب بحوث تاريخية للدكتور عميراوي حميدة، 2006

نسخة من مراسلات الثورة بالعربية

لقد احتلت العربية مكانة أساسية في وثائق الثورة لتلبية حاجيات الحركة الوطنية في ميدان التعبئة والنظام، لكنها بعد الاستقلال تخلت عن هذه المكانة ولم تعد تلعب نفس الدور في وثائق الإدارة وفي ميدان التعبئة والتجنيد لصالح التنمية والمواطنة .

المبحث الرابع: التغريب في مناهج التنمية الإدارية الجزائرية.

يعتبر التغريب تيار فكري ذو أبعاد سياسية، اجتماعية، ثقافية وفنية، يرمى صبغ حياة الأمم عامة والمسلمين خاصة بالأسلوب الغربي، وذلك بهدف إلغاء شخصيتهم المستقلة وخصائصهم المنفردة وجعلهم في مجال التبعية الكاملة للحضارة الغربية[1].

لقد استطاعت حركة التغريب أن تتغلغل في كل البلاد الإسلامية(**انظر الملحق 8**) بما فيها الجزائر خاصة مع نهاية القرن 18 ومطلع القرن 19.

كان ذلك في سياق مفاهيم معينة كالتحديث والتطور والعلمانية وغيرها ولكن ما يهمنا تحديدا هل يمثل التغريب بالنسبة لنا **نمط إنتاج أم نموذج تنمية** يطبق ويتبع في كل مكان وزمان[2] ؟

إن عملية إعادة إنتاج نماذج معينة مفروضة (أنظر الصورة المرفقة) على دول العالم الثالث دون تهيئة تاريخية، ليس لها من الروابط إلا القليل مع الوسط الطبيعي والثقافي والفكري تجعل

[1]- مجلة رسالة الإسلام ، 2009، ص 25،.www.Islam door.Com–

[2]- محمد دحماني ، ترجمة دمري أحمد، ***تغريب العالم الثالث، الخرافات والحقائق***،(الجزائر: 1985)، ص 01.

الغرب يتحول من بديل وحيد للتنمية بمفهوم "**روبرت لين**" إلى مشكلة هيكلية وإيديولوجية [1] تعيق التنظيم الاجتماعي، السياسي والإداري وتجعلنا نسأل:

- هل أنه من العبث أن نصطنع لأنفسنا إيديولوجية نبني عليها تخطيط المستقبل[2] ؟

إن المشكل الأساسي المطروح أمام العالم الثالث هو معرفة ما إذا يجب عليه إتباع البلدان الغربية في التنمية على عيوبها وإعادة إنتاج نفس المنهج في الإنتاج والاستهلاك والتنظيم أو نقد هذه المناهج نقدا جديا والخروج بقاعدة تنموية جديدة أكثر تلاؤما مع القدرات والمتطلبات القيمية والبيئة المحلية

(المصدر لوحة للفنان روجي فيولي)

[1]- محمد السويدي، ***علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص 56.

[2]-. عبد الله شريط : ***المشكلة الايدولوجية وقضايا التنمية***،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981)، ص 24.

المطلب الأول: التناقضات الفكرية لعملية التنمية الإدارية

في هذا السياق يمكن الحديث عن فشل عمليات تحول نماذج النقاش الفكري في سياق السياسات اللغوية للإدارة الجزائرية, من خلال جملة التغيرات والتشريعات التي مست القيم والقواعد والمبادئ السابقة وذلك من حيث الفشل في الإنتقال السلس بين هذه الأطر:

1-الإطار الأخلاقي والقيمي .

2-الإطار القانوني ومحاولة الخروج من أزمة القانون الإداري.

3- الإطار الإصلاحي للمناجمنت العمومي وتكوين المورد البشري.

لقد عاشت الجزائر منذ الثمانينات أزمة متعددة الجوانب كان لها انعكاساتها السلبية على مختلف المجالات:

- اقتصاديا: تضخم- الركود الاقتصادي- عجز الميزانية... الخ
- سياسيا: الاستبداد والسلطة والعمل على احتكارها.
- إداريا: الجمود الإداري والفساد بسبب الرشوة وانعدام الفعالية والكفاءة.
- خارجيا: الثنائية القطبية والتحول نحو الديمقراطية، العولمة وازدياد الاعتماد على اقتصاد السوق...الخ.

هذه العوامل مجتمعة أدت بالدولة إلى تبني سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية بهدف الوصول بالنظام السياسي والإداري إلى الفعالية ، في ظل حزمة من الخصائص المميزة للمرفق العام و المتمثلة أساسا فيما يلي:

- **استفحال البيروقراطية والجمود الإداري:** حيث أدى الانحراف عن تطبيق النموذج الفيبري العقلاني إلى انتشار مظاهر البطء في الإجراءات، وما يترتب عنها من تعطيل للمصالح، إضافة إلى التركيز المتزايد في العمل باللوائح والقواعد والسعي إلى تنفيذها بحذافيرها مما أدى إلى الروتين في النشاطات وتحول الاهتمام من تحقيق للأهداف إلى الاهتمام بتطبيق تلك الإجراءات.
- **غياب المنظومة القيمية:** حيث غابت روح تحمل المسؤولية وأداء المهام بأمانة وكذا غياب لغة واحدة الإتصال العمودي و الأفقي في ظل عدم الإحساس بالانتماء إلى

المؤسسة والوحدة الإدارية، وهذا كان نتاج ظروف قد تكون اجتماعية، ثقافية، نفسية...الخ، كل ذلك أدى إلى انتشار سلوكات خطيرة كالرشوة، المحسوبية، الزبونية...الخ

-**شيوع النزعة التسلطية لدى العديد من القيادات الإدارية:** حيث يكون لهم ميل اكبر إلى إصدار التوجيهات والأوامر دون إشراك العاملين في رسم المخططات والبرامج، وكان الانفراد بصنع واتخاذ القرارات من أهم الأسباب التي أدت بالعديد من الدول على غرار الجزائر إلى عدم الوصول إلى تحقيق أهدافها في الكثير من المرات والمحاولات، إضافة إلى ضعف العمليات الإدارية المتمثلة في التوجيه والتنسيق والرقابة والتخطيط والتنظيم وكذا التنفيذ، وهذا نتيجة غياب الثقافة التسييرية من جهة ومن جهة أخرى نتيجة لغياب الخبرة الإدارية اللازمة لتنظيم هذه العمليات.

كل ذلك أدى بطريقة إلزامية إلى القيام بجملة إصلاحات "تسويقية" لم ترتقي إلى مفهوم التنمية الإدارية الحقيقية وقد مرت بمرحلتين: [1]

أ -**إصلاحات هيكلية ذاتية** ركزت على تحسين سير القطاع العام الإنتاجي دون المرافق العامة التي بقيت تتبع الإيديولوجية التقليدية القائمة على المصلحة العامة.

ب -**إصلاحات هيكلية مدعومة** عملت على:

-تحسين أداء وسير المرافق العامة، خاصة الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والابتعاد عن المفهوم التقليدي للخدمة العامة المتجسدة في احتكار الدولة لها.

-تحسين أداء وسير المؤسسات العمومية الاقتصادية بكفاءة أكثر في إطار استمرار مبادئ الإصلاحات الهيكلية الذاتية.

-الخصخصة: وقد شملت في بدايتها مجالات محدودة وامتدت فيما بعد إلى هياكل المؤسسات العمومية الاقتصادية.

وهنا تجسد الفشل البنيوي في تحويل عمليات الإصلاح الإداري إلى تنمية ايجابية مصدره طبيعة الإدارة التقليدية التي لم تستطع تلبية الحاجيات اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع بشكل عضوي مما جعل من الضروري تنمية التنمية الإدارية في حد ذاتها.

[1]- محمد السويدي، ***مرجع سابق***، ص *110*.

إن تنمية التنمية الإدارية تتطلب تحديد الاحتياجات التنظيمية والفردية, من خلال تحديد أهداف البرامج المصممة لتحقيق أو مقابلة هذين النوعين من الاحتياجات, ويجب أن تكون هذه الأهداف مكتوبة وقابلة للقياس .

يمكن تصنيف ذلك وفقا لمجالات مختلفة, وهي :

1 - مجال التوجيه والإرشاد.

2-المجال التنظيمي .

3- مجال الإدارات أو الأقسام .

4 - مجال الأداء والنمو الفردي للمنظمة, مجال الإرشاد أو التوجيه مثلا, يحتوي على أهداف ترتبط بعدد المديرين, وساعات التدريب و تكلفة المتدرب والوقت المطلوب للمتدرب لكي يصل إلى المستوى المعياري للمعرفة, أما مجال التنظيم على مستوى المنظمة والإدارة فهو يهتم بتأثير البرامج على النواتج التنظيمية والإدارية مثل: الغياب ودوران العمل, والأمن وعدد التظلمات.

أما الأهداف الفرعية للنمو الشخصي فهي تهتم بتأثير هذه البرامج على النواتج السلوكية واتجاهات الأفراد كما يمكن أيضا أن تهتم بالتأثير الذي يحدث على النمو الشخصي للفرد المشترك في البرامج, وبعد تحديد وتنمية الأهداف الكلية للتنمية الإدارية نتجه نحو تحديد أهداف البرامج الفردية والتي تحدد المهارات والمفاهيم أو الاتجاهات التي يجب أن يتحقق من البرامج, وبعد تحديد هذه الأهداف, يمكن تحديد المحتوى واتخاذ القرارالمناسب وهو ما لم يحدث في الواقع التنظيمي الجزائري, مما جعل اللغة العربية لا تستطيع فرض نفسها داخل مستويات القرار الإداري الذي بقي "مفرنسا" وملتفا حول القرار السياسي والقرار الاقتصادي معا وبتالي متحكما في أسلوب تنمية الإدارة.

بالنسبة للحالة الجزائرية تحديدا، فإن الإرث الاستعماري يمثل إطارا لتحديد التناقضات الفكرية والبنيوية التي عرفتها عملية التنمية الإدارية.

لقد أثرت المؤسسات الدولتية الفرنسية بشكلها العقلاني المركزي على الأنماط التقليدية للقبيلة والعشيرة والمجتمع الريفي العرفي وذلك بصفة مطلقة فباستثناء المحاكم الشرعية التي كانت

تحرر عقود الأحوال الشخصية بالعربية مرفقة بالترجمة الفرنسية فإن الإدارة الجزائرية كانت طيلة الاحتلال مفرنسة 100%. [1]

يمكن بناء عملية التحليل في هذا الإطار على نموذج المهندس الفرنسي الشهير "دوبرنيس"[*] هذا الأخير بلور أفكاره من تصورات إدارية تقول أن التنمية يجب أن تطبق في القطاع العام تحديدا, وتصورات مثل هذه تؤدي إلى إهمال العنصر البشري و الاهتمام بالمساعدة التقنية الخارجية بدل رأسمال المحلي (أنظرالصورة التالية التي تعكس أزمة الإنسان وسط المادة).

إغتراب الإنسان وسط تشوهات وتناقضات التنمية.

لقد نتج عن ذلك تناقضات وتشوهات في البنية التحتية للتنمية وترتبت عليه مديونية ضخمة ومردودية إنتاجية ضعيفة نتيجة عدم قدرة الفرد العامل في تلك المصانع الكبرى المستوردة (المفتاح في اليد) على التكيف مع الآلات والبرامج التي اعتمدتها وزارة الصناعة الثقيلة في تلك الفترة.

إذا اعتبرنا في هذا المنظور أن الفرد العامل يحمل ثقافة ريفية بسيطة فان الإشكالية تصبح في مدى القدرة على وضع هذا الفرد في بيئة صناعية تحمل ثقافة مختلفة مما يؤثر على نوعية ردود الفعل التي يقدمها داخل المنشاة وبالتالي على فعاليته ضمن النسيج الصناعي الذي لا ينتمي إليه اجتماعيا ونفسيا.

---

[1]- بشير كاشة، ، ***المرجع السابق***، ص 233.

[*] *دوبرنيس دستن، اقتصادي فرنسي له مؤلفات حول التكامل الاقتصادي والصناعات المصنعة بين 1953 و1966.*

إن مفهوم "الطبقة العاملة" ذهب ضحية التغريب المعنوي والمادي لأن مفهوم الاشتراكية في حد ذاته لم يكن واضحا بنيويا وسلوكيا ويمكن القول انه لم يطبق أصلا وكل ما تحقق يمكن مقاربته في إطار مفاهيمي آخر هو "الشعبوية".

المطلب الثاني: **إشكالية تغريب التنمية الإدارية**

إن الحضور المتعدد الأشكال لتأثير القيم الثقافية والمؤسسية الفرنسية أثر في مجال بناء جهاز الدولة حتى أصبحت درجة التغريب لأجهزة الإدارة معيارا للتنمية.[1]

بهذه الكيفية المنهجية ورث المجتمع الجزائري عن الظاهرة الاستعمارية[2] مؤسسات إدارية مسيرة كلها بالفرنسية وإطارات مثقفة باللغة الفرنسية تولت أمر إدارة المؤسسات والبنى الجديدة في مرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية.

لقد كانت المدرسة الوطنية للإدارة تجسيد لهذه الحقيقة والتي تعتبر أن مركزية الذات الغربية التي غرست في المستعمرات القديمة الأخلاق السياسية، العقلانية القانونية، التقسيم الإداري هي الشكل الحضاري الأكثر تطورا والواجب إتباعها, وبناءا على هذه الخلفية تأخرت عملية تعريب الإدارة والمصالح العامة، وسادت النماذج الإدارية الفرنسية رغم تبعات القطيعة مع المواطن خصوصا والمجتمع عموما، وهي نماذج لا تمثل تطور تاريخي بل هيكلا قانونيا وإداريا وتربويا تابعا للمتروبول وغير متكافئ أو غير متكيف مع الفضاء المحلي.

التغريب من هذا المنظور ليس بنظرية بل هو مفهوم أو اختيار سياسي يحل محل المجتمع التقليدي أنماطا من التنظيم تعمل بقوانين مأخوذة من مستويات اجتماعية وثقافية مركزية مختلفة.

في الجزائر مثلا، استطاع الجنرال ديغول (1958-1968) خلق طبقة هجينة موالية فكريا لفرنسا ولو من خلال التضحية بالمستوطنين الذين يمثلون الاستعمار القديم وبناءا على المبدأ تم تكوين دفعة لاكوست (1956) لإنشاء طبقة مخلصة للمصالح الفرنسية بحيث تصبح بعد مدة سلطة حاكمة تسيطر من خلال البيروقراطية على الهوية القيم والبرامج التنموية.

---

[1]- محمد دحماني ، **المرجع السابق**، ص 139.

[2]- أحمد بن نعمان، **المرجع السابق**، ص 221.

إن الهوية الجزائرية المتأثرة بالدين الإسلامي والتقاليد العربية[1] أصبحت هدفا مباشرا للاستعمار الجديد والذي نجح في إعادة بناء شكل مزدوج ومتناقض من المعايير داخل الهياكل وحتى الأفراد والنخب, ففي الوقت الذي كانت السلطة تنادي نحن عرب كانت عملية محو الأمية تجري بالفرنسية.[2]

إن الدولة الوطنية التي حملت لواء التحديث لم تضمن لخطابها الثوري أو الليبرالي أي محتوى معرفي يؤسس للتحديث داخل المجتمع وينشر آثاره في العمق, لقد كان في هذا السياق ومازال التشبه الكلي والشكلي بالغرب هو المقياس الأهم للحداثة.[3]

في هذا الإطار نجد أن أربعة من رؤساء الحكومات الدين تداولوا على هرم السلطة التنفيذية مع الرئيس الشاذلي بن جديد في إطار النظام الشبه الرئاسي بعد إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989 يستعملون العربية كلغة عمل أساسية باعتبارهم معربين (**إسماعيل حمداني، مولود حمروش، علي بن فليس، عبد العزيز بلخادم**)[4], في حين تعتبر الفرنسية لغة عمل باقي رؤساء الحكومات (**أحمد أويحي , أحمد بن بيتور**) مما يدل على فشل عمليات خلق قيم إيجابية جديدة بسبب ما يمكن التعبير عنه موضوعيا بضعف وتيرة الإنتاج المحلي للحداثة[5] وبالتالي للتنمية، وعندما نقول التنمية فنحن بصدد التنمية الثقافية والاجتماعية تحديدا والتي تعني قبل كل شيء الإدارة.[6]

إن المشاكل الإيديولوجية الناجمة عن عمليات التغريب أثرت على قضايا التنمية وتطوير الأجهزة الإدارية في الجزائر ولا تزال, فهي في الأصل مرتبطة بفاعل مركزي هو الإنسان، هذا الأخير يعاني من خلل كبير في هويته وشخصيته يجعله غير قادر على الاتصال وبالتالي تجاوز تناقضاته على مستوى اللغوي، التنظيمي والفكري من أجل خدمة عامة مندمجة طبيعيا مع السياق التاريخي للأحداث ,فالإستيلاب الذهني والعملي أدى إلى عدم الشعور الخصوصية

---

[1] - Brahim Ghafa, ***l'intellectuel et la révolution algérienne***, (Alger: ed distri- huma) , 2001, p97

[2]- محي الدين عميمور، **االتجربة والجذور**،(الجزائر: دار الأمة، 1993)، ص 273.

[3]- جمال الدين لعويسات، **السلوك التنظيمي والتطور الإداري**،(الجزائر: دار هومة، 2003)ص 55.

[4]- ناصر جابي، **الجزائر الدولة والنخب**،(الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)، ص 60.

[5]- محمد العربي ولد خليفة، «*طلب الحداثة ومرجعيات الأصالة*»، **الخبر الأسبوعي**، (الجزائر: العدد 5)، ص 17.

[6]- جمال الدين لعويسات، **مبادئ الإدارة**،(الجزائر: دار هومة)، ص 11.

الوطنية، وبقيمة المركز الإداري لتكون المحصلة ضعف مستوى الحكم ونوعية القرار الإداري بالنسبة للمجتمع.[1]

لقد كان أساس هذا المشروع التغريبي هو ترسيخ فكرة رئيسية في أذهان الشباب مفادها أن الغرب هو كل شيء، وبدونه لا يمكن عمل أي شيء فهو البداية وهو النهاية.[2]

لقد تشكلت حول المجتمع بكل مكوناته عناصر لسانية وعمرانية و سلوكية وانساق مزدوجة أدت إلى أنماط من التفكير السلبي تجاه كل ما هو محلي أو أصيل , نتيجة اقتباس الأنظمة المركزية و البناءات السلطوية الغربية داخل الفرد وفي محيطه بشكل مكثف و في زمن قياسي جعله غير قادر على التعامل معها بشكل نقدي و الأزمة في الحالة الجزائرية تراكمية تحمل إبعادا انثروبولوجية و نفسية متجردة فالفرد الجزائري له مواقف حساسة لكل ما هو مركز و سلطة ولهدا يكون تقبله للأخر غير مكتمل.

في هذا الإطار أصبحت الإدارة العامة جزء من هذا الآخر لأنها لا تعبر عن الواقع الاجتماعي الأصيل في ظل حالات متقدمة من الميل الثقافي نحو الكولونيالية فكرة وسلوكا لدى النخب الإدارية (**Culturabilité**) [3] ولدى قطاعات واسعة من السلطة خاصة في الحواضر أين تتمركز الظاهرة البيروقراطية بعيدا عن المجتمع الريفي أو ما سماها "**فردجز**" بالبيروقراطيات السياسية التي تستحوذ على النشاط الفكري والعمل الإداري في الدول الانتقالية معيقة بالتالي كل إمكانية للتنمية الإدارية على المدى البعيد.

---

[1]- عبد الكريم غلاب، ***أزمة المفاهيم وانصراف التفكير***،(بيروت- لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، *1988*)، ص *209*.

[2]- محمد سليم قلالة، ***التغريب في الفكر والسياسة الاقتصاد***، (الجزائر: موفم للنشر، *1990*)، ص *54*.

[3]- جاك دريدا، ترجمة عمر مهيل، ***أداء الآخر اللغوي***،(بيروت – لبنان: دار العربية،2007)، ص 59.

3 الفصل الثالث.

البعد التنموي للغة العربية في الإدارة

تمهيد:

سوف نخاطب عدة نماذج ومقاربات ذات طابع إمبريقي في تفكيك التنمية الإدارية من منظور بشري لقد تشكل تنظيم عشوائي للموارد البشرية في مستويات الإدارة العامة منذ الاستقلال بسبب تعدد الخطابات الإمبريقية التي تساهم عمليا في إدارة الأفراد ,مما انعكس على نوعية الخدمة العمومية بحيث لم تعد تلبي حاجيات المواطن , كما لم يعد .في نفس المنظور.هذا الموضوع يلبي حاجيات الدراسة البحثية في تحديد الخيارات المتاحة، تقديم النماذج وحتى التنبؤ للمستقبل.

على هذا الأساس يبدو وضع مفهوم التعريب وسط هذا الوضع أمر صعب يحتاج إلى الوقت وإلى رؤية معرفية راشدة تعبر عن إرادة سياسية حقيقية.

في هذا السياق يتشكل الفصل الثالث من خلال 3 مباحث:

المبحث الأول: تأثير السياسة اللغوية على علاقات العمل بين الأفراد.

المبحث الثاني: دور اللغة في تفعيل التنمية البشرية.

المبحث الثالث:الأمن اللغوي داخل المنظمة.

المبحث الأول: تأثير السياسة اللغوية على علاقات العمل بين الأفراد.

مثلت إدارة الأفراد لمدة طويلة مجموعة من التطورات المتداخلة على المستوى النظري, والخطابات المتعددة على المستوى الإمبريقي في رعاية شؤون العاملين بالمنظمة وتوفير أنجع الآليات لإدارة الطاقات البشرية بكفاءة, وبعدها تبلور اصطلاح الموارد البشرية (Human ressources) كاصطلاح حديث، حل تدريجيا محل اصطلاح الأفراد (personnel)، نتيجة توسع وعمق هذا المجال من الدراسة، وقد كانت سنة 1990 هي نقطة التحول لهذه الثورة التدريجية عندما قامت الجمعية الأمريكية لإدارة الأفراد، وهي أكبر منظمة متخصصة في مجال الإدارة، بتغيير المصطلح إلى إدارة الموارد البشرية، ليتمشى مع زيادة الأدوار الإستراتيجية للموارد البشرية في المنظمات، وليصبح مدير الموارد البشرية شريكا كاملا في الأعمال المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي .

وقد اختلف مضمون إدارة الموارد البشرية عن مضمون إدارة الأفراد، طالما أن الفلسفة الإدارية التي يقوم كل من المفهومين عليها قد حدث فيها تغيرات جوهرية, ففي الثمانين عام الماضية ساد مدخلين في هذا المجال ألا وهما : الإدارة العلمية، والعلاقات الإنسانية والذي حل محلهما اليوم مدخل الموارد البشرية, وفيما يلي سنتناول باختصار هذه المداخل الثلاثة:[1]

أ - الإدارة العلمية : Management scientific.

كانت الإدارة العلمية هي أول تغير يحدث في طرق إدارة الأفراد حيث قامت الطرق القديمة على أساس نمط الإشراف الثابت ، وتهديد الأفراد بفقد عملهم. وكان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الأفراد متساوون في الإنتاجية، كما أن إنتاجية الأفراد لم تقاس أو يحدد حجمها، وكان الأفراد يتعرضون لإنهاء العمل الفوري، و ظل هذا الوضع إلى أن جاءت حركة الإدارة العلمية و غيرت هذا التفكير تجاه العنصر البشري فبدلا من استخدام أساليب التهديد, اتخذ **"فريدريك تايلور frederick taylor" و"فرانك و ليليان جلبرت frank and lillian gilbert", و"هنري جانت henry gantt"** مدخلا موضوعيا للإدارة, حيث قام تايلور بدراسة كيفية تصمم العمل ليكون أكثر فعالية. وقد لاقت حركة الإدارة العلمية قبولا كبيرا في ذلك

[1]- بلوط حسن إبراهيم، ***إدارة الموارد االبشرية***، (الجزائر ، دار هومة، 2007)، ص 140.

الوقت و إنتشرت إنتشارا واسعا حوالي 1914 قبل أن تتعرض لإنتقادات لإغفالها الجوانب الإنسانية للفرد.

ب- العلاقات الإنسانية : Relations Human.

في أثناء الفترة من 1930–1940 تغير اتجاه الإدارة نتيجة دراسة "هاوثورن" "studieHawthornes ", حيث تحول اهتمام الإدارة من الإدارة العلمية، إلى العلاقات الإنسانية وقد أوضحت هذه الدراسات أن إنتاجية الفرد لا تتأثر فقط بالطريقة التي يصمم بها العمل، والأسلوب والسلوك الاقتصادي الذي يكافأ به الفرد، ولكن أيضا تتأثر بعوامل اجتماعية ونفسية معينة فقد اكتشف "**التون مايو elton mayo**" , و معه الباحث المختص في الأمر "**روثلزبرجر Roethlisberger**" أن مشاعر وعواطف ووجدان ونفسية الأفراد تتأثر بشدة بظروف العمل، مثل علاقة الجماعة، وأنماط القيادة، وتدعيم الإدارة وهذه المشاعر بدورها تؤثر على إنتاجية الفرد وهكذا فقد تم الاقتناع بمعاملة الأفراد باحترام وتقدير لذاتهم، مما يساعد على زيادة رضا الأفراد وإنتاجيتهم, وقد قادت أبحاث مايو وروثلزبرجر إلى انتشار تطبيقات أساليب العلوم السلوكية في مجال الصناعة. بما تتضمنه من برامج التدريب الإشرافي والتي ركزت على دعم والاهتمام بالعاملين وقد تركزت مسئولية العاملين بإدارة الأفراد في تصميم وتطبيق مثل هذه البرامج.

و قد تأثر التحول إلى العلاقات الإنسانية بنمو و تصاعد قوة النقابات أثناء هذه الفترة 1935 والتي منحت العاملين الحق القانوني في التنظيم والمساومة الجماعية مع صاحب العمل فيما يتعلق بالأجور والأمن الوظيفي، والمزايا وشروط أخرى كثيرة خاصة بالعمل. ومع الحركة النقابية أتت إجراءات التظلمات الرسمية والتي منحت الفرد وسيلة للحماية ضد التعسف في الإشراف. وقد أدى ظهور الحركة النقابية بكثير من المنظمات إلى قبول مبادئ العلاقات الإنسانية.

ولا شك أن مدخل العلاقات الإنسانية كان وسيلة لتحسين بيئة العمل لكثير من العاملين ولكنه لم يصل إلى الحد الأدنى من النجاح في زيادة إنتاجية العامل ورضاه عن العمل ويرجع قصور هذا المدخل في تحقيق هذا النجاح إلى بعض العوامل ومنها:

1- اعتماد المدخل على مفهوم مبسط للسلوك الإنساني في المواقف التنظيمية ففكرة أن العامل السعيد هو العامل الذي يعمل بجد وكفاءة، قدمت للإدارة كفرض غير مختبر وغير مؤكد.

2- فشل مدخل العلاقات الإنسانية في أخذ الفروق الفردية في الاعتبار، فكل فرد يعد حالة متميزة وفردية والفرد كائن معقد ذو حاجات ورغبات مختلفة. فالذي يحفز فرد على العمل قد لا يحفز فرد آخر وكون الشخص سعيدا أو أنه يشعر بالراحة النفسية قد لا يكون لذلك أثرا كبيرا على إنتاجية بعض العاملين .

3- الفشل في إدراك الحاجة إلى كل من هيكل العمل والسيطرة على سلوك الأفراد فقد أهمل مدخل العلاقات الإنسانية أهمية الإجراءات والمعايير، وقواعد العمل اللازمة لتوجيه الأفراد تجاه تحقيق أهداف المنظمة .

4- فشل المدخل في إدراك أن العلاقات الإنسانية الجيدة، ما هي إلا واحد من عديد من شروط العمل الهامة التي تحافظ على المستوى المرتفع من دافعية الأفراد, فالإنتاجية على سبيل المثال قد تتحسن نتيجة أنظمة تقييم الأداء وبرامج التطور الوظيفي، وبرامج إثراء العمل، وأنظمة الاختيار والإحلال والتي تعمل على تحقيق التوافق بين الفرد والعمل.

وقد ظل مدخل العلاقات الإنسانية سائدا أثناء الفترة من الخمسينيات إلى الستينيات، ولكنه مرحلة انتهت الآن فبينما ما زالت العلاقات الإنسانية الجيدة تعد هدفا تنظيميا هاما، إلا أن مدخل العلاقات الإنسانية لم يعد هو المدخل االسائد لأنماط القيادة في المنظمات فالمشاعر الطيبة مهمة، ولكنها غير كافية لضمان مستويات إنتاجية ورضا الأفراد.

ج- الموارد البشرية: Resource Human.

لقد قامت إدارة الموارد البشرية على تبني مدخل الموارد البشرية والذي من خلاله يمكن أن تستفيد المنظمة بطريقين: زيادة الفعالية التنظيمية، و إشباع حاجات الأفراد. فبدلا من النظر إلى الأهداف التنظيمية وحاجات الأفراد على أنهم منفصلين وأن تحقيق أي منهما يكون على حساب الآخر، أعتبر مدخل الموارد البشرية أن كل من الأهداف التنظيمية وحاجات

الأفراد يكملان بعضهما البعض، وأن تحقيق مكاسب في أحدهما لا يكون على حساب أو تكلفة الآخر.

مما يدل على أن االتاسيس النظري للموارد البشرية إرتبط بتطورات تاريخية وفكرية لم تستوعبها بعد المنظمات العامة الجزائرية.التي إنفصلت فيها إدارة الموارد البشرية عن مجالات العمل الإستراتيجي مماجعلها من الأنشطة الأقل أهمية ومن المواقع التنظيمية الأكثرتدنيا. ينحصر نظام الموارد البشرية في الجزائر في الجوانب القانونية والإجرائية بعيدا عن الجوانب التنموية و البحثية , رغم أن العديد من البحوث والدراسات الغربية في الألفية الثالثة أصبحت تهتم بتطوير الخدمات الجديدة (**New services development**) في إطار تحسين ظروف بيئة العمل وتنمية الموارد البشرية بما يؤثر إيجابيا على أداء ونمو المنظمات، ويضمن حياة وظيفية مستقرة للأفراد العاملين.

وطالما أن التنمية وتطوير الموارد البشرية تؤثر بشكل كبير على أداء ونمو المنظمات الخدمية التي يحدث فيها اللقاء المباشر بين مقدم الخدمة والعميل، فانه يصبح لقدرة ومهارة مقدم الخدمة تأثير جوهري و مباشر على عملية توصيل الخدمة ورضاء العميل، ويرى " **Heskett**" "**هاسكت** "أن نمو المنظمات يتحقق من خلال عملاء لديهم الولاء للمنظمة، راضين عن القيمة المدركة للخدمة التي يحصلون عليها، وحيث أن قيمة الخدمة المقدمة تتم من خلال موظفين فيجب أن يتمتع هؤلاء الموظفين بجودة الحياة الوظيفية التي تقدمها لهم منظماتهم.

المطلب الأول: **ردودالفعل اللغوية للأفراد داخل المنظمة العامة من منظور جودة حياة العمل.**

على هامش هذا الإطار النظري, نسجل أنه مازالت إدارة الموارد البشرية تمثل إحدى أضعف حلقات الإدارة العربية الحديثة، حيث لا تزال الممارسات في هذا الإطار يغلب عليها النمط التقليدي الذي لا يتماشى مع حجم التغيير الذي مس عناصر البيئة الإدارية الأخرى سواء على المستوى الفكري أو التكنولوجي.[1]

[1]-. علي السلمي، ***إدارة الموارد البشرية***، (مصر: القاهرة، دار غريب للنشر، 1998)، ص15.

يهتم موضوع جودة حياة العمل (**Qwl**) Qualité of work life بدراسة وتحليل المكونات والأساليب التي تستند إليها الإدارة في المنظمات بقصد توفير حياة وظيفية أفضل للعاملين بما يسهم في رفع أداء المنظمة ويحقق الإشباع لحاجاتهم ورغباتهم، فكلما تميزت بيئة العمل بالقبول والرضا من العاملين ساهم ذلك في جعل الأفراد مستغرقين بشكل كامل في وظائفهم بما يؤدي في النهاية للحصول على أداء أفضل وردود فعل جيدة.

ومنذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف التسعينات تقريبا زاد الاهتمام مرة أخرى ببرامج جودة حياة العمل في الشركات والمؤسسات للعديد من الأسباب بعضها داخلي يتعلق بحالة العاملين وبعضها خارجي يمثل استجابة للنجاح الذي حققته بعض الأنظمة الإدارية في اليابان وبعض الدول الأوربية، ومع التسعينات قامت شركات عالمية كثيرة منتشرة في دول العالم بتطبيق شكل أو آخر من أشكال برامج جودة حياة العمل، وتزايد الاهتمام نتيجة التركيز على إشباع حاجات العميل الداخلي والخارجي، وتطبيق أسلوب إعادة هندسة (Reengineering) الموارد البشرية وإكسابها مهارات متنوعة والنظر إليها كأحد الاستراتيجيات التنافسية.[1]

لقد استحوذ مفهوم جودة حياة العمل على مجال واسع من الظواهر التنظيمية سواء في شكله الكلي والموضوعي أو في احد أبعاده ومكوناته، حيث يشير مفهوم جودة حياة العمل إلى توفير المنظمة لعوامل وأبعاد حياة وظيفية أفضل للعاملين بها، ويتطلب ذلك انتهاج سياسات الموارد البشرية التي تمكن من توفير حياة وظيفية تشبع حاجاتهم، وتحقق أداء أفضل للمنظمة وإمكانيات اتصال أقوى.

غالبا ما ينظر إلى جودة حياة العمل على أنها بناء مفاهيمي متعدد الإبعاد كما تم مناقشتها في الأدبيات الإدارية حيث يشتمل هذا المفهوم بشكل جمعي على الأمن والسلامة في العمل، وأنظمة مكافأة أفضل، واجر عادل ومنصف، ومجموعات عمل مشاركة ومتعاونة فرص أفضل للنمو.

لقد ركز البعض عند دراسته لجودة حياة العمل على تنمية علاقات تنظيمية جيدة بين العاملين، في حين اهتم آخرون بالعوامل التي تنمي مجال العلاقات العمالية الصناعية تلك التي ترتبط بمواجهة مشكلات العمال والتعاون مع النقابات في هذا الصدد، وفي ظل توجهات

[1] – علي السلمي، مرجع سابق، ص 125.

إدارة الجودة الشاملة زاد الاهتمام بجوانب متعددة من حياة العمل تلك التي تهتم بتمكين العاملين ،والسعي لتحقيق انخراطهم وانغماسهم في العمل" **Job Involvement**".

يعرف "**Anderson أندرسون** " جودة حياة العمل من خلال آثارها المترتبة، حيث يرى أنها تمثل زيادة مشاركة العاملين في القرارات التي كان يقوم بها المديرون كما تنعكس في صورة تحسين الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للأفراد بصورة أكثر من الأموال، هذا إضافة إلى تحسين الأمن والصحة الوظيفية ومشاركة العائد وتحسين الرضا الوظيفي.

إن جودة حياة العمل تبدو من خلال استجابة المنظمة لحاجات ومتطلبات العاملين بها من خلال توفير نظم لغوية وآليات اتصال أصيلة تتيح للأفراد حرية المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم الإبعاد الوظيفية لبيئة العمل والاتصال بهوية واحدة وسليمة.

في ضوء ما سبق أصبح موضوع جودة العمل مركزيا في تحليل ودراسة مكونات الإدارة الفعالة لكن في الواقع التنظيمي العربي عموما والجزائري خصوصا يصعب السيطرة على الموضوع والكشف عن كل أبعاده السلوكية والوظيفية بالنظر إلى تداخل عدة عناصر في التأثير على كل أداء العنصر البشري في المنظمة كالبيئة، الاتصال، اللغة وغيرها.

بالتركيز مثلا على مسألة اللغة في المنظمة وتأثيرها على ردود فعل الأفراد يمكن القول أن عملية إشراك الموظفين في صناعة القرار، والمشاركة في المعرفة والسلطة والمعلومات داخل أغلب المؤسسات على اختلاف هيكلها التنظيمي وشكلها القانوني تتحدد من خلال متغير اللغة، الاتصال وتوزيع القيم قبل المكافآت والحوافر المادية و الهياكل الإسمنتية.

إن " الاستثمار في البشر" يقوم على استرشاد الإدارة بقواعد العمل الموضوعية في التعامل مع الأفراد من خلال:

1-تقييم جيد للأداء ,

2- تخطيط المسار الوظيفي,

3- تصميم أنظمة الحوافز,

لكن بالنسبة للمنظمات الإدارية العامة الجزائرية يعتبر الأمر تحديا حقيقيا بناءا على طبيعة تكوين الأفراد العاملين في الإدارات، ولغة العمل في حد ذاتها والتي تؤدي إلى "خطابات"

لنظام للموارد البشرية تتميز بالتعددية بسبب العلاقات الغير رسمية بين الموظفين المعربين من جهة والمتفرنسين من جهة ثانية، وغياب إطار إمبريقي واحد لإستيعاب تلك العلاقات, وهو عامل تفرقة ينعكس سلبيا على مستويات الأداء وإنتاجية المورد البشري نفسه رغم أن البنية القانونية من الناحية النظرية تستطيع استيعاب كلا النوعين من الموظفين لكن البيئة الهيكلية والثقافية تجعلهما من الناحية العملية يعملان في انساق قيمية مختلفة ويستعملان في بعض الأحيان أداة الترجمة للاتصال رغم أنهما في مستوى إداري واحد أو في مكتب واحد خاصة في مجال المصطلحات القانونية والمفردات الضابطة لوسائل العمل من وثائق، دفاتر، لوائح وبرامج وما يزيد من صعوبة إعادة بناء أو هندسة الإدارة وفق المتطلبات الحديثة للتنمية البشرية هو أن هذه الأزمة أصبحت مهيكلة من خلال الوضع التنظيمي الذي يرتب السلطة ويوزع الصلاحيات داخل الهرم الإداري بناءا على عامل اللغة حيث نجد الأفراد المتفرنسين يمثلون النخبة من حيث النفوذ والقرار داخل المنظمة بينما الأفراد المعربين يمارسون وظائفهم في وسط أو أسفل الهرم مما ينتج عدة تناقضات في تخطيط الأداء البشري وتوفير شرط العمل الجماعي الفعال والايجابي.

إن الإطار الإمبريقي للموارد البشرية غير واضح المعالم في التجربة الإدارية الجزائرية، مما يؤدي إلى بطأ الأعمال، ارتفاع معدل الخلافات بين الموظفين أو بينهم وبين الرؤساء وغيرها من المظاهر التي تؤدي إلى عدم الرغبة في العمل أو على الأقل الاتجاه نحو السلبية في اتخاذ القرار وإيجاد الحلول والتنبؤ للمستقبل.

في هذا الاتجاه يعتبر ضمان صحة العلاقات داخل البني والوحدات من صميم تطوير المنظمة[1] حيث تساعد برامج التنمية الإدارية على تحسين ردود فعل الأفراد واكتساب مهارات جديدة لكن عملية تقييم هذه الأنشطة لا تنجح دائما في رصد مشاكل اللغة وتأثيرها على الإدارة عموما وعلى الأفراد خصوصا.

إن مديرية أو مصلحة الموارد البشرية وفي العديد من المنظمات لا تتوفر فيها بعض الخصائص التي تزيد من قدرة الموظفين على التفاعل والتعامل بمرونة مع بعضهم البعض

[1]-. محمد حسن راوية ***إدارة الموارد البشرية***، (مصر: الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص 24.

بغض النظر عن خلفياتهم اللسانية مما ينتج عنه مواقف وسلوكات غير منسجمة مع بيئة العمل القانونية والوظيفية لكن تعبر في الحقيقة عن وجود فئات لغوية تصل إلى درجة الطبقات الاجتماعية ظهرت نتيجة سياسات إدارية وتنموية فاشلة تمتد تأثيرها في الحياة اليومية للمجتمع الجزائري.[1]

حاولت عمليات التعريب حل هذه الإشكالية التاريخية على مستوى الوظيف العمومي من خلال استفادة الموظفين من عملية تعلم دروس اللغة العربية في إطار امتحان سنوي لإثبات مستوى الموظفين في العربية يشمل المؤسسات الرسمية (1971) وتم توفير الإمكانات المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف لكن الإرادة السياسية لم توفق في تطبيق ذلك.

لقد بادرت العديد من المصالح الإدارية إلى تبني فكرة التعريب لأسباب مختلفة لا تعبر في النهاية عن إستراتيجية حقيقية بل عن مقاربة تكتيكية لوقائع سياسية أو اجتماعية ظرفية فرضتها بعض المتغيرات السلطوية لا أكثر ولا اقل .

المطلب الثاني: **أداء الفرد المعرب في الواقع التنظيمي**

توجد مؤسسات يعمل مسؤولوها على استعمال العربية على مستوى الإدارة داخل المنظمة لأن الأمر مفروض عليهم في مجال المراسلات وتبادل الوثائق وغيرها، ويوجد بعض الموظفون ممن "تعرب" لأسباب ذات صلة بالأجر، بل نجد صنف آخر من الموظفين من كان تعرب لكنه شرع في التدريس بالفرنسية في التعليم العالي بعد مرحلة معينة.[2]

العوامل البيئية التى تعدل وتؤثر فى الأداء

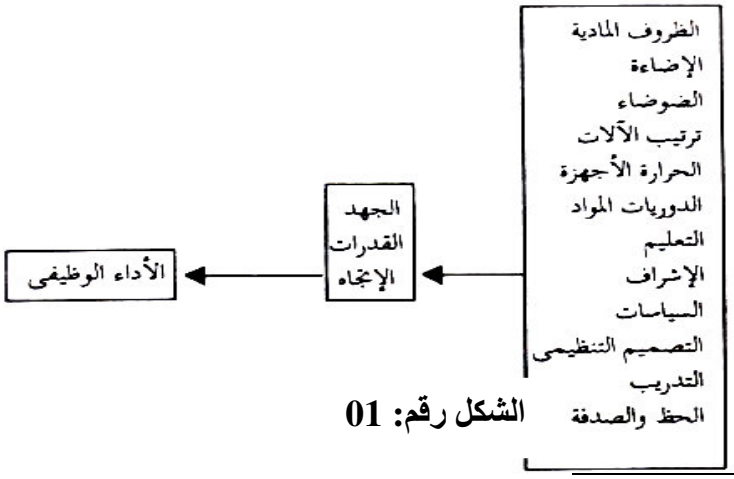

الشكل رقم: 01

[1]-. أحمد بن نعمان، ***المرجع السابق***، ص537.

[2]-. علي بن محمد، ***مقاومة فرنسية للتعليم بدول المغرب***، ص 5 www.**islamonline**. Net. 25/01/2009

إن التعريب لم تكن له علاقة بالتنمية البشرية في مجال الإدارة العمومية بالمعنى العلمي، مما جعل نظرة الموظف للعربية براغماتية وليست حضارية، وبالتالي تأثير العربية على الأداء الفردي داخل المنظمة كان متفاوتا من قطاع إلى آخر نتيجة عدم وجود تنسيق أفقي بين مختلف القطاعات المعينة بالموضوع، في ظل عدم وجود خطة واضحة في هذا السياق.

ونقصد بالأداء .**performance** هنا تحديدا هو سجل النتائج المحققة، حيث يجسد سلوكا عمليا يؤدي إلى درجة من بلوغ الفرد للأهداف المخططة بكفاءة وفاعلية، أما الكفاءة فهي القدرة على استخدام الجيد للموارد المتاحة، في حين تعني الفاعلية تتمثل في القدرة على تحقيق أهداف المنظمة من خلال حسن أداء الأنشطة المناسبة.[1]

عموما أمكن القول أن المشاكل التي تعرقل إدارة الموارد البشرية وتحد من تجسيد أهدافها الكثيرة والمعقدة هي ناتجة عن صعوبة الموازنة بين تطلعات الفرد وتطلعات المنظمة، ففي الغالب تتغلب مواقف وبرامج المنظمة على طموحات الأفراد، وهو ما نجده في التجربة الإدارية الجزائرية مما يجعل الحلول إجرائية وصعبة، وجزئية.

لقد زاد في الآونة الأخيرة إدراك المنظمات لأهمية وفعالية إدارة وتخطيط الموارد البشرية، كأهم عامل مؤثر على نجاح الأعمال، سواء على المستوى الفردي، أو المستوى المنظمة أو على المستوى الاقتصادي ككل وقد ساهمت عديد من العوامل في زيادة شعور المديرين بالأهمية المتزايدة للتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية, ومن أهم هذه العوامل، تأثير بعض القوانين والتشريعات المتعلقة بالقوى العاملة مثل: الحد الأدنى للأجور، وازدياد معدلات التضخم والذي يزيد من التكلفة المباشرة، والغير المباشرة للموارد البشرية، إلى زيادة الاهتمام والتركيز على إنتاجية الموارد البشرية كوسيلة لتخفيف الآثار المترتبة على التصاعد المستمر لزيادة الأسعار.

أيضا فقد شهدت الحقبة الحالية تغيرا في قيم المجتمع، والتي انعكست على نظرة كل من الأفراد وأصحاب العمل تجاه بعضهما البعض في العمل. ومن المؤثرات التي عكست هذه النظرة المتغيرة، زيادة عدد المرأة العاملة، وزيادة المرونة في أوقات العمل، والعمل نصف وقت، وأيضا الاتجاهات نحو الإدارة بالمشاركة. كل هذه العوامل أدت إلى الحاجة إلى

[1]- أحمد سيد مصطفى، ***إدارة الموارد البشرية***،(مصر: القاهرة، المكتبة الجامعية، 2008)، ص 275.

تخطيط إستراتيجي أكثر شمولا وتكاملا للموارد البشرية، لمواجهة التحديات التي يواجهها كل من الفرد والمنظمة.

بناءا على هذا، فإن مفهوم التخطيط والإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية يمدنا بمكون أو عنصر هام من مكونات الفلسفة الجديدة للإدارة, ولكن بالرغم من أهمية هذا المفهوم، إلا أنه غير كافي وحده لكي يحقق التغيير الجوهري في السلوك الإداري, فهذا المفهوم بدوره يجب أن يعمل في إطار أكبر يشمل التخطيط الاستراتيجي على مستوى المنظمة ككل، والذي يسهل تخطيط الموارد البشرية بدرجة أكثر هيكلية وشمولية, ومن الضروري قبل الخوض في الحديث عن مكونات التخطيط الاستراتيجي على مستوى المنظمة، أن نعرض لتعريف مفهوم الإدارة الإستراتيجية بصفة عامة، والإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية بصفة خاصة, فتنطوي الإدارة الإستراتيجية على عملية التخطيط طويل الأجل، والتي تهدف إلى تحديد الأهداف التنظيمية، وتقرير البرامج الشاملة للتصرفات والأفعال اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. كما تنطوي الإدارة الإستراتيجية على التعرف على الفرص والتهديدات الموجودة بالبيئة الخارجية، وإعداد التصرفات لمواجهتها مسبقا.

أما تخطيط وإدارة الموارد البشرية استراتيجيا، فهو يعني مجموعة الأفعال والتصرفات المنسقة والتي تهدف إلى تكامل كل من البيئة التنظيمية، والمنظمة، والأفراد، والأنظمة.

ويمكن تحديد بعض العناصر الهامة للتخطيط الاستراتيجي، والآثار المحتملة على تخطيط الموارد البشرية كالآتي: [1]

1. <u>تحديد فلسفة المنظمة:</u> فأول خطوة من خطوات الإدارة الإستراتيجية تتمثل في الإجابة على مجموعة من التساؤلات مثل:

- لماذا يوجد العمل أصلا؟.
- ما هي الإسهامات التي يمكن تحقيقها من جراء القيام بهذا العمل؟.
- ما هي دوافع أو قيم مديرين وأصحاب العمل. فمثلا، بالنسبة لمنظمة ما، قد يمثل تقديم وتوفير فرص للتوظيف و الترقية للأفراد غرضا هاما يبرر وجود هذه المنظمة في مجال الأعمال.

[1]- أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص 277.

2. دراسة الظروف البيئية: وهي تنطوي على تحديد ماهية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية، والسياسية التي تحدث في البيئة الخارجية فتسبب الفرص أو التهديدات.

وتتمثل هذه الفرص والتهديدات في بعض الأمور ومنها: عرض العمالة، والمتطلبات القانونية المزايدة والتي تحكم سياسات وممارسات إدارة الموارد البشرية، والتغير التكنولوجي السريع. كل هذه الأمور السابقة تؤثر على العمل. أيضا يجب الإلمام بالإستراتيجيات المنافسين المتعلقة بالموارد البشرية. حيث يمكن أن نؤثر هذه الإستراتيجيات على الاتجاهات المستقبلية للعمل مثل، القدرة على جذب والحفاظ على أفضل المهارات البشرية المتاحة.

3. تقييم نقاط القوة والضعف للمنظمة: أي تحديد ماهية العوامل التي تقوي أو تضعف وتحد من اختيار تصرفات معينة من مجموعة التصرفات المستقبلية المحتملة للمنظمة. ومن أمثلة المشاكل الشائعة التي قد تعوق التخطيط الإستراتيجي للقوى العامة هي وجود بعض العاملين كبار السن، أو التخصص الزائد للقوى العاملة والذي يحد من القدرة على الحراك للأفراد في المراكز الرئيسية، أو النقص في فرص الترقية للأفراد ذوي الاحتمالات المستقبلية العالية.

4. تنمية الأهداف والغايات: أي تحديد ماهية أهداف المبيعات أو الأرباح، أو العائد على الاستثمار المطلوب استحقاقه، وما هو الزمن المحدد المطلوب تحقيق هذه الأهداف من خلاله وكل ما تمكن المديرون من تحقيق هذه الأهداف، كلما زاد الإلتزام بالإستراتيجيات المحددة؟.

5. تنمية الإستراتيجيات: أي تحديد مجموعة الأفعال والتصرفات التي يجب أن تتبعها المنظمة لتحقيق أهدافها؟ وما هي البرامج اللازمة لتحقيق وتنفيذ الإستراتيجيات؟ وما هي التغيرات المطلوبة في الهيكل التنظيمي، والعمليات الإدارية، والموارد البشرية؟

في هذا المجال الأخير يكون التركيز منصبا على تخطيط الموارد البشرية وكيفية الحصول عليها، وتحديد المهام والواجبات الموكلة إليهم، وإنهاء خدماتها. كل هذا بغرض تشكيل المنظمة بطرقة سلمية ويمثل، هذا نقطة التقاء تخطيط الموارد البشرية، والتخطيط الإستراتيجي.

في الواقع التنظيمي الجزائري منذ السبعينات لا مجال حقيقي لكل هذه المعايير, كما لا مجال لاستقلالية المنشات العامة ,بل تسحقها كل الرقابات الإدارية من طرف وزارة المالية التخطيط ووزارة الصناعة و الطاقة من حيث تعيين المديرين العامين, و رؤساء مجالس التوجيه للشركات الوطنية و الإطارات الذين يشتغلون مناصب حساسة (المدير المالي, المدير التجاري, مدير الموظفين).

لقد أعيد تنظيم شركات الدولة على أساس فرع النشاط الصناعي في مطلع السبعينات إلا أن نمط التنظيم الذي اختارته الوزارات مصحوبا بالمركزية، تجلى في البطء في اشتغال المنشآت مما ساهم في التقليل من فعاليتها.

إن المديريات العامة لشركات الدولة تقوم على حشد الإطارات و الموظفين المؤهلين الذين يقومون حصرا بمهام إدارية على حساب وحدات الإنتاج التي هي في حاجة لهم.

لقد اتسم تسيير الدولة للمنشآت العامة بـ:[1]

1-المركزية المفرطة.

2-رصد موارد مالية بأشكال تنظيم غير مناسبة وإجراءات إدارية بسيطة.

3-رقابة مدققة أدت إلى نتائج رديئة.

في الحقيقة إن تداخل دور الدولة مع دور المنظمة العامة جعل هذه الأخيرة تطور أعمالا لا علاقة لها إطلاقا بمهمتها الرئيسية، مبعدة إياها عن التوجيه الأمثل للموارد البشرية، والسؤال المحوري هنا...**لماذا؟**

إن دراسة إستراتيجية التنمية بما فيها التنمية البشرية التي تبنتها الدولة الجزائرية تبين بالتأكيد أنها تأثرت بالمبادئ النظرية التي تهتم بالهياكل قبل الإنسان, والتي عبر عنها اقتصاديون فرنسيون، ولا سيما اقتصاديو مدرسة "فرانسوا بيترو", الذي يرى أن الشروط التاريخية لتنمية أوروبا قامت على الدور المركزي للقطاع الصناعي في القرن19، لكن لماذا استنساخ نفس النموذج في الجزائر مادامت الشروط السابقة الذكر غير متوفرة في بلد كالجزائر؟

[1]- عدون ناصر داي، ***إدارة الموارد البشرية***، (الجزائر، دار المحمدية، *2004*)، ص *108*.

إن معايير تصنيف مستويات التنمية البشرية عندنا مازالت قابلة للنقاش لأن هناك تقاليد تنظيم مستوردة يصعب التخلص منها بعد أن أصبحت قواعد عمل عامة على مستوى الأداء ,اللغة, و التواصل, و تؤثر سلبيا على المنظمة.

من أبرز مظاهر و نتائج هذه الأزمة (وهوما يهمنا في هذا البحث), أن هناك خطابات متعددة في نسق إداري و بشري واحد، فعلى مستوى التنظيم غير الرسمي نجد مزيجا من الدارجة والفرنسية في عمليات الاتصال بينما يغيب استعمال العربية الفصحى في الخطاب المباشر رغم أنها على مستوى التنظيم الرسمي هي اللغة المهيمنة بنسبة كبيرة في التواصل بين المجموعات والأفراد.

إننا نجد أن التحرير الإداري (**la redaction administrative**) يصدر بالفرنسية ثم ينقل للعربية بينما التحاور الإداري يتم بالفرنسية أو بالعامية أو بلهجة محلية كالقبائلية أو الشاوية أو المزابية وغيرها من مكونات الأمازيغية بحكم تعدد النمط اللغوي السائد داخل المكاتب والمصالح البيروقراطية والمناطق الجغرافية المختلفة مما ينتج عنه اضطراب في العمل وارتباك في التعبير في غياب اللغة القادرة على تحقيق الانسجام الاجتماعي بين الجزائريين.

"في عرف اللغويين هناك شكلان لتمظهر اللغات تتمثلان في "مواثيق الدولة" أو ما نطلق عليه غالبا "التهيئة اللغوي" والتي تفرضها السلطة الحاكمة التي تميل في الجزائر لتعميم استعمال اللغة العربية كما أن هناك واقعا اجتماعيا ومجتمعا يتفاعل مع اللغات بمحض إرادته، أحيانا بشكل فوضوي".[1]

بالنسبة للإدارة الجزائرية فإنها تعمل في إطار هذا الواقع السوسيو- ثقافي متأثرة بالمجتمع وليس مؤثرة فيه، ولهذا يتحايل الإداريون في استعمال العربية كلغة إدارة، حتى لو كانوا معربين لأنهم يميلون لتقليد القيادات الإدارية العليا طلبا في مناصب أرقى وامتيازات أكبر وهنا نتساءل هل الأزمة هنا في **التعريب أم في العربية ؟**.[2]

[1]- خولة طالب إبراهيمي، «*الدولة فشلت في تطبيق قوانينها اللغوية*»، **الخبر** الجزائر: العدد 5511 ، 14 ماي 2009، ص21.
[2]-. سليمان ابراهيم العسكري، «*أزمة العربية أم أزمة التعريب* »**العربي** ، لكويت (العدد 545، أفريل 2000)، ص 8.

لقد صارت العديد من المفردات الفرنسية أو العامية مستأنسة وطبيعية لدى الموظفين أو بتعبير المجمع العلمي الفرنسي (كم في أرضنا من جنود غرباء)[1]، لكن هؤلاء الغرباء أصبحوا مع الزمن حلفاء.

من هنا نقول انه إذا كانت هنالك أزمة لغة وأزمة تعريب معا فذلك نتاج أزمة إدارة ومجتمع وثقافة على مستوى الكيان الدولتي في قيمه ومعاييره، خاصة بعد الدخول في التعددية السياسية نهاية الثمانينات من القرن الماضي دون إستراتيجية هوياتية واضحة مقارنة على الأقل بما تم العمل به مطلع الثمانينات لكن يبدو أن:

1- عدم وضوح المصطلحات باللغة العربية للمعلمين أو الموظفين بينما هي واضحة ومتوفرة للجميع بالفرنسية .

2- قابلية المسؤولين الكبار للإجابة عن التقارير بالفرنسية مراعاة للمستوى الفني واستعمال الكلمات التقنية في التحرير المستوعبة أحسن من العربية وغيرها.

هذان العاملان إذن جعلا التعريب غير فعال في كل ما له صلة بواقع المنظمات وحياة الأفراد.

المبحث الثاني: دور اللغة في تفعيل التنمية البشرية

إن الإستبصارات في ميدان التنمية البشرية هي إسهامات واضحة من خلال دراسة وتحليل مفاهيمها ومنطلقاتها فهي تؤكد على ضرورة تأهيل الأفراد العاملين في مختلف المستويات على تنمية مهاراتهم فنجاح العملية التنموية تعتمد على فعالية الأفراد لأن تردي الموارد البشرية يعني التخلف والعجز فسياسات الاختيار والتدريب وغيرها من الأنظمة تعتبر عناصر أساسية في التنمية بناءا على أهمية التفعيل العلمي والفني في بناء الجهاز الإداري.

إن توفر المصداقية في العمل وما تتضمنه من علاقات وظيفية حسنة يعني توفير البنية السليمة لقيادة عمليات التنمية الإدارية نحو الأفضل، فالملاحظ بوجه عام هو غياب المصداقية والإخلاص في بنية العمل بالدول المختلفة مما يعيق الأداء الإداري الجيد ولا يخدم المصلحة العامة أما إذا لم تتوفر القاعدة الأساسية السليمة لتهيئة الأجواء وتحقيق

[1]-. يعقوب أحمد شراح،«*كيف تعتز بلغة الضاد هويتنا؟*»، : **مركز تعريب العلوم الطبية**، الكويت (العدد 23 نوفمبر 2008)، ص 129.

التنمية الشاملة، عن طريق ترجمة وتنفيذ مفاهيم وأفكار غربية فإن الجهود المبذولة نظريا سوف تكون عبء على المجتمع وعلى الحكومات.

إن الاهتمام بنظريات التنمية وتطبيقها بعد خلق البنية الملائمة، سيكون له الأثر الكبير على التنمية في الإدارات العامة للدول المختلفة،[1] لكن ماذا عن الجزائر؟

الإجابة تمكن في جدولة موقع الجزائر في سلم التنمية البشرية على المستوى الإقليمي (الدول العربية) من خلال الجدول (أنظر الجدول التالي) والذي يؤشر إلى معدلات متوسطة نسبيا بالمقارنة مع دول أخرى و تراجع واضح بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في منتصف التسعينات .

الدولة	الترتيب عام 2000	الترتيب عام 2001	الفرق في الترتيب	الترتيب المعدل	الفرق بين المعدل و عام 2000
البحرين	41	40	01	40	01
الكويت	36	43	-07	43	-07
الإمارات	45	45	0	45	0
قطر	42	48	-06	48	-06
ليبيا	72	59	13	64	08
لبنان	82	65	17	70	12
السعودية	75	68	07	73	02
سلطنة عمان	86	71	-15	76	-10
الأردن	92	88	04	94	-02
تونس	101	89	12	95	06
سوريا	111	97	14	105	06
الجزائر	107	100	07	108	-01
مصر	119	105	14	113	06
المغرب	124	112	12	121	03
جزر القمر	137	137			
اليمن	148	133	15	144	04
السودان	143	138	05	149	-06
موريتانيا	147	139	08	151	-04

ترتيب معدلات التنمية البشرية في الدول العربية(المصدر مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان ،1995)

[1]- مصطفى شاويش، **الإدارة، مفاهيم وظائف وتطبيقات علمية**، (دار الفكر والنشر والتوزيع، 1996)، ص 55.

***المطلب الأول*: تأثير قيم النسق الإداري على التنمية البشرية**

إن المتغيرات البشرية في الهياكل الإدارية تفترض أن الناس هم المختلفون في النظام الإجتماعي وهم الذين يجعلون من المنظمة حقيقة واقعية , ويمكن التمييز هنا بين مقتربين :

1- مقترب يرى أن الناس هم دعاة التنظيم, وهم مورد يجب تنميته.

2- مقترب ثاني يرى أنه من الصعب تغيير الناس في المنظمة لذا يجب عدم تغييرهم و الأخذ بهم كماهم عليه.

في حالة الجزائر فإن إعطاء دلالات سوسولوجية للنسق القيمي للتسيير العمومي في الجزائر يقودنا إلى تحليل عناصر تعتبر ديناميكية في فهم الإدارة الجزائرية رغم أنها تعيق تحقيق التنمية من المنظور الإداري، كعنصر القرابة حيث تسود روح التواصل بين أفراد يتكلمون نفس اللهجة أو اللغة وينتمون لمنطقة معينة أو ثقافية ما، وبناءا عليه تتشكل مستويات من العلاقة داخل الكيان الإداري الواحد، تعبر عن واقع متدهور يفتقد فيه التنظيم أدنى شروط بقاءه وأدائه لوظائفه لغياب أبسط عوامل التعاون بين الأفراد خارج دائرة العصبية والقرابة، حيث ينتقل الوعي لدى الموظفين من مستوى"أنا" التنظيم إلى مستوى "أنا" الفرد.[1]

في ظل هذه المقومات القيمية والثقافية يجد الإداري المعرب نفسه وسط متغيرات يصعب عليه السيطرة عليها بصفة عقلانية، فيصبح مناورا يبحث عن موقع في إطار السلم الاجتماعي ويعاني من انفصام في الشخصية، فهو رافض للواقع اللغوي لكنه لا يجد بديلا للواقع التنظيمي فيقبل بقواعد اللعبة مستسلما وباحث عن المكاسب المادية خوفا من خسارة المركز الإداري والقانوني هذا النمط من التفكير أدى إلى إنتاج فرد إداري يعيش نوع من الاغتراب داخل محيط عمله القائم على تحقيق الولاء[2] والانتماء لجماعة فكرية أو مصلحية معينة تسوء في التنظيم.

إن خلق الثقة في نفوس الموظفين لتمكينهم من عملهم مما يرفع الروح المعنوية لديهم[3] يعتبر عامل ضروري في تطوير ردود فعل إيجابية لديهم حتى لا تتحول قضية اللغة مع مرور الوقت إلى عقدة تؤثر على فعاليتهم، وتجعل من عملية تقيمهم بشكل موضوعي شبه مستحيلة

---

[1]- مراد بن سعيد، «*البيئة الإدارية العامة*»، **رسالة ماجستير** (جامعة باتنة الحاج لخضر، 2002)، ص 173.

[2]- ابراهيم رمضان الديب، **إدارة الموارد البشرية**، (دار أم القرى، 2007)، ص 22.

[3]- خذير كاظم محمود ، **إدارة الموارد البشرية**، (عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007)، ص128.

قد تكون في هذا الإطار عملية تبادل الآراء وتشجيع المشاركة عبر الاجتماعات الدورية[1] هامة لمناقشة جدلية بناءة لأن مشكلة الفرد "المعرب" تمكن في مدى قبول المسؤولين الكبار لفكره ولعمله من جهة وتحقيق مبدأ الرضا الذاتي عن أدائه من جهة ثانية ليس فقط داخل المنظمة "أ" أو "ب" بل في علاقته مع منظمات أخرى.

المطلب الثاني: **علاقة التنمية الذاتية للموظف بالتنمية الإدارية**

إن الموظف "المعرب" يعمل في مجالات اجتماعية، ثقافية ولسانية سريعة (أنظر الشكل) بل و متسارعة خاصة في المدن الكبرى بينما المطلوب منه الحفاظ على ثوابت ورموز تبدو للآخرين قد تجاوزتها سرعة التكنولوجيا والعولمة، وعليه يجب أن يقنع نفسه أولا أنه في الاتجاه الصحيح قبل أن يقنع الآخرين،مع العلم أنه يعي أن هيكلة الإدارة التي يعمل بها مستوحاة من النموذج البيروقراطي الغربي الذي يعبر عن معايير مختلفة عن أفكاره وقيمه بشكل كبير.

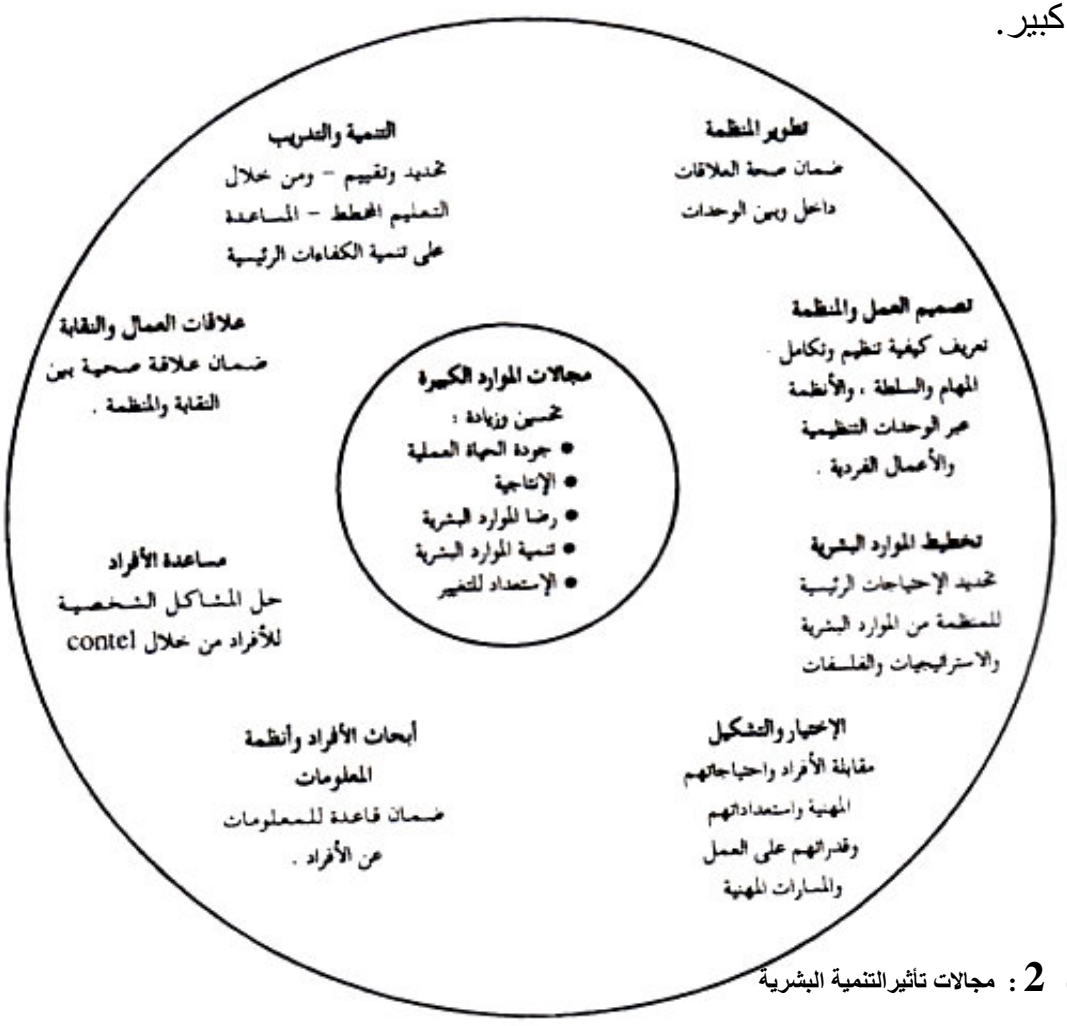

الشكل 2 : مجالات تأثيرالتنمية البشرية

[1]- صلاح الدين محمدعبد الباقي، **إدارة الموارد البشرية**، (الإسكندرية مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004)، ص 253.

الاتجاه نحو التنمية الذاتية للموظف في هذا السياق من خلال الاتجاه القوي لاستخدام مواد التعليم الذاتي، يسمح من التحكم في[1] مسار تقدم الموظف على اختلاف مستواه اللغوي وتخصصه الفني داخل المنظمة وهو ما يعرف في ميدان التنمية البشرية بتنمية المسار الوظيفي[2] إلا أن المناخ التنظيمي في بعض المؤسسات لا يوفر مثل هذه المبادئ مما يجعل التنظيم يفتقد للقوة، التماسك والتفاعل بين وحداته الاجتماعية بناءا على غياب الانتماء التنظيمي وعدم كفاءة الأداء.

يذهب المدخل البشري في تحليل أداء المنظمات إلى اعتبارها نظم إنسانية ناتجة[3] عن المركبات البيئية المتعددة في المجتمع من القيم المشتركة، اللغة، العادات والتقاليد أسلوب الحياة والتنشئة الوطنية وغيرها من المركبات التي تؤثر على الحالة المعنوية للموظف ترافق وتطابق بين الفرد والحياة التنظيمية، ويحدث العكس إذا لم يكن هناك انسجام بين الفرد والثقافة، وهو ما عكسه واقع الموظف المعرب في الإدارة الجزائرية.

يعرف **لتوين وستيرنجر** المناخ التنظيمي بأنه "**مجموعة الخصائص التي تميز بيئة العمل في المنظمة والمدركة بصورة مباشرة من الأفراد الذين يعملون في هذه البيئة والتي لها انعكاس أو تأثير على دوافعهم وسلوكهم**".[4]

يدخل في هذا الإطار اختلاف القيم في علاقات السلطة ومستويات الهيكل التنظيمي بين الجنسين، حيث نجد أحيانا النساء أكثر ميلا لاستعمال الفرنسية من الرجال، في حين الرجال أكثر ميلا للقيادة من العنصر النسوي، إضافة إلى المستوى الثقافي والأصول الاجتماعية فالمولودين بالحواضر الكبرى وعواصم الولايات أكثر استعمالا للفرنسية من المولودين بالأرياف الأكثر تمسكا بالعربية كلغة خطاب إداري، كما أن الموظف "أ" في إدارة محلية بمنطقة القبائل يجد نفسه يتفاعل مع مناخ تنظيمي مختلف عن الموظف "ب" في الشمال القسنطيني لعوامل تاريخية وثقافية وبدرجة معينة سياسية أيضا، فالموظف الأول يدعم عمله الاتصالي بالأمازيغية إلى جانب الفرنسية، بينما الموظف الثاني يدعمه بالعربية العامية إلى

---

[1]- عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة، بعد استراتيجي**، (عمان ، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005،) ص 485.

[2]- أحمد ماهر، **إدارة الموارد البشرية**، (القاهرة، مصر: الدار الجامعية، 2004)ص 385.

[3]- فريد النجار، **تكنولوجيا الإدارة المعاصرة في ظل العولمة**، (الإسكندرية مصر: الدار الجامعية، 2005)، ص 407.

[4]- عيسى قبقوب، «المناخ التنظيمي وعلاقته بأداء العاملين»، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر (العدد 14، جوان 2008،) ص163.

جانب العربية وأحيان الفرنسية، مما يدل على تعقد المناخ التنظيمي وتأثيره السلبي على فعالية الفرد في المنظمة أو ما سماه **موكيلي** في 1983 بمرض المنظمة.

إن غياب التجنيد والتحفيز للموارد البشرية[1] أضعف مستوى أداء الأفراد خاصة المعربين وجعلهم بعيدين عن معايير الفعالية والتطوير.

في هذا السياق تبدو الحوافز المادية أو الملموسة مثل المكافآت، الأجور، والعلاوات والمشاركة في الأرباح[2] غير كافية لإعادة تأهيل معنوي سليم للفرد المتكون باللغة العربية في غياب إستراتيجية لغوية عملية داخل مختلف المنظمات أين يتسم الاتصال بالعشوائية والفوضى أحيانا فالكل يتكلم ولكن الكل يكاد لا يقول شيئا مفهوما منهجيا وعقلانيا بالنسبة للمواطن وبالنسبة للإدارة من حيث المحتوى ومن حيث الشكل.

يجب الفهم الجيد والكافي لمختلف المحفزات المادية والمعنوية[3]، وكيفية تطبيقها بشكل يؤثر على إدراك الفرد الإيجابي لمحيط عمله، ويشجع العاملين على تنمية قدراتهم اللغوية والاتجاه نحو تفعيل العناصر النفسية في عمل الإدارة، وذلك دون تدخل أو طلب من إدارتهم وإنما بدافع وبرغبة شخصية منهم.[4]

المعلوم أن كل فرد داخل المنظمة لديه إمكانيات تتراكم في شكل معارف وممارسات على اختلاف الجنس، السن، مكان الميلاد، المحيط الاجتماعي، المستوى الدراسي، الخبرة، التخصص، والكاريزما لكن اكتمال هذه العناصر في تجربة إدارية ناجحة أمر صعب إذا لم نأخذ بعين الاعتبار متغير تنظيم الجهود وتوجيهها في إطار تنمية إدارية حقيقية.[5]

تنمية تقوم على اللغة والهوية الواحدة في إطار حضاري شامل يحقق لأفراد المجتمع مستويات متقدمة من الأمن وعلى رأسها الأمن اللغوي.

في هذا المنظور يمكن على سبيل المثال لا الحصر دراسة استبيان حول استعمال اللغة العربية ب:

المدرسة الوطنية لتعليم تقنيات النقل البري -باتنة- (enatt)

---

[1]- وسيلة حمداوي،« *إدارة الموارد البشرية*» **مديرية النشر لجامعة قالمة**،، الجزائر, 2000، ص 121.

[2]- جمال الدين المرسي، ***الإدارة الاستراتيجية في الموارد البشرية***،(القاهرة، مصر: الدار الجامعية، 2003)، ص 483.

[3]- ناصر الدادي عدون، ***إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي*** ،(الجزائر: دار المحمدية، 2000،) ص 78.

[4]- حسن ابراهيم بلوط، ***إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي***،(*بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، 2002)، ص 278.*

[5]- *أحمد سيد مصطفى،* ***, المرجع السابق*** ,ص 223.

أ. دراسة العينة موضوع الإستمارة:

المدرسة تم إنشاءها بموجب مرسوم رقم: 154/80(24.05.1980) كمدرسة عمومية ذات طابع إداري (**e.p.a**),و تتمثل أهداف المدرسة في:

1- رسكلة وتنمية الموارد البشرية في إطار السياسة العامة للنقل البري كقطاع إستراتيجي للدولة.

2- تكوين مفتشيين رئيسين في قطاع النقل البري.

3-تأهيل خبراء في الوقاية المرورية من خارج الوطن.

4-التفاعل مع الجامعة في تطوير برامج التنمية البشرية.

وزارة النقـــل

المدرسة الوطنية لتطبيـــق تقنيـــات النقـــل البـــري

تتكون الهيئة البيداغوجية للمدرسة من:

2 مهندس دولة.

2مهندس دولة.

3 مفتش رئيسي.

تتكون الهيئة العلمية للمدرسة من:

3 أستاذ تعليم عالي.

7أستاذ محاضر.

6مكلف بالدروس.

2أستاذ مساعد.

12مساعد.

6أفراد دعم إداري و تقني للبحث.

يتكون الهيكل التنظيمي للمدرسة من:

1 مدير عام.

2 مدير دراسات.

3 مسؤول الإدارة .

4 مصلحة الموارد البشرية.

5 مصلحة الموارد البشرية ومتابعة التكوين والشؤون البيداغوجية.

ب. دراسة نموذج الإستمارة:

تم تقديم استمارة تضم 6 أسئلة قدمت للموظفين والمسؤولين بالمدرسة من خلال الصيغة التالية:

نعم لا

س1: هل أنت مع استعمال اللغة العربية في المدرسة؟ ☐ ☐

س2: هل يمكن للغة العربية أن تلعب دورا في تنمية الإدارة بالمدرسة؟ ☐ ☐

س3: هل تواجهون مشاكل في توظيف المصطلحات بالعربية في مجال المراسلات والتحرير الإداري؟ ☐ ☐

س4: هل تحتاجون لدروس خاصة بالعربية في الإدارة (رسكلة)؟ ☐ ☐

س5: هل تتم عملية الاتصال داخل المدرسة بين الرؤساء والموظفين بالعربية؟ ☐☐

س6: هل تتم المراسلات بين المدرسة وباقي المؤسسات الرسمية بالعربية؟ ☐☐

ج.دراسة الملاحظات و النتائج:

1- الملاحظات:

عدد العينات: 25.

المستوى الثقافي: جامعي.

السن: 35- 55 سنة.

الجنس: 15 ذكر – 10 أنثى.

2- النتائج:

-بالنسبة للسؤال الأول كانت الإجابات بنعم 25 مقابل 0إجابة بـ لا.

-بالنسبة للسؤال الثاني كانت الإجابات بنعم 25 مقابل 0 إجابة بـ لا

-بالنسبة للسؤال الثالث كانت الإجابات بنعم 3 مقابل 22 إجابات بـ لا

-بالنسبة للسؤال الرابع كانت الإجابات بنعم 0 مقابل 25 بـ لا

-بالنسبة للسؤال الخامس كانت عدد الإجابات بنعم 20 مقابل 5 بـ لا

-بالنسبة للسؤال الأخير كانت عدد الإجابات بنعم 25 مقابل 0 بـ لا3

3- القراءة:

1- أغلبية الموظفين مع تفعيل استعمال اللغة العربية في الإدارة.

2- أغلبية الموظفين متكونين باللغة العربية ولا يجدون مشاكل في العمل بها.

3- أغلبية الموظفين يدعمون التعريب في الإدارة العامة.

النتيجة العامة:

ردود فعل الموظفين على اختلاف مستواهم العلمي في المدرسة , تدل عموما على أن إشكالية التعريب في الإدارة العامة الجزائرية تكمن:

1- في القيادات الإدارية المركزية التي تعارض التعريب من حيث المبدأ في عملية صناعة القرار.

2- في القيادات المتوسطة أو الدنيا و المستويات التنظيمية السفلى نجد مساندة طبيعية لإستعمال اللغة الوطنية في الوثائق و المراسلات نتيجة تكوينها بالعربية في مختلف مراحل التمدرس و التأهيل الجامعي .

3-نلاحظ غياب رؤية منهجية لموضوع تعميم إستعمال العربية , والإقتصار على الترجمة الحرفية للوثائق و نقل المصطلحات دون روح حقيقية لدى الموظفين حيث يكتفون بإستقبال المعطيات روتينيا دون المبادرة الجماعية.

4-نسجل قلة الإسهامات العلمية من حيث رسكلة الموظفين في مجال اللغة و توسيع مداركهم اللغوية السليمة.

5-يتضح كون العلاقة إنشائية وأدبية بحتة بين الموظف و اللغة العربية , وليست علاقة علمية إحترافية ترتقي بالأداء إلى مستوى مهني أعلى.

6-طبيعة اللغة العربية المستعملة كلاسيكية وعادية تفتقد للجودة من حيث المعنى والمبنى.

7-ضعف الإتصال داخل المدرسة نسبيا بين المستويات الإدارية باللغة العربية التي تبقى في الورق وليس في اللسان.

8-عدم وجود تخطيط مستقبلي لتفعيل اللغة العربية في مصالح المدرسة حيث يبدو الوضع في إطار النوايا وليس الأليات.

9-يبدو من حيث الكم أن المستقبل اللغوي للإدارة الجزائرية سيكون في صالح اللغة العربية، لكن من حيث الكيف يتضح أن الأمر صعب المنال و يحتاج لوقت أطول ليتحقق في الواقع المؤسساتي العام.

المبحث الثالث: الأمن اللغوي في المنظمة

يعود الفضل للباحثة الفرنسية **"نيكول غونييه"** في إبداع مصطلح الأمن اللغوي ونقيضه اللأمن اللغوي وذلك في دراسة ميدانية قامت بها تصنف ضمن علم الاجتماع اللغوي.[1]

حسب نتائج أبحاثها فإن مدينة تور (tour) الفرنسية التي تقع جنوب غرب باريس يتمتع سكانها بسلامة لغوية عالية، وبالتالي فإن طريقة نطقهم وهجائهم تعد مرجعا لسانيا وجماليا للفرنسيين جميعا نتيجة الوعي اللغوي التي يتحلى به سكان المدينة في مواجهة كل دخيل سواءا عبر لهجات أو لغات أجنبية خاصة الانجليزية منها.

في هذا الإطار إذا طبقنا مفهوم الباحثة الفرنسية المذكورة أعلاه على واقعنا الاجتماعي والتنظيمي في الجزائر فإن النتائج حتما ستكون سلبية بناءا على المقاييس العلمية في التحليل.

لقد صنفت السلطات الأمريكية بعد 11 سبتمبر اللغة العربية لغة إستراتيجية ويتسارع عدد كبير من الأمريكيين إلى تعلم العربية باعتبارها مكونا معرفيا ناجعا في التكوين. وفي إسرائيل تم ترسيم اللغة العربية جانب اللغة العبرية، وتحمل اللوحات الإشهارية إعلانات بالعربية وبالعبرية.

لقد أصبحت الإستراتيجية اللغوية موضوع عدد من الدراسات الأمنية التي لها أشكال تعبيرية ومضامينية نشأت ونمت في سياق تاريخي ولساني معين، تتطور تحت إشراف مؤسسات الدفاع الوطني التي تزخر بالأطر اللسانية والعلمية التي تضع إصلاحا شاملا واندماجيا وبدائل للهويات و هذا النهج الاختزالي ينبع من مقاربة واقعية جديدة في وقت لا يعتبر التغريب تهديدا امنيا في بلد كالجزائر.

المطلب الأول: أبعاد الأمن اللغوي في المرفق العام الجزائري

إن العاصمة الجزائرية على هذا الأساس ينعدم في إداراتها ووحداتها الاجتماعية بنسبة كبيرة الأمن اللغوي نظرا للرطانة القبيحة التي تشيع في لغة العاصميين وهي خليط غريب من المفردات الفرنسية المشوهة والكلمات التركية ومجموعة أخرى من اللهجات المحلية.

نفس الوضع تقريبا نصطدم به في المدن الكبرى أين تعاني العربية الفصحى من وضع صعب رغم أنها اللغة الرسمية للبلاد، حيث يقول عالم الاجتماع الراحل **"بياربوديو"** أن

[1]- رشيد فيلالي، «*غياب تام للأمن اللغوي في الجزائر*»، **الشروق اليومي** الجزائر(العدد 1931، مارس 2007)، ص 21.

اللغة هي ليست أداة اتصال أو معرفة بل هي أداة سلطة، والسلطة هنا تعني الإدارة والقوة والنفوذ والحكم وقبل كل شيء السيادة.

تقترن مفردة السيادة في هذا الإطار بمفردة جزئية تتمثل في : السيادة اللغوية, أي اعتبار اللغة الوطنية رمزا لسادة البلاد مثلها مثل العلم وبقية معالم السيادة المنصوص عليها في الدستور, والتي تتبناها مختلف الدول ,فمثلا تتبنى الدول المتقدمة مبدأ السيادة اللغوية كعقيدة مقدسة لا تقبل التشكيك و لا التفكيك على غرار الإتحاد الأوروبي الذي يضم أكثر من 20 دولة عضوا تحترم فيه لغة أكبر الدول الأعضاء و أصغرها, كمالطا, ذلك أن اللغة هي رمز السيادة التي لا يجوز التنازل عنها كالحدود والأمن, الثروات الوطنية و الرموز.

تفيد الملاحظات الأولية اليوم في المجتمعات المتقدمة, أن سيادتها اللغوية أصبحت جزء من الأمن الوطني , وهي بموجب ذلك تتلخص في المعالم التالية: [1]

-1 الاستعمال الكامل للغة الوطنية شفهيا وكتابيا.

-2 احترام اللغة الوطنية.

-3 معارضة استعمال لغة أجنبية بين المواطنين.

تبين تلك المعالم أن حال السيادة اللغوية يبقى عندنا ضعيف وهش, بل و نحتاج لوزارة سيادة في هذا السياق, كوزارة الدفاع و الداخلية والمالية, لهذا لا نجد أثرا لهذا المفهوم في مستويات التنظيم داخل الإدارة الجزائرية, أين يبقى الأمن اللغوي بعيدا عن مقاربة السلوك السيادي للدولة والسلوك التنظيمي للأفراد والمرتبط هنا بالسلوك الاجتماعي بصفة عامة فالمجتمع يؤثر في الإدارة وليس العكس صحيح دائما.

على المستوى الشفهي, يمزج العامة كثيرا حديثهم بكلمات وجمل وعبارات هجينة, حتى انه يصبح وصف اللهجة المحلية كلغة ثالثة بين العربية والفرنسية في الصميم, بحيث يجوز القول إن الإداري العادي غالبا ما يستعمل في حديثه بالعامية كلمة فرنسية واحدة في كل عشر كلمات عربية، وهذا المزج اللغوي يمثل المعيار اللغوي الاجتماعي, الأمر الذي يجعل الحديث بلهجة عربية خالية تماما من أية كلمة فرنسية ضربا من السلوك اللغوي المنحرف عند معظم الجزائريين, و كثيرا ما يقابل بالتعجب والحيرة, وحتى التهكم والسخرية .

[1] – رشيد فيلالي، مرجع سابق، ص 21.

أما على المستوى الكتابي, فإن استعمال اللغة العربية في الكتابة الإدارية ما يزال محدودا في الأمور الكبيرة والصغيرة, فأكثرهم يكتب صكوكه المصرفية,مثلا, بالفرنسية وكذا التواقيع, واللغة العربية المكتوبة غائبة في الكثير من المؤسسات الدولتية الحديثة, أي في المؤسسات التعليمية وفي عمليات البنوك المصرفية.

تشير اليوم الاستبيانات والملاحظات الميدانية المتكررة, بشأن سلوكات الإداريين اللغوية إلى أن أغلبيتهم الساحقة لا تكاد تبدي بعفوية وارتياح حماسة واعتزازا باللغة العربية باعتبارها لغتهم الوطنية, فيقترن ذلك عندهم بغياب موقف قوي مدافع بعفوية وغيور في السر والعلانية على اللغة العربية, أي لا يكاد يوجد عندهم أكثر من شعور فاتر إزاء اللغة العربية.

إنا اللافت للنظر في هذا الصدد أن القيادات السياسية والإدارية تكون في تصورها ووعيها الشعوري واللاشعوري علاقة فاترة بينها وبين اللغة العربية, وفي المقابل تغلب على موقف العامة من السيادة اللغوية حالة من اللامبالاة أو حتى العداوة السافرة لها عند البعض, وهو ما يشير إلى ضعف السيادة اللغوية, وهو موقف يعكس عقدة مركب النقص لديهم, ويخالف تماما معايير الالتزام بالسيادة اللغوية في المجتمعات المتقدمة.

أما الموقف القوي والمتحمس لصالح إعطاء اللغة العربية المكانة الأولى في الاستعمال في جميع قطاعات المجتمع و الإدارة, فهو مفقود لدى أغلبية المسئولين بعد أن مضى على الاستقلال نصف قرن.

يلاحظ هنا غياب هاجس مراقبة النفس لتجنب استعمال الكلمات الأجنبية عند المجتمع وإذا كان الألمان والايطاليون والفرنسيون والأسبان, مثلا يعرفون بتلقائية هويتهم بلغاتهم الوطنية في المقام الأول, فإن الأزمة الثقافية عندنا لا تكاد تسمح للشعب اليوم بربط هويته باللغة العربية بوضوح وسهولة, أي الانتماء الواضح والثابت والقوي إلى الهوية العربية الأمازيغية المستندة إلى السيادة اللغوية, فهناك عجز مهيكل ومزمن عن تحقيق السيادة اللغوية كما تبين مؤشرات السيادة اللغوية الواردة سابقا ,ويتناقض هذا السلوك اللغوي بالتأكيد مع أبجدية كسب رهان السيادة اللغوية في المجتمعات ذات الحقيقة الكاملة.

إن الانعكاسات السلبية لمثل ذلك التقديم والتأخير في مواقع مكانة اللغة الوطنية وثقافتها واللغة الأجنبية وثقافتها لدى جمهور الإداريين يحتاج إلى توضيح طويل, فالموظفين في الهيئات الدولتية والمرافق العمومية لا يشعرون بأنهم بحاجة لبذل جهد لتطوير أدائهم اللغوي وتحسين مخرجاتهم اللسانية إزاء الآخرين، فهم لا يرون ضرورة لتمحيص كيفية استعمال اللغة العربية مثلا بشكل صحيح أو ممارسة أي نموذج رفيع لها,[1]هناك إذن لدى الإداري تصور معين للغة ينطلق من خلفيات وتراكمات معينة ليست بضرورة مقنعة لكنها تبريرية لحالة شعورية أو لا شعورية ما يمارس من خلالها نوعا من السلطة أو يلبي عبرها حاجة ذاتية.مثل هذا الموقف اللغوي قد يصطدم بالمجتمع كما يصطدم قاطن مدينة "نيويورك"الأمريكية بالأجنبي (أنظر الصورة) نتيجة لكنته الغير مريحة، لكنه في الإدارة الجزائرية تعبير عن أسلوب معين في الاتصال.

من أعظم موارد مدينة نيويورك: حركة الإنسان و اللغة في اتجاه واحد.

إن أداء الناطقين للغة يحدد جودة الخدمة العمومية ولهذا نجد المواطن يتجه نحو نمط معين من الخطاب الإداري البسيط والمباشر بحيث يستوعبه بسهولة، وهو ما قد لا يوفره له الإداري ولهذا يحل اللغو محل اللغة أحيانا في التخاطب بين المواطن والإداري أو يحل المكتوب من خلال دفتر التظلمات محل الاتصال المباشر في العديد من الإدارات رغم أن هناك اطر وصيغ تمكن محاكاتها في هذا السياق لكنها غير مستعملة.

من طبائع اللغة الفصيحة ترك الفضول والتكرار إلا لحاجة بلاغية أو إيقاعية, أو لزيادة معنوية, فإذا إنتفت الحاجة تم التعبير باللغو في الممارسات أو الكتابات الإدارية كالقول :

[1]- لويس جان كالفي،***المرجع السابق***، ص 55.

"ثمة" مشكلة و "يوجد" هناك مشكلة بمعنى واحد, رغم أنه ليس من كلمتين في اللغة بمعنى واحد.

إجتهاد اللغويين في هذا السياق يجب أن يسبق شعور المواطنين بالأولوية الكبرى لصالح استعمال اللغة الوطنية في مجتمعاتنا وجعلهم يتحاشون توظيف المصطلحات الأجنبية أو التحرش في استعمالها مع الأخر.

المطلب الثاني: **مفهوم التحرش اللغوي في الإدارة**

عند استفسار مرتفقي الإدارة العمومية عن إمكانية إخطارهم للقائد الهيراركي في حالة مشكلة ما نحصل على إجابة سلبية في الأساس وكأن ليس هنالك قائد ولغة وإدارة[1] , فهم يضطرون في هذا الصدد للحصول على خدمات معينة وجلب انتباه المسيرين إلى استعمال بعض الأدوات الصوتية (**phonetique**) لإيصال الرسالة , وليكن ذلك مثلا على مستوى إخراج بعض الأصوات اللغوية كالضغط على حرف "الإير" (R) ليصبح "**ايغ "** محاكاة للنمط الكلامي الفرنسي, أو القول (monsieur... باغي ... شهادة ميلاد) لإيصال الرسالة بين المواطن والمسوؤل بتوظيف 3 لغات في10 ثواني فقط.

إن ذلك يدخل الطرف الأول في بؤرة اهتمام الطرف الثاني داخل الإدارة, على العكس لو إستعمل لغة واحدة, حينها تأخذ الرسالة وقتا أطول, وذلك ما يمكن تسميته من باب الاجتهاد الشخصي بالتحرش اللغوي (harcelement linguistique) في العلاقات العامة داخل الإدارة الجزائرية.

السلوك الاجتماعي يؤدي إلى هذا المعيار في الاتصال للوصول إلى النموذج الرفيع في الخطاب وقد يتحول الأمر إلى معتقدات راسخة لدى أفراد المجتمع لأن الوصول إلى حقيقة الأمن يرتبط بالوصول إلى حقيقة اللغة لكن ليست هذه اللغة هي بالضرورة اللغة العربية كما هو الحال في الجزائر بل اللغة الفرنسية التي يصنفها المجتمع وفق سلم من القيم.

يقول الكاتب **جيرس كامبل** في كتابه الإنسان النحوي « **Grammaticalman** » أنه لابد من إعادة النظر في المفهوم السائد القائل إن اللغة مرآة العقل، فربما يكون للعقل مرايا أخرى تسبق اللغة، وتؤازرها، وتنسخها وتحيل إليها[2] وهذا هو راهن اللغة حيال المجتمع الجزائري

[1] -Messaoud Mentri, ***op cit***, p.22.

[2]-. سليمان ابراهيم العسكري، ***المرجع السابق***، ص 14.

ما لم تتطور منظومة العلاقة بين اللسان والإنسان في إطار معادلة ديكارتية: أنا أستعمل لغة أنا إنسان.

نصل بالتالي إلى مقولة "التعريب النفسي " حيث تدل على حصول تطبيع بين المجتمع ولغته كما هو الشأن في المجتمعات البريطانية والألمانية, وهو المتغير الغائب بطريقة شبه كاملة في سياسات التعريب, بسبب عدم توعية الشعب بأهمية إقامة علاقة عضوية وطبيعية مع اللغة العربية.

لو وجدت عقلية التعريب النفسي بعد الاستقلال طريقها لأغلبية الشعب لما كان هذا الحضور العشوائي للسلوكات اللغوية المشوهة للغة العربية, وهو أمر لا يتم إلا عبر التجنيد الشعبي لكن سلبية النخب الحاكمة أدى إلى إعاقة برامج تعريب المسألة اللغوية.

الفرع الأول: الحقوق الإدارية كحق من حقوق الإنسان

لقد أصبحت حقوق الإنسان جزء من منظومة الحكامة والديموقراطية التشاركية **(democratie participative)** بحيث تخترق مفاهيم الإدارة الكلاسيكية و تقترح علينا رؤية جديدة لسلوكيات المواطن و المسؤول معا ، لكن هل يستوي فهم المواطن في الجزائر للحكامة والتنمية الإدارية بالطريقة نفسها التي يفهمها بها المواطن الأمريكي؟.

يأتي التوجه لطرح مثل هذا السؤال من منطلق أهمية البحث في تحيين مفاهيم ما بعد الحداثة لدى الأفراد مستعملي المرفق العمومي بناءا على المواريث الفكرية حتى لا نصل إلى التصادم بين مستويات الإدارة والمجتمع ,فيحدث تعطل في منظومة الحقوق العامة.

ربما كان التأمل الفلسفي بعيدا عن ميدان الدراسات الما بعد إستعمارية لدى الأوساط المثقفة بحيث لم تسعى لتقديم خطابات واضحة للمجتمع الأمي و الريفي البسيط بل إستعملت عدة خطابات (فرانز فانون ,مالك بن نبي ، دوبرنيس...الخ) في فضاء واحد.

في هذا السياق كان يجب بعد 1962 إبراز العقل في خطابات التنمية البشرية حتى نتجنب تكرار الخطأ المنهجي الذي وقعنا فيه حين حاكمنا أمور مستقبلنا بمقاييس الغرب من باب "المغلوبية" دون بلورة موقف أصيل مؤسس لحقوق إدارية, سياسية و ثقافية في إطار محلي أصيل يتعاطى مع نمطية المجتمع التقليدي بإيجابية و ليس بأبوية (**patriarchie**), خاصة

عندما نعلم أن الحداثة الفرنسية أتلفت أكثر من 100 معلم تاريخي أثري في الجزائر كانت تمثل شواهد حضارية متعاقبة لأنها حاولت إعطاء "الأهالي" الهوية الفرنسية ، لكن دون منحهم حقوق المواطنة رغم أن مفهوم المواطنة برز في فرنسا نفسها في أوج فلسفة الأنوار.

الفرع الثاني: هندسة الكيانات الإدارية[1]

تتحمل الكيانات الإدارية مسؤولية كبرى في إمكانية تحقيق التنمية البشرية ، فالحاصل أنها تعطلت طويلا بفعل عوائق لا عقلانية أفرغت هذه الكيانات من محتواها المعرفي و التنظيمي لإبداع تنمية شاملة و مستدامة تمتلك القدرة على الحشد والتأثير في الأفراد والمجتمع.

إن نمو الكيانات الإدارية لا يستقطب الخبرات الإنسانية الجديدة من حيث إنتاج نماذج واضحة تتجه مباشرة إلى رجل الإدارة , المواطن و المؤسسات بصفة عامة على نحو يفكك الأدبيات النظرية و يحولها إلى خطابات إمبريقية في الواقع يمكن أن تشكل أرضيات للتنمية.

لقد كان التسرع في هندسة الهياكل وديباجة النصوص سببا كافيا لعدم نضوج كيانات إدارية فعالة ومستقرة يتبناها الفرد بشكل سلس و يتعامل معها بصورة إيجابية.

ولعل أبرز أشكال هذا التسرع ما يتصل بتوضيح وظيفة الإنسان كمواطن أو كفرد أو كرعية أو كمناضل, داخل أجهزة الدولة كإلتزام أخلاقي و واجب دستوري, وهي وظيفة ترتبط بوظيفة اللغة كأداة لتنمية القدرات الذهنية و دعم المهارات الأساسية حتى لا يتولد لدينا عجز معرفي وإنتاجي مزمن مثلما هو حاصل في الواقع الإداري المعيش أين يصاب الإداريون عندنا بإنفصام في الشخصية ويعانون من صراعات دائمة مع الذات ومع المحيط , فيصبحون شخوصا عديدة (مرتبكة , مترددة, ضعيفة, مضطربة و مزدوجة) في نفس الوقت و داخل نفس الكيان الإداري الهش وظيفيا و فكريا حتى أننا لا نجد في بعض الأحيان هيكل تنظيمي واضح وشفاف **(organigramme)** .

من الناحية النظرية يعرف كل من **(stonet and freeman)** الهيكل التنظيمي بالطريقة التي يتم بها تقسيم الأنشطة المنظمة و تنظيمها وتنسيقها, كما يعرفه الباحث **(bleau)** بتوزيع الأفراد بطرق شتى بين الوظائف الإجتماعية التي تأثر على علاقات العمل بين هؤلاء الأفراد.

[1] – حريم حسين محمود، ***تصميم الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل***، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006)، ص 93.

من الناحية الإمبريقية لا وجود للهيكل التنظيمي حتى في الهيئات الكبرى , ولا نجد أيضا للإنسان المؤهل على غرار ظاهرة تزوير الشهادات العلمية للعمل في بعض القطاعات , وذلك بسبب نمط المسابقات في مختلف الدوائر و الأجهزة الحكومية, والتي لا تتم وفق معايير الإختيار العلمي ومعطيات بنك المعلومات لتخزين الطلبات وتحديد المؤهلات في إنتقاء الكفاءات بعقلانية وموضوعية قبل الإلتحاق بالمنصب... ولا تراعي منهجية التدريب والتكوين المستمر بعد التوظيف, وذلك لأننا مازلنا نعمل في منظماتنا العامة بذهنية مصلحة "البارسونال" و ليس بمنطق مصلحة "الموارد البشرية" بالمعنى العلمي للكلمة.

نستنتج بالتالي أن عدم تثمين السلطة المعنوية في هندسة الكيانات الإدارية هو ما أدى إلى هجرة 80 ألف إطار خارج الوطن, وهي إطارات لم تستوعبها خطابات التنمية البشرية في البيئة الإدارية وهمشتها في إطار شعارات جوفاء .

الفرع الثالث:البرمجة اللغوية من منظور التنمية البشرية

تعتبر البرمجة اللغوية العصبية **(n.l.p)** من منظور التنمية البشرية مدخلا مهما في زيادة الثقة بالذات لدى الفرد الموظف و تفعيل قدراته الإتصالية بلا حدود في إطار: [1]

1-الإتقان اللغوي.

2-تطوير المهارات اللسانية للأفراد.

3-تحسين إمكانية قراءة النصوص و المراسلات الرسمية بلاعربية بسرعة ودقة.

4-إستيعاب أدوات التفاعل في الوسط المهني بإيجابية تؤثرعلى مجموع العاملين من حيث:

أ- قوة السلوك البشري الجماعي .

ب- جودة التخطيط المستقبلي, وهما عنصران هامان في نسق البرمجة اللغوية العصبية الجديدة , يتم تطويرهما من خلال :

- الخبرة الكلامية.
- التدريب اللساني .
- التواصل التنظيمي داخل مجتمع الإدارة العامة .

[1]- حريم حسين محمود، مرجع سابق، ص 101.

و ذلك كله في إنتظار تعميم نتائج ذلك على الواقع التنظيمي في الجزائر , حيث تبقى البرمجة اللغوية فكرة نخبوية أكاديمية بعيدة عن الأدمغة داخل المؤسسات و الإدارات الوطنية رغم ضرورتها في مستويات التسويق , الإنتاج و صناعة المستقبل.

4 الفصل الرابع

مستقبل السياسات اللغوية في الجزائر.

تمهيد:

إن استشراف مستقبل اللغة العربية في الجزائر يضع الباحث في صورة تحديات عديدة تؤثر في تصنيف أنماط حيوية جديدة للتنمية عبر صياغة رؤية واضحة لتحليل آفاق حكامة اللغة وموقعها في القرن الواحد والعشرين بفعل عدة متغيرات مستعصية على الاستيعاب والفهم تستدعي سياسة لغوية من منطلقات جديدة تتعامل برشادة وشفافية في تدبير الشان اللغوي العام و تنميته من خلال القطاع الخاص و المجتمع المدني وهو ما اصطلحنا على تسميته اجتهادا بالحكامة او الحكمانية اللغوية.

في هذا الإطار تتوزع العناصر البحثية في هدا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: تحـــدي الفرانكوفونيـة

المبحث الثاني : تأثـــير العـــولمـــة

المبحث الثالث :دور الخـــــصـخصة

المبحث الأول: تحــدي الفـرانكـوفــونـية

في إطار مفاهيم الحكم البيئي العالمي تتمظهر أنماط حيوية جديدة للإدارة الما بعد حداثية تستدعي مع ظهور"البيوميترية" إعادة التصنيف من منظور حكامة اللغة الوطنية كإطار مستقبلي للتنمية المستدامة **(biogouvernance).**

إن العولمة ترتبط بفضاءات شبكية ما فوق وطنية متعددة تفكك الوظائف التنموية للإدارة التقليدية أمام طبيعة النظام الحكومي العالمي الذي يحاول أن يعكس توازنات سياسية, بيئية وتنظيمية للدول داخل نطاق اختصاص غير محدود مما ينعكس سلبيا على أدبيات التنمية الإدارية بل ويجعلنا نتحدث عن ما بعد التنمية الإدارية في الدول المتخلفة التي تعاني هشاشة في النسق التعليمي والهوياتي نتيجة تأثير المركزية الأوروبية و التي تشكلت في القرن 19 وبقيت أثارها البنيوية حتى الآن.

من مضامين ذلك , ما قاله الفيلسوف "أرنولد توينبي" حول جوهر الحضارة عندما اختصرها في مقولتين : التحدي والاستجابة, وعلى هذا الأساس استعملنا عبارة التحدي فيما يخص الفرانكوفونية في الجزائر منذ 1830 .

لقد كان تعليم العربية مزدهرا في بلد كالجزائر قبل الاستعمار الفرنسي من خلال بعض الأسماء مثل: **"الشيخ محمد مبارك"** مصلح التعليم في سوريا في القرن 19 و**"الشيخ طاهر الجزائري"** الذي أنشاء المكتبة الظاهرية في دمشق.

في تلك الفترة كان عدد المدارس يعادل الـ 2000 مدرسة قبل أن تتدهور مكانة اللغة العربية على المستوى التعليمي والاجتماعي بعد الاحتلال الفرنسي ويستمر الأمر بصورة سلبية بعد استرجاع السيادة الوطنية، رغم اعتبار الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد أحمد بن بلة في خطاب له في 5 جويلية 1962 التعريب ضرورة، وأنه لا اشتراكية دون تعريب.

ورغم أنه جاء في بعض فقرات الميثاق الوطني لعام 1986 إن الخيار بين اللغة العربية ولغة أجنبية أخرى غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك، ولا يمكن أن يجري التعريب بعد الآن إلا فيما يتعلق بالمستوى، والوسائل والمناهج لكن دون أن يكون لهدا المحتوى الإيديولوجي صدى في الواقع الإداري من حيث التنظيم والإصلاح.

لقد بقيت اللغة العربية تعاني صعوبات هيكلية ومعرفية مزمنة تحت تأثير المنافسة الاجتماعية والثقافية الغير عادلة للفرنسية التي أصبحت أكثر من مجرد لغة ثانية بل نظام قائم بحد ذاته استطاع ان يحقق في حوالي الـ 50 سنة ما لم ينجزه في 130 سنة، وقد يحقق هذا النظام في الـ 50 سنة القادمة في ظل الإصلاحات التربوية والاقتصادية الحالية انجازات لم يكن يتصورها منظرو الفرانكوفونية أو بتعبير أصح الفرانكوفيلية ، خاصة وان الجزائر بدأت استعدادات "سياسية" لترسيم دخولها المنظمة الفرانكوفونية في 2002.

المطلب الأول:

اللغة والمستقبل

في مقاربة فرانكوفونية لموضوع اللغة و الهوية, يقول السيد **"خسيه ميشال"** رئيس الجمعية العامة لمستعملي اللغة الفرنسية أن اللا وطنية بالنسبة للوطن هي نفسها مسح الشخصية بالنسبة للفرد , مما يدل على أهمية اللغة في بناء مفهوم الأمة وهو المعطى الغائب في التجربة التاريخية الجزائرية بعد الاستقلال, و إلا كيف نفسر قول المستشرقة الايطالية **" يولاندة كواردي"** في هذا الإطار بأن الايطاليين لا يعرفون الأدب الجزائري بسبب أن كل الأعمال المترجمة إلى الايطالية تمر بالضرورة عبر الفرنسية، ولا تعبر عن الشعب الجزائري الذي لغته هي العربية.

شعب له شعور نفسي سلبي تجاه كل ما هو مفرنس خاصة لدى الأجيال المعربة الجديدة ويتعاظم هدا الشعور تجاه كل ماهو فرانكوفوني ويتحول هدا الشعور إلى حساسية ورهبة تجاه كل ماهو فرانكوفيلي في رد فعل يمكن تسميته بـ**الفرانكوفوبيا** *نتيجة الخوف والتوجس وليس الحقد من تأثير البنية الاستعمارية على الخطاب الفرنسي واختراقها العنيف للسان الأصيل مكونة انفصاما في الشخصية الوطنية خاصة وان مقومات الإجماع حول ثوابت الهوية ضعيفة لدى أفراد المجتمع وعلى رأسهم الشباب، وعليه تصبح الفرانكوفونية تهديدا بنيويا للنسيج الاجتماعي والأمن الوطني بصفة عامة في المدى المنظور.

* حالة نفسية نتيجة خوف من اللغة الفرنسية.

" Il n'y a pas de littérature algérienne d'expression française, mais une littérature française de préoccupation d'algérienne"[*]

يقول**" مالك حداد"** الكاتب الجزائري باللغة الفرنسية في تعبير عن :

1- تعلقه باللغة العربية التي حرمه الاستعمار من تعلمها والكتابة بها.

2- مستويات تأثير الرموز الفرانكوفونية في الضمير الجمعي للأمة.

ويقول من جهة ثانية , شعار الثورة الفرنسية "إن اللغة الفرنسية هي فرنسا**"** , لكن هل اللغة العربية هي الجزائر من منظور الفرانكوفونية ؟

إن اللغة عموما 3 مستويات[1]:

- اللغة الروحية.
- اللغة الوطنية.
- اللغة العلمية.

عملية تركيب هذه المستويات في بنية قانونية واجتماعية وسياسية منسجمة يعتبر معادلة حضارية معقدة، وهذا الخطأ موجود في إطار السياسة اللغوية المتوخاة مند الاستقلال نتيجة غياب إستراتيجية واضحة في الميدان.

لقد كان حجم البرنامج الثقافي للتعاون بين الجزائر وفرنسا ضخما وتم إعداده تحت إشراف فنيين فرنسيين نظرا لحجم الطلب الجزائري الرسمي على الخبرات الفنية والفكرية الفرنسية والتي كانت تتجاوز الإمكانيات الفرنسية نفسها, مما يعكس حجم الفرنسة التي كانت السلطة في مطلع السبعينات تقوم بهيكلتها في اطر مختلفة **(انظر الملحق رقم 09)** .

لقد تواصل الأمر في مطلع الألفية الثالثة مع السعي إلى الانضمام إلى المنظمة الفرانكوفونية نحو ترسيم التبعية اللغوية**(انظر الملحق رقم 10)** من خلال المشاركة الشكلية في قمة بيروت عام 2002 .

---

[*] ليس هناك أدب جزائري باللغة الفرنسية لكن أدب فرنسي باهتمام جزائري.

1- بلعيد مويسي, **المرجع السابق.**,ص2

يحدد المعجمي الفرنسي"آلان راي" مدلول مصطلح الفرانكوفونية باعتباره مجموع المتكلمين الدين يستعملون الفرنسية بانتظام سواء أكانت هده اللغة هي اللغة الأم ام الوطنية ام لغة التعليم ام هي ثمرة اختيار فرضه التاريخ أم هي عبارة عن انتماء شخصي.

إن هناك 75% من الجزائريين ينطبق عليهم هذا المدلول بشكل او بآخر لأنهم ببساطة يتحدثون الفرنسية، وهنا تكمن خطورة هدا المنتظم اللغوي المسمى بالفرانكفونية الذي يتشكل في إطاره مجموعة علاقات ذاتية بين الجزائر وفرنسا لا يمكن تحليلها بشكل عقلاني.

إنها علاقات خاصة متذبذبة لا خط بياني لها وكثيرا ما تختصر في سلوك رؤساء البلدين وليس في موقف المؤسسات والمجتمع المدني، ولهدا لا يمكن رصد آفاقها او التنبؤ لمستقبلها (التردد من طرف فرنسا في برمجة زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 2009).

المطلب الثاني: **مستقبل الهوية**

لقد خرج الاستعمار من الحقول ومازال جاثما على العقول[1], الأول احتلال مادي يمكن القضاء عليه لأنه خارج عن الذات، أما الاحتلال الثاني فهو احتلال معنوي غير ملموس، لكنه يمس ذوات الناس مما يصعب القضاء عليه ودحره، فالاحتلال لا ينتهي بالضرورة مع تحرير الحقول أي الأراضي.

إن هناك عدة معوقات تعترض سيادة اللغة العربية في الوطن العربي عموما وفي الجزائر خصوصا، وقد نكون غير منطقيين في هدا السياق إذا انتظرنا تنمية إدارية فعالة ولغتنا الرسمية حسب الدستور توجد في المرتبة الأخيرة في سلم قيمنا.

انه من منظور التنمية لم تقدم اللغة الفرنسية أية إضافة تنموية على مدار أكثر من 40 سنة من الاستعمال المكثف في كل سياسات الدولة الجزائرية اللغوية.

إن للاحتلال المعنوي مردود سلبي على نتائج عمليات التنمية الفاشلة بمدلولها الحضاري فقد أدى إلى إنتاج واقع تنموي ولغوي رديء إلى درجة أصبحت فيه هوية النشء الصاعد في خطر, لقد رفضت أغلبية الجزائريين المدرسة الفرنسية في نهاية القرن 19وكانت اغلب العائلات تحرص على ارتياد أطفالها الكتاب او المسيد او الجامع لتعليم العربية وحفظ ما

1-.احمد بن نعمان, ***المرجع السابق***,ص60
2-. محمد العربي ولد خليفة, ***المرجع السابق***, ص08

تيسر من القرآن[2] وتكبد البعض منهم مشتاق الهجرة إلى جامعات الزيتونة، القرويين والأزهر.

أما اليوم فان الجيل الجديد في بداية القرن 21 يجد نفسه مضطر لتعلم الفرنسية في السنوات الأولى للتعليم الابتدائي، وكأننا أمام سياق تاريخي لتطور الفرانكوفونية بمنهجية علمية دقيقة. في هذا المنظور يجب التفريق بين التعليم باللغات الأجنبية وتعلم اللغات الأجنبية، فالأول حرب على الهوية، ونموذج المواطنة، مما يودي إلى إيجاد مجتمعات غير متجانسة وإلغاء في الغرض أمام المواطنين, أما الثاني فضرورة حضارية.

إن مساءلة الذات بشكل فلسفي تجعلنا في سياق بحث دائم عن معالم يمكن ان نبني عليها مشروع مجتمع لديه إمكانيات لاستيعاب متغيرات الاختلاف والصراع والصدمة بعيدا عن نمطية الثقافة الواحدة والعقل الواحد التي أسست عليها الحداثة فأنتجت لنا سلسلة غير متناهية من الأخطاء المعرفية التي ندفع ثمنها فكريا، لغويا وتنمويا، ولعل أصعب أشكال هذه الحداثة الغربية هو الاستعمار الفرنسي أو الاستدمار لان كل استعمار استدمار كما يقول **"مولود قاسم نايت بلقاسم"**[1].

لقد تعايشت العربية وتفاعلت مع مختلف اللهجات الشفهية الامازيغية المتفرعة من جذعها المشترك المتمثل في اللغة الامازيغية، بدون إقصاء او حساسية، يؤيد ذلك الحراك السكاني والمصاهرة والتبادل التجاري بين مناطق البلاد[2] لكن الظاهرة الاستعمارية أثرت على النظام العلائقي لتوزيع القيم المحلية من خلال استخدام الفرنسية كلفة بل كأداة للهيمنة والتدجين والسيطرة على التراث الفكري والنسيج الاجتماعي الريفي البسيط.

ان الثورة التي تقدم كانجاز تاريخي كبير، كان بإمكانها ان تكون انتصارا عظيما للحضارة الإسلامية العربية في صراعها ضد الحضارة الغربية لو استطاعت ان تحمل مشروعا للدفاع عن القيم الروحية والمعنوية للشعب الجزائري في ارض الواقع بدل ان تعني في نهاية الأمر هزيمة نمط تقليدي من الاستعمار الغربي انسحب تكتيكيا من الأرض ليعود إلى الظهور في شكل جديد أشد دمارا من ذي قبل بعد انتهاء الثورة والحصول على الاستقلال.

1-شريط احمد شريط, ***المرجع السابق***, ص18

2- محمد العربي ولد خليفة ***المرجع السابق***, ص08

انه من خلال تحليل موضوعي دقيق لأسباب ونتائج هذه التحولات التاريخية في عمق الأزمة الجزائرية الممتدة ثقافيا وتنمويا حتى الآن نجد أن الجزائر خرجت من مرحلة الثورة التحريرية تعاني ماديا على مستوى :

- الاستغلال المادي الذي عانى منه الشعب من 1830-1962 وبنوع خاص على مستوى أعباء الثورة الجزائرية التي دامت سبع سنوات دامية.

وتعاني معنويا على مستوى:

- الظروف التاريخية والاجتماعية المعقدة التي كان من شانها أن أوجدت طبقة متفرنسة مهيمنة على الإدارة والتنمية والمستقبل.

إن اكتشاف موقع اثري في العاصمة الجزائر بالقصبة السفلى في جويلية 2009، يدل على ان جذور الجزائر ضاربة في أصولها الامازيغية, العربية والإسلامية, فكل دلائل وآثار الحفريات تدل على ذلك بما فيها الهندسة المعمارية، رغم سعي المدرسة التاريخية الفرنسية لدفن كل علامة تاريخية تخص الهوية الجزائرية الأصلية (خاصة بالعاصمة) من الذاكرة, وربط تاريخ الجزائر بالفترة الرومانية، والوندالية كمرجعية في التاريخ ,من خلال الاهتمام بالأصول الجزائرية للقديس **"اوغستين"** أو بالشواهد والمعالم الرومانية في الجزائر وكأن الحضارة الغربية في الجزائر لها رموزها وأبعادها التي تبرر الاحتلال الفرنسي.

لقد وضعت اللغة العربية على هامش مقولتين تفسران عمق الأزمة التي خلفتها الظاهرة الاستعمارية, ولو أننا لا نريد الخوض كما قلنا سابقا في نظرية المؤامرة:

1- المقولة الأولى لمالك حداد، الكاتب الفرانكوفوني الذي اعتبر الفرنسية نوع من المنفى .

2- المقولة الثانية لـكاتب ياسين الكاتب الفرانكوفوني أيضا,الذي اعتبر الفرنسية نوع من غنيمة حرب.

بين المنفى والحرب وبين المقولتين ,تتجسد حقيقة فشل التاريخ الوطني في استيعاب الهوية بشكل طبيعي إلى درجة قيل فيها مثلا أن كل ماركسي العالم كانوا مع لغتهم الوطنية إلا الماركسيين الجزائريين[1].

1-. عثمان سعدي **المرجع السابق**, ص 19

إن البيبليوغرافيا المنهجية و النقدية للأدب الجزائري المكتوب باللغة الفرنسية من 1945 إلى سنة 1970 حسب الباحث الفرنسي "جون ديجو" **jean dejeux** , تمثل أهم تيار أدبي لشمال إفريقيا بالفرنسية من (مولود ديب,أسيا جبار,محمد ديب, مالك حداد و كتاب ياسين) إلى (تومي مصطفى, مصطفى لشرف, مالك بن نبي, مولود معمري) وتعتبر إطارا عاما لتحليل "جينيالوجيا" الهوية الجزائرية بطابعها اللغوي المثير للجدل على مستوى الشخصية والذات.

هذا ما يجعلنا نستنتج , أن هناك خلل ما في بناء الشخصية الوطنية يحتاج إلى دراسة علمية تجعلنا نفهم لماذا خاطب سياسي وطني مثل فرحات عباس شعبه بلغة عدوه، عندما تحدث عن الثورة والاستقلال والمستقبل؟

في هذا الصدد يقول الملحق التربوي الفرنسي "**ايفيس جيغو**": "...الفرنسية ليست لغة رسمية في الجزائر، إنما هي لغة طبيعية وكأن للجزائريين فرنسيتهم وعليهم أن يتثاقفوا بها من خلال العدد الكبير من المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في عموم البلاد".

لقد اقتنعت الطبقة المتغربة أنها انتصرت في السيطرة على دواليب الحكم بفضل نفوذ وقوة المال والمصالح, وقدرتها على إدارة الصراع لصالحها ولو على حساب أغلبية الشعب الذي تعمل على إبعاده منهجيا عن قيمة التقليدية المعرقلة للتقدم والعصرنة، وربطه بمخطط تغريب الجزائر في المدى المنظور، والذي بدأ على شاطئ سيدي فرج في 14 جوان 1830 ومازال مستمرا من خلال بعض المفاهيم والدلالات.

في هذا المستوى من التحليل يستعمل بعض الباحثين والسياسيين مفهوم **"حزب فرنسا"** للتعبير عن نفوذ اللغة الفرنسية الكبير في الجزائر، لسانا، إدارة وفكرا، لكن ماهي المنطلقات النظرية لتصنيف هذا الحزب؟

من الناحية الهيكلية أي كقيادة وشرعية وبرنامج لا أثر لهذه الظاهرة, لكن من الناحية الإيديولوجية يبقى تأثير حزب فرنسا على نظام الحكم قويا في تحديد الاتجاهات الكبرى للسلطة داخليا وخارجيا وجعلها تدور دوما في مدار التغريب وهو ما أشار إليه السيد علي كافي بصريح العبارة في خطاب له خلال ترؤسه المجلس الأعلى للدولة (جويلية 1992 - نهاية ديسمبر1993) دون أن يتم البناء استراتيجيا على تصريحه, بل بالعكس تم تجاهل الأمر بعد ذلك لأسباب مجهولة.

إن طبيعة السلطة التي تسيطر عليها نخب سياسية تمثل أقليات فكرية ومالية وجماعات لغوية محددة ضمن المضامين الكولونيالية للنفوذ وتوزيع القوة، عطل مسار الانفتاح السياسي لصالح النزعة التسلطية، وهو ما يؤثرعلى تحليل العلاقة بين مفهوم حزب فرنسا والسلطة في الجزائر، وهي العلاقة التي تكاد تكون غامضة رغم أنه على ضوءها تشكلت مجموعة قرارات وسياسات مصيرية في واقع ومستقبل الجزائر.

الواقع أن التخلص من تأثير ما يعرف استهلاكيا بحزب فرنسا يمر عبر إعادة النظر في اتفاقيات ايفيان و بنودها السرية.

إن بناء هذا التحليل يتم عبر مشروع وطني يناقش: "أي مستقبل لغوي لأي جزائر؟ " على أساس مشاركة المثقفين والفاعلين في كل صنوف المعرفة للإجابة عن مدى قدرتنا على إنتاج سياسة لغوية متمايزة عن المدرسة الاستعمارية، يمكن من خلالها الخروج من حتمية الفرنسة ومن الحدود التاريخية التي وضعنا أنفسنا كأمة داخلها، فأصبحنا نعاني عزلة حضارية ووجودية عن العوالم المحيطة بنا.

المبحث الثاني: تأثير العـــولمـــة

تعتبر العولمة عملية تاريخية تؤثر في سياق التطور المعرفي للإنسان في مختلف الأبعاد الفكرية, الثقافية وحتى الإدارية, وكل بعد يعد مصدر جدل ونقاش تحت تأثير النموذج النيوليبيرالي الجديد والمضامين القيمية للأمركة من نمط حياة، ثورة، اتصالات، الديمقراطية وغيرها.[1]

إن خطاب العولمة يضع المستقبل في إطار الإدارة الإلكترونية التي تقوم على منطق شبكي في تفكيك المجال الهرمي للإدارة العامة , وتجعله مجموعة مجالات غير مركزية و غير متناهية تدخل في مفهوم الحكامة العالمية التي تبشر بفكرة ما بعد الدولة كإطار عام لتحليل الإدارة العامة, ولعل مرحلة عدم اليقين التي تمر بها المعرفة الإدارية الحديثة تؤثر على أساليب البناء الفكري للتنظيمات العامة في المستقبل و تؤدي إلى نوع من الفوضى وغيرها من المظاهر التي تشكل جزءا من واقع يتجاهله علم الادارة أو علوم التنظيم ولا يمكن أن

1-. عثمان سعدي **المرجع السابق**, ص .20

تقترب منه مثلما أشار إليه الفيلسوف التشيكي "فرانز كافكا" في مقاربته للتحرر من أي قوة تمارس سلطة أو سيطرة.

اللغة العربية تجد نفسها في إطار ديناميكية هذه الفوضى بدون آليات تحكم, بحيث أن موقع اللغة العربية لا يختلف عن موقع الأمة العربية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

عالم تكنولوجيا الاتصالات و التسويق العالمي لنماذج الثقافة و التحول البنائي للسلطة من منظور المعلومة والمعرفة الإفتراضية ، وليس السلع والمادة .

لقد أصبح التعريب أمرا حتميا ليس في الدول التي عانت من الاستعمار بل في دول لم تعرف هذه الظاهرة أصلا كدول الخليج تحت تأثير تدفق العمالة الآسيوية الرخيصة, وحركة رؤوس الأموال الأجنبية والعلاقات السياسية والاقتصادية القوية مع الغرب.

في هذا المنظور لم تتم عملية توظيف الرصيد اللغوي للعربية في مجالات تنموية فعالة بل تدهورت مكانتها أمام "الآخر" ولم يقدم العقل السياسي كبديل عن هذه الأزمة الحضارية سوى مصطلح صغير هو "العوربة", لكنه كاف لفهم مدى ضعف الإنسان العربي أمام تحدي الإنترتيت , ويبدو الأمر في الجزائر أكثر صعوبة قياسا على الوضع الثقافي والاقتصادي في البلاد حيث تحولت إلى مجرد سوق للسلع وللغات أيضا من الفرنسية للصينية، دون أن يدمج هذا التعدد اللساني في إطار حضاري راشد.

المطلب الأول: **موقع العربية في ميدان تكنولوجيا الاتصالات الجديدة (n.t.i.c)**

نحاول منهجيا تحديد موقع اللغة العربية في فضاءات الاتصال الحديثة من خلال عرض مجموعة انشغالات مركزية لواقع العربية في ظل غياب سياسة لغوية واضحة.

لقد دخلت العربية عالم تكنولوجيا الاتصالات الجديدة عشوائيا دون إستراتيجية ففاتورة شركة الاتصالات الوطنية التابعة للدولة الجزائرية تصدر باللغة الفرنسية (**انظر الملحق 11**) رغم أن قانون تعميم استعمال اللغة العربية لعام 1998 ينص في المادة 32 على المعاقبة المادية بغرامة مالية من 1000 إلى 5000 دج لكل من يوقع وثيقة محررة بغير العربية أثناء أداء مهام رسمية, وفي فرنسا نفسها يوجد قانون فرنسي بحت صدر عام 1794، يطرد من الوظيفة أو يسجن كل شخص يوقع وثيقة بغير اللغة الفرنسية.

هذه المعادلة الفكرية هي التي تحكم العلاقة بين اللغة العربية وتكنولوجيات الاتصال الجديدة ليس على مستوى الوثائق فقط ولكن على مستوى التوظيف في مختلف العمليات الإدارية والاجتماعية والبناءات الخطابية المتوفرة أمام الرأي العام منذ الاستقلال.

إن أي سياسة لغوية يجب أن تجيب عن السؤال التالي ..كيف نجعل العربية لغة براغماتية؟

تعتبر الاتصالات جزء من منظومة فكرية تحكم العلاقات الاجتماعية في الجزائر ليس في إطار سلم القيم لكن من خلال موازين القوى الآلية، الإعلامية والاقتصادية، ولأن عملية الاتصال عند الفرد الجزائري شفاهية أصلا بحكم الأمية وسيطرة الإشاعة فانه يصعب ضبطها في سياق معرفي معين إلى حد أن العربية لم تعد لغة اتصال أي لم تعد لغة اجتماعية ذات منفعة عمومية إن صح التعبير، بل تم إنتاج مجموعة وسائط جديدة للاتصال بسرعة وبأقل تكلفة على حساب اللغة الأم من طرف مختلف فعاليات المجتمع دون استثناء.

إن ارتباط الصراع اللغوي بالمصالح الاقتصادية والسياسية جعل موقع العربية في ميدان الاتصالات موقع يحكمه رجال الأعمال وليس علماء اللغة والتربية، فالعديد من المسؤولين عن مصلحة الاتصال والعلاقات العامة في شركات الاتصال خاصة على مستوى العاصمة ذو ثقافة فرنسية بحتة.

إن التغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري بحكم المعطيات الرقمية المحيطة به، قد تركت آثارا كبيرة على عديد من الصعد، وعلى رأسها الصعيد اللغوي.

لنأخذ في هذا السياق مثالا بسيطا عن الرسائل النصية القصيرة، المتداولة عبر الهواتف النقالة بشكل مكثف، فقد كسرت هذه الآلية الاتصالية الدلالات الكلاسيكية للغة العربية وأنتجت لدى المجتمع مجموعة رموز مختصرة لا عمق خطابي لها لكنها في الوعي الفردي تمثل ما يشبه لغة جديدة بديلة لأنها تلبي حاجياته الاتصالية بتكلفة مادية اقل وبسرعة اكبر.

إن الفرد يجد شخصيته في هذا النظام الجديد للاتصال ولو على حساب لغته الأصلية التي لم يستطع توظيفها أو تكييفها فأعاد بناء أو تركيب حروفها في تركيبة نصف فرنسية ونصف عامية تعكس عدم توفر جميع الشروط الموضوعية لتأهيل اللغة العربية على مستوى التكنولوجيات الحديثة.[1]

1- النجار فريد، **تكنولوجيا الإدارة المعاصرة في ظل العولمة**، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية ، 2007)، ص .222

إن ما يقوم به الفرد الجزائري في هذه الحالة لا يخرج عن منظور **"مالك بن نبي"** في عملية تكديس الأشياء نتيجة النظرة "الشيئية" للواقع دون فعالية في تغيير أو تطوير تلك الأشياء الواردة إليه عكس الفرد الياباني الايجابي في المحاكاة ومنها الإبداع وصناعة الأفكار, ولقد طورت وسائل الاتصال لغة ثالثة مختصرة وسريعة تهدد مركز العربية , و التي لم تعرف متغيرات سريعة تحيط بها كما هو الشأن حاليا.

لقد أثرت وسائل الإعلام المختلفة على تطور اللغات بصفة عامة لكن بالنسبة للعربية فان لغة الإعلام التي تعتبر من الوسائط اللغوية الجديدة في هذا القرن أدت إلى ميلاد لغة ثالثة تتبناها جميع الفواعل في ميدان الاتصالات الحديثة بشكل عادي للغاية سواء على مستوى الرسائل الالكترونية, الإعلام الآلي, الانترنيت, أو الفضائيات، والتي شكلت وسائل تخزين للغة جديدة تتداولها النخب العلمية والإدارية والسياسية، كما تتداول مختلف فئات المجتمع للاتصال وتبادل المعلومات وتوزيع القيم، وتحظى بقبول الجميع كضرورة عصرية تنال اهتمام كبار اللغويين لما تمثله من تحول في اللسان العربي، ومن خطر على اللغة العربية في حد ذاتها والتي لم تستفد هيكليا من الثورة التكنولوجية المابعد صناعية من حيث توفر إمكانيات تفعيلها من خلال:

- تطوير الترجمة
- بناء بنك معلومات للعربية
- رقمنة مفاهيم التراث اللغوي العربي ووضعها في أقراص مضغوطة (C.D)

وغيرها من برامج التطوير حتى تستفيد اللغة العربية من وسائل الاتصال وليس العكس.

إننا نجد في الجامعات الفرنسية على سبيل المثال لا الحصر تخصصات حول التكوين اللغوي والاتصال لأهمية العلاقة الجدلية بين عنصري اللغة والاتصال في عملية التنمية وبناء المستقبل، وفي الجامعات الجزائرية مازال الموضوع غامضا حتى في كليات الإعلام والاتصال.

إن الخبرات العربية لم تساهم حتى في تجسيد مشروع مركز التطوير والبحث في التكنولوجيات العالية في ميادين المعلومات والاتصالات الذي تم برمجة انجازه في إطار

مشروع المدينة الجديدة لـ "سيدي عبد الله" ضواحي الجزائر العاصمة عبر مساهمة الشركات العربية في انجاز هذا القطب التكنولوجي.

لقد تم عرض الاقتراح من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة شخصيا عام 2002 لكن يبدو أن الرأسمال العربي لا يريد أو لا يراد له الاستثمار في العربية نحو ترقيتها وتفعيلها تقنيا ورقميا على عكس الرأسمال الغربي في الانجليزية أو الفرنسية ,ولهذا تأخرت تكنولوجيا المعلومات بالعربية تأخرا كبيرا عكسته عدة معطيات بارزة ,فقد جاءت تكنولوجيا المعلومات لتضيف لواقع اللغة العربية عنصرا هاما ذا صلة بمعالجة اللغة العربية بواسطة الكمبيوتر آليا لكن المشاريع بقيت تحتاج للدعم المالي و السياسي.

هناك في هذا الإطار أكثر من 6 مشاريع لتطوير محلل صرف آلي للغة العربية تنتظر التجسيد على مستوى بعض الدول العربية[1].

إن قلة البرمجيات المتقدمة لتعليم اللغة العربية وتعلمها أثر سلبيا على تفعيل تكنولوجيا المعلومات العربية, وجعلها ضعيفة وهشة, وما يلاحظ في الجزائر مثلا هو ضعف النشر الالكتروني باللغة العربية وعدم تطوير آلات البحث في النصوص العربية وحتى غياب التكوين بالعربية في مجال الإعلام الآلي، مما يؤدي إلى ندرة وضعف في الموارد البشرية المتخصصة مما يؤثر سلبيا على التنمية.

بالمحصلة نستنتج بموضوعية إن المسالة في الأصل ترتبط بتوطين التكنولوجيا الغربية في بيئة عربية مختلفة، وهي مسالة صعبة للغاية لعدم توفر الشروط الموضوعية لبناء قاعدة معرفية سلسة للتكنولوجيا في منطقة يسودها الفقر، والأمية والفساد أمام عولمة تضغط بالغزو، التهديد أو بالآليات الناعمة من اجل تفريغ الثقافة الوطنية من مضامينها ومحتوياتها الأصلية وتحويل القيم المحلية عن كل إمكانية للتأصيل, فغياب أو بالأحرى ضعف البنى التنظيمية والإدارية لاكتساب المعرفة اللازمة لنقل وتوظيف التقنيات الحديثة للاتصال، وتركيز الدولة العربية على استيراد وسائل الإنتاج أدى بهذه الدول إلى استيراد لغات وقيم وأدوات القابلية للاستعمار .

1- سليمان العسكري, **المرجع السابق**, ص11

النتيجة فشل نماذج التصنيع والتنمية لأنها اعتمدت على الريع والسلع، وليس على المعلومات، فالموارد الباطنية الاستخراجية التي بنيت على أساسها الأنظمة السياسية العربية شرعيتها أثبتت محدوديتها في تكوين رأسمال بشري ومعرفي "ذكي" بل أدت إلى أن أصبحت هذه الدول تتذيل قائمة مستعملي شبكة الانترنيت بين العالم, ومنها الجزائر والتي لم تدرك أن الاتصال معرفة قبل أن يكون آلات وأجهزة وأموال فكانت النتيجة سؤ تنمية إدارية حادة.

الفرع الأول:السياسة اللغوية في البيئة الإلكترونية(e.gouvernance)

الإتجاه في هذا المضمون إلى ما يتعلق بإستخدام الإنترنيت عند العرب بصفة عامة, من حيث إستعمال النطاقات (**com.net.org**) باللغة العربية مما قد يحدث طفرة نوعية في توظيف الإنترنيت من حيث :

- إنتشار الخدمات الإلكترونية.
- تنمية اللغة العربية.

وذلك طبعا إذا ما توفر المحتوى العربي بشكل جيد على مستوى الفضاء الإفتراضي الشبكي, خاصة إذا علمنا أن خط الإنترنيت تسيطر عليه اللغة الإنجليزية بنسبة كبيرة جدا, واللغة الألمانية بعدها,ثم الفرنسية و تتوزع البقية على لغات عديدة منها اللغة العربية رغم أنها لغة عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

إن ال"**cyber-تعريب**" يجب أن يتلائم مع حاجيات المجتمع الما بعد صناعي الحديث وليس مع واقع المجتمع البدوي الذي أدى إلى ترييف اللغة و الدولة في نفس الوقت.

يجب تحديد مضامين معرفية جديدة تنطلق من إعتبار أن اللغة العربية ليست لغة وطنية بالمعنى الفرنسي-العرقي لمفهوم اللغة بل إنها لغة ما فوق وطنية(supranationale) بالمعنى العولمي لمفهوم اللغة.

تعتبر اللغة العربية من اللغات الجذرية, وهي من اللغات القديمة التي لم يحدد لها الباحثون وطنا معينا , ولقد تشكلت في سياق مجموعة لهجات تعبر عن عدة قبائل مختلفة قبل أن ترتقي لمستوى اللغة في العهود الأخيرة لما قبل الإسلام, عندما مال العرب في شبه الجزيرة

إلى لغة قريش كخيار لغوي وحيد للتواصل و التعبير, وقد أعطى الإسلام من خلال القرآن بعدا مقدسا للعربية و التي تواجه اليوم تحديا وجوديا.

حيث ما زال دور العربية في عملية المثاقفة دورا غامضا لأنه بالنسبة للمجتمعات العربية فمنذ أكثر من 100 سنة على تعريب إلياذة هوميروس من طرف سليمان البستاني عام 1904 بالقاهرة, مازال سؤال العربية يطرح نفسه في زمن العولمة.

الفرع الثاني: التخطيط اللغوي في الجزائر من منظور مستقبلي.

إشكالية التعريب في الجزائر أنه تم و يتم بدون معربين حقيقيين , فهناك معطيات بنيوية فيما يخص السياسة اللغوية تشير إلى غياب الرؤية على المستوى الموضوعي و الإجرائي, وغياب الكفاءة على الصعيد البشري و الفكري.

إن إستعمال اللغة من خلال تنمية الثروة العجمية ضروري لكي لا نصل إلى عجز لغوي في الأداء لكن الخلل يكمن في أن سياسات اللغة و الثقافة بحاجة إلى بيئات إدارية وتقنية مواتية تسمح بتحقيق التنمية المستدامة و التأطير الأمثل لمسار التخطيط اللغوي.

نجد في حالات كثيرة بطءا شديدا في توظيف سلس للغة عربية مرنة وبراغماتية بدل الإكتفاء بقواعد اللغة الأولية في الكتابة و التبليغ و النحو والتنصيص, ففي غياب الكادر الإداري الذي يخطط مستقبليا و يبلور إستراتيجيات حقيقية يصبح الأمر عشوائيا في إطار النوايا و ليس الآليات.

إن المنظور الحوكمي للغة العربية كخارطة لسانية تتوزع على هياكل الإدارة و على مكونات المجتمع في إطار رشيد يؤسس لتخطيط سليم يمتد إلى 2020 و 2050 يمكن أن يقودنا إلى ما بعد التنمية الإدارية و يضعنا كحكام وكمحكومين في صورة مستقبلية بناءة حتى لا يبقى الموضوع مجرد حل كلمات سهمية في جريدة وطنية من طرف موظفين عاديين بينما كبار المخططين مهمشين أومحنطين في أنماط كلاسيكية للتحليل بعيدين عن فعل التخطيط المستقبلي للإدارة , أو ما ينعت حاليا بالحكامة الأفقية : (gouvernance horizontale) على غرار ما يحدث في دول كانت تعيش أزمات بنيوية خطيرة قبل أن تهتدي

إلى نماذج تراعي مكوناتها الثقافية و اللسانية كنيو- زيلندا و أستراليا وكندا على سبيل المثال لا الحصر.

الفرع الثالث: أهمية التخطيط الإستراتيجي لتطوير الجهاز الحكومي للدولة في منظور 2020 (e.algeria)

إن التخطيط الإستراتيجي في الجزائر مستقبلا لكافة العناصر خاصة الموارد البشرية, وتطوير نتائج الاستثمار بأسلوب علمي وتفعيل البنية التحتية وإصلاح القوانين و التشريعات والأنظمة بين القطاعين العام والخاص بمشاركة المجتمع المدني أمر حيوي في إتجاه متطلبات التنمية المستدامة لكنه يمر موضوعيا عبر تأهيل على مستوى عالمي في مختلف التخصصات مع إتقان التعامل مع التقنيات الحديثة وتحفيز البحث العلمي الجاد في الجامعات ومراكز إنتاج المعرفة.

ما يجب على الدولة الجزائرية القيام به حتى 2020 (أنظر الشكل1) هو تحسين جودة الأداء المؤسسي من خلال مخاطبة الإطار العام الذي تقع فيه هذه العملية ويتضمن:

- ضبط التراكم المكثف للمعلومات.
- التكيف مع سرعة الاتصالات.
- إعادة توزيع الموارد بين الوزارات المختلفة .
- دعم السلطات اللامركزية.
- دعم السند المعرفي في صناعة القرار الرشيد عبر غرف التفكير.(**think tank**).
- تحقيق الحكم الأفقي عبر التكامل بين السياسات القطاعية و الهياكل الوزاري

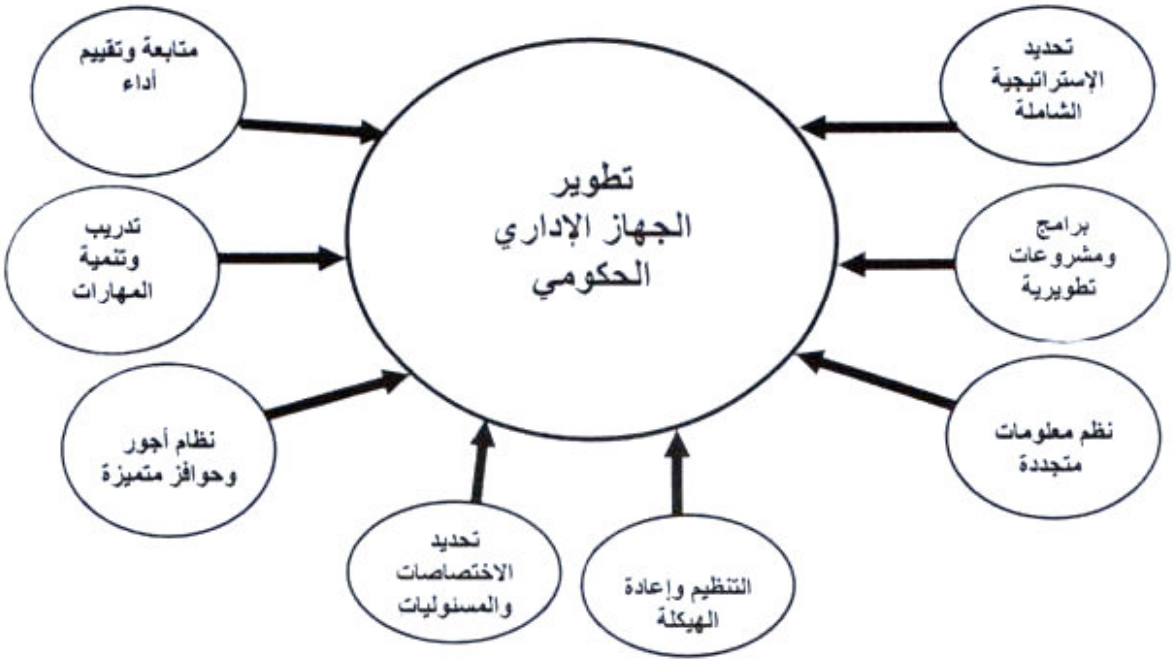

الشكل 1: مستويات تطور الجهاز الحكومي (المصدر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية)

المطلب الثانـــي: أي إستراتيجية للمستقبل؟

بعد أن شهد القرن الماضي هجرة المبدعين العرب بالمئات إلى دول الغرب، يبدو أن القرن الحالي سوف يشهد هجرة المبدعين العرب بتدفق مخيف إلى اللغات العالمية الأخرى حيث الأمان والجاه والكسب الريع.

هذه النظرة المستقبلية تعكس واقع اللغة العربية في مطلع الألفية الثالثة، فأمام ضعف حركة الترجمة وهشاشة الأنظمة البحثية في الجامعات تفقد اللغة العربية مركزها الريادي في مجال مخاطبة **"الأنا"** قبل الآخر وتصبح قضية اللغة والترجمة قضية أمن قومي .

إن التعريب من خلال استعمال مصطلح "الباص" في برامج تعليم العربية للأطفال بدل كلمة "حافلة" خاصة على مستوى منظومة دول الخليج العربي والتي تروج مثل هذه النماذج اللغوية إعلاميا نحو الأطفال في المغرب العربي وشمال إفريقيا دليل على وجود خلل ما في بنية السياسة اللغوية لدى العرب أنفسهم .

في الجزائر طرحت علامات استفهام حول مثل هذه المصطلحات التي قد تصطدم في ذاكرة التلميذ مع مصطلحات أخرى لها دلالات مختلفة ويحدث في هذا السياق نوع من التشويش على مخرجات نظامه اللغوي منذ الصغر، ويصبح أمام عدة عربيات وليس عربية واحدة.

" إن الطلبة الأجانب الذين يتخرجون من مصر, هم يحملون شهادات في اللهجة المصرية وليس في اللغة العربية[1], إنهم يأتون من بلدانهم ملمين باللغة العربية، وفي مصر يجدون اللهجة العامية للقاهرة".

لقد حلت اللهجات المحلية محل العربية في غياب التعريب العلمي وفي غياب إستراتيجية لتطوير حقيقي للغة العربية, ومن هذا المنظور نسأل: هل انعقدت قمة عربية طارئة واحدة لمناقشة سياسات محددة لتطوير اللغة العربية؟ كم قمة لوزراء التربية العرب انعقدت مقارنة بقمم وزراء الداخلية؟

إن عدم الاهتمام بالعربية أدى إلى خلل في التنمية وصعوبات هيكلية لدى العرب في دخول اقتصاد السوق ونوادي البلدان الصاعدة فان كانت دولة عربية كقطر تعتبر في عام 2009 أغنى بلد في العالم مع سويسرا، فهناك دولة عربية كجزر القمر تعتبر أفقر دولة في العالم لنفس العام، ما يدل على أن سوء استغلال مورد اللغة بشكل عادل داخل مختلف الدول العربية مرتبط بسوء استغلال الثروات والإمكانيات المادية والبشرية أيضا وهي معادلة خطيرة في المستقبل، لأن العربية ليست لغة شعر فقط بل لغة تنمية وادارة.

لقد تآكلت مفردات الفصحى في العاميات[2] وعمت الركاكة ما تبقى من الفصحى العربية في دور النشر والخطاب الفكري وفي الأدب والسينما وكل مناحي الحياة.

إنها أزمة لغوية عميقة في غياب سياسة لغوية عربية موحدة، فلا تعريب ناجح بدون وحدة سياسية أو تكتل اقتصادي على غرار ما يحدث مع المجمع الملكي الاسباني في تنسيق شؤون اللغة الاسبانية بين موطنها الأوربي وفروعها المنتشرة عبر المحيط الأطلنطي في جزر الكاريبي أو أمريكا اللاتينية.

يبدو أن غياب نظرية في السياسة والحكم لدى المسلمين, وخاصة السنة منهم أدى أيضا إلى غياب التنظير في سياسات اللغة، وضعف الخلفية المعرفية لأغلب المنظرين في اللغة كما هو الحال كما قلنا في السياسة والاقتصاد والتربية.

1-. احمد بن احمد, ***المرجع السابق***, ص233

1-. سليمان العسكري, **المرجع السابق**, ص10

إن تراث الماضي وفكر الحاضر ومعرفة المستقبل تؤكد الحاجة الماسة إلى تجاوز راهن الخطاب اللغوي العربي، ويتطلب ذلك نظرة اشمل لمنظومة اللغة العربية، سواء بالنسبة لعناصرها الداخلية شديدة التداخل أو علاقاتها الخارجية التي تربط السياسة اللغوية بالمنظومة المجتمعية الأخرى[1].

يعتبر اتحاد المغرب العربي في هذا المنظور نموذجا على العلاقة بين اللغة والتكتل أو الاندماج الإقليمي، فلا يمكن انجاز مشروع الوحدة المغاربية ومشكلة اللغة العربية في بلدان الاتحاد مطروحة.

في المغرب الأقصى تنتشر مصطلحات بالعربية تحتاج إلى ترجمة في الجزائر أو تونس على غرار مصطلح "مسطرة" المأخوذ من كلمة "la règle" ونجد ما يقابلها في العربية بالدول المجاورة كلمة "قاعدة" أو "قانون" .

هناك خصوصيات لسانية تميز بلدان المغرب العربي تؤثر نسبيا على عمليات التكامل في غياب مجمع لغوي مغاربي يؤسس لوحدة لغوية تكون إطارا معرفيا للوحدة السياسية المنشودة منذ مؤتمر طنجة عام 1958, حتى لا تبقى الفرنسية لغة وسيطة بين الدول المغاربية، وما يترتب عن ذلك من تفكيك لعناصر الانتماء لدى نخب وشعوب المنطقة لصالح بدائل جديدة كالفكرة المتوسطية على سبيل المثال لا الحصر.

إن التكتل اللغوي بالنسبة للعربية حتمية بنيوية تؤهلها للاستجابة لمتغيرات العولمة، وتدخلها اقتصاد السوق بكفاءة عالية, فالعربية تحتاج إلى فضاء جيوسياسي يجعلها قابلة للتصدير كأية سلعة أو بضاعة تجارية أخرى لكن بشرط مراعاة معايير الجودة.

فإذا كانت فكرة الشرق الأوسط الجديد في أبعادها الحضارية ضد اللغة العربية في المشرق وضد فكرة المشرق نفسه، فان الأمر يتطلب وعيا تاريخيا بضرورة تحقيق مشروع عربي للتنمية اللغوية في إطار جديد غير الجامعة العربية، لان الملاحظ أن التوسع الذي تحققه اللغة التركية مثلا هو محصلة نجاح النموذج الاقتصادي في تركيا، والانتشار الذي تحققه الفارسية أيضا هو في الأخير نتاج تطور صناعي مقبول للجمهورية الإسلامية في إيران, والمعلوم أن كل من تركيا وإيران يعرفان تمددا هائلا في سياستهما في الشرق الأوسط وحضورا قويا

2- **نفس المرجع السابق** , ص14

دبلوماسيا وسياسيا في المنطقة على حساب الفاعل العربي، مما يدل على أن اللغة هي القوة ولا لغة مع الضعف على غرار الحالة العربية الراهنة في غياب قوة اقتصادية وفكرية تدعم العربية وتنقلها استراتيجيا إلى البورصات والأسواق.

الشرق أوسطية على غرار "المتوسطية" عبارة عن آليات لتفكيك الهوية العربية الإسلامية وتوزيعها على اطر وترتيبات إقليمية تؤدي مع الوقت إلى اضمحلالها كما حدث مع لغات أخرى بداعي التقدم والعصرنة.

إننا في حالة من الركود الحضاري, حيث نخضع للأمر الواقع دون أن ننتج مدارك ومعارف وثقافة، إلى درجة أن النخب "المعربة" تعيش خارج العربية نفسها من الناحية السلوكية، حيث مازالت تمثل جزءا من منظومة "البداوة" ولم ترتق إلى منظومة "المعرفة"، وهو ما انعكس على ثقافة "التعريب" التي لم تأخذ بكل الدلالات الحضارية والأسباب الموضوعية للنجاح بل بقيت تعمل في ظل حاجيات العشيرة ومتطلبات القبيلة، وهي عناصر تمثل جزءا من المشكل وليس جزءا من الحل لازمة العربي سواء أكان مثقفا أو أميا لان نمط التفكير في كلتا الحالتين سيان إذا كان هناك تفكير أصلا.

يعترف الدكتور "زكي نجيب محمود" في كتابه "تجديد الفكر العربي" انه حدد المشكلة الكبرى في البنية الثقافية في البلدان العربية من خلال عدم تطابق الفعل مع القول., الأمر الذي جعل الناس غارقين في حضارة اللفظ وبعيدين عن أسباب حضارة الفعل أو الأداء.

إن الدكتور"زكي نجيب" ينحو نفس منحى الدكتور المستشرق الفرنسي "جاك بيرك" من حيث النظر إلى التخلف في المجتمعات العربية كنتاج لتخلف اللغة العربية[1].

إن اللغة العربية ليست مفردات قاموس وإنما هي منطق, وفي هذا السياق يبدو أن كل ما فعله العرب هو "ترييف" العربية وليس تطويرها مادامت القطيعة مع مضامين التخلف لم تتم في إطار ثقافي واجتماعي وعمراني جديد.

1- عمر ازراج, **المرجع السابق**, ص25

***المطلب الثالث*: أزمة توطين النظرية الإدارية الغربية في الفضاء الإداري العربي**

إن مسالة التنظير بالمعنى الغربي في الفضاء الإداري العربي ترتبط بأزمة العقل العربي نفسه حيث تقودنا إلى أبعاد جديدة في التحليل , فلو حاولنا استعراض النظريات الغربية في الإدارة لوجدنا أن بعض العرب قاموا بتهميشها بدل تفعيلها.

إننا نجد انه على الرغم من أهميتها لتطور الفكر الإداري عموما والعربي على وجه الخصوص مما لا نستطيع معه تجاهلها أو إنكار الحاجة إليها أو أهميتها لتطوير أداء الإدارة العربية إلا أنه لا يفوتنا أن نلاحظ أن هذه النظريات قد نشأت في بيئة غربية والتي تختلف عن البيئة العربية ولا ينكر كاتب أو باحث أو مؤلف إداري أهمية البيئة وتأثيرها على فكر الفرد أو العامل والأهم تأثيرها على عقل المدير .

إننا نلاحظ على هذه النظريات السابقة إما أنها تركز على المنظمة لتحقيق أهدافها من خلال النموذج الأفضل للتنظيم (النظرية البيروقراطية / ماكس) أو تركز على إجراءات العمل و تبسيطها أو ظروف العمل من إضاءة أو تكييف ..... الخ وتحسينها على غرار(النظرية العامة / تايلور) ، أو على العلاقات الإنسانية (نظرية العلاقات الإنسانية / مايو) أو بناءا على ولاء وانتماء العامل للمنظمة (النظرية اليابانية) ومع عدم إنكار أهمية النظريات في تحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء إلا أن أيا منها لم يغص في فكر المدير، ومعتقداته والبيئة المحيطة به وأثرها على أدائه وهو جوهر العملية الإدارية كلها .

يؤكد "**هنري فايول**" مؤسس علم الإدارة أنه إذا كان هناك شركة ناجحة أو فاشلة ، مؤسسة ناجحة أو فاشلة ، منظمة ناجحة أو فاشلة ، فإن هناك مديرا ناجحا أو فاشلا[1] .

ننتبه هنا إلى انه لم يقل العامل أو ظروف العمل أو التنظيم على الرغم من أهميتها لأن ذلك يصنعه المدير الناجح في النهاية والراغب في النجاح ونؤكد على كلمة الراغب .

وتتأثر هذه الرغبة والمقدرة بنوع البيئة التي تربى فيها المدير، والتي بني من خلالها معتقداته ومفاهيمه وعاداته وتقاليده، والتي بدورها تصنع منه مديرا ناجحا أو فاشلا ، فكم من مدير في عالمنا العربي عاد حاملا شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال في أرقى الجامعات العربية أو تربى على أيدي هؤلاء العائدين ولكنه وضع كل ما تعلمه على المكتب وأخذ

[1] ابراهيم الضمري ، ***الأفراد و السلوك التنظيمي*** (القاهرة .دار الجامعات المصرية 1999) ص 54

يمارس البيروقراطية، والتسلط، والتمييز والتعسف على الموظفين المساكين بدكتاتوريته مما يقتل روح الإبداع لديهم ، ويؤثر على حوافز الإنتاج للعاملين متجاهلا كل ما تعلمه في فنون الإدارة وعلومها.

نستطيع أن نذكر أن هذه النماذج السيئة موجودة بيننا ولانريد أن نغض الطرف عنها ، ونقول أن الإدارة العربية عموما والجزائرية خصوصا فعالة بينما يلمس المواطن العربي في كل مكان سوء استعمال المدير لسلطاته واستخداماته لإدارته كمؤسسة خاصة يفعل فيها ما يريد وما يشاء لغياب المساءلة والمراقبة والمتابعة العلمية ونركز على كلمة العلمية مرة أخرى لأنها هي التي تقوم الإعوجاج، وليست الرقابة السماعية و التجسسية على أداء الموظف، فالمدير الجاهل أو ضعيف الشخصية هو الذي يستخدم أسلوب" الإدارة بالتجسس " أما المدير الناجح فيستخدم الأساليب العلمية في الرقابة.

هذا الواقع والإتجاه الخاطئ الذي نتحدث عنه يتطلب منا معرفة الأسباب ومعالجتها بالعودة إلى الجذور والتراث والأصالة والتاريخ والقيم لنستمد منها وليس من الغرب ما يعيننا على تصحيح المسار وتوجيه الجهود لتحقيق التنمية الإدارية الأصيلة واللحاق بركب الدول المتقدمة ونساهم بالتالي في تطوير العلوم وخاصة السياسية بدلا من أن نكون متلقين لها فقط لان البحث في التراث السياسي المحلي و الأصيل هو الذي يجب أن يقودنا نحو المعرفة.

إذا أخذنا النظريات الغربية على علتها وبحذافيرها دون تطوير أو تعديل بما يلائم البيئة التقليدية الأصيلة فلا شك أنها سوف تفشل في تحقيق الأداء المطلوب خاصة وأن ذهنية أو عقلية الفرد العربي لها خصائص فريدة تختلف تماما عن عقلية أو ذهنية العامل في الغرب، فالقيم الإجتماعية مختلفة والثقافات متباعدة، وأساليب التفكير ورؤية الأمور متنوعة بل أحيانا متضاربة فالفرد العربي يتميز بالكبرياء والأنفة والشهامة والكرم والحساسية المفرطة أو العصبية القبلية -كما قلنا سابقا- في أحيان أخرى.

كل ذلك يستلزم منا بالطبع أن نبحث عن هويتنا العربية في الإدارة والمستمدة من قيمنا وأصالتنا وتقاليدنا العربية والإسلامية الراسخة منذ عشرات القرون، وأن نقوم كذلك بتعديل وتطوير وتكييف هذه النظريات الحديثة لتلائم بيئتنا العربية حتى يتحقق النجاح المنشود.

من هذا المنطلق يمكن أن نبدأ بتكوين النظرية العربية في الإدارة من البيئة العربية والتي يمكن أن تقوم على ثلاثة أعمدة، إذا اقتنع بها المدير العربي، وعمل بها وطبقها، بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أساليب الإدارة الحديثة فإنه يحقق النجاح والفعالية الإدارية.

نلاحظ بعد الإطلاع على تراثنا الغربي والإسلامي أن شيخ العشيرة في القبيلة العربية يستمد سلطته ومكانته في العشيرة من ثلاثة مفاهيم أساسية[1]:

أولا: **مفهوم الخدمة** : حيث أن كبير القوم خادمهم، أي أن الذي يسهر على راحة وسعادة أفراد عشيرته ويحل مشاكلها ويعمل على رفاهية أفرادها وحمايتهم .

ثانيا : **مفهوم الشورى** : إذ أن قرارات شيخ العشيرة لا تكون منفردة بل هي رأي جماعي وخلاصة مشورة أهل الرأي والحكمة في مجلس عشيرته .

ثالثا : **مفهوم حق الدخيل** : أي العدالة وإنصاف المظلوم وحمايته حتى يصل إلى حقه وإذا أردنا تغيير أو تطوير أداء المدير العربي، علينا أولا تغيير أو تطوير مدخلات عقل المدير العربي، حتى نستطيع أن نؤثر فيه ونرفع من كفاءته الإدارية .

إن العديد من المفاهيم كانت موجودة منذ مئات بل آلاف السنين في تراثنا العربي والإسلامي فلنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة والذي كان يسهر على راحة أمته وسعادتها في الدنيا والآخرة، ومن بعده الخلفاء الراشدين، وقصة أبي بكر رضي الله عنه الذي كان يسعى وراء الأرملة لينظف لها بيتها، ويجلب لها عنزتها معروفة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان يحمل على كتفيه كيس الدقيق، ويأبى أن يحمله عنه خادمه ليقدمه للمرأة التي كانت تطبخ الحصى أيضا مشهورة، وكان يقول لو أن بغلة عثرت في العراق لخشي أن يسأله الله عنها.

نماذج القيادة في هدا السياق تختلف عن مفهوم "ماكس فيبر", لكنها تعبر عن مفهوم أصيل يعبر عن أسلوب حكم الذين قادوا أمة بكاملها بالقدوة الحسنة , فعلى المدير العربي أن يتعلم منهم وليس من مرجعيات أخذت علومنا وصدّرتها لنا في شكل نظريات حديثة, فهذه النماذج التي ينبغي أن يسير عليه المدير العربي .

---

[1] - -عزالدين التميمي ،***الشورى بين الاصالة و المعاصرة*** ، (عمان 1985)ص32

إن الكرم صفة من صفات العربي في البداية التي لا يزال يتمسك بها ويعتز بها ، فهي تجري مع دمائه كصفاته الأخرى من شهامة وإباء، وعزة نفس، وإغاثة الملهوف، ورثها من أجداده وهي ميزة لا يصطنعها ولا يتكلفها بل هي عفوية وسجية من سجاياه التي طبع عليها ورضعها منذ نعومة أظافره، والعربي البدوي معروف بالشهامة وحسن المعشر وإكرامه للضيف واستقباله له بوجهه باسم والترحيب به.

لقد أشارت إحدى الدراسات إلى ما يتوقع الموظف من المدير من وجهة نظر الموظف ومن وجهة نظر المدير، وتبين أن المدير يتصور أن الموظف يريد منه الراتب والعلاوات والترقيات بينما في الحقيقة أن الموظف من وجهة نظره يتوقع من المدير الاحترام والتقدير والمشاركة في اتخاذ القرار, فلتكوين مدير ناجح يجب أن نلتزم بأدبيات محددة كاحترام الموظف ومعاملته "كضيف" وإذا استخدمنا المديح والإطراء بحذق ومهارة فإنهما يكونان من أقوى الحوافز لإجادة العمل، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة، والذي قال فيه الله تعالى : ((ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك)) (آل عمران : الآية 159) وقال تعالى : ((وقولوا للناس حسنا)) (البقرة : الآية 83) وقال تعالى : ((قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى)) (البقرة : الآية 263) وقال تعالى : ((ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين)) (إبراهيم من الآية 24-25) صدق الله العظيم, وقال صلى الله عليه وسلم ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)).

يتوقع الموظف من مديره حماية مصلحته وليس معاداتها، لأن المدير الذي لا يحس ولا يفكر يمكن أن يكون عديم التقدير والاحترام، ولا يتوقع منه مرؤوسيه أن يحترم شعورهم ويعاملهم كبشر.[1]

في هذا المنظور فإن الشورى في أبسط صورها هي تبادل الرأي بين جماعة من الأفراد في أمر من الأمور أو هي صورة من صور النصيحة وشكل من أشكال التعاون ، كما أنها تعني

[1] - -عزالدين التميمي ، ***مرجع سابق***، ص 52

استخراج الرأي من أصحاب الرأي بعد مراجعتهم للأمر وممن لديهم القدرة ومعرفة الصواب.

وهذا يعني أن للشورى أطرافا، طرف يسمع وآخر يشير وأطرافا تتحاور وتتناقش وتقلب الرأي على وجوهه المختلفة وتتبادل وجهات النظر حول الموضوع، وأصل الشورى في اللغة طلب الرأي ليبدي ما فيه من محاسن أو عيوب، ثم النصح بما يجب فعله مبينا ما فيه من صواب، والاستشارة مأخوذة من قول العرب في لسان العرب شرت العسل إذا أخذته من موضعه، أي من قرص الشمع، ثم صارت الكلمة تدل على معنى خاص بمعنى تقليب وجهات النظر المختلفة وصولا للأصوب فيها .

خلاصة المفاهيم السابقة أنها تعني عدم التفرد في اتخاذ القرار والرجوع إلى أهل الحكمة والسداد قبل اتخاذه، ومعرفة ما له وما عليه وحصول المناقشة والحوار، للوصول إلى الصواب.

إن "العقل الجماعي" أو"الشعور الجمعي " أو"التمثيل الجمعي " ومختلف المفاهيم الاجتماعية في البادية ليست إلا أساليب مشتركة في التفكير وفي المشاعر وفي القرار. ويستمد هذا التقليد أو العادة من شيء مشترك في البادية العربية هو " نظام القربى ".

من خلال هذا النظام احتفظ العربي بحضارته، وعاداته وتقاليده من خلال المشاركة والتعاون في السراء والضراء وهذه الصفة لم تعد حكرا على البادية بل امتدت لتشمل المجتمعات العربية أينما كانت على مستوى نظام "التويزة" أو "تاجماعت" في الجزائر ,والتي يمكن أن نبني عليها نماذج أصيلة في إدارة الأزمات, فشيخ القبيلة العربي الحكيم أو شيخ الجماعة لا ينفرد باتخاذ القرارات الهامة وإنما لديه مجلس شورى يجتمع لديه ويتشاورن في الأمر ويتدارسونه من كافة جوانبه، مزاياه وعيوبه، وبعد تقليب وجهات النظر المختلفة يتخذ القرار الذي فيه مصلحة الجماعة، ثم جاء الإسلام وعزز هذا المفهوم كما قال تعالى : "وشاورهم في الأمر" وقال أيضا "وأمرهم شورى بينهم " صدق الله العظيم، وروي عن أبي هريرة أنه قال : " لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

يعتبرمفهوم الشورى (المشاركة) ضروري في إدارة الناس وتحفيزهم في الأداء، فالعقل الإنساني مهما بلغ من الذكاء والخبرة محدود، وقد تصعب عليه بعض المشكلات فيحتاج إلى

الرأي والمشورة المتخصصة، فالعلم واسع ولا يستطيع عقل أن يحيط به ، فعند المشورة يتبين له الصواب ويرجع إلى الأصوب إذا كان رأي غيره أفضل من رأيه، ويستفيد من تجارب الآخرين ورجاحة عقولهم، وكذلك فإن مفهوم المشورة (المشاركة) يساهم في تعزيز العلاقة بين المدير والمرؤوسين، وهو خير وسيلة لإزالة الشكوك ونفي الشائعات والهواجس والأوهام، كما يتيح لكل فرد أن يعبر عن رأيه ويقدم أفضل ما لديه لخير الجميع، وفيه إشعار للفرد بقيمته وأهميته في المنظمة ويصبح لديه التزام داخلي بتنفيذ القرار لأنه ساهم في صناعته، مما يساهم في توفير الولاء للمؤسسة واستمرار العطاء وترسيخ الراحة النفسية وزيادة الإنتاجية .

هذا المفهوم الراسخ في تراثنا وتقاليدنا العربية والإسلامية قد درسته أوروبا وطبقته :

- في السويد عام 1946التقي المدراء بممثلي العمال دوريا لتبادل الرأي في المسائل المشتركة وإيجاد الحلول للمشاكل،

- في ألمانيا هناك مجلسان مجلس للمدراء وآخر للعمال يلتقون دوريا لدراسة مشاكل الإنتاج وحلها.

- في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكلت فيها نقابات العمال للدفاع عن مصالحهم تجاه الإدارة.

ثم استخلص علماؤها من التراث العربي الإسلامي أفكارا سموها نظريات إدارية حديثة كالإدارة بالمشاركة والإدارة بالأهداف، وفريق العمل وقوة العمل وصدروها لليابان تحت نظريات z، والإدارة الجماعية ثم أعاد الغرب نقلها للعرب بمناظير جديدة كإدارة الأعمال والإدارة بالأهداف والإدارة بالمشاركة, وهذه المفاهيم المستوردة هي من صميم تاريخنا العربي والإسلامي, فالمدير الناجح يحيط نفسه عند تولي منصبه برجال أكفاء لحماية جانبه الضعيف، أي الجانب الذي لا يجيده، فيساعدوه في عمله. [1]

[1]- رمضان الديب إبراهيم، **إدارة الموارد البشرية**، (دار أم القرى، 2007)، ص 80.

إن تعريب الاطارالنظري للإدارة الحديثة ضروري لتحقيق التكامل بين أطراف المنظمة نحو إنجاز المصالح المشتركة في مواجهة نموذج الإدارة الذي يسعى لتحقيق مصلحة رأس المال فقط.

المبحث الثالث: دور الخصخصـــــة

تعتبر الخصخصة، منطلقا فكريا لتحليل المبدأ الليبرالي المحافظ في تحولاته القيمية والهيكلية مطلع الثمانينات، فهي ليست عملية تقنية تقف عند حدود أدبيات مؤسسات "بريتن وودز" لكن إطارا نظريا لفهم عالم ما بعد الدولة.

في هذا المنظور تبدو العلاقة بين الخصخصة واللغة علاقة غير واضحة بل غير موجودة أصلا لكن المتغيرات المعرفية الجديدة في مختلف المدارس تجعل هذه العلاقة أمرا واقعا بالنظر إلى العلاقة بين الهوية والتنمية بصفة عامة.

بالنسبة للغة العربية يبدو القطاع الخاص بعيدا عن الاستثمار فيها والمشاركة في تطويرها رغم بعض المبادرات المحسوبة على المجتمع المدني الهش أصلا في واقع النظم السياسية العربية على غرار منتديات الفكر العربي وملتقيات بحثية قومية الطابع لكنها لم تصل إلى مستوى التأثير الايجابي في تنمية العربية والدخول بها إلى اقتصاد السوق كمردودية وربحية أكثر.

انه تحدي حقيقي بالنظر إلى تجارب ناجحة في الغرب لكنه مرتبط بمدى تغير بنية الأنظمة الاقتصادية والتربوية والفكرية في البيئة العربية حيث لا يوجد مدلول واضح معرفيا لمعنى "الخاص" (le prive) او تمييزا منهجيا له عن "العام" (le public).

المطلب الأول: **القطاع الخاص و السياسة اللغوية في الجزائر**

في ظل سوق اللغات الذي يعرفه العالم مع توسع الرأسمالية وسرعة تدفق البضائع والأفراد والحروف في كل مكان وزمان نلاحظ ازدياد دور القطاع الخاص في مجال التربية والتعليم, النشر والتوزيع, الصحافة وغيرها من المجالات ذات الصلة بالشأن اللغوي، وما

لدلك من تأثير على مستقبل الأجيال القادمة وعلى مصير اللغة العربية نفسها والتي لم تستفد من الاشتراكية ولم تقدم لها الرأسمالية أشياء جديدة ذات قيمة، وبقي دعاة "الحل الإسلامي" يسوقونها في إطار لغة القرآن لكن بدون آليات واضحة في الواقع لان الأمر مرتبط بالقوة وليس بالشرعية في المطالبة و المغالبة.

في هذا الاتجاه تقوم مخابر علمية غربية بالاهتمام بالتكوين اللغوي ليس للطلبة أو لنوع جديد من المستشرقين ولكن لصالح رجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أي في الفضاءات الجيوسياسية الناطقة باللغة العربية.

إن اللغة أصبحت استثمار، وهذا ربما ما يجعل الصينيون يستثمرون بلغتهم ملايير الدولارات ويحققون مشاريع باللغة الصينية المعقدة, مما يدل على دخول متغير اللغة في عالم البورصة، المخاطرة والاستثمار، وزيادة اهتمام المستثمرين بدعم خبراتهم الفنية بخبرات لغوية من خلال شبكة مترجمين أو مستشارين لكسب الوقت والمال معا.

مع انتشار ظاهرة الخصخصة في الأدبيات النيولبيرالية منذ إصلاحات الوزيرة الأولى البريطانية (مارغريت تاتشر في مطلع الثمانينات) في إطار سياسة (poll tax) الضريبية وما رافقها على مستوى الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" من مبادرات رأسمالية محافظة في اتجاه تعظيم الثروة لصالح الأغنياء.

منذ ذلك الحين عمت الخصخصة ميادين القطاع العام، الأمن، القانون، الخارجية وأصبح وجودها في قطاع اللغويات أمرا حتميا حيث لا مكان لدولة ما في اقتصاد السوق بدون لغة.

ومن هذا المنطلق نسال عن دور المدارس الخاصة في تلقين اللغة العربية في الجزائر؟.

دور أثار نقاشا سياسيا كبيرا بالنظر إلى الفجوة الموجودة في برامج المدارس البيداغوجية والمنهجية الرسمية لوزارة التربية والتعليم ممثلة الدولة الجزائرية على مستوى تكييف عمليات التلقين، وهو ما أدى إلى حالة صدام تم على إثرها تجميد عمل هذه المدارس.

بالعودة إلى التاريخ نعثر على سبيل المثال لا الحصر عن محاولة لتأميم ثانوية ديكارت بالعاصمة في 1985/09/19 من طرف السيد محمد الصالح يحياوي *لكنها باءت بالفشل

* مسؤول قيادي سابق في جهاز حزب جبهة التحرير الوطني

حيث أزيح عن منصبه والمعروف في هذا الإطار علاقة هذه الثانوية الفرانكوفونية الشبه خاصة فكريا وبيداغوجيا بأحداث 5 أكتوبر 1988.

تشير الإحصائيات بعد 21 سنة من تلك الأحداث إلى وجود 152 مؤسسة تربوية خاصة منها 94 مؤسسة بالعاصمة وحدها يزاول الدراسة فيها 23 ألف و190 تلميذ.

إن تبني القطاع الخاص للغة العربية يمكن أن يتم بشكل أفضل من خلال الدعم المالي بالنسبة لمراكز البحث والترجمة لتكون الفائدة اكبر أو من خلال التنسيق مع الحكومة للاستثمار في البحث العلمي المعرب، وليس من خلال الانفراد والاستقلالية في برمجة المناهج وإعداد النشء تربويا وحضاريا بعيدا عن المقررات الرسمية مما يهدد قيم الأمة.

الواقع يؤكد أن البرجوازية الكسولة في العالم العربي عموما والجزائر خصوصا غير مؤهلة علميا وتاريخيا للقيام بأعباء مماثلة ولا يمكنها موضوعيا المساهمة في النهوض بالعربية في المدى المنظور لانها غير منتجة للثروة أو للقيم بل طفيلية, سلبية تعيد إنتاج نفس خطابات وأزمات الطبقة الحاكمة دون بدائل ومخرجات واضحة وطويلة الأمد.

يمكن أن نتحدث هنا عن مدارس الإعلام الآلي الخاصة والتي تتم فيها عملية تكوين الخبرات الفنية والبيداغوجية بالفرنسية، دون اجتهاد في "تعريب" ولو نسبي لبعض المفاهيم والبرامج التي تساعد على تحليل النصوص بالعربية، مما يؤثر سلبيا على نوعية الموارد البشرية, فالهدف الرئيسي للقطاع الخاص هو الربح بدل الاستثمار اللغوي في التنمية الإدارية على مستوى قطاع استراتيجي كالمعلوماتية.

إن الضغوط التجارية والصناعية والمالية من قبل القطاع الخاص على مختلف المؤسسات والمرافق العامة التربوية والبحثية في البلدان العربية وعلى رأسها الجامعات تضع مسالة التعريب أمام تحديات جديدة في ظل تغير سوق العمل، تحول دور الدولة، المتطلبات الخارجية.

في هذا المنظور يجب لفت الانتباه إلى أن الخطاب الرسمي لإصلاح التربية والدولة يبقى تحت تأثير أدبيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أكثر منه تحت تأثير العلاقات الاجتماعية والبنى الفكرية في الداخل., ومع اتساع نفوذ طبقة رجال الأعمال والأغنياء الجدد

في هيكلة الدولة العربية بصفة عامة يصبح إصلاح اللغة مرتبط أيضا بحاجيات نخبوية وفئوية جزئية منفصلة عضويا عن إطارها المحلي للتنمية.

تبعا لذلك يصبح مستقبل اللغة بين أيدي الخواص وليس بين أيدي الأكاديميين, وذلك كله في ظل معادلات القوة والنفوذ والثروة في الداخل والخارج وليس في إطار معايير الانتماء وسلم القيم.

القطاع الخاص العربي يجب أن يأخذ أبعادا موضوعية قائمة على أسس عقلانية تؤمن تنمية مستدامة للأجيال القادمة في ظل التكتلات الدولية الكبرى فكما للفرنسية منظمة فرانكوفونية قوية، وللانجليزية تكتل الثروة المشتركة، أو الكومنوالت، على اللغة العربية أن تفعل إطارا فعالا لتحقيق وجودها فمن الأنساق والبناءات الجديدة لما بعد الحداثة.

إن بناء تكتل لغوي عربي فعال أصبح ضرورة بنيوية لضمان لغة عربية قوية، من خلال المدخل الاقتصادي وليس من خلال الندوات الشعرية والملتقيات الفكرية، مادامت اللغة أصبحت منتوجا أو سلعة تحتاج إلى الاستثمار.

المعلوم في هذا الإطار أن من يقف وراء تعميم ثقافة الدول القوية وتصديرها للدول المتخلفة هي الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي وغيرها من الفواعل التي تعمل على نفي وجود ثقافة أقوى وتنميط ثقافة العالم على أساس الثقافة الأمريكية[1]، وهنا من الضروري إعادة بناء الوعي العربي تجاه هذه العوامل المحددة لمستقبل اللغة والفكر، لان السؤال الذي يجب طرحه الآن ليس هو: هل هناك اقتصاد عربي بل هل هناك اقتصاد بالعربية؟

***المطلب الثاني*: اللغة العربية والديمقراطية**

تعتبر اللغة حق من حقوق الإنسان في التعبير والاتصال والمشاركة, ولهذا كان موضوع العلاقة بين اللغة والديمقراطية من المواضيع الكثيرة التداول في النقاش الأكاديمي في السنوات الأخيرة، قياسا على معايير معينة في تصنيف مدى فعالية لغة ما في ظل نظام سياسي معين, حيث تكون اللغة حيوية وقوية إذا كان ناطقوها ومستعملوها يتوفرون على مقومات الحرية السياسية وإمكانيات المشاركة في الاختيار والتعبير بشفافية ومصداقية.

1-. محمد العقاب, ***المرجع السابق***, ص02.

في هذا السياق يرتبط ضعف العربية الراهن جزءا مهما من ضعف مستويات الديمقراطية في البلدان العربية المتخلفة في مجال حقوق الإنسان والتنمية البشرية، حتى أن التعريب في هذا المنظور أصبح يحمل دلالات تعصبية قبلية أكثر منها دلالات حضارية بناءة لطبيعة الأنظمة السياسية العربية التي تروج لخطاب سياسي ضعيف في مجال الحريات العامة وضعيف أيضا في مجال الصياغة اللغوية، حيث لا تجد إلا حاكما أو اثنين يعدون على الأصابع يقدمون لمواطنيهم أو بالأحرى رعاياهم لغة عربية سليمة أثناء إلقاء الخطاب أو الاتصال المباشر مع الشعب لأنهم لا يقرؤون جيدا أو لا يقرؤون أصلا على عكس نموذج "فرانسوا متيران" مثلا الرئيس الفرنسي الإشتراكي الراحل (1981-1996) الذي كان ملتزما بقواعد اللغة الفرنسية ومثقفا في أدبيات الاتصال والحوار مع المجتمع في ظل نظام سياسي مستقر وديمقراطي النمط.

إن اللغة مواطنة قبل كل شيء, وكلما مارس المواطن حقوق كلما تطورت لغته في بيئة متوازنة,و في الجزائر يمكن الربط بين المعطى اللغوي والمسار الديمقراطي من خلال عملية تجميد قانون تعميم استعمال اللغة العربية بمرسوم رغم أن المرسوم اضعف من القانون.

حدث هذا عام 1992 بعد إلغاء الانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991 من طرف المجلس الأعلى للأمن وحل المجلس الشعبي الوطني قبل ذلك من طرف رئيس الجمهورية المستقيل في عملية سياسية تستند للأمر الواقع (pouvoir de fait) خارج الترتيبات الدستورية (de jure) مما أدى بالمجلس الوطني الاستشاري المعين من طرف المجلس الأعلى للدولة إلى تجميد قانون تعميم استعمال اللغة العربية الذي صادق عليه نواب الشعب، مما يعتبر اختراق للإدارة الشعبية وعدوان عليها في صورة لا شرعية مست بأهم مكونات الأمة وهي اللغة العربية وفي الذكرى الثلاثين للاستقلال.

هذه الحادثة تعكس مدى تأثير طبيعة النظام السياسي على اللغة، فكلما كان النظام مصدره الاختيار الشعبي كان أداءه في إطار ثوابت هذا الشعب السيد, و لنا في النموذج السنغالي دليل على ذلك.

لقد أدى التحول الديمقراطي في هذا البلد إلى تطورات ايجابية في سياق بنية الحكم ونظام الإدارة، حيث انتقل السنغال من النموذج الفرنسي للمدرسة الوطنية للإدارة الموروث عن مرحلة الاستعمار إلى النموذج الكندي كبديل يتوافق وعملية إصلاح هياكل الدولة ودمقرطة النظام السياسي.

نفس الوضع نلمسه في دولة رواندا، حيث بعد الحرب الأهلية منتصف التسعينات جرت انتخابات ديمقراطية اختار من خلالها الشعب الانضمام للإطار الانجلوفوني على مستوى اللغة الرسمية بدل الفرانكوفونية وذلك بكل سيادة.

في الجزائركذلك, مازال تصنيف النظام صعبا من الناحية النظرية، فهل هو نظام تعددي بملامح تسلطية أم نظام تسلطي بملامح تعددية؟

عملية تحديد نمط الحكم تصعب من فهم البنى والوحدات المتحكمة في عملية اتخاذ القرار اللغوي داخله، ولهذا لا نفهم مثلا لماذا يبقى البرلمان بعيدا عن المسالة اللغوية في الجزائر من حيث تدعيم التشريعات في هذا الإطار أو مساءلة الحكومة في علة التجاوزات اليومية في حق اللغة العربية؟

إن دور البرلمان في الديمقراطيات الكبرى محوري في دفع عمليات الإصلاح السياسي والإداري واللغوي., وما يفعله البرلمان الاسترالي مثلا في صياغة برنامج حيوي لإصلاح الوظيفة العامة يستحق التنويه مما يساعد على جعل استراليا نموذجا في الدراسات الإدارية المقارنة (انظر الملحق 12).

هذا ما يعرف بالمستوى البرلماني في الاصلاح ويتمثل في: [1]

1- التغيير في التشريع من خلال تفعيل اجراءات و تطوير هياكل دات صلة بالبرلمان .

2- المرونة في تقسيم الصلاحيات بين الحكومة والبرلمان.

3- تنمية القرارات الاستراتيجية.

ويدعمه ما يعرف بالمستوى التنفيذي من حيث:

[1]- عقيلي عمر وصفي، **مرجع سابق**، ص 116.

1- تنسيق الادوار بين الوزارات.

2- تبني ثقافة جديدة موجهة للفعالية.

وهو ما يشكل في النهاية مجموعة عناصر للاصلاح الوظيفي:

1- بناء القدرات.

2- تعزيز القدرة على وضع السياسات العامة.

3- الاصلاح المؤسساتي.

4- تفعيل التنمية الادارية.

يعتبرالخطاب السياسي الرسمي "المفرنس" هو خطاب غير ديمقراطي وغير دستوري لان لغته ليس هي لغة الشعب و التحجج مثلا بوجود جماعة لغوية قبائلية لا تفهم العربية هي حجة سياسية لا منطق علمي لها مادامت العربية والامازيغية مثلتا ثنائية مثالية للتعايش في عهد الدولة الرستمية أو الموحدية، ولا يجب في عهد الدولة الوطنية تغيير هذه القاعدة لتجاوز حالة ضعف لغوي خاصة بالطبقة الحاكمة في الجزائر نتيجة نظرة دونية للشعب، جعلت هذا الأخير لا يثق بحكامه ولا يتصل بهم بشكل سلس بل ينتج بدوره لغة بديلة للغة السلطة يتواصل من خلالها، ولعل قراءة سريعة في المنتديات الالكترونية تكشف عن مدى الفشل الديمقراطي في بناء لغة وطنية جامعة بين الحكام والمحكومين رغم الدعاية الرسمية.

إن الأمر يحتاج إلى إطار أوسع لتحقيق المشاركة السياسية، العدالة الاجتماعية، والأمن الوطني والى وقت طويل، مادام المتغربون يعتقدون أنهم الطرف الأقوى في معادلة السلطة حاليا ولا مجال أمامهم لتنازل مصلحيا عن الإدارة واللغة والاقتصاد لصالح الشعب المغيب تماما عن القرار.

لقد استفاد المتغربون من الصدام الذي حصل خلال التسعينات بين التيار الوطني والتيار الإسلامي لكي يمارسوا نفوذهم ويحققوا مشاريعهم بطريقة سهلة من دون مراقبة وبأقل التكاليف.

النتيجة أن طبقة متغربة تمثل عدديا 10% من السكان تسيطر على 90% من الثروة الوطنية مثلما كان عليه الوضع خلال الاستعمار بالنسبة للمستوطنين وكان التاريخ يعيد نفسه بشكل آخر.

إننا بصدد الحديث عن انهيار للأسس التي قامت عليها فكرة الديمقراطية الشعبية في الجزائر كإطار إيديولوجي للتنمية من جهة وفي نفس الوقت انهيار البنى التي من المفروض أن تقوم عليها فكرة "الديمقراطية الليبرالية" والتي لا تقدم بديلا واضح المعالم لتحقيق التنمية السياسية والإدارية من جهة ثانية لتصبح البلاد بدون نموذج لإعادة بناء الدولة الوطنية.

أصبحت الدولة عاجزة عن لعب وظائفها السياسية والتنموية والفكرية ومصدر هذا العجز مجموعة مظاهر لعل أبرزها غياب الممارسات الديمقراطية، عدم ترسيخ مبدأ التداول على السلطة، لا استقرار المنظومة الدستورية، ضعف القدرة على توزيع الثروة بشكل عادل وشفاف، وإنتاج القيم والمعايير بشكل فعال وبناء.

لقد نجحت الظاهرة البيروقراطية على حساب الديمقراطية، فطيلة العقود الماضية كان بناء الدولة هو محور اهتمام الحكام بعد استرجاع السيادة الوطنية وكان الحفاظ على هذا المكسب التاريخي المسترجع من الاستعمار الفرنسي أهم من تحقيق الديمقراطية وعلى هذا الأساس تشكل الوعي الجماعي للأمة في إطار مقولات محددة: حزب واحد، لغة واحدة، تاريخ واحد، في تناغم لفظي ومعنوي مع الأحادية كدلالة رمزية عن الوحدة الوطنية، بكل مستوياتها الثقافي، الفكرية والإيديولوجية.

واستمر هذا النمط من التفكير يهيمن على لغة جيل الثورة بحكم تراكمات الشرعية الثورية التي تقدس الدولة على الديمقراطية, ولا أدل على ذلك من المقولة المشهورة لأحد رموز هذا الجيل... "لو اخترت بين الجزائر والديمقراطية سوف اختار الجزائر"*.

تعبير يدل على مركزية مفهوم الوطن في أدبيات مرحلة ما بعد الاستقلال، بينما تعتبر الديمقراطية خيار ثانوي لأنه قد يهدد النسيج الاجتماعي، والاستقرار السياسي والازدهار التنموي ولهذا من الأفضل حسب المدرسة المحافظة في الحكم دعم الدولة خاصة على مستوى الأجهزة التنفيذية لمراقبة المجتمع والنخب بدل دعم الديمقراطية.

إن مقولة "دولة القانون" في هذا السياق تصبح ضئيلة جدا من الناحية الإجرائية أمام مقولة "قانون الدولة" (raison d'état) لتبرير العنف المؤسساتي في السيطرة على الأفراد

* السياسي الراحل سليمان عميرات مؤسس الحركة من اجل الديمقراطية والثورة في الجزائر

وبرمجة المستقبل، في إطار ذاتي يلبي الحاجيات السلطوية على حساب الطموحات المجتمعية في التغيير والتنمية.

اللغة العربية تحتاج إلى الديمقراطية لتتخلص من هيمنة واحتكار الطبقة المتفرنسة للسلطة والقيم، فالمسالة بالنسبة للعربية مفصلية في تنمية الإنسان الجزائري من حيث الانتماء، الفاعلية، والمشاركة السياسية.

المواطن لا يفهم الخطاب السمعي-البصري لمسؤوليه كما لا يفهم الخطاب الإعلامي المكتوب لان الدولة توجد بدون إعلام قوي يخاطب المجتمع (مستوى جريدة الشعب الحكومية الصادرة بالعربية، مستوى التلفزيون) خارج نص الخطاب الرديء للغة الأجنبية البعيدة عن مخياله وعن تصوراته ورموزه المرتبطة أصلا بالريف في حين ترتبط ثقافة ولغة النظام السياسي بالمدينة، ومن هنا يحدث التصادم بين الحاكم والمحكوم.

قد نستند في هذه القراءة على نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2007 كمعيار لقياس ضعف تجاوب الشعب مع لغة السلطة الفرنسية الطابع (مضمون الندوة الصحفية لوزير الداخلية للإعلان عن نتائج الانتخابات من خلال لغة عربية ضعيفة من جهة ولغة فرنسية جيدة من جهة ثانية) والتي تروج لخطاب هزيل لا ينال رضى العامة لأنه لا يتضمن بعض الأدبيات البسيطة التي يستوعبها المجتمع، ويبدو في غالب الأحيان وكأنه خطاب للاستهلاك الخارجي وليس للداخل، وكان مصدر شرعية السلطة واستمرارها موجود في الخارج رغم العملية الانتخابية "الشكلية" والتي لا تعبر عن تراكم حقيقي في مجال بناء الديمقراطية وهو ما فهمه الشعب سلبيا من خلال آلية المقاطعة.

إن حرية التعبير والرأي من مضامين المعرفة لأنها تسمح بتنظيم البنى السياسية والاجتماعية والثقافية تنظيما عقلانيا رشيدا بما يؤثر على التنمية، وتعتبر الجزائر في مجال إنتاج المعرفة ونشرها دولة ضعيفة لعدم توفر قاعدة للبناء المعرفي.

إشكالية اللغة والديمقراطية من هذه الزاوية المنهجية تضعنا في صميم الحديث الفكري القائم حول الحداثة وما بعد الحداثة فإذا انتبهنا جيدا إلى ذلك نجد أن قضايا الديمقراطية والحرية والتنمية التي ارتبطت بأشكال التنظيم في أوربا منذ القرن 17 يصعب وضعها في الإطار

الزماني والمكاني العربي-الإسلامي فهو فضاء لم تمتد له أفكار الحداثة الغربية ولم يشارك في بناء مبادراتها المادية والفكرية[1].

في هذا السياق نقول انه يصعب التوطين ويسهل التلقين بالنسبة للدول المتخلفة كالجزائر.

لقد ارتبطت الحداثة بالصناعة، الخطابات الإيديولوجية الكبرى، والتعددية الحزبية، والطابع المؤسساتي في التنظيم وهي عناصر أو أبعاد لا تؤثر في ظاهرة الدولة العالمثالثية العاجزة عن إنتاج حداثتها المتميزة عن حداثة الغرب وتنميتها المتميزة عن تنمية الغرب وبالمحصلة لغتها المتميزة عن لغة الغرب.

إنها إشكالية نهضة لم تجب عنها النخب بشكل واضح ومازال العقل السياسي العربي عاجز عن مواجهتها على مستوى أوسع.

لقد جاء في كتاب السيوطي "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" هذا البيت الشعري المنسوب لابن مالك الاودي:

"لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم

ولاسراة إذا جهالهم سادوا"

هذا البيت يعبر عن عدم وجود حياة اجتماعية إذا سادت الفوضى, ولا تسود الفوضى إلا إذا ساد الجهل.

الواقع أن سيطرة الجهل على الفكر السياسي الجزائري هو المسؤول عن العلاقة الغير طبيعية بين اللغة والديمقراطية، وبين الثقافة ككل والمجتمع.

إن المعلوم أن ثمة تواشج بين اللغة والفكر والحضارة، فلا أصول للفكر دون اللغة، ولا حياة للأمة بمنأى عن اللغة، فهي هويتها القومية وعنوان وحدتها وسر وجودها وأساس بنائها الحضاري وبعدها الإنساني، لكن اللغة العربية في هذا الإطار مازالت تعاني من الإهمال والضعف في السوق اللغوي وتفقد مواقعها الأمامية في الحراك الاجتماعي والثقافي في واقعنا العام والخاص بالرغم من أنها من بين المؤسسات الاجتماعية جميعها بل المؤسسة الأشد صمودا في وجه بوادر التغيير السلبي.

[1] عمر ازراج , ***المرجع السابق***, ص25

يذهب(صامويل هنتغتون) في كتابه"صدام الحضارات" إلى الحديث عن عالمية اللغة الإنجليزية ما هو إلا وهم كبير، فمن يتحدث بهذه اللغة كلغة أولى لا يتجاوز نسبة7.6% فقط. لكنها تعد لغة الاتصال العالمية بين مختلف الثقافات و الحضارات , والجميع يعتبرها لغة مفصلية و هو تحدي تنموي يواجهه العالم العربي و مرد ذلك هي حالة الانبهار بهذا الوهم وبكل ما هو غربي.

المجتمع الدولي أصبح مجتمعا كونيا متحررا من كل الانتماءات، والعولمة تخرق اليوم جدران الهويات المغلقة وتجعل الحديث عن الإنسان العالمي الكوسمبوليتاني أمرا ممكنا.

لقد كان من أحد أسباب توجه العالم اللغوي العربي "سيبويه" إلى التبحر باللغة العربية وتأليف كتابه الكامل في قواعدها أنه أخطأ مرة وهو يتكلم بالغة العربية فعزم على إتقانها وعدم تكرارها، وفي أيامنا هذه يخطئ الناس عندما يتحدثون سواء كانوا أناس من العامة أو من المسؤولين ولا يتحرجون بسبب أخطائهم بل يكررون نفس الأخطاء على نحو عادي وكأن في الأمر تعمد في كسر قواعد اللغة أو تعويد المجتمع على نمط معين من اللغة لأهداف غير محددة.

المطلب الثالث: إعادة التعريب؟

إن مسالة التنظير لمستقبل التعريب في الجزائر ترتبط بإشكالية العودة للغة الأصول و المصادر لكن أين توجد تلك الأصالة في قيم الماضي-ما قبل الاحتلال- أم في معايير الحاضر؟

من الضروري ضبط مستويات مفهوم التعريب من جهة والاهم من دلك البحث عن مفهوم المعرب من جهة ثانية بالنظر إلى التحولات التي ترتبط بهذا المفهوم في حد ذاته.

هناك تصنيف معين للمعرب، يجعل من الصعوبة ضبط آفاق التعريب دون التطرق إليه بصفة منهجية.

نجد الصنف الأول يمثل ما يعرف في وسائل الإعلام **بالمعربزين** بإضافة حرف الزاي وسط مصطلح المعربين في دلالة واضحة على طبيعة هذا الصنف.

أما الصنف الثاني فهو أكثر جدية وصرامة في التعامل مع لغة الضاد من منطلق أخلاقي وحياتي بحت، وان كان يمثل أقلية مقارنة بالصنف الأول.

هذه المعادلة الثنائية الأطراف تنعكس سلبيا على مسار تأصيل التعريب في المدى المنظور، خاصة مع سيطرة الصنف الأول على اللغة العربية بحكم تواجده في مواقع إدارية وتنفيذية مهمة.

هذا الصنف ينظر إلى اللغة العربية من خلفية مادية بحتة دون اهتمامات معنوية أو ثقافية فما يهمه هو منصبه الوظيفي وموقعه الرسمي دون النظر إلى البعد الهوياتي كمسالة إستراتيجية.

من هذا المنظور يفقد التعريب مرتكزاته وأسسه الفلسفية والتنظيمية من طرف نوع من المعربين الغير مؤهلين فكريا لبناءه بناءا مؤسساتيا، واجتماعيا سليما، فنصبح أمام ضرورة إعادة التعريب في ظل ما يمكن تسميته باللاتعريب ولو من باب الاجتهاد اللفظي في مقاربة واقع العربية في الجزائر من الناحية السوسيولوجية والذي يرتبط عموما بطبيعة الازدواجية الخاصة ليس في إطار "العربية-الفرنسية" وليس في إطار العربية العامية ولكن في إطار: "العربية- العربية" نفسها، وهو معطى معقد في مجال التحليل النظري.

لقد أصبح أمامنا معربون غير فاعلون في مجال تطبيق العربية لأنهم محكومون بالأمر الواقع وينظرون لمستقبل التعريب نظرة تشاؤمية دون أن يساهموا في تغيير الوضع، ولو أدى الأمر بهم إلى حمل جريدة يومية مفرنسة دون قراءتها رغم أنهم متكونين باللغة العربية في الأصل ولم يقرؤا كتابا بالفرنسية ولو مرة واحدة في حياتهم، ويتزايد عدد هؤلاء رغم نقص كفاءاتهم بالنظر إلى تغيير سلم القيم في المجتمع.

في هذه الحالة يصبح مستقبل التعريب مرهون بمستقبل هذا الصنف ومدى تأثيره السلوكي والتنظيمي على اللغة العربية أكثر من تأثير الفرانكوفونيين أنفسهم.

إننا نجد أن هؤلاء الفرانكوفونيين متعلقين بنمط تفكير وأدوات تحليل معينة تعتبر بالنسبة إليهم عناصر ثابتة في العمل بينما لم تنضج أفكار ومنطلقات جزء كبير من المعربين مما يجعلهم غير واضحين في تحديد الأهداف وفي تنمية الوعي الذاتي باللغة العربية.

قد يكون ارتباطهم بقيم القبيلة العشيرة والفئة والصراع الجهوي كعامل محدد لردود فعلهم أكثر من ارتباطهم بقيم الدين والأصالة، ولهذا فمنظارهم في حد ذاته لقضية التعريب غير دقيق ويلقي بضلاله سلبيا على الأداء اللغوي السليم للأجيال القادمة.

إن الطبقة المتوسطة المتكونة من الإطارات والأساتذة الجامعيين والنخب السياسية تبقى متأثرة بشكل كبير بهذه الهيكلة اللغوية لأنها الطبقة التي أصبحت جزءا من المشكلة، بعد تبنيها لهذا النوع من الخطاب دون أن تستعيد هويتها ووظيفتها الحضارية في تحقيق التوازن اللغوي، النفسي والفكري للمجتمع نحو تفعيل التعريب "الجيد" وليس التعريب "السيء".

بناءا على ما سبق يصبح بالإمكان الحديث عن ماضي التعريب أكثر من مستقبل التعريب، خاصة وان النزعة الماضوية أصبحت سمة الفكر العربي المعاصر الغير قادر على مناقشة وتفكيك متغيرات العالم بشكل بناء والجامد في مقولات الماضي بعد الفشل في التأسيس المنهجي للمستقبل.

ولعل قضية اللغة أكثر هذه القضايا حساسية إلى درجة أن العربية والمعرب يمثلان رمزيا الماضي دون المستقبل، ويصبح بالتالي من الصعب تناول الأمر في بعد زماني آخر.

إن كل الشروط الموضوعية للتغيير غائبة أو مغيبة واعتمادا على عنصر الوقت والإنسان في بناء الحضارة حسب الأستاذ "مالك بن نبي" فان أمامنا وقت طويل لبناء لغة عربية متطورة مادام الفرد المعرب ضعيف وهش من الناحية المعنوية والاجتماعية، وكل ما يستطيع فعله تنمويا هو تحويل التراب إلى أداة في يد الغرب للاستثمار والنفوذ بينما يبقى تأثيره في الإنتاج الحضاري هزيل للغاية.

اللاتعريب. **non arabisation** الذي نعيشه كأمة هو نتيجة حتمية لمستوى البداوة الفكرية الذي وصلته الحضارة العربية الإسلامية في عمومها، والجزائر كحالة تعكس هذا التخلف اللغوي الذي جعلها تفشل في أن تدخل الحداثة وتبني لنفسها نموذجا دولتيا مقبولا، ضمن زاوية إستراتيجية هادفة وراشدة، بحيث تطارد المجتمع في كل مكان ثقافة الآخر[1]، ولا يشعر المواطن في عام 2009 بأنه في الجزائر حيث نلمس الحضور الأوربي والغربي وحتى الإفريقي، ولكننا نفتقد إلى ثقافة الجزائر والى لغة الجزائر.

إن المستقبل قد يكون مرتبط بوزارات معينة كالثقافة والاتصال والتربية والتعليم لكن وجود وزراء مفرنسين على رأسها يجعل الأمر صعب، وقد يكون مرتبط بهيئات معينة كالمجلس

1-. عبد العالي رزاقي،**المرجع السابق**، ص16

الأعلى للغة العربية ومعاهد الترجمة لكن وجود مسؤولين "معربين" على رأسها يجعل الأمر أصعب أيضا.

المسالة إذن مستعصية على مستوى الصياغة النظرية لإعادة بناء اللغة العربية الإدارية في سياق إعادة بناء الدولة والمجتمع كقضية أصبحت مطروحة بقوة في ظل الرهانات الداخلية والخارجية المحيطة بالجزائر إلى درجة أن قضية اللغة العربية هي قضية "دفاع وطني" في السنوات المقبلة بالنظر إلى ارتباطها بالوحدة الوطنية وبالتنمية الشاملة، وتصنيفها في هذا الإطار ضروري لفهم الأبعاد الحضارية للتنمية والأمن التي تمثلها اللغة في نسق الدول المتطورة.

إن الجزائر لن تدخل دائرة التطور إذا لم تتطور فيها اللغة العربية تطورا ديناميكيا يستجيب لمقومات التغيير والتنمية.

تعتبراللغة نظام رمزي، سياسي، اجتماعي، تتكامل عناصره ووحداته في إطار أهداف منسجمة ومحددة، وإذا بقي هذا النظام عاجز عن تلبية حاجيات ورغبات المجتمع فان النتيجة سوف تكون سلبية.

إن بنية النظام السياسي مهيكلة تبعا لمستلزمات خارجية بحتة تحدد حاضر ومستقبل البرامج والقرارات المؤثرة، حتى في بداية ونهاية التعريب حتى لا نقول العربية.

السيادة على اللغة الوطنية هي السيادة على المستقبل حتى لو طرح مفهوم اللغة العربية إشكالية أخرى في مجال التحليل المعرفي، لان بعض النخب لا ترى في العربية لغة وطنية وتعتبر اللغة العربية مفهوم ذو دلالات واسعة فالفرنسية مثلا يمكن أن تعتبر وطنية قياسا على معدلات استعمالها من طرف فئات المجتمع، وبناءا على ذلك يمكن أيضا اعتبار القنوات التلفزيونية الفرنسية الملتقطة عبر الهوائيات المقعرة قنوات وطنية مادامت تتمتع بشعبية كبيرة في المتابعة وتحظى بمصداقية لدى الجمهور[*].

هذا المنحى الذي اتخذه النقاش في هذه النقطة بالذات كاف للدلالة على صعوبة التعاطي مع مختلف مستويات اللغة في الجزائر.

[*]: راجع مقالات المدير السابق للتلفزيون، الإعلامي عبدو بوزيان.

إن غياب إجماع حول ثوابت معينة يجعل كل رمز قابل للجدل بدون حدود معرفية ومعنوية مما يجرد المجتمع والحكم من كل ركيزة نظرية تجعل بمنأى عن أية هزة أو أزمة في المدى المنظور.

في هذا السياق يصبح الحديث عن المستقبل في ميدان اللغة العربية قابلا أيضا للنقاش والجدل لأنه موضوع مفتوح على كل السيناريوهات على غرار مستقبل البلاد.

يجب الانتباه في هذا السياق إلى حجم الأخطاء اللغوية , والزلات التعبيرية داخل بنية الخطابات الرسمية التي يلقيها المسؤولون الحكوميون في وسائل الإعلام المختلفة رغم حساسية المناصب التي يحتلونها على مستوى الاتصال مع المجتمع لفهم العلاقة الصعبة التي تحكم المستقبل بين السلطة والشعب, وستحدد إمكانيات الانتقال الديمقراطي لغويا، تنظيميا ومؤسساتيا في العشر سنوات المقبلة، لان كل خطا لغوي يعبر في الحقيقة عن أزمة في التصور والبناء للمستقبل.

لقد وردت في مقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الخامسة المنعقدة في أواخر شهر جوان 1981 "...إن دعائم ثقافتنا الوطنية هي نفس الدعائم التي تنهض عليها شخصيتنا الوطنية ، أي ديننا الإسلامي ولغتنا العربية وتاريخنا بكل مراحله..."

ولما نتابع هذا المضمون، نجد تحديدا واضحا لمفهوم الثقافة لكنه لم يتكرس عمليا بفعل عوامل تاريخية وإقليمية وفكرية وحتى شخصية وقد لا يتكرس إلا في حدود ضيقة لعدم وجود اطر حزبية أو سياسية أو نخبوية مستنيرة تتبناه بشكل موضوعي بحت يخاطب المستقبل بقوة.

الخاتمة

بالمحصلة نقول أن اللغة العربية لم تتموقع كأداة فعالة في عملية التنمية الإدارية بعد الاستقلال بل بقيت على الهامش لأسباب ذاتية(تاريخية وسياسية وشخصية أحيانا) وأخرى موضوعية(علمية وإجرائية).

أ- النتائج:

1.إن ارتباط عمليات التنمية وتحديث المجتمع والدولة بنمط المؤسسات المنتجة للقيم والمعايير يجعل التفكير والنقاش في مظاهر **اللغة، السلطة والديمقراطية** مفتوحا في سياق العديد من المقاربات، لكن إمكانيات استيعاب التحولات المفاهمية والنظرية المحيطة بتلك الظواهر ليست متوفرة مما ينتج أزمة في التصور المعرفي للمنطق الذي يتحكم فيها, فالمعروف أن الفكر السياسي العربي لم يطور لدينا نظرية واضحة في مجال الدولة والإدارة رغم بعض الأدبيات التي لا يمكن أن تؤسس لنظرية، مما يؤثر على طبيعة التحليل النظري لموضوع الإدارة في إطار أصيل يستند إلى مرجعيات البيئة المحلية وخصوصياتها اللسانية والسلوكية والتراثية, وعندما نضع " التعريب " في هذا السياق نجد أن العلاقة بين المجتمع والدولة لم تبنى من خلال التراكم الحضاري لعدم وضوح مفاهيم **الأمة، النخبة والتنمية** وصعوبة توطينها في النص وفي السلوك.

2.إن القطيعة اللغوية والتاريخية بين الهياكل الموروثة عن منظومة المركزية الأوروبية والرموز المتراكمة عبر التاريخ السياسي والتنظيمي التقليدي المستمدة من المجتمع الريفي الإقطاعي أدت إلى قطيعة معرفية في تحليل موقع اللغة الأم في معادلة التنمية بدلالاتها **البشرية، السياسية والإدارية** بل إلى تحول المجال اللغوي إلى ساحة للصراع **الأيديولوجي، الإعلامي والتكنولوجي** في ظل عدم وعي القيادات السياسية والثقافية بأهمية الدور الذي تلعبه اللغة في تنمية وتحديث المجتمع.

قد نحتاج في هذا المنظور إلى نخب جديدة تعي خطورة الموضوع وتضعه في إطار معرفي وتنموي :

– يأخذ بعين الاعتبارسياسات نظام التربية والتعليم من المستوى التحضيري حتى الجامعي .

– يعيد صياغة إشكاليات المسألة اللغوية في الجزائر على أسس علمية تجعل الإدارة وسيلة وليست غاية في حد ذاتها.

3.إن المناخ التنظيمي على مستوى المرافق العمومية المنظمة لسير أجهزة الدولة يفتقر إلى الانتماء وإلى الأداء ويحتاج إلى إعادة بناء حقيقية لا تتم إلا بعملية نمذجة للثقافة والتنمية.

على هذا الأساس يجب أن لا تضعف اللغة عملية التنمية ولا أن تضعف التنمية دور اللغة, والوسيط الفعال في ذلك هو الإنسان الإداري، فزيادة على :

– ضرورة إتقانه وتحكمه في لغة المخاطبة التي يفهمها ويستوعب دلالاتها الجمهور.

– يشترط كذلك حيازته على مؤهلات عالية للقيادة والخبرة في التسيير الجيد لتحقيق رضا الزبون في الميدان.

لقد تشكلت الدولة الوطنية في الجزائر في إطار عدم الربط بين خطط وسياسات التعريب من جهة وبين الحاجيات الآنية والمستقبلية للجهاز الإداري الحكومي مما جعل الشروط الموضوعية للتعريب لا تتضح في الواقع التنظيمي حتى الآن , ويبدو الأمر كأنه سيأخذ وقتا طويلا لكي يتمظهر بصورة طبيعية وسط مجموعات من كبار الإداريين , مما يمكن أن يعطل ديناميكية التنمية المستدامة في وقت يشهد فيه العالم اتجاهات قوية نحو الحكم الراشد ودمقرطة منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية والثقافية داخل ما يعرف بمجتمع المعرفة القائم على المعلومات والشبكات و الرموز وليس على النمط البيروقراطي الهرمي الذي ما زال هو المحدد لسياسات وبرامج التنمية في الجزائر المرتبطة بالمجال البيداغوجي للمدرسة الوطنية للإدارة كأداة هيكلة لعلاقات السيطرة والنفوذ والصراع داخل وخارج السلطة أكثر من ارتباطها بالمجال الحضاري لبناء سلم القيم.

ب- التوصيات:

إن الفرز النظري لمجموع التراكمات التي خلفتها الأنشطة الإدارية والثقافية على مستوى النسق القيمي للتنمية الإدارية في الجزائر بعد الإستقلال , يجعل من الضروري تحديد العناصر التالية في شكل توصيات:

1.ضرورة مرافقة الإصلاح الإداري من خلال إنشاء وزارة للتنمية الإدارية بإصلاح تربوي حقيقي يجعل من وزارة التربية والتعليم وزارة سيادية في صلب الجسم الإداري للحكومة الجزائرية , في إطار مقاربة جديدة تعيد الاعتبار للعلوم الإنسانية كالأنثروبولوجيا على سبيل المثال لا الحصر.

2. تفعيل دور الهيئات ذات الصلة على غرار المجلس الأعلى للغة العربية حتى لا يبقى مجرد جهاز بيروقراطي للاستشارة أو غرفة تسجيل , حيث يتم دمجه في إطار تنفيذي أوسع يراقب بموجبه ويوجه السياسة اللغوية في البلاد من خلال تدعيم حركة الترجمة العلمية وتشجيع الإصدارات في هذا الاتجاه بما يحقق إيجابيا تراكما معرفيا يجعل اللغة العربية أكثر وظيفية في المجالات البحثية المختلفة ، وذلك من خلال قرار سياسي واضح وقوي يرنو إلى إشراك المجتمع المدني في مجال التنمية الإدارية, من خلال فتح نقاش وطني على مستوى النخب والقطاع الخاص لوضع إستراتيجية جديدة في مجال الاتصال وتبادل المعلومات تضمن وضعا جديدا للغة العربية في إطار اقتصاد السوق الذي يحاول البعض دخوله باللغة الفرنسية أو في أسوأ الأحوال بالدارجة أو العامية فقط ولا يتم ذلك نحويا و أسلوبيا إلا عبر صناعة مصطلحات جديدة في مجال اللغة العربية الإدارية على مستويين:

* إعطاء معاني جديدة لكلمات معينة : **(semantics)**

* تركيب كلمات جديدة باستعمال طرق مختلفة: **(morphology)**

تقاوم معرفيا خطورة ظاهرة ثنائية الدارجة والفصحى المميزة لبنية اللغة العربية في وسائل الإعلام أو في اللوحات الإشهارية والتي تضعف من فعالية ومصداقية اللغة العربية.

3.توضيح مسألة " **الأمة** " الجزائرية **(la nation)** بعيدا عن التسييس أو الايدولوجيا كما حدث منذ الستينيات بسؤ أو بحسن نية, وذلك :

– في أطر بحثية جديدة تسمح بإعادة الاعتبار للتراث المادي والمعنوي المشكل لهوية الدولة والإدارة والمجتمع معا, مع فرز مقولات "محمد حربي" و "مصطفى لشرف " في هذا السياق.

– بمنأى عن مقولات المدرسة التاريخية الفرنسية مع فرز مقولات "بن جامين ستورا" وأليبر كامو" , من خلال خطاب فكري فاصل وعميق يلبي الحاجيات المستقبلية للهوية، لأن القضية تعتبر مفصلية في مقاربة العولمة , إذا أخذنا بعين الإعتبار موضوع الأمة كمحدد إستراتيجي لباقي سياسات بناء الدولة وتنظيم الجهاز الحكومي و تطوير أدائه في المدى المنظور.

4.تنمية التنمية البشرية على صعيد رسكلة مستمرة للإمكانيات التقنية واللغوية للموظف الإداري من طرف اختصاصين في اللغة على مستوى :

– التحرير الإداري الذي يفتقد للأسلوب العلمي في الكتابة و تحرير الوثائق الرسمية.

– الاتصال الإداري لتقديم الخدمة العمومية بأفضل شكل ممكن للمواطن حتى لا ينظر هذا الأخير للإداري وراء مكتبه على أنه مستعمر بلون آخر، وهو ما يبدو أنه واقع في الحياة الروتينية الإدارية اليومية بصفة عامة.

5.مراجعة بعض آليات عمل المدرسة الوطنية للإدارة نحو فتح معاهد تابعة للمدرسة أو مستقلة عنها في مجالات تخصصية معينة كالمناجمنت العمومي , الماركتنغ , الحكامة الرشيدة , حيث تعطي أكثر فاعلية للتكوين والتأهيل مع محاكاة التجارب العالمية الناجحة في هذا الإطار خارج الحتمية الفرنسية كالنموذج الكندي .

مع العلم أن دولا فرانكوفونية كالسينغال التي اختار لها الرئيس الأول بعد الاستقلال الشاعر المثقف "ليوبولد سنغور" الفرنسية كلغة وطنية وحيدة , قد تخلت تماما عن النموذج

الفرنسي في الإدارة المحلية واتجهت للنموذج الكندي لتسوية رشيدة لقضية إقليم "الكاسمنس" في شمال البلاد , والتي تماثل بنيويا قضية "الكيبك" في كندا خلال الستينيات.

وفي نفس الاتجاه ذهبت دولة كرواندا بعد الحرب الأهلية الدامية في منتصف التسعينيات حيث أصبحت دولة انجلوفونية لغة وتنظيما , بدل الإطار العام الفرانكوفوني الذي استقلت فيه والذي أنتج لها أزمات بنيوية عديدة خاصة في مجال التنمية والإستقرار.

الملاحق

الملحق رقم (1)

C'est pourquoi, il y a lieu de reconduire la législation en vigueur au 31 décembre 1962, sauf dans ses dispositions contraires à la souveraineté nationale algérienne jusqu'à ce que l'assemblée nationale puisse donner au pays une législation nouvelle.

L'assemblée nationale constituante a délibéré et adopté,

Le chef du gouvernement, Président du Conseil des ministres, promulgue la loi dont la teneur suit:

Article 1er.- La législation en vigueur au 31 décembre 1962 est reconduite jusqu'à nouvel ordre, sauf dans ses dispositions contraires à la souveraineté nationale.

Article 2.- Tous les textes et les dispositions portant atteinte à la souveraineté intérieure ou extérieure de l'Etat algérien ou d'inspiration colonialiste ou discriminatoire, tous les textes ou dispositions portant atteinte à l'exercice normal des libertés démocratiques, sont considérés comme nuls et non avenus.

Art. 3- La présente loi, délibérée et adoptée par l'assemblée nationale constituante, sera publiée au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire et exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Alger, le 31 décembre 1962

Ahmed BEN BELLA

مرسوم 1963 حول استمرار العمل بالترتيبات القانونية الفرنسية

الملحق رقم (2)

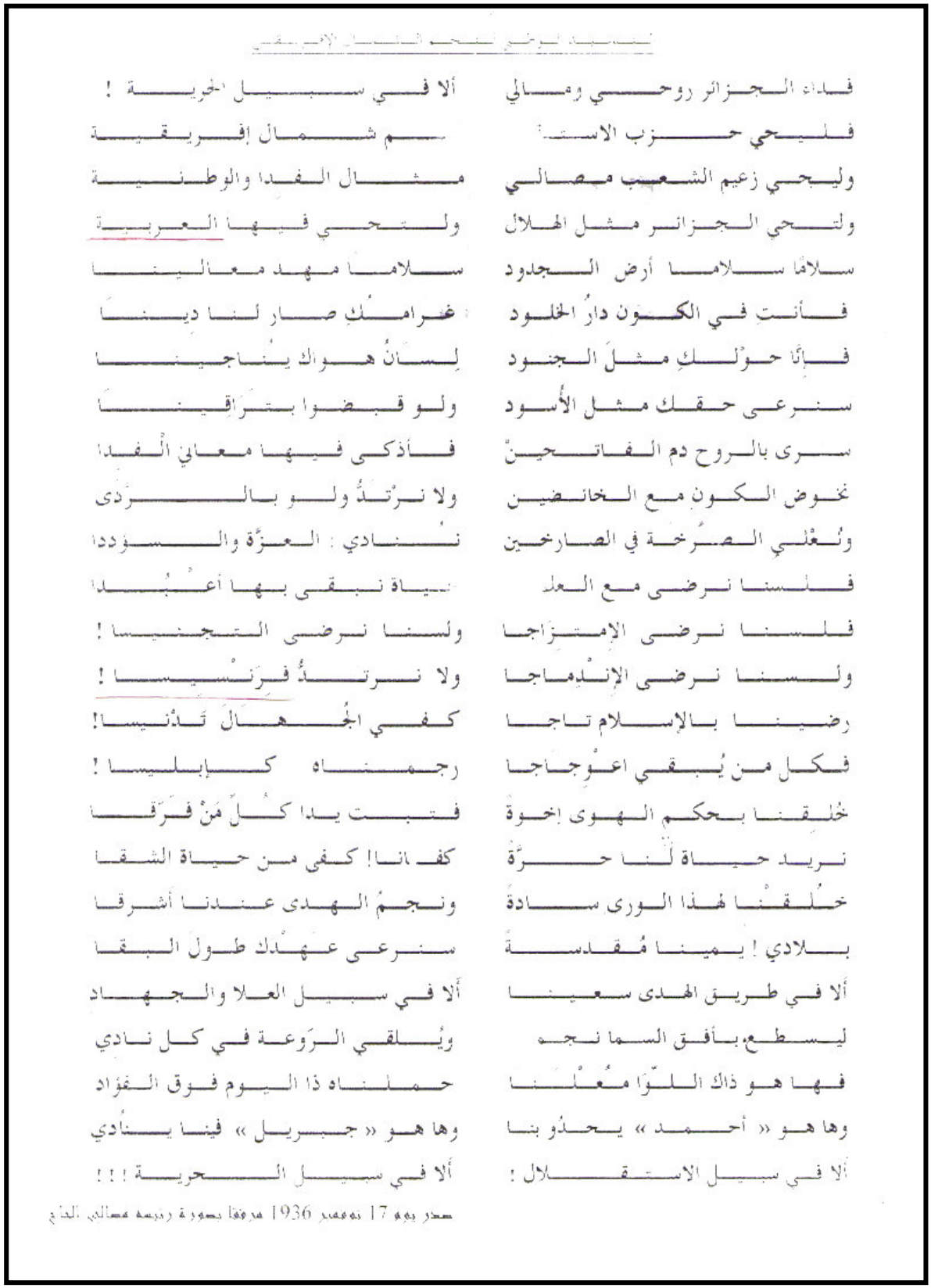

فداء الجزائر روحي ومالي ... ألا في سبيل الحرية !
فليحي حزب الاستقلال ... نجم شمال إفريقية
وليحي زعيم الشعب مصالي ... مثال الفدا والوطنية
ولتحي الجزائر مثل الهلال ... ولتحي فيها العربية
سلامًا سلامًا أرض الجدود ... سلامًا مهد معالينا
فأنتِ في الكون دارُ الخلود ... غرامُكِ صار لنا ديننا
فإنّا حولكِ مثلَ الجنود ... لِسانُ هواك يُناجينا
سنرعى حقك مثل الأُسود ... ولو قبضوا بتراقينا
سرى بالروح دم الفاتحينْ ... فأذكى فيها معاني الفدا
نخوض الكون مع الخانضين ... ولا نرتدُّ ولو بالردى
ونُعْلي الصرخة في الصارخين ... نُنادي : العزّة والسؤددا
فلسنا نرضى مع العلد ... بحياة نبقى بها أعبُدا
فلسنا نرضى الامتزاجا ... ولسنا نرضى التجنيسا !
ولسنا نرضى الإنْدماجا ... ولا نرتدُّ فرَنْسيسا !
رضينا بالإسلام تاجا ... كفى الجُهّالَ تَدْنيسا!
فكل من يُبقي اعْوجاجا ... رجمناه كإبليسا !
خُلقنا بحكم الهوى إخوةً ... فتبت يدا كلِّ مَنْ فرّقا
نريد حياة لَنا حرّةً ... كفانا! كفى من حياة الشقا
خُلقْنا هذا الورى سادةً ... ونجمُ الهدى عندنا أشرقا
بلادي ! يمينا مُقدسةً ... سنرعى عهْدك طول البقا
ألا في طريق الهدى سعينا ... ألا في سبيل العلا والجهاد
ليسطع بأفق السما نجمه ... ويُلقي الرَوعة في كل نادي
فها هو ذاك اللوّا مُعْلنا ... حملناه ذا اليوم فوق الفؤاد
وها هو « أحمد » يحدُو بنا ... وها هو « جبريل » فينا ينادي
ألا في سبيل الاستقلال ! ... ألا في سبيل الحرية ! ! !

صدر يوم 17 نوفمبر 1936 مرفقا بصورة رئيسه مصالي الحاج

نشيد نجم شمال إفريقيا

الملحق رقم (3)

مؤتمر قمة المنظمات غير الحكومية لبلدان الجنوب

كلمة

(الجزائر، السبت 16 مارس 2002)

بسم الله الرحمن الرحيم،
و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و على آله و صحبه إلى يوم الدين ..

السيد الرئيس ..
أصحاب المعالي و السعادة ..
حضرات السيدات و السادة ممثلو المنظمات غير الحكومية ..
ضيوفنا الكرام ..

يسعدني أن أستهل كلمتي بالترحيب بكم في أرض الجزائر. إن اجتماعكم هذا المخصص للتنمية المستدامة يأتي تمهيدا لقمة الأرض التي ستعقد بمدينة جوهانسبورغ في غضون سنة 2002. إنه لا يخفى على أحد أن هذه القمة ستكون قمة مصيرية من حيث أنها ستمكن من تحقيق تقدم حاسم في المجالات التي تستأثر بانشغالنا اليوم و من هنا تأتي الأهمية التي نوليها لأعمالكم و للنتائج التي ستخلصون إليها .

يودي كذلك أن أعبر لكم عن مدى سعادة بلادي باحتضانها هذا المؤتمر الواعد بتثمين و ترقية الفعل المواطني الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية النشطة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في سبيل تحقيق رفاهية الساكنة. إن العناية التي نوليها في الجزائر للتنمية الإقتصادية و الاجتماعية منذ عقود من الزمن هي جزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية التي انتهجناها لبناء مجتمع نريد له أن ينعم بالازدهار و الرقي. لكننا اعتبارا منا

بتجارب بلدان أخرى نريد أن نتفادى أن تكون لتنميتنا آثار سلبية على الوسط الطبيعي و على صحة المواطنين .

إن التنمية التي نريدها هي تنمية مستدامة. تنمية إنسانية الملامح .تنمية مبنية على الحكم الراشد و على إزالة مظاهر اللامساواة بكل إشكالها و إفاضة الأمن. و كما سبق و أن قيل يجب على التنمية المستدامة "إن تلبي حاجيات الحاضر دون حرمان أجيال المستقبل من تلبية حاجياتها" إننا نأخذ بهذا التعريف لأنه يقوم على المبادئ الجوهرية التي ننادي بها من مثل التحسب للمقبل من الأزمان و الإنصاف بين الأجيال و الحفاظ على الرصيد الطبيعي و مراعاة التفاعلات ما بين الاقتصاد و البيئة .

لقد بذلت منظمة الأمم المتحدة جهودا معتبرة من أجل إعطاء مفهوم التنمية المستدامة هذا محتوى ملموسا و ذلك من خلال وضعها لتلك المبادئ التي ضمنتها رزنامة 21 "أجاندا 21" المعتمدة خلال الندوة العالمية حول البيئة و التنمية المنعقدة بريو دي جانيرو سنة 1992. إلا أن الأضرار التي أصابت البيئة و التهديدات التي تترصدها لا تزال على جانب كبير من الخطورة ذلك أن آفات تلاشى الغطاء الغابي و انجراف التربة و الجفاف و التصحر و الأمطار الحامضة و تغشى الغلاف الجوي و التلوث بمختلف أشكاله و التغيرات المناخية لم تنته و لا تزال تهدد وجود الإنسان نفسه على وجه هذه الأرض .

إن الفقر هو الذي يدفع الناس في بلدان الجنوب إلى الشطط في استغلال الموارد و إلى الإتيان على الغطاء الغابي و إلى تبديد الرصيد الطبيعي و الفقر هذا يتفاقم و تزداد رقعته اتساعا بفعل نهب الموارد المنظم و تبذيرها في البلدان المذكورة .

إن هذه المضار الإيكولوجية تعود بقدر كبير إلى ما تفرضه التنمية من متطلبات و تشكل على نحو ما ضريبة عن التقدم لذا فإنه من الضروري التوفيق بين تلبية الاحتياجات الاقتصادية و مراعاة التوازنات الإيكولوجية. و الحال أن المجموعة الدولية كما سبق و أن لاحظناه خلال مؤتمر ريو منقسمة بين مطالب البلدان المصنعة التي تولي الأولوية لحماية البيئة و موطن المعاش و مطالب بلدان العالم الثالث التي تضع تنميتها على رأس انشغالاتها .

هذا لا يعنى إطلاقا أننا لا نولي أهمية للمشاكل الإيكولوجية لكن الأمر يتعلق بالمسؤولية أولا ثم بالتعويض بعد ذلك. فالبلدان المصنعة شاركت بالقدر الأوفى في تلويث معمورتنا من جراء تصنيعها الموجه نحو الربح و الإنتاجية و كفي. غير مكترثة بالحفاظ على البيئة و من جهة أخرى لا يمكن أن تتحقق تنمية العالم الثالث من تصنيع تدريجي سيؤثر حتما هو الآخر على البيئة .

إننا نكتشف اليوم أن جميع الشعوب من حيث أنها تنتمي إلى نفس العالم متضامنة أمام الخطر الذي يهدد بيئتنا و أنها تتقاسم مسؤولية حمايتها و هذا يستوجب من البلدان المصنعة أن تبذل مجهودا للحد من نشاطاتها الملوثة للبيئة و التوجه تدريجيا نحو صناعات نظيفة بالمعنى الإيكولوجي و يستوجب بالشكل نفسه على بلدان الجنوب التي تتوق توقا مشروعا إلى التقدم و النمو أن تتوفر على الوسائل التي تمكنها من التصنيع دون إلحاق الأذى بالبيئة. و هذا ما ينبغي أن يفرض على الصعيد الدولي تعاونا ملموسا و صادقا بين الشمال و الجنوب قصد الحفاظ على بيئتنا و من ثمة ضمان بقاء البشرية .

كل واحد منا يعلم أننا لم نصل بعد إلى هذه الغاية و يكفي للوقوف على ذلك أن نتذكر ما ميز المناقشات في ريو من خلافات جمة بين الشمال و الجنوب. إن مؤتمركم اليوم سيسمح لنا بحصر المشكلة و تحديد موقفنا بشكل أفضل و اختيار منهج عملنا. و لا يجب أن يغيب عن نظرنا إنه إذا كان كل بلد من بلداننا يواجه مشاكله الخاصة و يتحتم عليه أن يبحث لها عن حلول خاصة فإن هذا العمل يجب أن يندرج ضمن مسعى جماعي و تضامني يضم سائر بلدان الجنوب لأن معادلة التنمية و البيئة تطرح نفسها علينا جميعا بنفس الشكل و تؤدي بنا إلى ضم جهودنا لإنجاح قضيتنا .

من البديهي أننا على أتم الاستعداد لتحمل مسؤولياتنا ذلك أننا نعتبر أنه للتوجه صوب تنمية مستدامة لا يمكن فصل حماية البيئة عن بقية الانشغالات التي تعتبر حيوية بالنسبة لنا و اذكر من بين هذه الانشغالات عبء المديونية الخارجية الذي أصبح مرهقا لا يطاق و التسيير الذي تجاوزه الزمن للمنظومة النقدية و المالية الدولية و القيود المفروضة على نقل التكنولوجيات و إجراءات الحماية التي تواجه بها صادرات البلدان النامية و الانخفاض المستمر للمساعدة العمومية للتنمية .

إنه لمن الواضح أن التعاون مع الشمال في ميدان التنمية المستدامة هو أمر محتوم ذلك أن الحلول لمشاكل تدهور النظام البيئوي هي بالضرورة حلول ذات طابع شامل و بالموازاة مع ذلك ينبغي لكل بلد من بلداننا أن يعتمد إدارة رشيدة بتوخي الشفافية أكثر فأكثر في تسيير الشأن العام و بإشراك متنام لمواطنيه و نخبة في الحياة السياسية و في الاختيارات المتاحة للمجتمع .

أيتها السيدات الفضليات ..
أيها السادة الأفاضل ..

ثم أنه من الأهمية بمكان و أكثر من أي وقت مضى أن تبرز قدرة جماعية على التنظيم و الضبط تتيح للمجموعة الدولية التحكم في مصيرها أمام ظهور الخطر الإيكولوجي الذي يشكل شأنه في ذلك شأن الظواهر الشاملة الأخرى تعبيرا عن فوضوية العالم و هشاشته و ما تحملانه في طياتهما من مخاطر ليست في الحسبان .

و الواقع أن جلساتكم تنعقد في ظرف عالمي تتخذ فيه التهديدات على أمن الدول و الأمم أشكالا غير محددة تستعصي على الإلمام و الحصر. إن ضرورة تسيير المخاطرة الدولية باعتماد المشاورة على النطاق العالمي هي ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى ذلك أنه من الأهمية بمكان تقليص الارتياب الذي يخيم على صيرورة المجتمع الدولي و توضيح الرؤية أمام هذا المجتمع بما يعزز جهود التنمية و يدعمها .

و من منطلق وعينا بأننا نعيش مرحلة فاصلة و من منطلق إدراكنا لأسباب ضعفنا و كذلك لما نتوفر عليه من أسباب القوة و بالنظر إلى عدم تحكمنا في دفة الأحداث في العالم بل مواكبتنا لها مواكبة سلبية فإنه يتعين على البلدان النامية اقتراح إطار مفهوماتي محين و جملة من المواضيع الجديدة في علاقاتها المستقبلية مع البلدان المتطورة .

إن العمل بكل حزم من أجل إقامة نظام عالمي أكثر استجابة لتطلعات الشعوب إلى التقدم و

أكثر تلبية للحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للأغلبية و تسوية حالات الظلم و الإجحاف الخطيرة في حق بعض الشعوب هي كلها عناصر ضرورية لإقامة نظام أمن جماعي ذي مصداقية يتعين منذ الآن تصوره و تصميمه .
إن آفة الإرهاب بإلقائها الضوء على بعض جوانب العولمة قد أظهرت بشكل جلي الفوضى التي تميز عصرنا و دخولها الساحة الدولية يبين و هو ما يؤسف له انعدام نظام أمني جدير بهذا الاسم نظام لم يسبق و إن كان الشعور بإلزامية و جوده بهذه الحدة. لقد لاقت الاعتداءات الفتاكة التي حصلت يوم 11 سبتمبر الفارط إدانة المجموعة الدولية في مجملها وكشفت للعالم هشاشة هذه المجموعة أمام أعمال إرهابية ليس أيا من البلدان في منأى عنها كما أكدت طبيعة هذه الظاهرة العابرة للأوطان و الطابع الواحد الموحد للأمن .

إن الإرهاب من حيث هو شكل من الأشكال المشوهة للعولمة التي يتخدر فيها عميق التجدر و من حيث هو نكران كامل و شامل لحقوق الإنسان ينتمي إلى صنف الآفات التي تجد مرتعها في تهري أركان النظام العالمي المتولد عن الحرب العالمية الثانية و التي تطرح مشاكل أمنية لا قبل للعالم بها .
ذلك أنه ما من شكل آخر من أشكال الإجرام العابر للأوطان يفرض بمثل هذه القوة مطلب التعاون الشامل و اعتماد العالمية في المقاربة و في الغاية و ما من شكل آخر من أشكال الإجرام يؤكد بمثل هذه الحدة ضرورة وجود إرادة سياسية واضحة قوامها نظرة مشتركة إلى المخاطر التي تعرض لها لعبة الترابطات و التداخلات .

و إزاء هذا الخطر الذي أنكر البعض وجوده بينما أساء البعض الآخر تقدير انتشاره فيسكون من المؤسف أن يكتب التاريخ إن المجموعة الدولية أعوزتها النظرة السياسية الثاقبة و أعوزها العزم و الإصرار. ألم يسبق لها بفعل نقص التبصر أو التخاذل أن أخلت بواجب التضامن مع الشعب الجزائري الذي كابد سنوات طوال مغبة الإرهاب و هو محاط بسوء الفهم بل بعدم الاكتراث .

إن ردود الفعل التي أثارتها تحذيرات الجزائر بخصوص الخطر الشامل للإرهاب تذكرنا و يا للأسف بالاستخفاف الذي قابلت به عصبة الأمم تحذيرات الإمبراطور هايلي سيلاسيي ضد ما كانت تشهده أوروبا من تصاعد للفاشية التي كابدت البشرية بفعلها معاناة يقصر عنها الوصف. و هذا إنما يبين مدى أهمية أن تتخذ المجموعة الدولية اليوم و بما لا يدع مجالا للغموض موقفا إزاء الإرهاب بإقصائها كل حركة سياسية تلجأ إلى العنف لتغيير النظام الدستوري .

إنه لابد لبعض أطراف المجموعة الدولية التخلي نهائيا عن موقفها المزدوج بل عن التساهل إزاء المجموعات الإرهابية التي تتمتع بشبكات مساندة في العديد من البلدان. و ينبغي للدول كافة المشاركة في وضع آليات المكافحة العملية لآفة الإرهاب و التعاون بصدق وفي كنف الشفافية في سبيل القضاء عليها حيثما ظهرت و مهما اتخذت من أشكال .

و تفاديا لكل انزلاق فإن التحرك العالمي لمكافحة الإرهاب يجب أن يتم على أسس واضحة و يتوخى تحقيق هدف محدد إلا و هو اتقاء آفة لا تحتمل أية تعلة أو مبرر و القضاء عليها .

و دون شك فإن الانزلاق الأشد خطورة من حيث أنه بإمكانه القضاء على كل فكرة تروم إقامة نظام أمن جماعي هو ذلك الكامن في الجنوح إلى الخلط كمحاولة و صم الإسلام و الثقافة

الإسلامية بأنهما نشاطات إرهابية بينما تمثل هذه النشاطات في حد ذاتها نكرانا لمبادئ الإسلام .

إن السماح بحصول مثل هذا الخلط لا يمكنه إلا أن يزيد من سوء التفاهم بين الشعوب كما أنه يعني حرمان مكافحة الإرهاب العابر للأوطان من طابع العالمية الضروري لها. و إن الخلط الذي يتعمده البعض بين النشاطات الإرهابية و بين النشاطات التي تجرى بحكم حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي و في ممارسة حقها في تقرير المصير لهو على نفس القدر من الخطورة و خليق بنفس الإدانة و التنديد .

و هذا يفضي إلى القول أنه أن الأوان لإقامة سلم عادل و شامل و دائم في الشرق الأوسط أنه يتعين على العالم الخروج من صمته إزاء المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. على المجموعة الدولية الاضطلاع بمسؤولياتها إزاء تكالب جيش الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين و عليها ضمان حماية دولية لهم. و لا يمكن للمجموعة الدولية أن تظل غير مكترثة لسياسة تدمير رموز السلطة الوطنية الفلسطينية التي تمارسها الإدارة الإسرائيلية .

ينبغي إنهاء الاعتداء الإسرائيلي و عودة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية دون أية شروط مسبقة. و لا يمكن استتباب السلم الدائم في الشرق الأوسط دون استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة و عاصمتها القدس الشريف و دون انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة .

كما يتعين على المجموعة الدولية الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه شعب الصحراء الغربية الذي يحول عدم استكمال مسار تصفية الاستعمار دون تجسيد تطلعه المشروع إلى ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير و الاستقلال. إن الجزائر لعلى يقين من إن التطبيق الأوفى و النزيه لمخطط التسوية الذي قبلت به المملكة المغربية و جبهة البوليزاريو و الذي كلف المجموعة الدولية جهدا جهيدا يبقى السبيل الوحيد الذي يتيح حلا عادلا و دائما و مطابقا للشرعية الدولية للنزاع القائم في الصحراء الغربية. هذا الموقف يمليه تمسك الجزائر بحق الشعوب في تقرير مصيرها كما يمليه حرصها على استتباب السلم و الاستقرار في منطقتنا .

أيتها السيدات الفضليات ..
أيها السادة الأفاضل ..

لقد سبق و أن أكدت عندما شاركت بنيويورك قبل سنتين في اختتام الدورة الثالثة و الخمسين (53) للمؤتمر السنوي للمنظمات غير الحكومية كل العناية التي توليها الجزائر لهذه المنظمات التي تثمن عاليا مساهمتها في ترشيد مجتمعاتنا و تعبئتها من أجل ترقية حقوق الإنسان و حماية البيئة و يسعدني أن أقول بأن الحركة الجمعوية الجزائرية تتوسع توسعا مطردا بفضل الاهتمام الذي تلقاه لدى المواطنين الذين اخذوا يسهمون مباشرة في تسيير شؤونهم .

إن المنظمات غير الحكومية يمكنها بحضورها ضمن الهيئات الاستشارية المحلية و الوطنية أو الدولية أن تسهم في تقرير البرامج ذات الصلة بحماية البيئة و في تنفيذ برامج العمل الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة .

إنكم تمثلون المنظمات غير الحكومية للجنوب و لقد اجتمعتم هنا لتحضير مشاركتكم في قمة جوهانسبورغ أين سيتعين عليكم أن توحدوا اجتهادكم الفكري و تنسقوا أعمالكم للدفاع عن وجهات نظر سائر بلدان الجنوب و مصالحها. فالأمر يتعلق بالنسبة لكم بإقامة حصيلة لا مجاملة فيها للأعمال التي تمت في إطار رزنامة 21 "أجندا 21 "المعتمدة بريو دى جانيرو سنة 1992 أي منذ عشر سنوات و تقييم ما تحقق من الإنجازات و الإعداد لما سيباشر من أعمال في المستقبل .

إن الكفاح الذي نخوضه من أجل التنمية و القضاء على الفقر إنما هو كفاح ننوي خوضه معكم انتم المنظمات غير الحكومية العاملة في الجنوب. إننا ننتظر منكم تبليغ مطالب شعوب الجنوب بتقديم مساهمة نوعية في النقاش الدائر في الهيئات الأممية بهدف توضيح المفاهيم المتصلة بحقوق الإنسان التي غالبا ما تكون غامضة عن قصد. كما يمكنكم إبراز الطابع المتعدد الأبعاد للفقر و ما يترتب عنه من انعكاسات على تحقيق تنمية مستدامة .

إن لمنظمات الجنوب غير الحكومية المسؤولية التاريخية في أن ترقى بنفسها إلى مستوى مقتضيات الساعة و رهاناتها بالتفرغ للتفكير و الإبداع و الإنتاج و خلق فضاءات للتعاون و التبادل يمكن لكافة الشركاء الاجتماعيين أن ينشطوا ضمنها في كنف التناغم و الانسجام. غير إنه من غير المعقول أن ننتظر من بلداننا و هي تكابد عبء مديونية ثقيلة و تعاني غالبا من الفقر المدقع أن تتحمل لوحدها مسؤولية حماية معمورتنا و بيئتها باعتماد إجراءات يكون من آثارها المباشرة الملموسة إبقاؤها على ما هي عليه من الفقر و التخلف .

إن البؤس و الفقر م يعودا من المعطيات المحتومة غير أنهما يشكلان واقعين اجتماعيين خلفهما الماضي و يمكن بالتالي وضع حد لهما. إن الحق في الأمل فضيلة لا تسقط بالتقادم. فعندما يحدو الأمل و الثقة في النفس مجتمعا ما يتسنى لهذا المجتمع أن يواجه كافة أنواع اللااكثرات سواء منها تلك المتبجح بها أو تلك التي لا يمكن البوح بها دون شيء من الحياء .

إنكم محامون تذودون عن كرامة الإنسان و تدافعون عن توجه أكثر إنسانية و أكثر عدلا للعلاقات الدولية التي مازالت لحد الآن ترجح المردودية الاقتصادية الفورية. و إنني لسعيد لحظوة بلدي بفضل استضافة ندوتكم مدة هذه الأيام الثلاثة بفرصة المساهمة في نجاح أعمالكم. و إذ أجدد لكم الترحيب في الجزائر أعلن عن افتتاح مؤتمر قمة المنظمات غير الحكومية لبلدان الجنوب .

أشكركم على كرم الإصغاء،
و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

نص خطاب الرئيس بوتفليقة حول التنمية

الملحق رقم (4)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مركز امتحان جامعة قاصدي مرباح

امتحان مهني للإلتحاق برتبة متصرف بلدي

دورة: سبتمبر 07

اختبار في مـــادة: التحرير الإداري

المدة: 04 سا / المعامل

أجب (ي) عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: حدد ما يلي:

1- الفرق بين الأمر والأمرية.

2- أوجه الإختلاف بين التقرير وعرض الحال.

3- رتب الأسانيد القانونية من حيث القوة الإلزامية:

الأمر – القرار الوزاري الدستور المرسوم التنفيذي القانون مرسوم الرئاسي).

السؤال الثاني:

بصفتك رئيس مصلحة المستخدمين كلفت بإعداد قرار تعيين السيد (م . ب) منصب متصرف بلدي إثر نجاحا في مسابقة الإمتحان المهني.

المطلوب:

1- قرار التعيين مستعينا بالنصوص القانونية الآتية:

- المرسوم التنفيذي رقم 90/99 المؤرخ في 1990/03/27 المتعلق بسلطة التعيين....
- المرسوم رقم 59/85 المؤرخ في 1985/03/23 المتضمن القانون الأساسي النموذجي.....
- القانون رقم08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية المعدل و المتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 26/91 المؤرخ في 1991/02/02 المتضمن القانون الخاص.....

2- الوثيقة اللازمة عند إلتحاق المعني.

إنتهى | الصفحة 01/01 | بالتوفيق

عينة لامتحان في مادة التحرير الإداري

الملحق رقم (5)

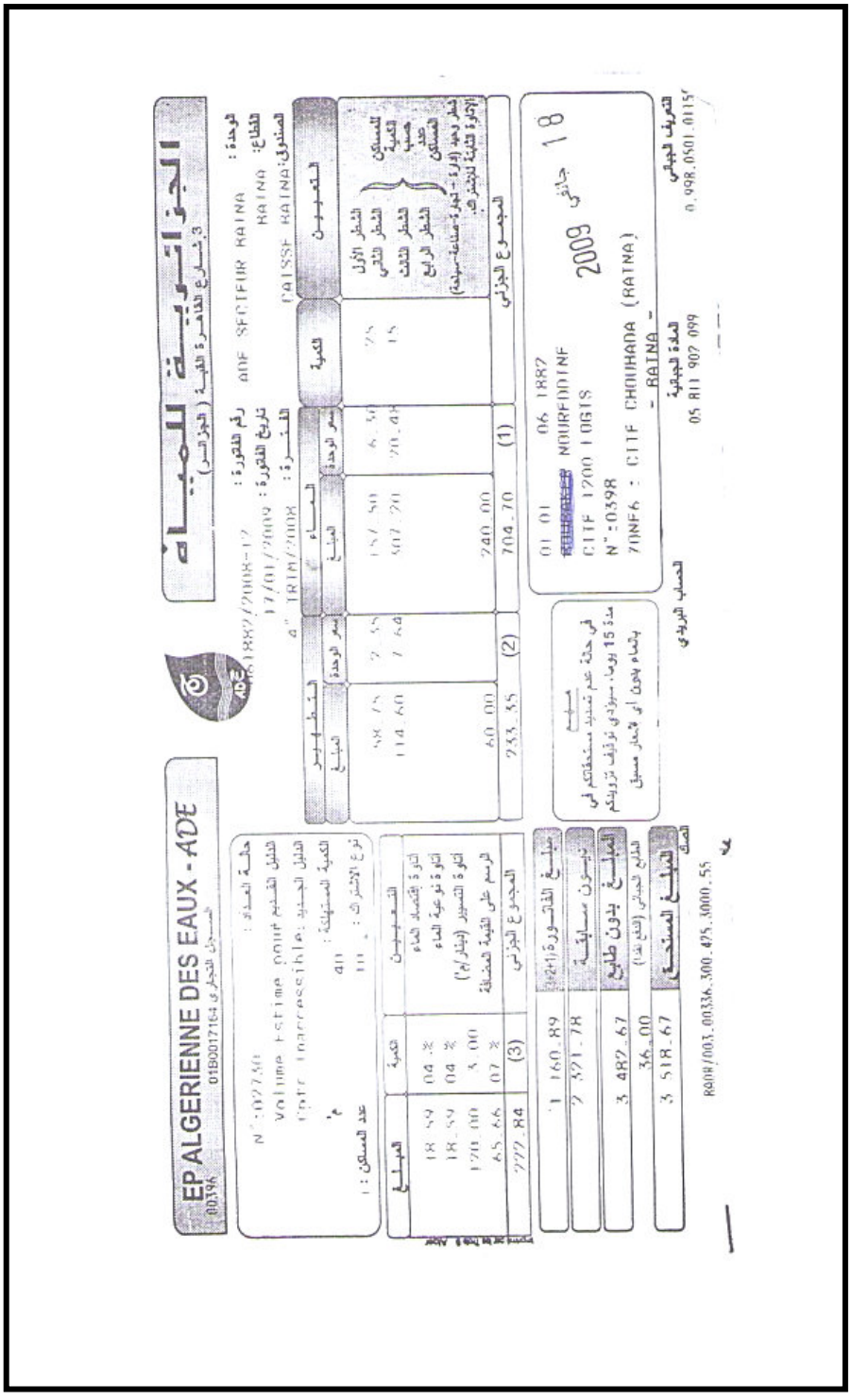

فاتورة الجزائرية للمياه باللغتين العربية والفرنسية

الملحق رقم (6)

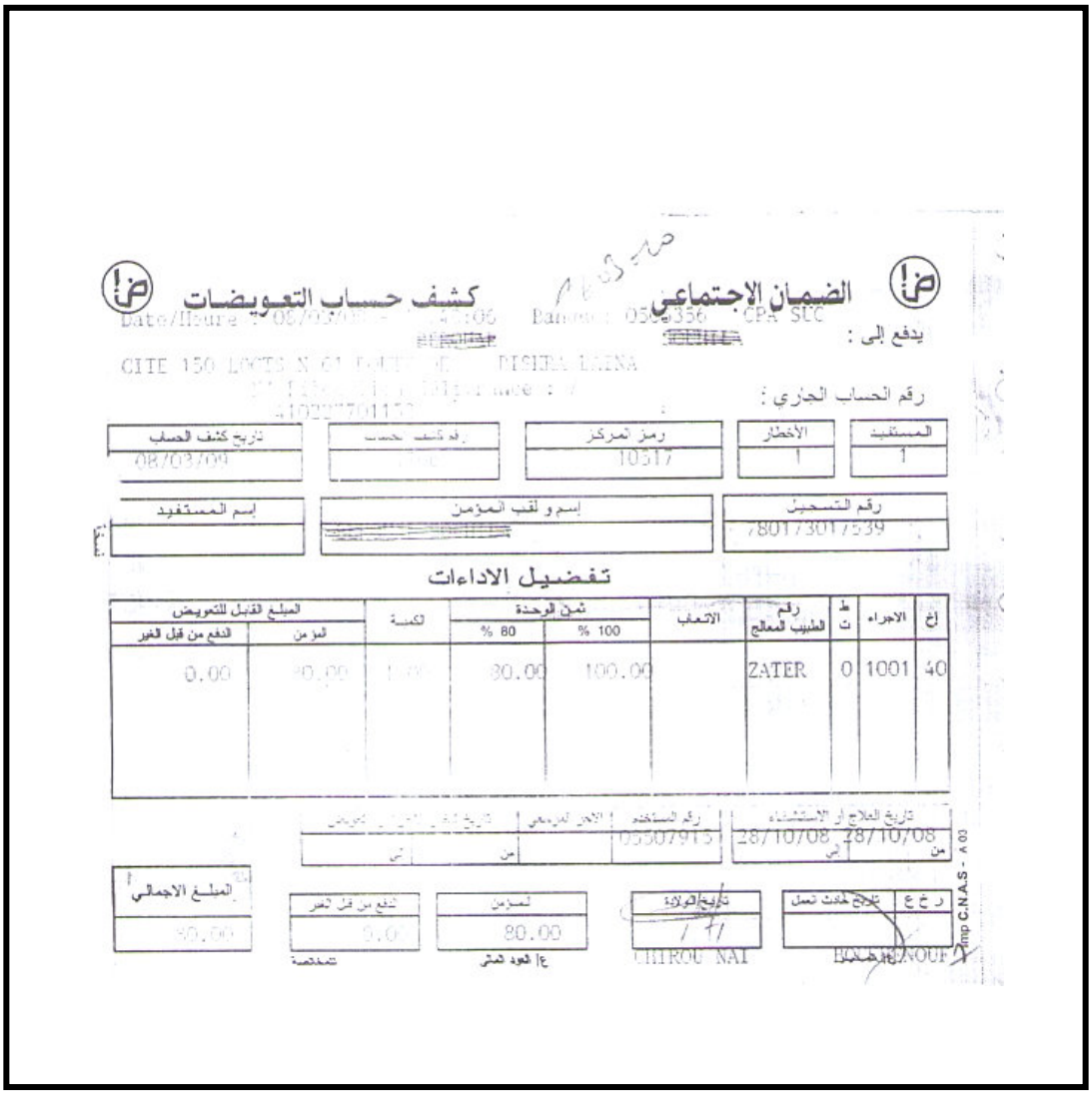

الضمان الاجتماعي

كشف حساب التعويضات

يدفع إلى :

رقم الحساب الجاري :

المستفيد	الأخطار	رمز المركز	رقم كشف حساب	تاريخ كشف الحساب
1	1	10517		08/03/09

رقم التسجيل	إسم و لقب المؤمن	إسم المستفيد
78017301539		

تفضيل الاداءات

ع	الاجراء	ط ت	رقم الطبيب المعالج	الاتعاب	ثمن الوحدة % 100	ثمن الوحدة % 80	الكمية	المبلغ القابل للتعويض المؤمن	المبلغ القابل للتعويض المدفوع من قبل الغير
40	1001	0	ZATER		100.00	80.00	1.00	80.00	0.00

تاريخ العلاج أو الاستشارة	رقم المستخدم	الاجر المرجعي	تاريخ أداء التعويض
من 28/10/08 الى 28/10/08	0550791		من / الى

تاريخ الولادة	المؤمن	المبلغ المدفوع من قبل الغير	المبلغ الاجمالي
/ /	80.00	0.00	80.00

ر خ ع	تاريخ أخذت تعمل

CHIROU NAI

BOUHANOUF

Imp C.N.A.S - A 03

كشف حساب التعويضات باللغتين العربية والفرنسية

الملحق رقم (7)

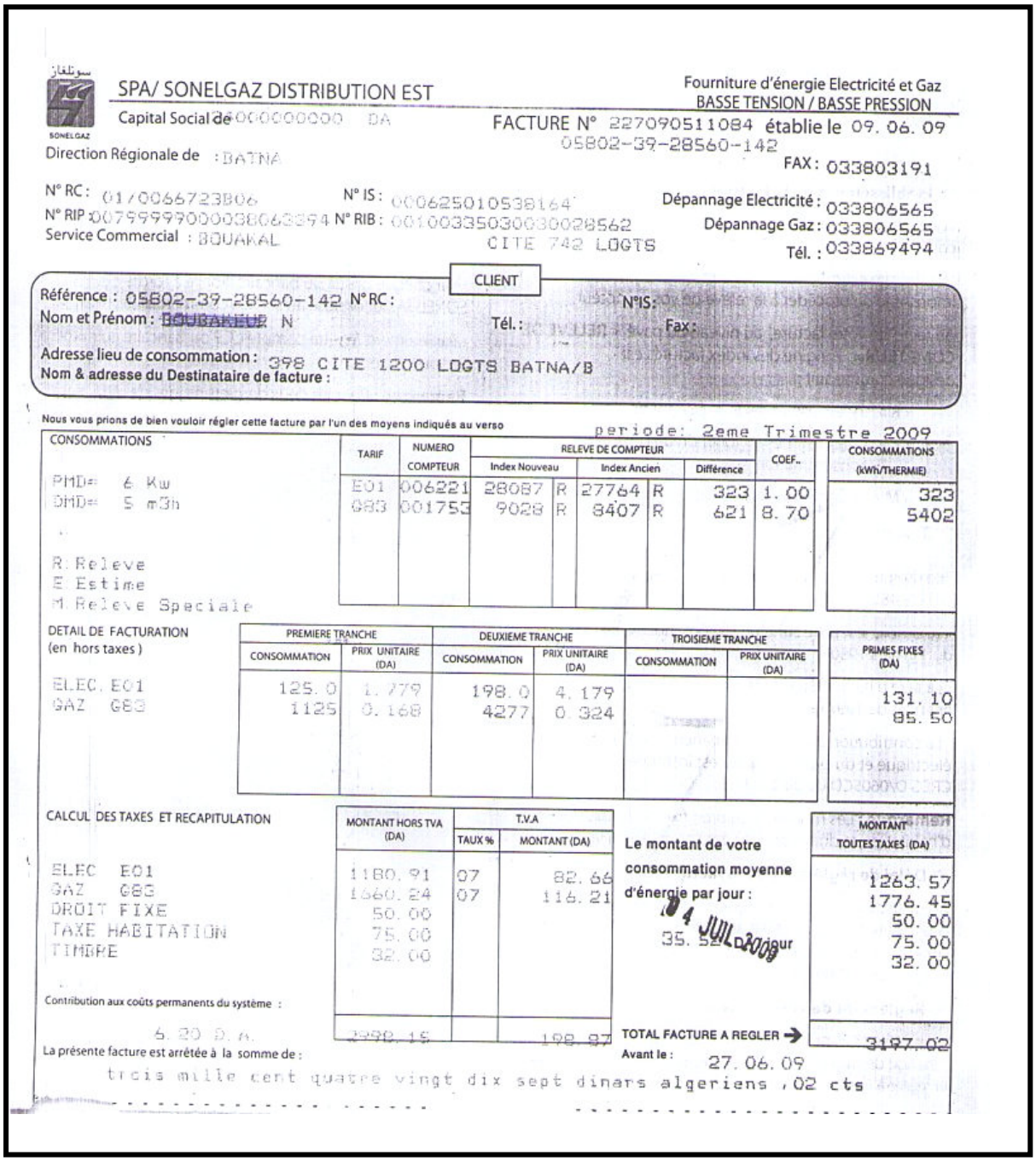

SPA/ SONELGAZ DISTRIBUTION EST
Capital Social de 2000000000 DA
Direction Régionale de : BATNA
N° RC : 01/0066723B06 N° IS : 000625010538164
N° RIP : 00799999000038063394 N° RIB : 00100335030030028562
Service Commercial : BOUAKAL CITE 742 LOGTS

Fourniture d'énergie Electricité et Gaz
BASSE TENSION / BASSE PRESSION
FACTURE N° 227090511084 établie le 09. 06. 09
05802-39-28560-142
FAX : 033803191
Dépannage Electricité : 033806565
Dépannage Gaz : 033806565
Tél. : 033869494

CLIENT
Référence : 05802-39-28560-142 N°RC :
Nom et Prénom : BOUBAKEUR N
N°IS :
Tél. :
Fax :
Adresse lieu de consommation : 398 CITE 1200 LOGTS BATNA/B
Nom & adresse du Destinataire de facture :

Nous vous prions de bien vouloir régler cette facture par l'un des moyens indiqués au verso

periode: 2eme Trimestre 2009

CONSOMMATIONS

	TARIF	NUMERO COMPTEUR	RELEVE DE COMPTEUR Index Nouveau		Index Ancien		Différence	COEF.	CONSOMMATIONS (kWh/THERMIE)
PMD= 6 Kw	E01	006221	28087	R	27764	R	323	1.00	323
DMD= 5 m3n	G83	001753	9028	R	8407	R	621	8.70	5402

R: Releve
E Estime
M Releve Speciale

DETAIL DE FACTURATION (en hors taxes)

	PREMIERE TRANCHE CONSOMMATION	PREMIERE TRANCHE PRIX UNITAIRE (DA)	DEUXIEME TRANCHE CONSOMMATION	DEUXIEME TRANCHE PRIX UNITAIRE (DA)	TROISIEME TRANCHE CONSOMMATION	TROISIEME TRANCHE PRIX UNITAIRE (DA)	PRIMES FIXES (DA)
ELEC. E01	125.0	1.779	198.0	4.179			131.10
GAZ G83	1125	0.168	4277	0.324			85.50

CALCUL DES TAXES ET RECAPITULATION

	MONTANT HORS TVA (DA)	T.V.A TAUX %	T.V.A MONTANT (DA)	MONTANT TOUTES TAXES (DA)
ELEC E01	1180.91	07	82.66	1263.57
GAZ G83	1660.24	07	116.21	1776.45
DROIT FIXE	50.00			50.00
TAXE HABITATION	75.00			75.00
TIMBRE	32.00			32.00
	2990.15		198.87	3197.02

Contribution aux coûts permanents du système : 5.20 D.A.

Le montant de votre consommation moyenne d'énergie par jour : 35.52 DA/jour

4 JUIL 2009

TOTAL FACTURE A REGLER →
Avant le : 27.06.09

La présente facture est arrêtée à la somme de :
trois mille cent quatre vingt dix sept dinars algeriens ,02 cts

فاتورة باللغة الفرنسية للكهرباء والغاز مصدرها الشركة الجزائرية

الملحق رقم (8)

التعريف:

التغريب هو تيار فكري كبير ذو أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وفنية ، يرمي إلى صبغ حياة الأمم بعامة ، والمسلمين بخاصة بالأسلوب الغربي ، وذلك بهدف إلغاء شخصيتهم المستقلة وخصائصهم المتفردة وجعلهم أسرى التبعية الكاملة للحضارة الغربية.

التأسيس وأبرز الشخصيات:

-بدأ المشرقيون في العالم الإسلامي مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر بتحديث جيوشهم وتعزيزها عن طريق إرسال بعثات إلى البلاد الأوربية أو باستقدام الخبراء الغربيين للتدريس والتخطيط للنهضة الحديثة ، وذلك لمواجهة تطلع الغربيين إلى بسط نفوذهم الاستعماري إثر بدء عهد النهضة الأوربية .

-لما قضى السلطان محمود الثاني على الإنكشارية العثمانية سنة1826 م أمر باتخاذ الزي الأوروبي الذي فرضه على العسكريين والمدنيين على حد سواء.

-استقدم السلطان سليم الثالث المهندسين من السويد وفرنسا والمجر وانجلترا وذلك لإنشاء المدارس الحربية والبحرية.

-قام محمد علي والي مصر ، والذي تولى سنة1805 م ، ببناء جيش على النظام الأوروبي ، كما عمد إلى ابتعاث خرجي الأزهر من أجل التخصص في أوروبا.

-أنشأ أحمد باشا باي الأول في تونس جيشا نظاميا ، وافتتح مدرسة للعلوم الحربية فيها صباط وأساتذة فرنسيون وإيطاليون وإنجليز.

-افتتحت أسرة الفاجار التي حكمت إيران كلية للعلوم والفنون على أساس غربي سنة1852 م.

-منذ عام1860 م بدأت حركة التغريب عملها في لبنان عن طريق الإرساليات ، ومنها امتدت إلى مصر في ظل الخديوي إسماعيل الذي كان هدفه أن يجعل مصر قطعة من أوروبا.

-التقى الخديوي إسماعيل في باريس مع السلطان العثماني عبد العزيز1284 هـ1867/م حينما لبيا دعوة الإمبراطور نابليون الثالث لحضور المعرض الفرنسي العام ، وقد كانا يسيران في تيار الحضارة الغربية.

-ابتعث كل من رفاعة الطهطاوي إلى باريس وأقام فيها خمس سنوات1826/1831 م وكذلك ابتعث خير الدين التونسي إليها وأقام فيها أربع سنوات1856-1852 م وقد عاد كل منهما محملا بأفكار تدعو إلى تنظيم المجتمع على أساس علماني عقلاني.

-منذ1830 م بدأ المبتعثون العائدون من أوروبا بترجمة كتب فولتير وروسو ومونتسكيو في محاولة منهم لنشر الفكر الأوروبي الذي ثار ضد الدين الذي ظهر في القرن الثامن .

-أنشأ كرومر كلية فيكتوريا بالإسكندرية لتربية جيل من أبناء الحكام والزعماء والوجهاء في محيط إنجليزي ليكونوا أداة المستقبل في نقل ونشر الحضارة الغربية.

-قال اللورد لويد) المندوب السامي البريطاني في مصر (حينما افتتح هذه الكلية سنة1936 م : كل هؤلاء لن يمضي عليهم وقت طويل حتى يتشبعوا بوجهة النظر البريطانية بفضل العشرة الوثيقة بين المعلمين والتلاميذ.

-كان نصارى الشام من أول من اتصل بالبعثات التبشيرية وبالإرساليات ومن المسارعين بتلقي الثقافة الفرنسية والإنجليزية ، كما كانوا يشجعون العلمانية التحررية وذلك لعدم إحساسهم بالولاء تجاه الدولة العثمانية ، فبالغوا من إظهار إعجابهم بالغرب ودعوا إلى الاقتداء به وتتبع طريقه ، وقد ظهر ذلك جليا في الصحف التي أسسوها وعملوا فيها.

-كان ناصيف اليازجي1871-1800 م وابنه إبراهيم اليازجي1906-1847 م على صلة وثيقة بالإساليات الأمريكية الإنجيلية.

-أسس بطرس البستاني1883-1819 م في عام1863 م مدرسة لتدريس اللغة العربية والعلوم الحديثة فكان بذلك أول نصراني يدعو إلى العروبة والوطنية إذ كان شعاره : حب الوطن من الإيمان . كما أصدر صحيفة الجنان سنة1870 م التي استمرت ست عشرة سنة وقد تولى منصب الترجمة في قنصلية أمريكا ببيروت مشاركا في الترجمة البروتستانتية للتوراة مع الأمريكيين سميث وفانديك.

-أنشأ جورجي زيدان1914-1861 م مجلة الهلال في مصر وذلك في سنة1892 م ، وقد كان على صلة بالمبعوثين الأمريكان ، كما كانت له سلسلة من القصص التاريخية التي حشاها بالافتراءات على الإسلام والمسلمين.

-أسس سليم تقلا صحيفة الأهرام في مصر وقد سبق له أن تلقى علومه في مدرسة عبية بلبنان والتي أنشأها المبشر الأمريكي فانديك.

-أصدر سليم النقاش صحيفة المقتطف التي عاشت ثمانية أعوام في لبنان انتقلت بعدها إلى مصر في سنة

1884م.

-تجول جمال الدين الأفغاني1897-1838 م كثيرا في العالم الإسلامي شرقا وغربا وقد أدخل نظام الجمعيات التسرية في العصر الحديث إلى مصر ، كما يقال بأنه انضم إلى المحافل الماسونية ، وكان على صلة بالمستربلنت البريطاني.

-كان الشيخ محمد عبده1905-1849 م من أبرز تلاميذ الأفغاني ، وشريكه في إنشاء مجلة العروة الوثقى ، وكانت له صداقة مع اللورد كرومر والمستربلنت ، ولقد كانت مدرسته ومنها رشيد رضا تدعو إلى مهاجمة التقاليد ، كما ظهرت لهم فتاوى تعتمد على أقصى ما تسمح به النصوص من تأويل بغية إظهار الإسلام بمظهر المتقبل لحضارة الغرب كما دعا الشيخ محمد عبده إلى إدخال العلوم العصرية إلى الأزهر لتطويره وتحديثه.

-كان المستشرق مستربلنت : يطوف هو وزوجته مرتديا الزي العربي ، داعيا إلى القومية العربية وإلى إنشاء خلافة عربية بغية تحطيم الرابطة الإسلامية.

-قاد قاسم أمين1908-1865 م وهو تلميذ محمد عبده ، الدعوة إلى تحرير المرأة وتمكينها من العمل في الوظائف والأعمال العامة . وقد كتب تحرير المرأة1899 م والمرأة الجديدة1900 م.

-كان سعد زغلول : الذي صار وزيرا للمعارف سنة1906 م شديد التأثر بآراء محمد عبده وقد نفذ فكرة كرومر القديمة والداعية إلى إنشاء مدرسة للقضاء الشرعي بقصد تطوير الفكر الإسلامي من خلال مؤسسة غير أزهرية منافسة له.

-كان أحمد لطفي السيد1963-1872 م من أكبر مؤسسي حزب الأحرار الدستوريين الذين انشقوا عن سعد زغلول سياسيا ، وكان يدعو إلى الإقليمية الضيقة وهو صاحب العبارة المشهورة التي أطلقها عام1907 م وهي مصر للمصريين وقد تولى شؤون الجامعة المصرية منذ تسلمتها الحكومة المصرية عام1916 م وحتى 1941م تقريبا.

-وكان طه حسين1973-1889 م من أبرز دعاة التغريب في العالم الإسلامي حيث تلقى علومه على يد المستشرق دوركايم وقد نشر أخطر آرائه في كتابيه الشعر الجاهلي ومستقبل الثقافة في مصر.

-يقول في كتابه الشعر الجاهلي ص :26للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا أيضا ، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي.

-ويقول بعد ذلك : وقد كانت قريش مستعدة كل الاستعداد لقبول هذه الأسطورة في القرن السابع للمسيح. كما أنه ينفي فيه نسب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أشراف قريش.

-لقد بدأ طه حسين محاضرة له في اللغة والأدب بحمد الله والصلاة على نبيه ثم قال : سيضحك مني بعض الحاضرين إذا سمعني أبدأ هذه المحاضرة بحمد الله والصلاة على نبيه لأن ذلك يخالف عادة العصر.

-ازدهرت حركة التغريب بعد سيطرة الاتحاديين عام1908 م على الحكم في الدولة العثمانية وسقوط السلطان عبد الحميد.

-وفي سنة1924 م ألغت حكومة مصطفى كمال أتاتورك الخلافة العثمانية مما مهد لانضمام تركيا إلى الركب العلماني الحديث ، وفرض عليها التغريب بأقصى صوره وأعنفها.

-علي عبد الرزاق : نشر سنة1925 م كتابه الإسلام وأصول الحكم الذي ترجم إلى الإنجليزي والأردية ، يحاول فيه المؤلف أن يقنع القارئ بأن الإسلام دين فقط وليس دينا ودولة ، وقد ضرب سميث مثلا به عندما أشار إلى أن التحررية العلمانية والعالمية لا تروج في العالم الإسلامي إلا إذا فسرت تفسيرا إسلاميا مقبولا ، وقد حوكم الكتاب والمؤلف من قبل هيئة العلماء بالأزهر في12/8/1925 م وصدرت ضده إدانة أخرجته من زمرة العلماء ، وكان يشرف على مجلة الرابطة الشرقية كما أقام حفل تكريم لأرنست رينان في الجامعة المصرية بمناسبة مرور مائة سنة على وفاة هذا المستشرق الذي لم يدخل وسعا في مهاجمة العرب والمسلمين.

-وكان محمود عزمي من أكبر دعاة الفرعونية في مصر ، درس على أستاذه دور كايم الذي كان يقول له: إذا ذكرت الاقتصاد فلا تذكر الشريعة ، وإذا ذكرت الشريعة فلا تذرك الاقتصاد.

-وسبق أن قدم منصور فهمي1959-1886 م : أول أطروحة للدكتوراه على أستاذه ليفي بريل مهاجما نظام الزواج في الإسلام التي موضوعها حالة المرأة في التقاليد الإسلامية وتطوراتها ، وفي هذه الرسالة يقول : محمد يشرع لجميع الناس ويستثني نفسه ، ويقول : إلا أنه أعفى نفسه من المهر والشهود ، لكنه انتقد بعد ذلك حركة التغريب في سنة1915 م وجاهر بآرائه في الأخطاء التي حملها طه حسين ومدرسته.

-ويعتبر إسماعيل مظهر من أئمة مدرسة التغريب لكنه لم يلبث أن تحول عنها إبان عصر النهضة الحديثة .

-وكان زكي مبارك في مقدمة تلاميذ طه حسين ، درس على أيدي المستشرقين وسق له أن قدم أطروحة للدكتوراه في الغزالي والمأمون مهاجما الغزالي هجوما عنيفا لكنه رجع عن ذلك فيما بعد وكتب مقاله المعروف إليك أعتذر أيها الغزالي.

-ويعتبر محمد حسين هيكل1956-1888 م رئيس تحرير جريدة السياسة في الفترة الأولى من حياته من أبرز المستغربين وقد أنكر الإسراء بالروح والجسد معا انطلاقا من نظرة عقلانية حياة محمد ، لكنه عدل عن

ذلك وكتب معبرا عن توجهه الجديد في مقدمة كتابه في منـــزل الوحي.

-وكان الشيخ أمي الخولي وهو من مدرسي مادتي التفسر والبلاغة بالجامعة المصرية ، يروج لأفكار طه حسين في الدعوة إلى دراسة القرآن دراسة فنية بغض النظر عن مكانته الدينية ، وقد استمر في ذلك حتى كشفه الشيخ محمود شلتوت سنة1947 م.

-وقاد شبلي شميل1917-1860 م الدعوة إلى العلمانية ومهاجمة قيم الأديان والأخلاق.

الأفكار والمعتقدات:

أفكار تغريبية:

-المستشرق الإنجليزي جب ألف كتاب إلى أين يتجه الإسلام الذي يقول فيه : من أهم مظاهر سياسة التغريب في العالم الإسلامي تنمية الاهتمام ببعث الحضارات القديمة وقد أعلن في بحثه هذا صراحة أن هدف إلى معرفة إلى أي مدى وصلت حركة تغريب الشرق وما هي العوامل التي تحول دون تحقيق هذا التغريب.

-عندما دخل اللورد اللنبي القدس عام1918 م أعلن قائلا : الآن انتهت الحروب الصليبية.

-يقول لورنس بروان : إن الخطر الحقيقي كامن في نظام الإسلام وفي قدرته على التوسع والإخضاع وفي حيويته ، إنه الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الغربي . ولهذا فلا بد من الدعوة إلى أن يطبع العالم الإسلامي بطابع الغرب الحضاري.

-تشجيع فكرة إيجاد فكر إسلامي متطور يبرر الأنماط الغربية ومحو الطابع المميز للشخصية الإسلامية بغية إيجاد علائق مستقرة بين الغرب وبين العالم الإسلامي خدمة لمصالحه.

-الدعوة إلى الوطنية ودراسة التاريخ القديم والدعوة إلى الحرية باعتبارها أساس نهضة الأمة مع عرض النظم الاقتصادية الغربية عرضا مصحوبا بالإعجاب ، وتكرار الكلام حول تعدد الزوجات في الإسلام وتحديد الطلاق واختلاط الجنسين.

-نشر فكرة العالمية والإنسانية التي يزعم أصحابها بأن ذلك هو السبيل إلى جمع الناس على مذهب واحد تزول معه الخلافات الدينية والعنصرية لإحلال السلام في العالم ، ولتصبح الأرض وطنا واحدا يدين بدين واحد ويتكلم بلغة واحدة وثقافة مشتركة بغية تذويب الفكر الإسلامي واحتوائه في بوتقة الأقوياء المسيطرين أصحاب النفوذ العالمي.

-إن نشر الفكر القومي خطوة على طريق التغريب في القرن التاسع عشر وقد انتقل من أوروبا إلى العرب والإيرانيين والترك والإندونيسيين والهنود ، إلى كيانات جزئية تقوم على رابط جغرافي يجمع أناسا ينتمون إلى أصول عرقية مشتركة.

-تنمية الاهتمام ببعث الحضارات القديمة ، يقول المستشرق جب :وقد كان من أهم مظاهر سياسية التغريب في العالم الإسلامي تنمية الاهتمام ببعث الحضارات القديمة التي ازدهرت في البلاد المختلفة التي يشغلها المسلمون الآن ... وقد تكون أهميته محصورة الآن في تقوية شعور العداء لأوروبا ولكن من الممكن أي يلعب في المستقبل دورا مهما في تقوية القوميات المحلية وتدعيم مقوماتها.

-عرض روكفلر الصهيوني المتعصب تبرعه بعشرة ملايين دولار لإنشاء متحف للآثار الفرعونية في مصر وملحق به معهد لتخريج المتخصصين في هذا الفن.

-إن كلا من الاستعمار والاستشراق والشيوعية والماسونية وفروعها والصهيونية ودعاة التوفيق بين الأديان" وحدة الأديان "قد تآزروا جميعا في دعم حركة التغريب وتأييدها بهدف تطويق العالم الإسلامي وتطويعه ليكون أداة لينة بأيديهم.

-نشر المذاهب الهدامة كالفرويدية والداروينية والماركسية والقول بتطور الأخلاق) ليفي برويل (وبتطور المجتمع) دوركايم (والتركيز على الفكر الوجودي والعلماني والتحرري والدراسات عن التصوف الإسلامي والدعوة إلى القومية والإقليمية والوطنية والفصل بين الدين والمجتمع وحملة الانتقاص من الدين ومهاجمة القرآن والنبوة والوحي والتاريخ الإسلامي والتشكيك في القيم الإسلامية عن فكرة الجهاد وإشاعة فكرة أن سبب تأخر العرب والمسلمين إنما هو الإسلام.

-اعتبار القرآن فيضا من العقل الباطن مع الإشادة بعبقرية النبي محمد صلى الله عليه وسلم و ألمعيته وصفاء ذهنه ووصف ذلك بالإشراق الروحي تمهيدا لإزالة صفة النبوة عنه.

مؤتمرات تغريبية:

-عقد مؤتمر في بلتيمور عام1942 م وهو يدعو إلى دراسة وابتعاث الحركات السرية في الإسلام.

-في عام1947 م عقد في جامعة برنستون بأمريكا مؤتمر لدراسة) الشؤون الثقافية والاجتماعية في الشرق الأدنى (وقد ترجمت بحوث هذا المؤتمر إلى العربية تحت رقم 116 من مشروع الألف كتاب في مصر ، شارك فيه كويلر يونغ وحبيب كوراني وعبد الحق إديوار ولويس توماس.

-عقد مؤتر) الثقافة الإسلامي والحياة المعاصرة (في صيف عام1953 م في جامعة برنستون وشارك فيه كبار المفكرين من مثل ميل بروز ، وهارولد سميث وروفائيل باتاي ، وهارولد ألن ، وجون كرسويل ، والشيخ مصطفى الزرقا وكنت كراج واشتياق حسين وفضل الرحمن الهندي.

-وفي عام1955 م عقد في لاهور بالباكستان مؤتمر ثالث لكنه فشل وظهرت خطتهم بمحاولتهم إشراك باحثين من المسلمين والمستشرقين في توجيه الدراسات الإسلامية.

-انعقد مؤتمر للتأليف بين الإسلام والمسيحية في بيروت1953 م ، ثم في الاسكندرية1954 م وتتالت بعد ذلك اللقاءات والمؤتمرات في روما وغيرها من البلدان لنفس الغرض.

-في سبتمبر1944 م عقد بالقاهرة مؤتمر السكان والتنمية بهدف نشر أفكار التحلل الجنسي الغربية بين المسلمين من إتاحة للاتصالات غير المشروعة بين المراهقين والإجهاض والزواج الحر والسفاح والتدريب على موانع الحمل وقد أصدرت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية فتوى بضرورة مقاطعته والحذر من توصياته وأهدافه.

كتب تغريبية خطرة:

-الإسلام في العصر الحديث لمؤلفه ولفرد كانتول سميث ، مدير معهد الدراسات الإسلامية وأستاذ الدين المقارن في جامعة ماكجيل بكندا ، حصل على الدكتوراه من جامعة برنستون سنة1948 م تحت إشراف المستشرق هـ.أ.ر .جب الذي تتلمذ عليه في جامعة كمبريدج وهذا الكتاب يدعو إلى التحررية والعلمانية وإلى الفصل الدين عن الدولة.

-نشر هـ.أ.ر.جب كتابه إلى أين يتجه الإسلام ، الذي نشر بلبنان سنة1932 م كان قد ألفه مع جماعة من المستشرقين وهو يبحث في أساب تعثر عملية التغريب في العالم الإسلامي ووسائل تقدمها وتطورها.

-إن بروتوكولات حكماء صهيون التي ظهرت في العالم كله عام1902 م ظلت ممنوعة من الدخول إلى الشرق الأوسط والعالم الاسلامي حتى عام1952 م تقريبا أي إلى ما بعد قيام إسرائيل في قلب الأمة العربية والإسلامية ولا شك بأن منعها كان خدمة لحركة التغريب عموما.

-تصوير بعض الشخصيات الإسلامية في صور من الابتذال والعهر والمزاجية كما في كتب جوردي زيدان ، وكذلك تلك الكتب التي تضيف الأساطير القديمة إلى التاريخ الإسلامي على هامش السيرة لطه حسين والكتب التي تعتمد على المصادر غير الموثوقة مثل محمد رسول الحرية للشرقاوي وكتبه عن الخلفاء الراشدين والأئمة التسعة.

الجذور الفكرية والعقائدية:

-لقد ارتدت الحملة الصليبية مهزومة بعد حطين ، وفتح العثمانيون عاصمة الدولة البيزنطية ومقر كنيستهم عام1453 م واتخذوها عاصمة لهم وغيروا اسمها إلى اسلامبول أي دار الإسلام ، كما أن جيوش العثمانيين قد وصلت أوروبا وهددت فيينا سنة1529 م وقد ظل هذا التهديد قائما حتى سنة1683 م ، وسبق ذلك كله سقوط الأندلس وجعلها مقرا للخلافة الأموية ، كل ذلك كان مدعاة للتفكير بالتغريب ، والتبشير فرع منه ، ليكون السلاح الذي يحطم العالم الإسلامي من داخله.

-إن التغريب هجمة نصرانية صهيونية استعمارية في آن واحد التفت على هدف مشترك بينها وهو طبع العالم الإسلامية بالطابع الغربي تمهيدا لمحو الطابع المميز للشخصية الإسلامية.

الانتشار ومواقع النفوذ:

-لقد استطاعت حركة التغريب أن تتغلغل في كل بلاد العالم الإسلامي ، وإلى كل البلاد المشرقية على أمل بسط بصمات الحضارة الغربية المادية الحديثة على هذه البلاد وربطها بالغرب فكرا وسلوكا.

-لقد تعالت تأثير حركة التغريب إذ أنه قد ظهر بوضوح في مصر ، وبلاد الشام وتركيا وأندونيسيا والمغرب العربي وتتدرج بعد ذلك في البلاد الإسلامية الأقل فالأقل ولم يخل بلد إسلامي أو مشرقي من آثار وبصمات هذه الحركة.

ويتضح مما سبق:

أن التغريب تيار مشبوه يهدف إلى نقض عرى الإسلام والتحلل من التزاماته وقيمه واستقلاليته والدعوة إلى التبعية للغرب في كل توجهاته وممارساته ومن واجب قادة الفكر الإسلامي كشف مخططاته والوقوف بصلابة أمام سمومه ومفترياته التي تبثها الآن شخصيات مسلمة وصحافة ذات باع طويل في محاولات التغريب ، وأجهزة وثيقة الصلة بالصهيونية العالمية والماسونية الدولية ، وقد استطاع هذا التيار استقطاب كثير من المفكرين العرب ، فمسخوا هويتهم وحاولوا قطع صلتهم بدينهم والذهاب بولائهم وانتمائهم لأمتهم الإسلامية من خلال موالاة الغرب والزهو بكل ما هو غربي وهي أمور ذات خطر عظيم على الشباب المسلم.

الأبعاد الفكرية والتاريخية لظاهرة التغريب

الملحق رقم 09

« برنامج التعاون الثقافي (١٩٧٠ — ١٩٧٤ » من حيث اعداد الفنيين الفرنسيين

القطاع التعليمي	العدد المتوفر في ٧٠/٦/١	المطالب الجزائرية ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	الامكانيات الفرنسية ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
تعليم أولى	١٥٧٣	١٦٣٥	١٦٣١	١٦٣١	١٦١٧	١٠٧٣	٧٠٥	٤٥٤	٣١١
تعليم متوسط	١٢٣٩	٢٥١٩	٣٩١٢	٣٧٧٦	٤٣١٨	١٢٨٦	١٣١١	١٠٨٩	٩٧٨
المعاهد الفنية	٥٦٩	٧٦١	٩٨١	١٣١٠	١٨٩٣	٥٨٧	٦٨٣	٦٠٩	٦٣٦
التعليم الثانوى	١١٠٣	١٣٣٣	١٥٠١	١٧٠٩	٢٠٠٥	٩٧٣	٩٨٦	٩٠١	٩٣٤
الليسيه الفنية	٢٦٤	٤٥٧	٦٩٤	٩٩٢	١٢٩٢	٢٧١	٣٦٧	٣٥٩	٣٧٨
التعليم العالى	٣٢٥	٥٠٢	٧٢٥	١٠٤٠	١٥٧٤	٢٥٩	١٤٦	٢٢٧	٢٨٤
المؤسسة التربوية القومية	٥	١٥	٢٥	٣٩	٤٠	١٥	٢٤	٣٥	٣٦
المجموع	٥٠٧٥	٧٢٢٣	٨٤٦٩	١٠٤٩٧	١٢٧٣٩	٤٤٦٤	٤٣٢٢	٣٦٧٤	٣٥٥٧

جدول التبادل الثقافي بين فرنسا والجزائر مطلع السبعينات

الملحق رقم 10

ابحث »
بحث متقدم »

ببليو إسلام

- فعاليات معرض القاهرة للكتاب
- التجديد والإصلاح الإسلامي
- كسر الإرادة.. الحرب الثالثة
- متحف هولوكوست فلسطين
- الأرامل.. عودة للحياة (ملف)

عين على العالم

سويسرا تفكر في استقبال سجناء من جوانتانامو

- مركز تواصل للتدريب
- مدونات اجتماعية
- الأحداث في صور
- أطلس العالم الإسلامي
- حدث في العام الهجري
- إصدارات إسلام أون لاين
- » ملفات وصفحات خاصة

أدلة وخدمات

- أجندة الفعاليات
- دليل المواقع
- شريك الحياة
- بطاقات إلكترونية
- النشرة الإعلامية
- ميلادي/هجري

حوارات مباشرة

بيانات الحوار

اسم الضيف	الأستاذ الدكتور علي بن محمد وزير التربية والتعليم الجزائري سابقا، ومتزعم الحركة المضادة لفرنسة التعليم حاليا
موضوع الحوار	
اليوم والتاريخ	الأحد 2002/9/22
الوقت	مكة من... 18:00...إلى... 20:00 غرينتش من... 15:00...إلى...17:00
الاسم الوظيفة	- محمود
السؤال	السلام عليكم.. هل بدا الحوار؟
	نعم، بدأ الحوار، وستتوالى الإجابات تباعاً إن شاء الله.
الإجابة	وننبه الإخوة والأخوات الزوار إلى أن إدخال الاسئلة للضيف يتم من خلال العلامة الوامضة "إدخال الأسئلة" في أعلى الصفحة أثناء التوقيت المحدد للحوار فقط.
	وبعد انتهاء الحوار، يمكنكم بالضغط (هنا) موافاتنا بالاقتراحات أو التحفظات.

السؤال

كيف بدأ الصراع اللغوي أو الصراع على الهوية ما دامت الجزائر قد استقلت؟ ولماذا نام تيار المعربين وتركوا المجال مفتوحا أمام التيار الفرانكوفوني ليسيطر على مقاليد الأمور، ألا تعتبرون أن استفاقتكم متأخرة؟

الصراع في الجزائر، حول موضوع الأصالة والثوابت والانتماء العربي الإسلامي وسيادة اللغة العربية في مرافق الدولة كلها (وهو ما يسمى عادة التعريب)... هذا الصراع لم يتوقف أبدا وإنما كان يكتسي مظاهر مختلفة حسب الأوضاع والظروف. وكانت ساحته الحاسمة التي لا تدانيها في حساسيتها القصوى أية ساحة أخرى هي المدرسة أو ما يسمى عندنا (المنظومة التربوية) وتعني مجموع النظام التعليمي والتربوي من الرياض وحدائق الأطفال إلى الجامعة، ومراكز التكوين المهني والتعليم العالي.

والواقع أن القوى الوطنية قد استطاعت أن تفرض تأصيل المدرسة ونموذجها الوطني الراسخ في التربية الحضرية للأمة، الذي يجمع بين الوفاء و الثوابت التي تتجسد، بشكل خاص، في الإسلام واللغة العربية، ومقتضيات الحداثة، ومظاهر المعاصرة التي تبرز في المناهج العقلانية، والطرح العلمي، والإقبال على مكاسب الحضارة الإنسانية التي تدفع بركب البشرية في دروب التقدم والتطور، والازدهار.

وقد تمت الغلبة، بصفة نهائية، للتيار الوطني، في مجالات التربية والتعليم منذ أن تبنت القيادة العليا لحزب جبهة التحرير الوطني (اللجنة المركزية) في ديسمبر 1979 مبدأ الشروع في تطبيق الأمرية الرئاسية الصادرة في 16 إبريل 1976، في عهد الرئيس هـواري بـومديـن، وقد تمثل ذلك في البدء في تصميم صيغة المدرسة الأساسية مع انطلاقة الموسم الدراسي والجامعي في أكتوبر 1980.

ابتداء من هذا التاريخ بدأ التعليم يعطي كله باللغة العربية، مع تدريس لغة أجنبية أولى هي الفرنسية، منذ السنة الرابعة الابتدائية، ولغة أجنبية ثانية، هي الإنكليزية، أثناء

المرحلة الإعدادية. وقد وصل الفوج الأول المعرب إلى البكالوريا عام 1989.
لم تكن هذه العملية سهلة أبدا، بل تطلبت نضال جيل كامل من المربيين والمثقفين الوطنيين في كل مرافق الحياة العامة، وفي كل ساحات النشاط بالجزائر.

وكان إصدار قانون استعمال اللغة العربية في كل المرافق الإدارية والاقتصادية نصرا آخر للقوى الوطنية استطاعت قوى التغريب والاستئصال الحضاري أن تجمده عام 1992 ، في أجواء اغتيال الرئيس محمد بوضياف، ثم رفع عنه التجميد في أواخر عهد الرئيس اليمين زروال، سنة 1998 بأمرية رئاسية تحمل رقم 30-96، مؤرخة في 21/12/1998، أدخلت بعض التعديلات على القانون السابق ولكنها نصت على أشياء في غاية الأهمية منها:
1 –المادة 11 تكون المعاملات و الاتصالات في جميع الإدارات والمؤسسات باللغة العربية.
2 –المادة 18 تكون جميع التصريحات، والتدخلات، والندوات، وكل الحصص المتلفزة باللغة العربية. وتعرب إذا كانت بلغة أجنبية.

الإجابة

3 –المادة 32 يعاقب بغرامة مالية من 1000 إلى 5000 دج كل من وقع على وثيقة محررة بغير اللغة العربية أثناء ممارسة مهامه الرسمية.

4_ وتأتي بعد ذلك واحدة من أهم مواد القانون على الإطلاق وهي:

المادة 36 التي تنص على أمرين، لكل منهما أهمية قصوى:

ا–تطبيق أحكام هذا الأمر فور صدوره.

ب–يتم التدريس باللغة العربية بصفة شاملة و نهائية، في كل المؤسسات التعليم العالي، والمعاهد العليا، في أجل أقصاه 5 يوليو 2000.

لقد قضى الأمر بتعريب كل معاهد التعليم العالي ابتداء من 5 يوليو 2000.

أما التعليم الابتدائي و الثانوي، فكان تعريبه تاما شاملا عام 1989 كما أسلفنا.
ولكن الذي حصل هو أن الرئيس زروال قد

استقال وخلفه الرئيس بـــوتـــفـــلـــيـــقـــة ابتداء من 19 إبريل /نيسان 1999، وهكذا جاء بـــوتـــفـــلـــيـــقـــة وبدأت محنة العربية في الجزائر، أهمل قانون تعميم اللغة العربية السابق ذكره، ونحيت العربية من كل المجالات الحيوية، و بدأت الهجمة الفرانكوفونية، فالرئيس ووزراؤه يخاطبون شعبهم باللغة الفرنسية، والرئيس لا يتكلم بالعربية إلا نادرا في كل المحافل الدولية التي يحضرها، و في كافة تنقلاته العديدة إلى الخارج.

ووسائل الإعلام العمومية تراجعت فيها اللغة العربية بشكل خطير وهيئة التلفزة الوطنية تراجعت فيها العربية بشكل كاد يعيدها إلى بدايات عهد الاستقلال، وحتى الترجمة التي بدأت تقدمها مع بعض الأفلام الأجنبية (الدبلجة) ألغتها وتخلت عنها، وكثرت فيها الحصص التي لا يتكلم فيها المدعوون إلا باللغة الفرنسية، أو بخليط هو غاية في الرداءة بين العربية والفرنسية.

أما في التعليم العالي، فطبعا جمدت فكرة تغريب الكليات التي لم تكن قد عربت بعد، والتي تناولتها المادة 36 السابقة الذكر، بل إن الأقسام المعربة في الكليات النظرية زحفت عليها أيضا أمواج الفرنسية و شرع كثير من الأساتذة المفرنسين الذين كانوا تعربوا شرعوا في التدريس بالفرنسية عندما رأوا أن خطاب الرئيس بـــوتـــفـــلـــيـــقـــة يحث الناس في كل مناسبة على التخلص من العقد والتكلم بالفرنسية التي أصبحت هي التي تدل على الحداثة والمعاصرة، أما العربية فهي عنوان "للرجعية" و"القرون الوسطى".

لم تبق إلا المدرسة قلعة للعربية والثوابت الوطنية فتولى الرئيس بـــوتـــفـــلـــيـــقـــة إنشاء لجنة سماها (اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية) فكانت النتيجة هي نفسها التي شكلت من أجلها، وهي التوصية بالعودة إلى فرنسة التعليم، لإنقاذ المدرسة المنكوبة على حد قول التخريبيين، من محنة التعريب التي أصابتها.

والخلاصة أن السؤال ينطوي على جانبين:

-من جهة أن من سميتهم "المعربين" أو "الوطنيين" كما أفضل أن أسميهم أنا بذلوا جهدا عظيما للوصول إلى النتيجة التي

وصلوا إليها.

- و من جهة أخرى أبناء الجيل الجديد الذي خلف الأول ظن أن الوضع الذي وجده، و المتمثل في تعريب التعليم، و قرار تعريب الجامعة و الإدارة، ظنه وضعا نبت بصفة طبيعية، وأنه جاء بشكل تلقائي، و لذلك لم يبذل ما كان ينبغي أن يبذله من الجهد للمحافظة عليه، ولئن تغلبت قوى التخريب هذه المرة فلن ترجع كافة الوطنيين بسهولة بعد ذلك

و لكن الذي فاق كل التصور هو أن تكون سلطة الدولة ممثلة في رئيسها هي المعادية للعربية و هي المؤيدة و المناصرة لعودة الاستعمار الثقافي و الهيمنة الفكرية الفرنسية.

الاسم الوظيفة - سمير بلخوجة

السؤال

مشكلة اللغة والهوية ليستت مشكلة الجزائر وحدها بل هي مشكلة الأمة العربية الإسلامية قاطبة، ولكن هذه المشكلة تتضح بصورة جلية في بلدان المغرب العربي فهل لديكم اتصالات وتنسيق مع مجموعات تدافع عن الهوية في البلدان المجاورة مثل تونس والمغرب؟

بالفعل مشكلة اللغة العربية بالذات، ليست مشكلة الجزائر ولا مشكلة المغرب العربي وحده بل هي في الواقع مشكلة الوطن العربي كله. وإنما أخذت المشكلة في الجزائر بصفة خاصة وفي البلدان المغاربية بوجه عام، طابعا حادا لأن الاستعمار الفرنسي، بالإضافة إلى أبعاده الاقتصادية والإستراتيجية هو استعمار ثقافي وفكري شرس، فكما هو في الأرض استيطاني، فإنه يسعى أيضا إلى إفراغ الأمة من كل مقوماتها التاريخية، وركائز وجودها الوطني، ليجعل مكانها لغته وثقافته وحضارته، أي أنه بالجملة يجعل الأمة كلها في وضعية التبعية المهنية المطلقة وهو(الاستعمار الفرنسي) مختلف في هذا عن الاستعمار الإنكليزي والإيطالي والإسباني والبرتغالي والهولندي وغير ذلك.

أما في الجزائر فقد فعل ما لم يفعله لا في

المغرب ولا في تونس حيث كان دوما يسمى نفسه "حماية" وليس استعمارا؛ ولذلك أبقى على مؤسسات الأمة السياسية – ولو من الناحية الشكلية – والثقافية حيث ظل جامع القرويين في المغرب الأقصى، وجامع الزيتونة في تونس يمنحان الثقافة العربية الأصيلة، ولو بطرق يغلب عليها التقليد.

إن اللغة لدى كل أمة هي جنسية وهي انتماء حضاري. وهي عنوان الهوية الثقافية ولنتصور ما الذي كان يمكن أن تؤول إليه الحضارة العربية الإسلامية لو انبهر العرب والمسلمون الأوائل بعلوم اليونان والهند والرومان والفرس وتبنوا لحضارتهم لغة أخرى غير اللغة العربية، هل كنا نبقى اليوم أمة عربية؟ وهل كان بالإمكان أن نفتخر بابن سينا والفارابي والخوارزمي وابن رشد وابن خلدون وابن الهيثم وابن النفيس؟

وفي هذا المجال ينبغي ألا نعفي كثيرا من إخواننا في المشرق العربي من اللوم والعتاب فلئن كانت إيران منذ ما قبل الثورة الإسلامية وتركيا منذ زمن طويل تدرسان في جامعاتهما كل العلوم باللغتين الفارسية والتركية فإن معظم الجامعات العربية في الوطن العربي وفي المشرق بالذات، ما زالت تدرس العلوم، والطب، والصيدلة وكل فروع الهندسة باللغة الإنكليزية.

وهناك بعض البلدان العربية قد انضوت تحت لواء الهيمنة الفرنسية باسم "الدول الفرانكوفونية" كأنه يجوز لدولة فرضت لغتها بالقوة والإكراه في كل مستعمراتها، أن تجعل من لغتها الفرنسية عنوانا للتجمع والتنسيق والتشاور، يعني أصبحت الفرنسية صلة رحم بين تلك الدول.

وكأنه فعلا توجد مصالح إستراتيجية تجمع بين فرنسا من جهة، وكل من مالي، أو النيجر أو موريتانيا أو تونس أو المغرب أو لبنان. والغريب أن مصر نفسها لم تسلم من آفة الانضواء تحت لواء الفرانكوفونية وكأن الفرنسية عندها تمثل واقعا ما، أو ثقلا ثقافيا ولغويا يبرر الانتساب إليها ومن المعلوم أن فتات المساعدات المادية والاقتصادية إن كان يفهم التعلل بها من بعض الدول الفقيرة البائسة فإن لبعضها الآخر من الوزن السياسي والإستراتيجي ما يجعلها تحصل على مساعدات أفضل من غير أن تكون في

الفرانكوفونية.

ومعلوم أن قوى التغريب عندنا تدفع بالجزائر دفعا إلى أن تستكمل خضوعها الثقافي لفرنسا وترسيم تبعيتها اللغوية لها بالانضمام إلى الفرانكوفونية بحجة أن مصر – وما إدراك ما مصر – منضمة إليها دون أن يكون للغة الفرنسية فيها ما يداني المكانة التي تحتلها في الجزائر. وهكذا فانضمام الأشقاء صار حجة علينا نحن الوطنيين الجزائريين المتمسكين بعربيتنا.

ثم هناك مشكلة أخرى، أرى أن القوى الوطنية والقومية في الوطن العربي غافلة عنها بوجه عام وهي مأساة المدارس الخاصة الأجنبية وحتى "الوطنية" التي تغرب النشء العربي منذ أول التحاقه بالمدرسة الابتدائية وحتى بالرياض، وحدائق الأطفال، حيث تصبح اللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو الإيطالية أو الألمانية هي لغة التفكير والكلام والتسلية والتنشيط لدى الطفل، مما يؤذن بجيل عربي من النخب الحاكمة لا يحسن لا الكلام العربي ولا الاستفادة من تراثنا الثقافي والحضاري الضخم ويكفي أن تستمع الآن إلى كثير من الوزراء والقادة، فضلا عن حكام الأمة العربية لندرك مقدار بؤس اللغة العربية على ألسنتهم وشفاههم، وهم لا يرفعون فاعلا، ولا ينصبون مفعولا، ولا يجرون بأي من حروف الجر.

الإجابة

وأخيرا أنني لا ينقصني عجبي من مقارنة واقع فرنسا الدولة، بواقع الوطن العربي، دولا وأنظمة، ومنظمات، فرنسا تقيم الدنيا ولا تقعدها من أجل هيمنة ثقافتها وإشعاع لغتها في العالم، فهي من أجل ذلك ترتهن سيادة المستعمرات السابقة والأوطان المستضعفة وتشتري الذمم وتمارس الضغوط، حتى في المنظمات الدولية، وكلنا يتذكر كيف كانت فرنسا، منذ أواخر الخمسينيات في عهد الجنرال ديغول وفي كل المراحل التي تلته في السبعينيات والسبعينيات، تقاوم بشدة دخول المملكة البريطانية في السوق الأوربية المشتركة، خوفا من منافسة اللغة الإنكليزية الصاعدة عالميا، للغة الفرنسية التي أخذت تفقد مكانتها العالمية كلغة أولى في العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية.

فرنسا تفعل كل هذا. وتخصص الملايين من أجل ذلك. وهذا دون أن تكون الفرنسية

مهددة في عقر دارها، في هذا الوقت بالذات نجد العرب أزهد الناس في لغتهم، ليس في نشرها خارج حدود الوطن العربي واستعادة المكانة التي كانت لها في كل البقاع الإسلامية بوصفها لغة القرآن، والدين بصفة عامة، بل إنهم يقصرون في الدفاع عنها حتى في عقر دارها. فهم يسلمون أبناءهم للغة والثقافات الأجنبية. وفي كثير من البلدان العربية بدأت (العاميات) الدارجات تعوض اللغة العربية الفصحى في كل المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، والإعلامية والإبداعية.

وأخيرا، إن المنظمات العربية الرسمية لا تبذل أي جهد جدير بالتنويه في هذه المجالات كلها. أين المعاجم العربية؟، أين السياسة اللغوية المشتركة؟ أين البرامج التعليمية للمغتربين العرب: مقيمين، أو مؤقتين، أين سياسة نشر العربية في الأقطار الإسلامية،. أين طلب المعاملة بالمثل لدى الأوروبيين: نحن نفرض لغاتكم،. ولا سيما الإنكليزية والفرنسية، على عشرات الملايين من أبنائنا، فماذا فعلتم أنتم، أيها الأوروبيون في تعليم لغتنا لأبنائكم، ولأبنائنا الذين هم عندكم؟

طبعا كل هذا الكلام لا يعني بحال من الأحوال دعوة إلى عدم الاهتمام باللغات الأجنبية أو إلى إقصائها من فضاءاتنا التربوية والثقافية. وإنما نريد أن تنهض لغتنا العربية بوظائفها كلها كلغة تعليم، وعلم، وعمل، وتواصل، وأن تكون اللغات الأجنبية أدوات للإثراء الثقافي والحوار الحضاري، واكتساب التقدم الذي عند الغير.

بهذه المناسبة أدعو إلى إقامة مؤسسة دولية لنشر اللغة والثقافات العربية. مؤسسة أهلية، ينفق عليها الموسرون العرب، ولا تكون لها أي علاقة نظامية بالرسميين العرب.

الاسم - نهال مشعلاني
الوظيفة

السؤال أظن أن البلدان العربية مقصرة في مساعدة الإسلام والمسلمين في كل الدنيا، وليس عندكم فقط على الرغم من الدعم اللامحدود الذي تقدمه فرنسا للفرانكوفونيين؟

السؤال	السلام عليكم. ما طبيعة الدور الذي تقومون به في ظل التغلغل الواضح للغة الفرنسية في بلادكم والذي أدى إلى اعوجاج اللسان العربي في هذا الجزء العزيز من العالم الإسلامي مع العلم أنني أدرس الأدب الفرنسي في جامعة الخرطوم ولكن كلما ازداد تعمقي في هذه اللغة أزداد حبا للعربية لأنني أرى اعتزاز الفرنسي بلغته فأحس بالغيرة؛ لأننا يجب أن نعتز أكثر بلغة القرآن.
الإجابة	نحن في هذه الفترة بالذات نحاول أولا أن ننقذ المدرسة الجزائرية من الخطط التي يراد بها أن تخرج من حظيرة انتمائها العربي الإسلامي؛ لأن المدرسة هي القلعة التي تحمي الهوية وتبني المستقبل في عقول الناشئة ونعتقد أننا إذا استطعنا أن ننقذها من مخالب التغريب التي تستهدفها فإننا نمكن للغة العربية قاعدة صلبة لا يمكن أن تزعزع. بالنسبة للجانب الثاني من السؤال فإن اعوجاج اللسان الذي تلاحظه الأخت لبنى لا يمثل أبدا حقيقة المجتمع الجزائري الذي حافظ على لغته طوال 132 سنة من الاستعمار الفرنسي الاستيطاني الرهيب وهؤلاء الذين فسد لسانهم لا يمثلون إلا أقلية في الشعب الجزائري وهم يقصدون قصدا إلى تلك اللوثة التي تجعل منطقهم خليطا غريبا من الفرنسية والعربية. وسائر شعبنا في كل مناطق بلادنا يتكلم عامية صحيحة قريبة جدا من العربية الفصحى. وأخيرا أنا أشاطر السيدة لبنى رأيها في أن الفرنسيين كيفما كانت أحزابهم وتياراتهم السياسية قد بلغ من اعتزازهم بلغتهم أنهم يسهرون على إيصالها إلى كل أطراف الدنيا. وقد رأينا الدولة الفرنسية تعارض التصويت على أمين عام الأمم المتحدة أو المفوض السامي للاتحاد الأوروبي إذا لم يكن يحسن اللغة الفرنسية. أتمنى أن يكون العرب في صورة قريبة من الفرنسيين في هذا الإجلال للغتهم والتمكين لها في العالم.

السؤال

إلى أي حد أنتم متفائلون حول نجاح مساعيكم وفق أرضية القبة؟ وهل أنتم متأكدون بأنكم سوف تتمكنون من حشد الدعم الجماهيري اللازم للالتزام بهذه الأرضية؟

الإجابة

أرضية القبة هي وثيقة تمثل خلاصة المطالب التربوية كما صاغتها الأسرة التربوية التي قدم ممثلوها من 32 ولاية من كافة أنحاء الوطن لحضور الملتقى الوطني الأول الخاص بالمنظومة التربوية المنعقد في حي القبة بالجزائر العاصمة.

ويعتبر هذا الملتقى تتويجا لعامين من العمل والجهد الذي بذله كل أعضاء التنسيقية الوطنية للمدرسة الأصيلة والمتفتحة في مجالات التعبئة والتنبيه إلى المخاطر التي تتهدد مدرسة الشعب من أن يجد "تقرير العار" طريقه إلى التطبيق، وهو التقرير الذي أسفرت عنه أشغال اللجنة المسماة "اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية" التي هي أقرب إلى أن تكون لجنة إفساد؛ لأنها لجنة أيديولوجية التركيب يشرف عليها أكثر العناصر تطرفا في انتهاج خطط التغريب والتشهير بكل ما يتعلق بأصالة هذه الأمة والشخصية التاريخية الحضارية لهذا الوطن.

ولولا توفر الدعم الجماهيري والتفاف الأسرة التربوية حول أرضية القبة وما تضمنته من مبادئ تمثل القيم التي تمسك بها الأجداد والآباء طوال عشرات السنين أثناء المرحلة الاستعمارية، لولا ذلك لكانت قاطرة المدرسة اليوم وضعت في سكة ليست وجهتها.

إن وثوق الأطراف التغريبية ذات النفوذ الواسع –الآن – في دواليب الحكومة الجزائرية من أن الشعب سيرفض تغريب أبنائه وتطهير البرامج التعليمية من العربية والإسلام هو الذي جعلها تخشى رد الفعل الشعبي؛ لذا أجلت مشروع "إصلاحاتها" المزعومة عاما بعد عام، وسلمت أخيرا بأنه يستحيل عليها أن تباشر أي نوع من العمل في التربية يتخذ شعار "الإصلاح" غطاء

لضرب مقومات الهوية الوطنية الجزائرية، ونحن ما نطلبه ونؤكد عليه دوما هو التفريق بين الإصلاح الذي هو عمل تقني والتلاعب بثوابت الأمة.

الاسم – كمارا

الوظيفة

السؤال هل تصطدم حركتكم الوطنية بتناقض الأمازيغية ونزوعها الانفصالي؟ وكيف ترون التعامل معها؟

الإجابة لم يكن في بلاد المغرب العربي أي نوع من أنواع الصراع بين الأمازيغية والعربية طوال 14 قرن من وجود الإسلام في هذه الديار. وقد قامت فيها دول أمازيغية عظيمة منذ القرن الثالث للهجرة من أمثال الدولة الرستمية والدولة المرابطية والدولة الموحدية والدولة الزيرية وقد بلغ بعضها شأوا عظيما في القوة والسلطان كالدولة الموحدية التي ظللت أعلامها رقعة تمتد من حدود مصر شرقا إلى الأندلس غربا.

ولكن هذه الدول كلها اتخذت من العربية لغة وطنية لها ورسمية لكل أعمالها في الداخل والخارج ولم تبدأ مشكلة الأمازيغية إلا مع وصول الاستعمار الفرنسي. ومع ذلك فإن الجزائريين وباقي سكان المغرب العربي لم يسايروا أبدا خطط الاستعمار وظل مطلبهم الثقافي هو إعطاء العربية مكانها في التعليم والإعلام والإدارة وفي هذا المجال نذكر كلمة الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي هو أمازيغي صنهاجي وهو رائد النهضة الجزائرية ورئيس جمعية العلماء فيها نذكر كلمته الشهيرة التي قالها "الجزائر وطننا والإسلام ديننا والعربية لغتنا".

أما الذين يثيرون اليوم قضية الأمازيغية بوصفها ضرة للعربية فإنما هم أصحاب الفرنكوفونية ولا تهمهم الأمازيغية مطلقا وإنما يرفعونها شعارا لمحاربة العربية، فإذا ظهر ميل إلى الفرنسة سكتوا عن الأمازيغية لأنهم يريدون الفرنسية لغة لهم ولأبنائهم ويريدون فرضها على بلدان المغرب كلها.

السؤال: أنا أظن أن اللغة العربية هي المستهدفة لأنها لغة القرآن والهدف هو القضاء على الإسلام؟

اللغة العربية هي عنوان هويتنا وانتمائنا إلى الأمة والحضارة العربية الإسلامية. إن الذي يقضي على العربية في الجزائر يقضي حتما على العقيدة الإسلامية. وقد تفطنت الحركة الوطنية الجزائرية منذ نشأتها في العشرينيات من القرن الماضي إلى مدى تلازم العروبة والإسلام في الجزائر (وفي المغرب العربي كله). فالذين يسعون لإعطاء السيادة للغة الفرنسية والتبعية لفرنسا يريدون أن يحققوا لها ما لم تستطع تحقيقه أثناء احتلالها للجزائر على مدار 132 عاما.

إن الذي لا ينبغي أن يغيب عن بال أحد ممن يهتمون بالشأن الجزائري أننا (وأنا أعطيت عمري كله لضرورة الإصلاح المستديم في المدرسة الجزائرية) نرى ضرورة الأخذ بالمفاهيم الحديثة المتمثلة في فكرة "الإصلاح المستديم"، وهو ما يعني أن المنظومة التربوية والتعليمية تكون – لدى أي أمة من الأمم – محط الرعاية الدائمة والتعهد المتواصل من أجل تكييفها باستمرار مع حاجات المجتمع ومتطلبات العصر.

بيد أن الصراع على المدرسة في الجزائر، لأنها موضوع حديثنا هذا ليس إلا الشجرة التي تغطي الغابة. إن الصراع الحقيقي منذ عقود من الزمن هو على انتماء الجزائر وعلى استقلالها أو تبعيتها لفرنسا.

والدليل على ذلك أن "الإصلاحيين" لو كانوا فعلا يريدون الإصلاح لاكتفوا بما يكتفي به الناس في كل مكان، أي تطوير المناهج والبرامج التربوية، وتعديل الطرائق، واقتراح الأساليب الناجعة لتكوين المعلمين وتدريب الأطر وتحسين مستوى الأداء في الإدارة المدرسية ومصالح التوجيه والتقويم ... وما إلى ذلك مما هو معتاد وتقليدي، ولما ذهبوا مباشرة إلى العبث بمقومات لهوية الوطنية: اللغة العربية والدين الإسلامي، ولو كانوا دعاة معاصرة لانفتحوا على كل قيم العصر

وليس على قيم الحضارة الفرنسية وحدها.

ولو كانوا صادقين في الدعوة إلى الإقبال على اللغات الأجنبية بوصفها أدوات اكتساب لمعارف العصر لساووا بين اللغات العالمية وأعطوها حظا واحدا من العناية، ولكنهم لم يفعلوا ذلك وإنما كان هدفهم منذ البداية سلخ المدرسة الجزائرية وتقديمها غنيمة باردة للمؤسسة الفرانكوفونية؛ ولذلك فإن المجتمع الجزائري سيعبئ كل طاقاته ليحمي مدرسته ويصون ثوابته، دون أن يمنعه ذلك من إقامة المدرسة الأصيلة والمتفتحة، أي المدرسة التي تجمع بين الهوية والحداثة دون أي تعارض بينهما.

كنتم وزيرا للتربية، لماذا لم تجروا تغييرات جذرية عندما كنتم في موقع المسئولية وبيدكم القرار؟

الإجابة

لا أريد أن أطيل في الإجابة على هذا السؤال فقد أسهبت في الحديث عن هذا الموضوع في كثير من جوانبه في كتابي المسمى "معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية" الصادر عن دار الأمة بالجزائر عام 2001.

ولقد قمت في الفترة الوجيزة التي بقيت فيها على رأس وزارة التربية بكل ما استطعت القيام به من المنطلقات التي أومن بها في مجالات المنظومة التربوية ولأنني شرعت في وضع كل مشاريعي موضع التنفيذ فزعت القوى التغريبية فدبرت المؤامرة التي ورطت الرئيس الراحل محمد بو ضياف في مواقف لا يمكن أن تتماشى مع نضاله التاريخي، ولا مع دوره كرئيس للدولة.

فقدمت استقالتي في مارس 1992، ثم لما فهم الرئيس كل المنطلقات التي كنت أعمل من أجلها ألح علي من أجل سحب استقالتي والبقاء في وظيفتي، وقد وعدني بالحماية والدعم، فلما رأوا ذلك دبروا مؤامرة عظمى تمثلت في تسريب كل مواضيع امتحانات الثانوية العامة، وذلك العام (يونيو 1992) لم يبق لي إلا أن أقدم استقالتي الثانية وأتمسك بها رغم محاولات الرئيس بوضياف رحمه الله إقناعي بالعدول عنها مرة ثانية.

لو لم أطبق المشاريع التي أومن بها لما استدعى الأمر التآمر علي من طرف القوى التغريبية مرتين في ظرف ثلاثة أشهر،

والدليل الآخر أن الوزير الذي خلفني يحمل الجنسية الفرنسية كانت مهمته الوحيدة منع وإلغاء كل الإجراءات التي اتخذتها.

الاسم – ربا فياض
الوظيفة

السؤال

التغلغل الثقافي الفرنسي في الجزائر.. هل يمكن وقفه؟ وكيف يمكن العودة بالجزائر لدينها ولغتها؟ وهل تؤدي المعارك الدائرة حاليا لإضعاف الثقة باللغة العربية والدين الإسلامي؟

الإجابة

نريد أولا أن نوضح بأن الجزائر لم تخرج من دينها ولغتها لتعود إليهما بل ظلت الجزائر متمسكة بهما في جميع العهود، وبالنسبة للغة العربية بالذات فان شعبنا يتكلم لغته بصفة عادية وأن فئة التغريبيين لا تمثل إلا مجموعة هامشية ليست لها جذور عميقة في التربة الحضارية لشعبها.

وينبغي أن يعلم أيضا أن الجزائر مع قرب عهد استقلالها قد أنجزت تعريبا شاملا في نظامها التعليمي بحيث نجد 8 ملايين تلميذ جزائري يدرسون باللغة العربية جميع مواد برامجهم العلمية والتقنية والأدبية من السنة الأولى الابتدائية إلى شهادة البكالوريا(أي الثانوية العامة) وقد عربت كلية التربية التي يتخرج فيها أساتذة التعليم الثانوي كل المواد العلمية منذ منتصف الثمانينيات. وكل الكليات النظرية معربة في أكثر من 20 جامعة جزائرية. ولا يدرس الآن بالفرنسية إلا فروع الهندسة وفروع الطب والصيدلة.

نقول هذا الكلام ليعلم إخواننا في الوطن العربي أن معركتنا اليوم ليست من أجل اكتساب شيء للعربية ليس حاصلا عندنا وإنما هو من أجل مواجهة الردة التي تهدد رياحها العاصفة كل ما بنيناه في حقول التربية والتعليم والثقافة والإعلام منذ 40 سنة.

ويؤسفنا أن نذكر بأن بذور عهد الفتنة كانت نائمة منذ سنوات طويلة أو كانت تظهر على استحياء، ولكنها صارت الآن أمرا مطروحا بكل قوة تهدد مكاسبنا منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فهو الذي يريد أن يفتح

علينا أبواب الداء الفرانوفوني باسم الحداثة والمعاصرة والتفتح على العالم.

أما نحن فنؤيد الحداثة والمعاصرة والاستفادة الواسعة من مكاسب الحضارة الإنسانية وإتقان اللغات الأجنبية دون أن يعني ذلك التفريط في هويتنا ومقومات كياننا العربي الإسلامي.

الاسم – أحمد الخياط
الوظيفة

السؤال أسمع كثيرا من اللغط حول تقرير بن زاغو وأنا حقيقة لا أعرف مضمون هذا التقرير، فلا أكون معه أو ضده، فلماذا لم ينشر هذا التقرير وما مصيره الآن؟

من فضائح هذه اللجنة الوطنية المزعومة التي قيل إنها قدمت مشروعا لإصلاح المنظومة التربوية، أنها عملت في أجواء سرية مطلقة، فبالإضافة إلى اختلال توازنها السافر في تشكيلتها (إذ جاء معظم أعضائها المائة والثمانية والخمسين من تيار واحد هو تيار القوى التغريبية الاستئصالية الانعزالية المرتمية في أحضان الهيمنة الثقافية واللغوية الفرانكوفونية) فإنها عزلت نفسها بين أربعة جدران، في قصر الأمم بنادي الصنوبر، البعيد عن العاصمة، طوال أحد عشر شهرا، ثم قدمت تقريرها إلى الرئيس.

الإجابة ذلك التقرير لم يطلع عليه إلا من حصلوا عليه بوسائلهم الخاصة. بل إن أعضاء هذه اللجنة الوطنية "المسكينة" أنفسهم لم يصادقوا على الصيغة النهائية للتقرير، وليس بيد أحد نسخة منه. ومن فضول القول أن تقريرا هذا شأنه لم يخضع بطبيعة الحال لأي مناقشة عامة، ولم يفتح للتداول في شأنه أي فضاء من الفضائيات الإعلامية حتى الآن.

ولعل التفسير الأقرب إلى الحقيقة هو أن السلطة تخشى الفضيحة من نشر ما نسميه نحن في التنسيقية الوطنية "تقرير العار" ونخشى أن يكتشف المجتمع هول ما فيه من المغالطات والأباطيل والتحايل على الثوابت.

السؤال

لماذا لا تتسقون مع الأحزاب الوطنية ذات الاتجاهات القومية والإسلامية لكي ترمي بثقلها في الميدان لفرض اللغة العربية؟ أم هذه الأحزاب يهمها كراسي البرلمان فقط؟

الإجابة

نحن أنشأنا منذ قرابة سنتين منظمة تضم الحركات الوطنية الإسلامية وكثيرا من الجمعيات والاتحادات العاملة في ميادين التربية والتعليم، وتسمى منظمتنا "التنسيقية الوطنية لأنصار المدرسة الأصيلة والمتفتحة" التي أتشرف برئاستها، وهي تناضل في كل الساحات من أجل منع الخطط التي تريد أن تخرج العربية من المدرسة بوصفها لغة لتعليم المواد العلمية والتقنية ولتهميش مادة التربية الإسلامية.

ومن المعلوم أن اللجنة التي نصبها الرئيس منذ أكثر من سنتين تؤدي بنظامها إلى تغريب الأجيال الجزائرية، وبالتالي طرد الإسلام والعربية من النظام التعليمي ومنح الهيمنة المطلقة للغة الفرنسية وحدها.

ونحن في نضالنا نعبئ نصف مليون هو عدد أعضاء الأسرة التربوية التي تتعاطف بشكل واسع مع نضال التنسيقية الوطنية بل تشاركها هذا النضال، كما تشاركنا فيه كل القوى الوطنية سواء منها الأحزاب أو المنظمات أو الجمعيات التي تؤمن بأصالة الشعب الجزائري وضرورة بقائه ضمن دائرته العربية الإسلامية.

ولكننا نعاني التعتيم الإعلامي من أجهزة الدولة ولا سيما وسائل الإعلام الثقيلة التي هي كما هو معروف البتلفزة والأذاعة وكل ما في أيدينا من وسائل هي بعض الصحف المستقلة الناطقة بالعربية.

أما صحف الاتجاهات الاستئصالية أي التغريبية الفرانكوفونية وسواء كانت تصدر بالحرف العربي (وهي قليلة) أو بالحرف الفرنسي (وهي كثيرة) فإنها كلها تضرب على اللجنة التنسيقية وعلى نشاطاتها حجابا كثيفا من التعتيم.

ونريد أخيرا أن نذكر إخواننا في المشرق العربي وفي المغرب العربي بأن معركة الأصالة والهوية والانتماء في الجزائر هي معركة الأمة العربية كلها وأنه إذا قدر لا سمح الله للاتجاهات التغريبية أن تطبق خططها بدءا من المدرسة فإن النهاية ستكون مأساة حقيقية وستكون مقدمة درامية لسلخ الجزائر والمغرب العربي كله من جسم الوطن العربي لا قدر الله مرة ثانية.

ولذلك فنحن نشكو عدم اهتمام إخواننا في المشرق العربي ولا سيما وسائل إعلامهم بهذه القضية الحاسمة، في الوقت الذي يلقى خصومنا كل التأييد الرسمي والتنظيمي والإعلامي من وراء البحر الأبيض المتوسط.

كلمة أخـــيرة:

الذي هو حاصل الآن هو أن هذه الفئات على أقليتها تتحكم بصفة شبه مطلقة في مواقع القرار، فهي تستطيع إما أن تتخذه مباشرة أو تؤثر في الذين يتخذونه.

وقد ارتفع شأن هؤلاء ووصلوا إلى مواقع لم يكونوا يحلمون بها، وبدأت فرنسا تكتسح من المجالات الثقافية والتعليمية وحتى السياسية ما لم يكن يخطر لها على بال وهذا كله منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الوقت الذي كنا نظن أن مجيئه سيكون دعما حاسما للوطنيين المؤمنين بأصالة هذا الوطن وبانتمائه العربي الإسلامي.

النص الكامل لحوار الدكتور علي بن محمد لموقع إسلام اون لاين الالكتروني

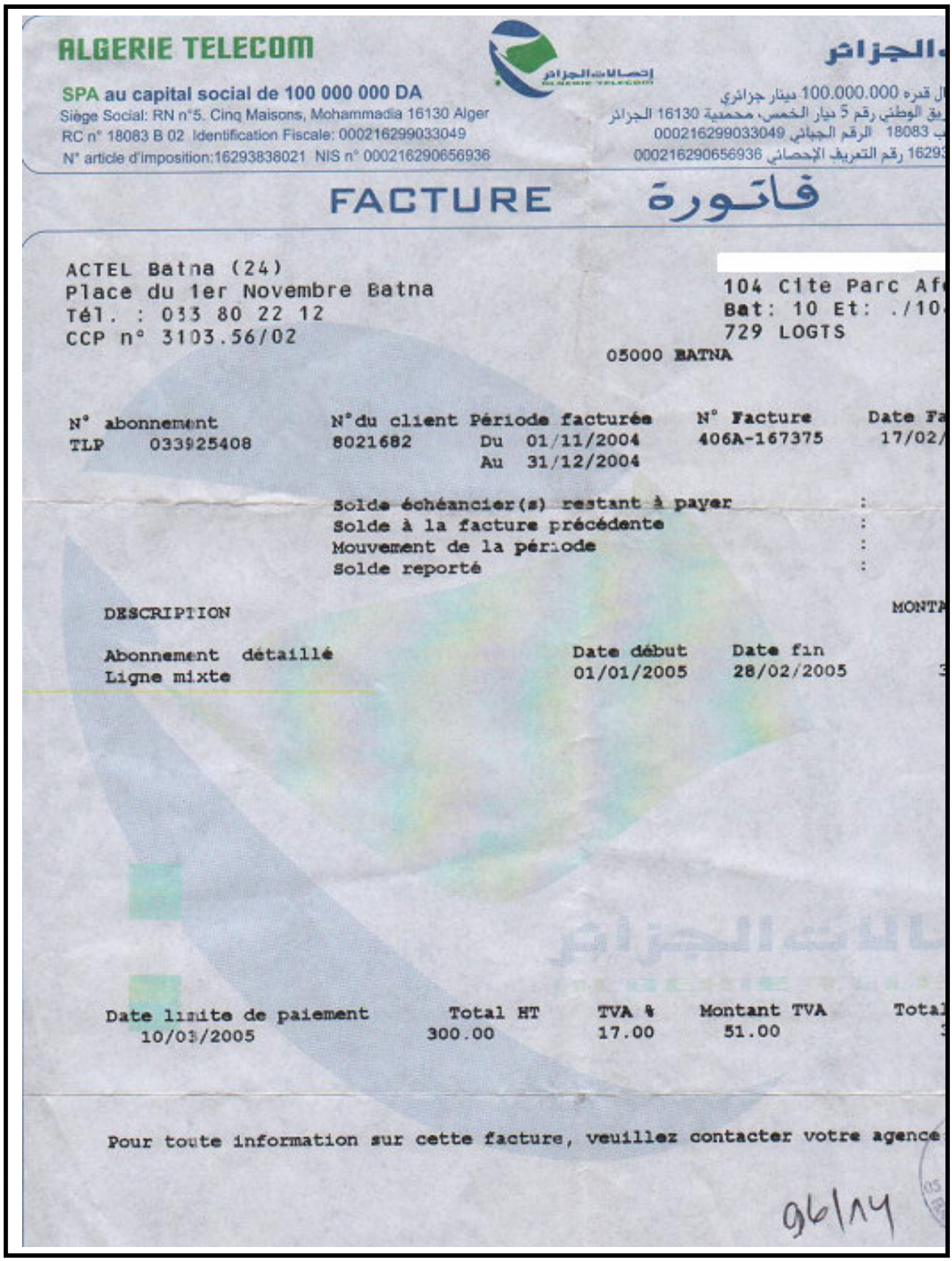

ALGERIE TELECOM

SPA au capital social de 100 000 000 DA
Siège Social: RN n°5. Cinq Maisons, Mohammadia 16130 Alger
RC n° 18083 B 02 Identification Fiscale: 000216299033049
N° article d'imposition:16293838021 NIS n° 000216290656936

إتصالات الجزائر

الجزائر
ل قدره 100.000.000 دينار جزائري
يق الوطني رقم 5 ديار الخمس، محمدية 16130 الجزائر
ب 18083 الرقم الجبائي 000216299033049
000216290656936 رقم التعريف الإحصائي 16293

FACTURE فاتورة

ACTEL Batna (24)
Place du 1er Novembre Batna
Tél. : 033 80 22 12
CCP n° 3103.56/02

104 Cite Parc Af
Bat: 10 Et: ./10
729 LOGTS
05000 BATNA

N° abonnement	N°du client	Période facturée	N° Facture	Date Fa
TLP 033925408	8021682	Du 01/11/2004 Au 31/12/2004	406A-167375	17/02/

Solde échéancier(s) restant à payer :
Solde à la facture précédente :
Mouvement de la période :
Solde reporté :

DESCRIPTION	Date début	Date fin	MONTA
Abonnement détaillé Ligne mixte	01/01/2005	28/02/2005	3

Date limite de paiement	Total HT	TVA %	Montant TVA	Total
10/03/2005	300.00	17.00	51.00	3

Pour toute information sur cette facture, veuillez contacter votre agence

96/14

نسخة عن فاتورة اتصالات الجزائر بالفرنسية

الملحق رقم 12

Pour les fonctions que conserve l'Etat, l'accent est mis sur l'amélioration des performances. L législative du cadre d'emploi de l'APS prévoit spécifiquement la gestion des performances. Les Val l'APS imposent à l'administration de mettre l'accent sur les résultats et la gestion des perform Toutes les agences de l'APS doivent intégrer la gestion des performances dans les Accords cert caractère collectif et dans les contrats de travail individuels, et veiller à ce que l'évolution des salair déterminée par des mécanismes efficaces de gestion des performances. C'est dans ce but qu'ont été en place des Chartes du service. Tous les ministères, agences et entreprises publiques en contact a public sont désormais tenus d'établir une telle Charte.

Les Chartes du service ont plusieurs objectifs. Pour les consommateurs, elles énoncent claireme normes de service auxquelles l'usager peut s'attendre, en mettant l'accent non plus sur les proc administratifs mais sur les résultats, ou le service fourni. Elles permettent de mesurer les performance agences et offrent aux usagers une base solide sur laquelle fonder leur réclamation au cas où les norm sont pas respectées. C'est à partir de ces chartes que l'on pourra améliorer constamment la qualit service rendu, et affiner et recadrer les objectifs de performances de façon à répondre au mieux aux atte de la population.

H. Évolution des structures du secteur public

Outre les structures traditionnelles des organismes du secteur public, la *Loi de 1999 sur la fonct publique* autorise pour les organismes nouveaux l'adoption d'une structure « coquille » sans passer par dispositions législatives nouvelles. Elle prévoit la création d'organismes distincts des ministères portefeuille, dotés d'un personnel fonctionnaire et relevant directement d'un ministre. Le chef l'organisme est nommé par le ministre compétent. Les dispositions de la loi ne détaillent pas davantage structure de ce genre d'organisme.

Cela permet une souplesse considérable dans la structure, qui peut se prêter à divers types de situation notamment celles où :

- Les missions de l'agence ont un caractère transversal, de sorte qu'on ne peut pas l'intégrer à u ministère de portefeuille donné.
- Il est souhaitable de mettre à part les fonctions de prestations de service pour permettre à un ministèn de se concentrer sur sa mission de conduite d'une politique.
- Une identité distincte du ministère de tutelle faciliterait les parrainages et financements externes. Ou
- Un organisme distinct est souhaitable pour gérer une initiative conjointe entre l'État fédéral et un État fédéré.

I. Gestion et réforme de la réglementation

Le gouvernement australien a déclaré sa ferme volonté de réduire le poids de la réglementation et d'en améliorer la qualité. Il a pris à cet effet quatre initiatives.

Les déclarations d'impact de la réglementation

Le ministère ou l'organisme responsable doit, pour toute proposition qui a une incidence sur les entreprises, établir une déclaration d'impact. Le but est d'assurer

وثيقة لتطور هياكل القطاع العام في استراليا

المصطلحات

1/ النخبة (élite): استعمل مصطلح النخبة الأول مرة عام 1823 حيث أكد قاموس اوكسفورد هذا االتاريخ ،كما أن هذا المصطلح أطلق على الفئات المتميزة بتفوقها في المجتمعات الأوروبية الغربية , ويعتبر المفكر ' باريتو' الأول من تمكن من ترويج المصطلح في كتابه "الفكر والمجتمع".

2/ الثقافة (culture): تناول الباحثون في الانثروبولوجيا والهويات مصطلح الثقافة على أنه مركب يحتوي على المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاقيات، العادات، القيم و التقاليد.

3/ الثقافة التنظيمية (culture organisationnelle) : تلعب ثقافة التنظيم دورا مركزيا في التأثير على التنمية الإدارية وتتضمن في هدا الاطار المستوى الثقافي للمجتمع، القيم و المعايير، السلوكيات و الأداءات الفردية والجماعية داخل التنظيم المرتبطة بالرموز و الأخلاقيات.

4/ البنية (structure) : للفظ البنية فعلان:

"بنا" بالمد بينو،جمع بنوة، و"بنى" بالقصر بينى من البناء.

ويقال: بنية وبنى–بكسر الباء–و بنية وبنى بضم الباء

و انطلقت جل التعريفات لمصطلح البنية من مفهوم النظام الذي تتحدد كل أجزائه بمقتضى رابطة تماسك تجعل اللغة مجموعة وحدات.

5/ القرار الإداري (la decision administrative): اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المرجوة.

6/ <u>الثنائية اللغوية (bilinguisme)</u>: *الأوضاع اللغوية التي يستعمل فيها الناطقون لغتين مختلفتين حسب المقامات التي يستند عليها حال الخطاب.*

7/ <u>الاتصال (communication)</u>: *تبادل لغوي أو غير لغوي بين فردين أو مجموعة أفراد وهو عبارة عن فعل لعلاقات التبادل عن طريق وسائل كتابية ، شفوية، حركية،أو رمزية.*

8/ <u>الخطاب (le discours)</u>: *نجده في لسان العرب يفيد: "خطب فلان إلى فلان فخطبه وأخطبه أي أجابه، الخطاب والمخاطبة، مراجعة الكلام".*

إن مفهوم الخطاب حسب ابن منظور يماثل مفهوم الخطاب الحديث من حيث التحدث مع الغير وتلقي إجاباته.

الوثائــق

أ. قائمة الوثائق:

1- بيان مؤتمر النمامشة السري ضد مؤتمر الصومام عام 1956 .

2- الختم الرسمي الأول للدولة الجزائرية الصادر عام 1963 .

3 – وثيقتي عطلة عمل صادرتان من الجامعة.

4 – إشعار بالمرور بالفرنسية ثم بالعربية مصدره ديوان الترقية و التسيير العقاري.

5- شعار الشركة الوطنية للتأمين.

6- نسخة من مراسلات الثورة بالعربية.

الأشكـــال

ب .الأشكال :

1. هندسة صراع القوى داخل تصنيفات النخبة الجزائرية.
2. العلاقة بين اللغة والانتماء في المنظمة.
3. العوامل البيئية المؤثرة في الأداء.
4. مجالات تأثير التنمية البشرية.
1. مستويات تطوير الجهاز الحكومي.

الصـــور

1. عينات من إشهار بالدارجة.
2. لوحة فنية عن تعليم الجزائريين مبادئ الفرنسية في القرن 19.
3. إغتراب الإنسان.
1. حركة اللغة و البشر في نيويورك.

الجداول

د. قائمة الجداول:

1. **الممارسات الإدارية المتأثرة بالقيود الثقافية.**
2. **الجداول الكرونولوجية للتعريب في الجزائر.**
3. **ترتيب التنمية البشرية في الوطن العربي .**

د. قائمة الجداول:

1. **الممارسات الإدارية المتأثرة بالقيود الثقافية.**
2. **الجداول الكرونولوجية للتعريب في الجزائر.**
3. **ترتيب التنمية البشرية في الوطن العربي .**

المفاهيم الجديدة

هـ . قائمة المفاهيم الجديدة (محاولات اجتهاد الباحث):

1/ الحكامة اللغوية.

2/ التحرش اللغوي.

3/ الفرونكوفوبيا.

المختصرات

قائمة أهم المختصرات

S.a.a : société algérienne d'assurance.

E.n.a : école nationale d'administration.

C.f.a : centre de formation administrative.

المراجع

أ – الكتب:

1/ أنطوان الناشف، **الخصخصة مفهوم جديد لفكرة الدولة** , (بيروت لبنان: منشورات الحلبي 2000).

2/ اومليل علي، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**, (المغرب: المركز الثقافي العربي 2005).

3/ الضمري إبراهيم، **الأفراد و السلوك التنظيمي** ,(القاهرة : دار الجامعات المصرية 1999).

4/ التميمي عزالدين، **الشورى بين الأصالة و المعاصرة** ,(عمان : 1985).

5/ الخرابشة محمد الأمين، **القيادة و التنمية الإدارية** ,(1999).

6/ السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** , (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1990).

7/ العديلي ناصر، **إدارة السلوك التنظيمي**, (الرياض: 1993).

8/ الكايد زهير عبد الرحمان، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**, (القاهرة , مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003).

9/ القحطاني سعيد بن هاني، **التعريب ونظرية التخطيط اللغوي** , (بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية2002).

10/ النجار فريد، **تكنولوجيا الإدارة المعاصرة في ظل العولمة** ,(الإسكندرية مصر: الدار الجامعية2007).

11/ السويدي محمد ، **علم الاجتماع السياسي قضاياه وميدانه** ,(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1990).

12/ اللوزي موسى، **التنمية الإدارية المفاهيم الأسس والتطبيقات** ,(عمان الأردن: وائل للنشر والتوزيع 2000).

13/ بن نعمان أحمد ، **التعريب بين المبدأ والتطبيق** ,(الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع1981).

14/ بن نعمان أحمد، **مستقبل اللغة العربية بين محاربة الأعداء وإرادة السماء** , (الجزائر: دار الأمة .2007).

15/ بن خرف الله الطاهر، **النخب الحاكمة في الجزائر بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية** , (الجزائر:ج1 دار هومة 2007).

16/ بلوط حسن إبراهيم، **إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي** ,(بيروت لبنان: دار النهضة العربية 2002).

17/ بلعيد صالح، **المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية).

18/ بلعيد صالح، **اللغة العربية العلمية** ,(الجزائر: دار هومة 2003).

19/ بوحجرة عبد المالك، **العربية هي لغة الكومبيوتر** ,(الجزائر :منشورات جامعة جيجل 2002).

20/ بوحوش عمار، **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة** , (دار المغرب الإسلامي 2007).

21/ بوكرمة فاطمة الزهراء، **الكفاءة مفاهيم ونظريات** (الجزائر: دار هومة 2008).

22/ بن نبي مالك، **المسلم في عالم الاقتصاد** (لبنان: دار الشروق 1970).

23/ جابي ناصر، **الدولة والنخب** (الجزائر: منشورات الشهاب 2008).

24/ ج. شوميلي ود.هوسيمان، ترجمة فريد انطونيوس، **العلاقات العامة** (بيروت لبنان: مكتبة الفكر الاجتماعي 1980).

25/ جبر العتيبي صبحي، **تطور الفكر والأساليب في الإدارة** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع 2005).

26/ جان كالفي (لويس)، ترجمة محمد حياتن، **علم الاجتماع اللغوي** (الجزائر: دار القصبة).

27/ حمداوي وسيلة، **إدارة الموارد البشرية** (قالمة الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة 2006).

28/ حريم حسين محمود، **تصميم الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع 2006).

29/ حسين مبروك، **تحرير النصوص القانونية** (الجزائر: دار هومة 2007).

30/ حسان محمد احمد، **نظم المعلومات الإدارية** (الإسكندرية مصر: الدار الجامعية).

31/ خشبة محمد ماجد، **نظم دعم القرار** (القاهرة مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1995).

32/ دبلة عبد العالي، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع2004).

33/ دبلة عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة ،الاقتصاد والمجتمع والسياسة** (القاهرة مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004).

34/ دفة بلقاسم، **بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية** (بسكرة الجزائر: مخبر الأبحاث في اللغة والأدب العربي جامعة محمد خيضر 2003).

35/ دريدا (جاك)، ترجمة عمر مهبل ، **أداء الآخر اللغوي** (بيروت لبنان: دار العربية للعلوم 2008).

36/ درويش عبد الكريم، تكلا ليلى، **أصول الإدارة العامة** (القاهرة مصر:1972).

37/ راوية محمد حسن، **إدارة الموارد البشرية** (الإسكندرية مصر: المكتب الجامعي الحديث1999).

38/ رماني إبراهيم، **مرايا وشظايا مقالات في الفكر والسياسة والأدب** (الجزائر: موفم للنشر 2002).

39/ رمضان الديب إبراهيم ، **إدارة الموارد البشرية** (دار أم القرى 2007).

40/ سيد مصطفى أحمد، **إدارة الموارد البشرية، المهارات المعاصرة في إدارة الموارد البشرية**(القاهرة مصر: الدار الجامعية).

41/ شريط عبد الله، **المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية** (الجزائر: ديوان المطبعات الجامعية 1980).

42/ شاويش مصطفى، **الإدارة مفاهيم وظائف وتطبيقات علمية** (القاهرة مصر: دار الفكر للنشر والتوزيع 1996).

43/ صبيح ميسوم، ترجمة أمين سعيد عبد العزيز مسعود ،**المؤسسات الإدارية في المغرب العربي، حكومات الجزائر المغرب تونس** (عمان الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية 2008).

44/ عبد الهادي إبراهيم، المليجي محمد، **الإدارة مفاهيمها وأنواعها وعملياتها** (الإسكندرية مصر: دار المعرفة الجامعية).

45/ علاق بشير ، **مبادئ الإدارة** (عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 1998).

46/ عوابدي عمار، **نظرية القرارات الإدارية في علم الإدارة والقانون الإداري** (الجزائر: دار هومة 2005).

47/ عبد الباقي صلاح الدين محمد، **إدارة الموارد البشرية** (الإسكندرية مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2004).

48/ علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية** (القاهرة مصر: دار الغريب القاهرة 1998).

49/ عقيلي عمر وصفي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة ،بعد استراتيجي** (عمان الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع 2005).

50/ عميمور محي الدين، **التجربة والجذور** (الجزائر: دار الأمة 1993).

51/ عدون ناصر داي، **إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي** (الجزائر: دار المحمدية 2004).

52/ غلاب عبد الكريم، **أزمة المفاهيم وانحراف التفكير** (بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 1986).

53/ فضل صلاح، **نظرية البنائية في النقد الأدبي** (مصر: دار الشروق 1998).

54/ قلالة محمد سليم، **التغريب في الفكر والسياسة والاقتصاد** (الجزائر: موفم للنشر 1990).

55/ قرفي عبد الحميد، **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية** (القاهرة مصر:دار الفكر للنشر والتوزيع 2008).

56/ قسوم عبد الرزاق، **تأملات في معاناة الذات** (الجزائر: دار هومة 2006).

57/ كنعان نواف ,**القيادة الإدارية**، (عمان: مكتبة دار الثقافة 1995).

58/ كاظم محمود خضير، **إدارة الموارد البشرية** (عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع 2007).

59/ لعويسات جمال الدين، **السلوك التنظيمي والتطور الإداري** (الجزائر: دار هومة 2003.)

60/ لعويسات جمال الدين، **مبادئ الإدارة** (الجزائر: دار هومة).

61/ ماهر أحمد، **إدارة الموارد البشرية** (القاهرة مصر: الدار الجامعية 2004).

62/ مرسي جمال الدين، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية** (القاهرة مصر: الدار الجامعية2003).

63/ نازلي معوض أحمد، **العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986).

64/ نازلي معوض أحمد، **التعريب والقومية في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1986).

65/ heydi (Ferell) ترجمة د.محمد قاسم القربوطي، **الإدارة العامة منظور مقارن** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1985).

66/ وات بنكاج، ترجمة سعاد الطنبولي، **الالتزام وإستراتيجية اتخاذ القرار الإداري** (القاهرة مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع).

ب- الرسائل والأطروحات:

1/ بن سعيد مراد، «البيئة الإدارية العامة»، **رسالة ماجستير**، الجزائر- جامعة الحاج لخضر- باتنة 2002.

ج- الجرائد والمجلات والدوريات:

1/ بلعيد رابح،« 200 ضابط التحقوا بجيش التحرير»، الجزائر- جريدة السفير العدد 17، جوان 2002 .

2/ بولرباح عسالي,« تقييم أثر تنفيذ السياسة العامة لتعريب الإدارة في الجزائر:1996-2010», **المستقبل العربي** , مركز دراسات الوحدة العربية, عدد 387,ماي .2011

3/ رزاقي عبد العالي،« تعريب ما لا يعرب»، الجزائر, **الشروق اليومي** العدد 2337، 26 جوان .2007

4/ شريبط أحمد شريبط، «اللغة والهوية»، الجزائر , **صوت الأحرار الثقافي** العدد 12 أفريل ماي .2006

5/ بوزيد بومدين، «هل نحن مقبلون على أزمات وانقسامات ؟»، الجزائر , **الخبر**, العدد 8901، 21 ماي 2008.

6/ بن محمد أحمد، «الفرنكوفونية شر؟ بل الفرنكومانية أخطر»، الجزائر, **الشروق اليومي** العدد 2374، 2008/08/09.

7/ لعقاب محمد، «الثقافة وحرب الهويات البديلة»، الجزائر, **صوت الأحرار الثقافي** ,العدد 12، أفريل 2006.

8/ الحسيني محمد الهادي، «الحروب الدائمة»، الجزائر, **الشروق اليومي** العدد 2684، 2009./07/16

9/ سعدي عثمان، «هل استقلت الجزائر بعد 47 سنة»، الجزائر, **الخبر** العدد 5688، 2009./07/05

10/ سعدي عثمان،« قضية اللغة في بلدان إفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى»، الجزائر **الخبر** العدد 5700، 2009./07/17

11/ ولد خليفة محمد العربي، «التعددية اللسانية ومستويات الخطاب»، الجزائر, **صوت الأحرار الثقافي** ,العدد 12، ماي 2006.

12/ الميلي زينب، «الإبراهيمي شجع الفرنسية»، الجزائر, **الشروق اليومي** العدد 2423، أكتوبر 2008.

13/ قسوم عبد الرزاق،« الحرف السجين في وطنه»، الجزائر, **الشروق اليومي** ,العدد 2621، 27 أوت .2005

14/ فيلالي رشيد، «غياب تام للأمن اللغوي في الجزائر»، الجزائر, **الشروق اليومي** العدد 1931، مارس .2007

15/ بوزيد بومدين، «الاستقلال الجديد والمعرفة المنتظرة»، الجزائر, **الخبر**, العدد 5680، 2009./07/05

16/ أزراج عمر، «ماذا يريد فرانز فانون منا؟»، الجزائر, **الخبر** ,العدد 5662، 29 جوان 2009.

17/ الزبيري محمد العربي،« نكسة التعريب في الجزائر»، الجزائر, **الشروق اليومي** العدد 1827، 21 ديسمبر .2006

18/ طالب الإبراهيمي خولة، «الدولة فشلت في تطبيق قوانينها اللغوية»، الجزائر, **الخبر** العدد 5611، 14 ماي .2008

19/ العسكري سليمان إبراهيم، «أزمة التعريب أم أزمة العربية»، الكويت ,**العربي** ,العدد 545، أفريل .2004

20/ يعقوب أحمد شراح، «كيف نعتز بلغة الضاد هويتنا»، الكويت- **مركز تعريب العلوم الطبية**، العدد 23، نوفمبر .2008

21/ بشاشنية سعيد ، «التصادم الثقافي في العمل الصناعي»، الجزائر- قسنطينة، **مجلة العلوم الإنسانية**, منشورات جامعة منتوري، العدد 11، .1993

22/ عميرات سليمان، «التعريب في الجزائر»، الكويت **العربي** ,العدد 495، نوفمبر .1999

23/ كاشة بشير، « وجوب تعميم استعمال اللغة العربية في قوانين الجمهورية الجزائرية» الجزائر: **مجلة اللغة العربية**، المجلس الأعلى للغة العربية.عدد 04-2001.

24/ كشود محمد، «العربية بين الواقع و الطموح» الجزائر: **مجلة اللغة العربية**، المجلس الأعلى للغة العربية.عدد 05-1999

25/ كنى سعيد،« تعريب العلوم ودوره في التنمية في الوطن العربي »الجزائر: **مجلة اللغة العربية**، المجلس الأعلى للغة العربية.عدد 03-2000.

26/ قبقوب عيسى، «المناخ التنظيمي وعلاقته بأداء العاملين»، بسكرة، الجزائر: ***مجلة العلوم الإنسانية*** ، جامعة محمد خيضر العدد 14، جوان 2008.

د- ندوات فكرية وأيام دراسية:

1/ قسوم عبد الرزاق، «الاستقلال، الهوية والتعريب»، لندن, **ندوة قناة المستقلة الفضائية**، 2006./07/21

2/ مويسي بلعيد، «حقيقة إقرار قانون تمجيد الاستعمار بين التعتيم والتجريم»، **يوم دراسي**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية , مارس 2006 جامعة محمد خيضر – بسكرة.

هـ- المواقع الإلكترونية:

1/ مجلة رسالة الإسلام 2009 WWW. Islamdoor . Com

2/ محسن نضر، مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل

WWW. Almanareldjadid. Com.

3/ علي بن محمد مقاومة فرنسية للتعريب في دول المغرب

WWW. Islamonline. Net

و - المراسيم والقوانين:

1/ مرسوم 62-503 لـ 1962/07/19 للإلتحاق بالوظيفة العمومية.

2/ مرسوم 63- 189 لـ 1963/05/16 حول إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات.

3/ مرسوم 64-40 لـ 1964/01/28 المعدل في 1971/01/28 لتكوين موظفين سامين.

4/ مرسوم رئاسي لـ 1971 حول إجبارية تعلم اللغة العربية.

5/ مرسوم 75-27 لـ 1975/01/12 لتكوين الإطارات.

- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

1/ Brahim ghafa, ***l'intellectuel et la révolution algérienne(*** Alger ed.houma 2001).

2/bugnicourt.,***: le mimetisme administratif en afrique(*** paris .r f s p.1973).

3/claude ***collot , les institutions de l algerie durant la periode coloniale 1830-1962*** (cnrs-opu 1978)

4/ Messaoud mentri, ***l'administration en question*** (alger – opu).

ب/المجلات والدوريات:

1/mohamed lamine boussamah , «*essai sur la notion juridique du service publique*» , **revue algerienne de sciences juridiques et politiques** . n3, alger 1999.

الملخصات

ملخص باللغة العربية

- **اسم الباحث:** نور الصباح عكنوش Aknour 1973 @ yahoo.com.
- **اسم المشرف:** الدكتور رابح بلعيد – جامعة الحاج لخضر باتنة.
- **عنوان المذكرة:** علاقة التعريب بالتنمية الإدارية في الجزائر بعد الاستقلال.
- **كلمات مفتاحية:** تعريب، لغة، نخب، هوية، تنمية، إدارة، ثقافة.

يرتبط موضوع التعريب في الإدارة العامة الجزائرية بالبعد الحضاري للتنمية في الدول "مابعد الكولونيالية" الحديثة العهد بالاستقلال.

من هذا المنظور كان من المفيد ضبط المحددات التي تسيطر على التطور التاريخي والبنيوي للموضوع في ظل الجدل الفكري القائم حول الهوية في أدبيات ما بعد الحداثة، وكل ما يتصل بها من حيث تفكيك بنية النص ولغة الخطاب لدى ميشال فوكو أوجاك دريدا.

لقد أثر النموذج الإداري الاستعماري هيكليا ومعرفيا على طبيعة الدولة الوطنية مما جعل النسق القيمي للمرفق العام في الجزائر مزدوج النخبة واللغة أي متناقض مع شكل المجتمع الريفي التقليدي البسيط، وهو ما أدى إلى سوء استيعاب كل إمكانيات التنمية لدى المواطن وبالتالي فشل أساليب وسياسات التحديث المستمدة من المدرسة الفرنسية على غرار سياسة الصناعات المصنعة لدوبرنيس والتي لا تتطابق مع البيئة المحلية للاقتصاد الجزائري.

في هذا السياق كان السؤال المركزي هو: **لماذا نمت وتطورت الفيتنام بلغتها الفيتنامية ولم تتطور الجزائر باللغة الفرنسية، أو بالأحرى لماذا لا يراد لها أن تتطور باللغة العربية؟**

لقد سعت العديد من النخب إلى تحقيق نموذج للتنمية في إطار لغوي أجنبي وهو ما أثر سلبيا على أداء الإدارة الجزائرية بحكم أنها أصبحت ذات طبيعة مزدوجة اللسان والفكر.

لقد تحول الخطاب الإداري نتيجة ذلك لمجموعة رسائل غير واضحة أسلوبيا ومنهجيا لدى الزبون والذي لا يستوعب البنية الضعيفة للخطاب شكلا ومضمونا بحكم غموض وحداته من جهة ونمط الثقافة الشفوية السائد عند المواطن من جهة ثانية مما يؤدي إلى "ثنائية قطبية معرفية" في بناء عملية اتصال فعالة خاصة وأن النص التنظيمي لا يلبي حاجيات المجتمع بل وينقل له مجموعة قيم ومبادئ مفككة ومنفصلة عن شخصيته وهويته التاريخية.

إن طبيعة النص وهوية المرفق العام في الجزائر تبقى هشة وتعيد طرح العديد من الإشكاليات حول مقاربة لغة الإدارة في ظل الانتشار الواسع لظاهرة التغريب في آليات وأدبيات عمل المنظمات الحكومية حيث لا نكاد نميزها عن المنظمات الإدارية السابقة لمرحلة الاستقلال بل هي وريثة طبيعية لها.

من هذا المنطلق تأثر الفرد العامل في مختلف المستويات التنظيمية لهيكل الدولة من حيث سلوكه وقراراته وعلاقته مع البيئة الخارجية بظاهرة التغريب في غياب إستراتيجية واضحة لتنظيم الموارد البشرية في مختلف المنظمات مما جعل عمليات التعريب لا تؤثر إيجابيا على علاقات العمل بين الإداريين، فقد أصبحت العربية من هذا المنظور وسيلة للعيش وليس غاية للتسيير وأصبح "المعرب" غير قادر على تفعيل دوره الإداري بل في كثير من الأحيان متحايل على طبيعة عمله ومتناقض مع شخصيته.

لقد أدى تسييس السلطة للقضية اللغوية إلى خلل في هوية الإدارة نفسها التي أصبحت تسودها العامية، الفرنسية واللهجات المحلية بدل اللغة العربية وتعاني من حالات من اللاأمن اللغوي نتيجة فقدان الإحساس بالسيطرة على لغة الإدارة الام وسيادة مفاهيم هجينة من

التعبير لا تلبي حاجيات المجتمع ولا تحقق رضا الأفراد وثقتهم في أجهزتهم الحكومية وفي لغتهم الرسمية.

في هذا الإطار كان تطوير السلوك اللغوي شرط موضوعي لتحقيق التنمية لما لهذه الأخيرة من تأثير على لسان وأداء الأفراد إذا إستندت إلى مرجعيات أصلية، حيث لا تكفي أحيانا المنطلقات النظرية الغربية في تفسير او بالأحرى تبرير سوء التنمية والتخلف إذا لم تتدعم بمصادر بيئية محلية تعبر عن الواقع الانثروبولوجي والتراثي للمجتمع وتساهم في إستيعاب مكوناته المعرفية

والبناء عليها في عملية تحويل مدخلات النظام الإداري إلى مخرجات تنسجم مع منظومة القيم وتجعل الفرد العامل في الإدارة يشعر بالانتماء إليها فكريا وسلوكيا حيث يتبنى رموزها ويطور أهدافها في سياق تنموي يستجيب لشروط الحضارة.

إنها بالتالي معادلة حضارية وليست عملية تقنية، تعتمد في الأساس على عامل المناجمنت الثقافي فكثيرا ما نقرأ ونسمع عن غياب ثقافة التسيير في الإدارة الجزائرية وعدم القدرة هيكليا وذهنيا على استيعاب كل ما هو ثقافي في تسيير يخضع لكل ما هو سياسي.

من هذا المنظور يمكن للثقافة أن تساهم موضوعيا كبنية تحتية في إعادة الاعتبار لمفهوم الإنسان واللغة في داخل الأبنية الاجتماعية والسياسية الهشة للدولة بشرط أن تتوفر الإدارة السياسية في الانتقال من **لماذا** تعرب إلى **كيف** تعرب؟

وهو تحول في عقلانيات التحليل يمكن أن يضع الإدارة العامة الجزائرية في صورة مستقبل أفضل.

Résumé En Français

La question de l'identité prend de l'ampleur dans le débat post moderne.

il devient alors vraiment nécessaire de reconstruire le cadre d'analyse de l'identité dans le système administratif Algérien.

La mise à jour de cet question nous permet de maîtriser un theme qui demeure problématique dans la construction du concept de l'état - nation moderne.

Un concept qui à vu le jour dans des conditions sociopolitiques compliquées ،ce ci dit il n'a pas répondu largement aux attentes de la nouvelle société indépendante.

dans cet optique, on constate une rupture « épistémologique » dans la fondation de l'administration pseudo-nationale qui a vu le jour avant l'état et par conséquent elle a dominé l'état et orienté ces décisions contre la volonté du peuple attaché à une langue qui n'a pas pu se développer objectivement dans un système administratif colonial par ses valeurs et ses structures et ses outils de communications « occidentalisé » sous l'effet de l'histoire et du politique.

Ainsi, l'arabisation est reste éphémère loin de toute stratégie civilisationnelle, et de toute volonté politique sérieuse.

On est alors devant une situation culturelle ou il existe une administration hybride au sens identitaire , classique au sens fonctionnel sans imagination pour bâtir une nation.

d'ailleurs c'est le terme « nation » qui doit être redéfinie dans un contexte linguistique et politique plus clair par l'élite afin de mettre fin au dilemme de l'identité qui freine toute démarche vers le développement … stratégiquement parlant.

Un développement qui est avant tout une administration et vice-versa. l'Algérie alors est appelée à faire face a ce défi et parler dans la diversité une seule langue et relève ainsi le défi de la modernité avec un grand consensus autour de sa personnalité.

Summary In English:

The question of identity is very important in the post – modern debate.

It means values ، language ، and others elements to analyse and redefined the world of ideas and texts.

In Algeria this question take place in political speech and cultural dialogue but in reality identity become an big challenge in the way to achieve development process.

The new state after independency was building on French system by opposite to local traditions and domestic values.

This situation created an civilisationnal gap between citizens and managers so the communication become difficult and the language crisis become structural.

in the globalisation sphere the new concept of management based on human and culture things offer to Algeria an opportunity to reinvented a new approach if the leaders will improve democracy and good governance but in absence of political will for future the question of identity still a question …very big question ?

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمة ..... 1 - 15

الفصل الأول:

الاطار العام للدراسة ..... 16 - 17

المبحث الأول: دور المصادر الرمزية والمعرفية في دعم مخرجات النسق الإداري..... 18

المطلب الأول:أزمة التراكم المعرفي..... 18-19

المطلب الثاني:أبعاد القطيعة..... 20- 23

المطلب الثالث: أنثروبولوجيا الإدارة..... 23- 27

المطلب الرابع:إشكالية النمذجة..... 27- 30

المبحث الثاني: إعادة إنتاج مفهوم الإدارة العامة في الحالة الجزائرية..... 31- 32

المطلب الأول:النقاش الفكري لمفهوم الإدارة العامة في الجزائر..... 32- 34

المطلب الثاني:تأثير الإستعمار الجديد على تحول معايير التنظيم..... 35- 43

الفرع الأول: مأسسة المعايير..... 43- 45

الفرع الثاني: إتيمولوجيا الدولة من منظور إداري..... 45- 47

المطلب الثالث:المدخل النخبوي في صناعة السياسة العامة للتعريب..... 47- 61

المبحث الثالث: معادلة المواطن والإدارة من منظور الاستقلال و المعرفة..... 61- 63

المطلب الأول: الفضاء العمومي ودلالات الإنتماء..... 63- 64

المطلب الثاني: تأثير متغيرالإنتماء للفضاء العمومي على تنمية الإدارة..... 65- 68

الفصل الثاني:

دور اللغة العربية في التنمية الإدارية في الجزائر..... 69- 70

المبحث الأول: بنية الخطاب الإداري الرسمي..... 71

المطلب الأول: فلسفة النص الإداري..... 71- 47

المطلب الثاني: أزمة المصطلح العلمي الإداري..... 74- 75

المبحث الثاني: مقاربة اللغة والتنمية الإدارية..... 76

المطلب الأول: المجال اللغوي لبرامج التنمية الإدارية..... 76- 82

المطلب الثاني: المجال البيداغوجي لبرامج التنمية الإدارية..... 82- 87

الفرع الأول: أزمة الإطار النظري لتكوين القيادات..... 87- 91

الفرع الثاني:البناء الإمبريقي للقائد الجيد..... 91- 97

المبحث الثالث: أزمة صناعة اللغة وصناعة القرار..... 98

المطلب الأول: مقاربة دور البعد اللغوي في مخرجات النسق الإداري 99 - 101

المطلب الثاني: الواقع اللغوي من خلال الوثائق الإدارية للمرفق العام..... 101- 104

المبحث الرابع: التغريب في مناهج التنمية الإدارية الجزائرية..... 104- 106

المطلب الأول: التناقضات الفكرية لعملية التنمية الإدارية..... 106- 110

المطلب الثاني: إشكالية تغريب التنمية الإدارية..... 110 - 112

الفصل الثالث:

البعد التنموي للغة العربية في الادارة..... 113- 114

المبحث الأول:تأثير السياسة اللغوية على علاقات العمل بين الأفراد..... 115- 118

المطلب الأول: ردود الفعل اللغوية للأفراد داخل المنظمة العامة من منظور جودة العمل..... 118- 122

المطلب الثاني: أداء الفرد المعرب في الواقع التنظيمي..... 122- 128

المبحث الثاني: دور اللغة في تفعيل التنمية البشرية..... 128- 129

المطلب الأول:تأثيرقيم النسق الإداري على التنمية البشرية..... 130- 131

المطلب الثاني:علاقة التنمية الذاتية للموظف بالتنمية الإدارية..... 131- 137

المبحث الثالث: الأمن اللغوي داخل المنظمة..... 138

المطلب الأول: أبعاد الأمن اللغوي في المرفق العام الجزائري..... 138- 141

المطلب الثاني:مفهوم التحرش اللغوي في الإدارة..... 142- 143

الفرع الأول:الحقوق الإدارية كحق من حقوق الإنسان..... 143 -144

الفرع الثاني: هندسة الكيانات الإدارية..... 144 -145

الفرع الثالث:البرمجة اللغوية من منظور التنمية البشرية..... 145 -146

الفصل الرابع:

مستقبل السياسات اللغوية في الجزائر..... 147 -148

المبحث الأول : تحدي الفرانكوفونية..... 149 -150

المطلب الأول:اللغة والمستقبل..... 151 - 153

مطلب الثاني: مستقبل هوية..... 152 -156

المبحث الثاني: تأثير العولمة..... 156 -157

المطلب الأول: موقع العربية في ميدان تكنولوجيا الإتصالات الجديدة..... 157 -161

الفرع الأول: السياسة اللغوية في البيئة الإلكترونية (e.gouvernance)..... 161 -162

الفرع الثاني: التخطيط اللغوي في الجزائر من منظور مستقبلي..... 162 -163

الفرع الثالث:أهمية التخطيط الإستراتيجي لتطوير الجهاز الحكومي للدولة في منظور2020 (e.algeria)..... 163 -164

المطلب الثاني: أي إستراتيجية للمستقبل؟..... 165 -167

المطلب الثالث:أزمة توطين النظرية الإدارية الغربية في الفضاء الإداري العربي..... 168 -174

المبحث الثالث: دور الخصخصة..... 174

المطلب الأول: القطاع الخاص والسياسة اللغوية في الجزائر..... 147 -177

المطلب الثاني: اللغة العربية و الديموقراطية..... 177 -184

المطلب الثالث: إعادة التعريب..... 184 -188

خاتمة..... 189 -194

الملاحق..... 195

ملحق 1: مرسوم 1963. 196
ملحق 2: نشيد نجم شمال إفريقيا. 197
ملحق 3: خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول التنمية. ..... 198 - 203
ملحق 4: اختبار في التحرير الإداري. 204
ملحق 5: فاتورة الشركة الوطنية للمياه. 205
ملحق 6: كشف حساب التعويضات لصندوق الضمان الاجتماعي. 206
ملحق 7: فاتورة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز 207
ملحق 8: تاريخية "التغريب". ..... 208 - 215
ملحق 9: برنامج التبادل الثقافي الجزائري الفرنسي. 216
ملحق 10: حوار الدكتور علي بن محمد. ..... 217 - 233
ملحق 11: فاتورة اتصالات الجزائر. 234
ملحق 12: تطور هياكل القطاع العام في استراليا. 235
المصطلحات: ..... 236 - 238
الوثائق ..... 239 - 240
الأشكال ..... 241 - 242
الصور ..... 243 - 244
الجداول ..... 245 - 246
المفاهيم الجديدة ..... 247 - 248
المختصرات ..... 249 - 250
قائمة المراجع ..... 251 - 264
ملخصات البحث 265
1- باللغة العربية 266- 268
2- باللغة الفرنسية. 269- 270
3- باللغة الإنجليزية. 271
فهرس المحتويات: ..... 273 - 276